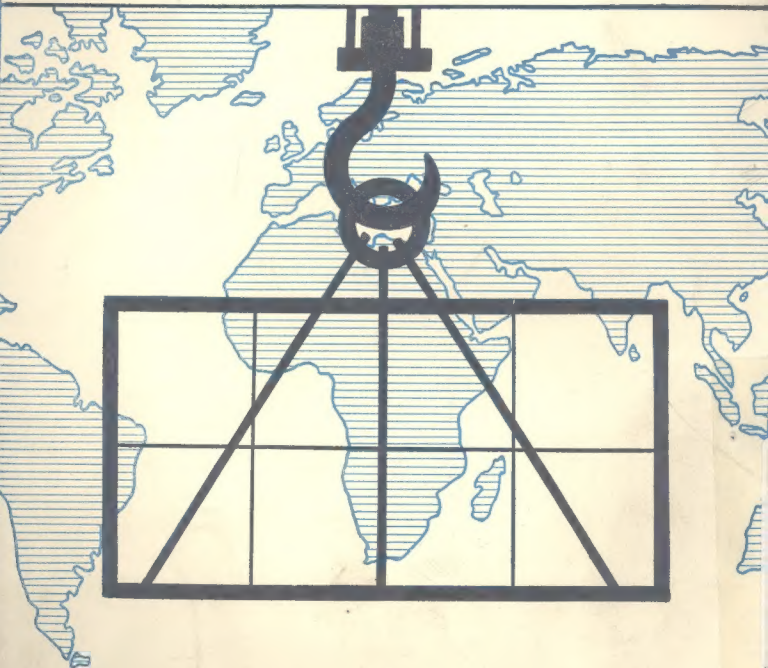


دكتور
محمد بن الغنى سمرى

عميد معهد البحوث
والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

الاقتصاد الافريقى والتجارة الدولية



دكتور

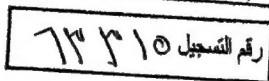
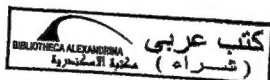
محمد عبد الغنى سعودى

معيد

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

الاقتصاد الأفريقى والتجارة الدولية



مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

رقم الإيداع ١٩٧٢/٤٦٤٣

محتويات الكتاب

- صفحة
- ١٦ — ١ الفصل الأول : ملامح القارة :
- المساحة ، البنية ، السطح ، المناخ ، السلالات ، كثافة السكان ،
المواليد والوفيات ، البناء الاقتصادي .
- ٢٧ — ٢٧ الفصل الثاني : تطور تجارة إفريقية الخارجية : دخول إفريقية ميدان ١٧ — ٢٧
- التجارة الدولية ، الذهب ، الملح ، العاج ، الرقيق ، نخل
الزيت ، المطاط وعصر النهب .
- ٢٨ — ٣٨ الفصل الثالث : مكانة إفريقية في التجارة الدولية : نمو التجارة الإفريقية ٢٨ — ٣٨
- في النصف الأول من القرن العشرين ، أثر الحرب العالمية الثانية ،
مكانة إفريقية في التجارة العالمية ، أهمية التجارة لدول القارة .
- ٣٩ — ٤٧ الفصل الرابع : الخامات النباتية : ٣٩ — ٤٧
- القطن : تحدى الألياف الصناعية له ، مكانة إفريقية القطنية ،
القطن في مصر ، السودان ، أوغندا ، تنزانيا ، إفريقية الوسطى .
- السيسل : مكانة إفريقية العالمية في إنتاجه ، شروط نموه ، شرق
إفريقية ، أنجولا ، إقتصاديات السيسل ، مشكلاته .
- المطاط الطبيعي : مكانة إفريقية في إنتاجه ، ليبيريا ، نيجيريا .
- الأخشاب : الحياة الشجرية في القارة ، إستغلال الأخشاب ،
مشكلات الإستغلال التجاري في القارة ، السكتل الخشبية
والخشب المنشور .

الفصل الخامس : الزيديات : صفحة

نخيل الزيت : مكانة إفريقية في إنتاجه ، شروط نموه ١١٤—١٤٤

إستخداماته، توزيعه، نيجيريا، زامبيا، كنفو، رازفيل، جابون،
السكر، الأسواق الرئيسية لزيت النخيل. الفول السوداني :
مكانة إفريقية إنتاجاً وتصديراً، نيجيريا، السنغال، غينيا، مالي،
زيت الزيتون : مكانة إفريقية، تونس، الإنتاج في تونس
والعوامل المؤثرة فيه. القرنفل : أهمية زنجبار ومبعا في إنتاجه
مزارعه ونظام المعالة فيها .

الفصل السادس : المنشطات أو المنبهات : ١٤٥—٢١٦

البن : مكانة إفريقية في إنتاجه، أنواعه في القارة ، الصادرات
الإفريقية ، ساحل العاج ، شرق أفريقية ، أثيوبيا ، أنجولا ،
الكمرون ، مالاياش ، رواندا ، وبوروندي . السكاكو :
إنتاج وصادرات إفريقية ، شجرة السكاكو وشروط نموها ،
أنواع السكاكو في إفريقية ، غانا ، المالموط في زراعة
كاكو غانا ، مكانة غانا ، تسويق السكاكو ، نيجيريا ،
ساحل العاج ، السكر ، مشكلات إنتاج وتسويق السكاكو
في إفريقية .

الفاي : تطور إنتاجه في القارة ، ظروف زراعته في شرق
إفريقية ، كينيا ، أوغندا ، تنزانيا . قصب السكر : تطور
إنتاجه في إفريقية ، الإنتاج ، هضبة جنوب إفريقية ، شرق
إفريقية ، موزمبيق ، جزر المحيط الهندي ، إفريقية الشمالية ،
مصر ، السودان . التبنيذ : مكانة إفريقية في إنتاجه وتصديره
المغرب ، الجزائر ، تونس . الدخان : مكانة إفريقية في إنتاجه
روديسيا .

صفحة

٢١٧—٢٢٦

الفصل السابع : الفاكهة :

الحمضيات : المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر . المسوز :
صادرات القارة ، الصومال ، ساحل العاج .

٢٢٦—٢٤٣

الفصل الثامن : الصادرات المعدنية :

أهمية الصادرات المعدنية في اقتصاديات القارة والميدان العالمي ،
مشكلات التعدين في افريقية ، تطور الصادرات المعدنية ، موارد
الطاقة ، النتائج الاقتصادية لـ تعمدين ، أثر التعدين على
الاقتصاديات القومية ، أثر التعدين على الخدمات الأساسية .

٢٤٤—٢٨٠

الفصل التاسع : البترول الإفريقي :

تطور أهميته - مكائته في الوقت الحاضر - الشركات الأجنبية
العاملة فيه ، الشركات الوطنية . بترول الجمهورية العربية السورية ،
بترول الجزائر ، بترول مصر ، بترول أفريقية الغربية ، نيجيريا ،
أنجولا .

٢٢٥—٢٩٧

الفصل العاشر : الذهب واليورانيوم والماس :

الذهب : مكانة أفريقية ، جنوب أفريقية ، مشكلات التعدين
في جنوب أفريقية ، غانا ، زائيرى .
اليورانيوم : زائيرى ، جنوب أفريقية ، جابون
الماس : مكانة أفريقية ، نطاقاته في القارة ، زائيرى ،
سيراليون ، جنوب أفريقية ، أنجولا .

٢٩٨—٣٢٥

الفصل الحادى عشر : النحاس والحديد واليوكسيت :

النحاس : زامبيا ، زائيرى ، تصدير نحاس وسط أفريقية ،
أوغندا ، موريتانيا . الحديد : تطور الإنتاج الإفريقى ،

منحة

ليبيريا - موريتانيا ، الجزائر ، المغرب ، تونس ، سيراليون ، مصر .

البوكميت : غينيا ، غانا .

الفصل الثاني عشر: المتجنيز والتصدير والقومسات : ٣٢٦-٣٣٥

المتجنيز : جابون ، المغرب ، مصر التصدير ، زائير ، نيجيريا

القومسات ، المغرب ، تونس ، السنغال ، مصر

الفصل الثالث عشر: السلع المصنوعة وشبه المصنوعة: ٣٢٧-٣٤٣

نوعية الصادرات من السلع المصنوعة - تطورها في المقدم الأخير - أهمية الأقطار الافريقية في تصديرها .

الفصل الرابع عشر: أسواق الصادرات ٣٢٨-٣٥٤

الأسواق الداخلية ، الأسواق الخارجية ، العوامل المؤثرة في اتجاهات صادرات الدول الافريقية .

الفصل الخامس عشر: الدول الأفريقية بين شقي الرحى، مثال غط ٣٥٥-٣٦٩

التصدير ، الواردات والدول الموردة .

الفصل السادس عشر: محاولات الخروج من الأزمة، لجان التسويق ٣٧٠-٤٠٠

تنوع الانتاج ، التكامل الاقتصادي الأفريقي

المراجع .

فهرس الاشكال

صفحة	الموضوع	مجلد
صدر الكتاب	أفريقية سياسيه	١
٣	بنية أفريقية	٢
٧	المطر في أفريقية	٣
٨	الأقاليم المتاخية في أفريقية	٤
١٠	الأقاليم النباتية في أفريقية	٥
١٣	السلالات والشعوب في أفريقية	٦
١٩	طرق التجارة في العصور القديمة عبر الصحراء	٧
٢٣	تجارة الرقيق في القرن الثامن عشر	٨
٣٢	مكانة أفريقية في المصادرات العالمية	٩
٣٣	نصيب القطاعات المختلفة في الدخل القومي للدول الأفريقية	١٠
٤١	المصادرات الرئيسية للدول الأفريقية	١١
٤٢	المصادرات الرئيسية للدول الأفريقية	١٢
٤٥	مصادرات السلع الرئيسية في أفريقية النامية	١٣
٥٠	القطن في أفريقية	١٤
٥٤	مساحة القطن وإنتاجه في مصر موزعا على المحافظات	١٥
٦٥	القطن في السودان	١٧
٨٢	القطن في أرض الجزيرة في السودان	١٨
٩٠	الشاي والسيسل في شرق أفريقية	١٩
٩٩	البن والكافور والمطاط في ليبيريا	٢٠
١١٢	البروة النائية في جابون	٢١
١١٧	تخيل الزيت والسيسل والمحضيات في أفريقية	٢٢
١٢١	الغلات النقدية في جنوب نيجيريا	٢٣

(و)

صفحة	الموضوع	سجل
١٢٤	نخيل الزيت والقلطن في زائير	٢٤
١٣٢	الفول السوداني في السنغال وغينيا	٢٥
١٣٩	الزيتون في تونس	٢٦
١٣٩	كثافة السكان في تونس	٢٧
١٤٣	مزارع القرنفل في زنجبار	٢٨
١٤٨	البن والكافور والفول السوداني والكروم في أفريقية	٢٩
١٥١	الكافور والبن والأخشاب في ساحل العاج	٣٠
١٥٣	القلطن والبن في شرق أفريقية	٣١
١٦١	البن في ألبانيا	٣٢
١٦٣	البن في أنجولا	٣٣
١٦٥	البن في زائير	٣٤
١٧٤	الكافور في غانا	٣٥
١٧٥	إنتاج الكافور في العالم وأفريقية	٣٦
١٩٤	أقاليم زراعة القصب في جنوب أفريقية	٣٧
٢٠٠	مزارع القصب في موريشس	٣٨
١٠٤	مساحة وإنتاج قصب السكر في مصر	٣٩
٢٠٦	قصب السكر في السودان	٤٠
٢١١	أقاليم زراعة الزيتون والكروم والحبوب في شمال أفريقية	٤١
٢١٤	الدخان في روديسيا	٤٢
٢٢٧	نصيب أفريقية من الإنتاج العالمي المعدني	٤٣
٢٣٦	أنواع الطاقة المنتجة في أفريقية	٤٤
٢٥١	إنتاج واستهلاك الطاقة في أفريقية	٤٥
٢٥١	القمح والبتول في أفريقية	٤٦
٢٥٣	معامل تكرير البترول في أفريقية	٤٧

(ز)

صفحة	الموضوع	سلسلة
٢٦٣	البترول في ليبيا	٤٨
٢٦٧	البترول في الجزائر	٤٩
٢٧٣	البترول في مصر	٥٠
٢٧٧	البترول في نيجيريا	٥١
٢٨٧	الذهب والماس والبلاطين في أفريقيا	٥٢
٢٨٥	الذهب في جنوب أفريقيا	٥٣
٢٨٨	الرؤى المعدنية في زائير	٥٤
٢٨٩	الحديد والرصاص والنحاس والقصدير في أفريقيا	٥٥
٢٩٦	الرؤى المعدنية في أنجولا	٥٦
٣٠٠	النikkel والكروم والكولمبيت في أفريقيا	٥٧
٣٠٣	نطاق النحاس في وسط أفريقيا	٥٨
٣٠٨	طرق نقل النحاس من وسط أفريقيا	٥٩
٣١٠	سد أوبن وخطوط توصيل الكهرباء في أوغندا	٦٠
٣١٥	الحديد في ليبيريا	٦١
٣١٧	الرؤى المعدنية في موريتانيا	٦٢
٣١٩	الحديد في دول المغرب العربي	٦٣
٣٢٠	الرؤى المعدنية في مصر	٦٤
٣٢٢	مناجم الحديد في مصر	٦٥
٣٢٣	اليورانيوم والتنجستن والكوبالت	٦٦
٣٢٧	الزنك والتنجستن والفوسفات في أفريقيا	٦٧
٣٢٨	الرؤى المعدنية في جابون وكينغورازافيل	٦٨
٣٣٤	الفوسفات وصناعة الأسمدة في المغرب العربي	٦٩
٣٤٧	العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي وأفريقية	٧٠
٣٥١	الكتل القدية في أفريقيا	٧١
٣٥٣	إرتباطات الأفطار الأفريقية بالدول الكبرى	٧٢
٣٦٥	واردات الدول الأفريقية	٧٣
٣٨٧	التكتلات للاقتصادية في أفريقية	٧٤

مقدمة الكتاب

خرجت أفريقية من الحرب العالمية الثانية تداوى بالحرية ، وبدأت تتابع مواكب التحرير ، دولة إثر أخرى ترفع راية الاستقلال ، حتى نالت معظم المستعمرات حريتها السياسية وأصبحت دولاً ذات سيادة . غير أن الدول الأفريقية لم تكن تعرف أنها خرجت من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، ذلك أنها بعد حصولها على الاستقلال . وجلت أنها مسلوقة بحريتها الاقتصادية ، أعطتها أوروبا . إستقلالها السياسي ، ولكنها مازالت قابضة على اقتصادها متحكة في إنتاجها . وحاولت الأقطار الأفريقية ترميم حياتها الاقتصادية بالاجتماعية والإرتفاع بمستوى معيشة سكانها بعد أن تركها الاستعمار ومظاهر التخلف ترسم عليها سواء من حيث انخفاض دخل الفرد ، أو ارتفاع معدلات الوفيات أو انتشار الأمية أو تخلف التصنيع الخ . . . لكنها ووجهت بمقبات جديدة لدل أهمها مشكلة التمويل . وكان المفروض أن تقوم صادراتها بتمويل التنمية للقبلة عايتها ، على أساس أن هذه الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للمصرف الأجنبي ، لكنها وقعت بعد فترة . ازدهار قصيرة عقب الحرب الثانية فريسة لانخفاض مستمر لأسعار وقيمة صادراتها . وخاصة الزراعية ، فوقعت في مأزق خطير لأن صادراتها من السواد الأولية ، ولاعتمادها شبه التام على التصدير إلى أسواق لا تتحكم فيها وهي أسواق الدول المتقدمة ، بل تمارس الأخيرة عليها ضغوطاً قوية لأنها تمثل أسواقها الرئيسية ، كإل أن الدول الأفريقية في نفس الوقت في حاجة إلى الآلات والسلع شبه المعمرة لتنمية وهذه ترتفع أسعارها باستمرار . ومن هنا وقعت معظم الدول الأفريقية بين حدي المقص إن صبح التمييز .

(ط)

ولم يكن بطرق الجغرافيون هذا الموضوع لعدة أسباب ، يتمثل إحداها في أن الجغرافية الاقتصادية تعنى بجغرافية الإنتاج ، ولكن الاتجاه الحديث هو عنايتها بجغرافية الاستهلاك أيضاً فضلاً عن أن الجغرافي خيم من يقدر على تفهم الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، فنظريته نظرية الطائر المطلق ، نظرة شاملة متكاملة من ثم كانت هذه المحاولة لإلقاء ضوء على تطور مساهمة أفريقية في التجارة الدولية ، ومدى مساهمة السلع الزراعية والمعدنية في هذه التجارة ، ولتشكلات التي تعانيها هذه السلع إنتاجاً واستهلاكاً ، ثم كانت هناك دراسة تحليلية للأسواق المتقدمة والعمل التي أدت إلى التنبؤ الاقتصادية الأفريقية ، والتطورات الجديدة التي طرأت على الموقف من ظهور الكتلة الاشتراكية بعامة ، والاتحاد السوفيتي بخاصة على المسرح الأفريقي .

وأخيراً تناول القسم الأخير النتائج ، ومحاولة الخروج من هذه الضائقة الاقتصادية ،

فحسى أن نكون قد وفقنا بعض التوفيق .

رحل الله قصد السيل ٩

دكتور

محمد عبد الغني سعودي



(شكل رقم ١)

الفصل الأول

ملاحم القارة

تأى القارات مساحة بعد آسيا مباشرة ، أطلق اليونانيون عليها ليبيا. ولم يعرف لفظ إفريقية إلا فى عهد الرومان بعد اكتشاف المنطقة بين برقة وموريتانيا . والاسم مشتق من كلمة Aourigha التى تنطق أفاريكا Afarica وهى تسميه أعطت على البربر سكان ذلك الإقليم .

تزيد مساحتها على ثلاثين مليوناً من الكيلومترات المربعة ، أو بمقايير أخرى نحو ٢٢. / من مساحة اليابس وهى فى أقصى اتساعها من الشرق إلى الغرب تبلغ ٧٢٠٠ كيلو متر ، وبذلك يقترب أقصى عرض لها من أقصى امتداد شمالى جنوبى وهو ٨٠٠٠ كيلو متر . وإفريقية أكبر القارات سمعية فها يختص بدائرة العرض الإستوائية ، فأقصى امتداد شمالى لها هو رأس الطيب فى تونس (٣٧, ٣١ شمالاً) وأقصى طرف جنوبى لها هو رأس أجولها (٣٥ جنوباً) .

وكان لهذا أثره فى تناظر الأقاليم المناخية والنباتية فى شمالى وجنوبى القارة إلى حد كبير .

تتميز القارة من ناحية البنية بأنها قارة رصفه، قديمة مستقرة فى معظمها منذ ما قبل الكمبرى . تحدها النطاقات الإلتوائية فى أطرافها الشمالية والجنوبية ، فيما عدا ذلك لم يطف البحر عليها منذ نهاية الجوراسى ، إذا استثنينا الطينان البحرى الضخم الذى حدث خلال الكريتاسى ، عندما طغى مغطيا جزءاً كبيراً من الصحراء الكبرى حتى بلغ جنوبى نيجيريا . وامتد كذلك فى الشرق إلى الصومال وإثيوبيا ، من ثم كانت الحركات الأرضية التى تأثرت بها القارة منذ مئات الملايين من السنين هى الحركات المكونة للقارات Epitrogenic ، أما الحركات المكونة للجيال orogenic فقد أصابها فى أطرافها الجنوبية (سلاسل الكاب) فى الزمن الأول وأطرافها الشمالية (سلاسل أطلس) فى الزمن الثالث .

ونظرا لصلابة الصخور وقدمها ، كانت استجابة القارة لحركات القشرة استجابة رأسية ، أى ارتفاع وانخفاض وفوالق وأحواض وقباب ، غير أننا يجب أن نستدرك ونقول أن المسألة ليست بهذه البساطة ، فلقد أصبح واضحا بعد الدراسات الجيولوجية المتفرقة في مناطق التمددين ، أنه حتى صخور هذا الدرع القديم قد تعرضت فيما قبل الكبرى لحركات القشرة الأرضية ، وإن لم تظهر في الوقت الحاضر آثارها على تشكيل مظاهر السطح ، لطول الفترة التي تعرضت فيها هذه التكوينات لعوامل التعرية ، وبالتالي سوت من سطحها .

على العموم أفريقية من بين القارات جميعا ، أفضلها لدراسة التطور القاري نظرا لأنها ظلت ظاهرة على السطح منذ ما يقرب من ٢٥٠ مليون سنة ، كما أنها القارة المثالية لدراسة المظاهر التكوينية والتكويزات الحوضية الضخمة .

أما عن الأحواض والقباب Basins and Swells فهي متتابعة ، وإن كانت متفاوتت فيما بينها إرتقايا وإنخفاضيا ، قدما وحداثة . وقد تسببت عن عدم التكافؤ في حركات الرفع ، إذ تمثل الأحواض المناطق التي تخلفت عن حركات الرفع ، وأصبحت ملجأ للرؤاسب التي تجلبها إليها عوامل التعرية من المرتفعات المحيطة بها . ويختلف عمر هذه الأحواض اختلافا كبيرا ، فحوض الكنفو مثلا لا بد وقد لُفأ في الزمن الأول كنسختين على القاعدة الأركية نظرا لتغطيته بتكوينات السكرو التي ترجع للزمن الأول . وينطبق هذا تقريبا على كل أحواض إفريقيا الجنوبية . ومن الأحواض ما هو أكثر حداثة كحوض تشاد الذي يرجع إلى إرسابات الزمن الرابع ، كما تشغل بحيرة فيكتوريا بمنخفضها يرتبط بالقرات الأخيرة لتطور الوداني الأخدودي . وقد ردمت الأحواض الداخلية برواسب قارية ، كما هو الحال في حوضي الكنفو والنيل ، وبعضها مازال يردم حتى الآن كحوض تشاد والنزال . ومن هذه الأحواض ما استطاع أن ينصرف خارجيا ، كالكنفو الذي استطاع أن يجد له منفذا إلى البحر ، وترك وراءه بحيرة داخلية أخذت تنصرف بالتدرج ، وكحوض النيل الذي استطاع نهده سواء بالتحت

كأردار إيغوراس ، كما تظهر قبة ضخمة في غرب أفريقية في ليديا وساحل
العاج ، وإلى الجنوب هناك قبة الكرون التي أصابها الصدوع وما صاحب
ذلك من ظهور للبراكين . وإذا اتجهنا قليلا نحو الشرق كان مقسم المياه بين حوض
السنفو ونهاد . أما في شرق أفريقية فهناك المحذب الضخم الذي يمتد من
إثيوبيا إلى موزمبيق والذي أصابته الحركة التكتونية الضخمة التي كونت الأخاديد .

وكان للضغوط التي تعرضت لها صخور القاعدة القديمة أثرها في ظهور عدد
عظيم من الانكسارات أو الصدوع . ولا يتفق الجيولوجيون جميعا في مدى امتداد
هذه الانكسارات . ويعد الصدع الأخدودي الأفريقي أكبر ظاهرة إنكسارية
لاعلى مستوى أفريقية حسب بل على مستوى العالم أجمع ، إذ يمتد ذلك الخسف الضخم
لمسافة ٧٠٠٠ كيلو متر تقريبا أو نحو محيط الكرة الأرضية ابتداء من جنوب بحيرة
مالاوي (نياسا) متجها نحو الشمال ليصادف هضبة شرق أفريقية ، وهي هضبة قديمة ،
فيضطر إلى التفرع إلى فرعين رئيسيين أحدهما غربي وتقع فيه عدة بحيرات أهمها
تجانيقا وادواردو البرت ، والآخر شرقي وهو أكثر طولاً وتقع فيه عدة أحواض
ذات صرف داخلي مثل بحيرة ترون ونيفاشا . ويعرف هضبة الحبشة ليقسمها قسمين
غير متساويين ، ثم يتجه إلى خليج عدن ويصبح البحر الأحمر وخليج العقبة ووادي
عربة والبحر الميت وسهل البقاع في لبنان ووادي العاصي جزءا منه حتى يبلغ جبال
طوروس . وفي الحق لا يتكون هذا الأخدود الضخم من منخفض واحد
مستمر ، وإنما من عدة أخاديد ، تحدها الانكسارات ، بعضها يمكن تتبعه لمسافات
طويلة ، بينما يتميز البعض الآخر بالقصر .

ويمكن القول بوجه عام أن التوالق الكبرى قد حدثت وتحدثت في اتجاهين
رئيسيين متعامدين : إتحاء من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، والآخر من
الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، فالكتلة الإفريقية يحدها من الشمال الغربي
خط إنكساري يفصلها عن الجبال الالتوائية في المغرب ويحدها في الغرب خط .

٢٠ تنكسارى يمتد من ليبيريا إلى جزر الرأس الأخضر. ويظهر في قاع المحيط مع خط
أصمق ٢٠٠٠ متر ويمتد لمسافة ٧٠ كيلومترا من الساحل ، ثم يمتد بعد ذلك
لمسافة ١٢٠ كيلو متر على عمق ٤٠٠٠ متر . ويبلغ طول هذا الصدع نحو ٢٠٠٠
كيلو متر . من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، وهناك صدوع أخرى في غينيا
وأعلى السنغال، ومالى. وكان لهذه الصدوع أهميتها الاقتصادية نظرا لأنه ثبت
أنها مرصعة بأنايب الكبريت حيث توجد سدود الدولريت الرأسية .

ويمتد صدع آخر يقيع وادى النيجر الأدنى من انحناؤه عند بورم Bourcm
ممتدا في نيجيريا لمسافة ١٥٠٠ كيلو متر في اتجاه شمالى غربى جنوبى شرقى . و يوازي
هذا الصدع الذى يرجع إلى الكريشاسى نظيره الممتد من ليبيريا إلى جزر
الرأس الأخضر . ويمتد صدع آخر شمالى غربى جنوبى شرقى من شرق هضبة
Aiz إلى تشاد ويرجع بدوره إلى الكريشاسى الأعلى ، كما يقطع صدع
الكرون تيسى بالقرب من تشاد . أما في أقصى الغرب فهناك صدع عظيم يمتد
من الجنوب الغربى أو الشمال الشرقى لمسافة ٤٠٠ كم من وسط الأطلنطى أو جزر
سانت هيلانة إلى تيسى مارا بساوتومى وبرنسيب وفرناندو وأخدود الكرون
إلى تيسى .

وأخيرا هناك صدع يمتد بالقرب من ممبسه إلى الزمبيزى بطول ١٨٠٠ كيلو
متر ، وآخر في منتصف بوناز موزمبيق ، ثم الصدع الذى يحدد الساحل الشرقى
للدغقر (مالاجاشى) بطول ١٣٠٠ كم . ويتعامد على هذا الاتجاه الصدوع
الشمالية الغربية الجنوبية الشرقية، والتي تظهر واضحة على وجه الخصوص من
بحيرة تنجانيقا إلى ساحل موزمبيق .

* * *

ذكرنا أن القارة تتكون من مجموعة من الهضاب أو القباب تفصلها
الأحواض عن بعضها . فالصفة الهضبية هي أهم ما يميز القارة تضاريسيا ، ذلك
أن ثلثي مساحة القارة يزيد إرتفاعه على ٤٠٠ متر. غير أن هذه الهضاب بوجه عام

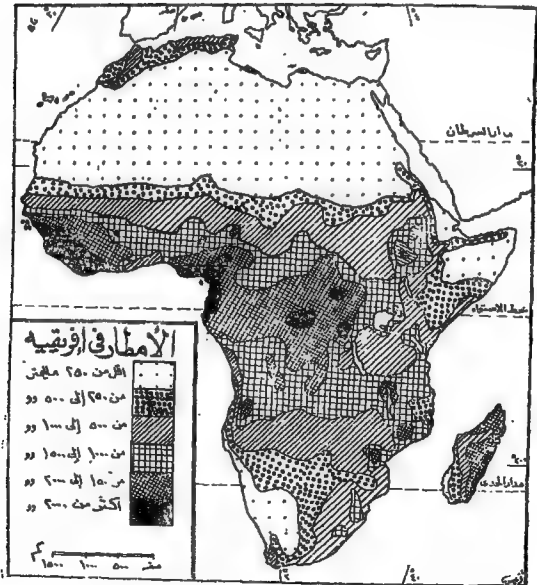
أكثر ارتفاعا وانسابا في أفريقية الجنوبية عنها في الشمالية ، ذلك أن النسبة السابقة ترتفع إلى ٨٠٪ في أفريقية جنوب خط الاستواء . كالا يقل نسبة المساحات التي تزيد على الألف متر عن ٤٧٪ . وبدوا أن حركة الرفع التي أصابت القارة كانت قتها في جنوبى وشرقى القارة وبدرجة أقل نحو الغرب الشمال ، من ثم تمثلت أعلى هضاب أفريقية في جنوبها الشرقى حيث تتراوح بين ١٣٠٠ ، ٢٠٠٠ متر ، وزيد بالوصول إلى حائط درا كنزيرج (٣٦٥٠ مترا) ، أما إذا اتجهنا نحو غرب القارة فلا تزيد الأرض لارتفاعا على ٧٠٠ متر ، إلا في مواضع محدودة ، بينما الارتفاع الغالب يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ متر . ولا يزيد ارتفاع هضبة الصحراء الكبرى على ٣٥٠ مترا إلا حيث تعبرها مرتفعات الأحجار وتيسق من ثم كان التقسيم إلى إفريقية العليا وإفريقية السفلى ، الأولى في الجنوب والشرق ، والثانية في الغرب والشمال ، الأولى أكثر حدة في تضاريسها ، هضاب وحواف شاهقة تقطعها الأخاديد ، والثانية يغلب عليها الأحواض وإن تمثلت فيها المحدثات . وإذا كانت أفريقية يغلب عليها الطبيعة الهضبية وعدم التباين الحاد في المستويات ، فإن هذا التباين يرجع إلى المقنوعات البركانية كما هو الحال في الحبشة التي تكون أكبر مساحة للطفوح البركانية ، وكما هو الحال في المخاريط المنفردة كجبال كلمنجارو (٦٤٠٠ م) والجبل (٤٣١١ م) وكنيا (٥٦٨٠ م) ، وقد يرجع إلى الحركات الالتوائية التي كونت سلاسل أطلس في الشمال الغربى ومتوسط ارتفاعها ٢٠٠٠ متر .



تعود الظروف المناخية المدارية وحبون المدارية في القارة بسبب موقعها الفلكى ، ولا تظهر الظروف المعتدلة المائلة إلى البرودة إلا في مواضع محدودة وحبلى في المستويات المرتفعة ، إذ يمتد ثلثا مساحة القارة بين المدارين .

وإذا قورنت أفريقية بأمريكا الجنوبية ، كانت أفريقية أكثر منها امتدادا نحو الشمال ، وعلى العكس تمتد أمريكا الجنوبية أكثر نحو الجنوب ، من ثم .

إذا كان لا يفصل أمريكا الجنوبية عن القارة القطبية الجنوبية سوى مضيق دراك ، فيفصل الأخيرة عن أفريقية مسافة تزيد على ٣٠٠ كيلومتر من المحيط الجنوبي المفتوح. وكان لعدم امتداد الكتل الجبلية أو سلاسلها لمسافات كبيرة في أفريقية ، عكس الحال في أوروبا ، أثره في السحاب الرياح والدورة الهوائية فوقها دون مائق ، ومن ثم كان الانتقال من إقليم مناخى إلى آخر تدريجياً . ويظهر أثر هذه المرتفعات في مناطق محدودة كما في المغرب العربى أو في شرق ووسط وجنوب القارة ممثلاً في تعديل درجات الحرارة .



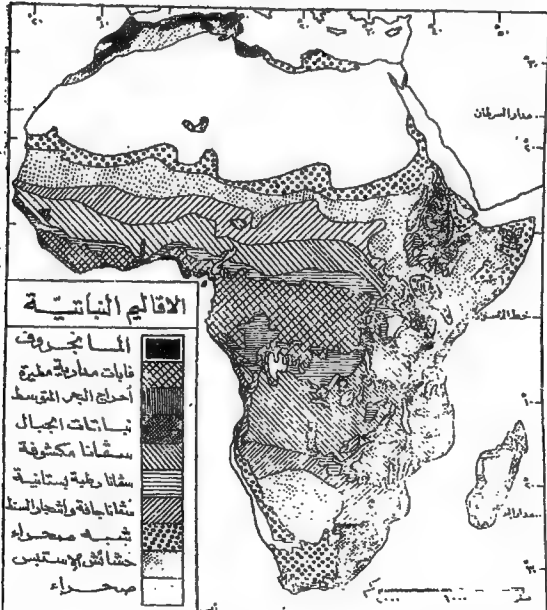
(شكل رقم ٣)

باردة من الأعماق نتيجة لدفع الرياح للياه السطحية المجاورة للشواطئ، وإزاحتها بعيداً. أما على الساحل الشرقى فلا توجد إلا مساحة ضئيلة تلامسها المياه الباردة نسبياً وذلك في فصل واحد وهو الصيف الشمالى، في هذا الفصل تصبح الرياح الموسمية الجنوبية الغربية هي المهيمنة على الصومال فتدفع سطح المياه الدفينة بعيداً عن الساحل لتحل محلها مياه باردة من الأعماق حرارتها أقل من ٢٩°م، أما بقية الساحل الشرقى من ناآال إلى البحر الأحمر فتلامسه مياه دفيئة تتراوح حرارتها بين ١٨°م في الجنوب حيث تيار موزمبيق وبين ٢٩°م في مياه عدن وترتفع حرارة مياه البحر الأحمر أحياناً إلى ٣٢°م. ولم يقتصر أثر تصيف خط الاستواء لإفريقية على غلبة الظروف المدارية عليها فحسب، بل إلى تناثر الأقاليم المناخية والنباتية شمال خط الاستواء وجنوبه في معظم الأحوال.

ويؤثر في مناخ القارة أيضاً تغير حالة الضغط الجوى عليها فضلاً عن حالة الضغط الجوى على المحيطين الأطلنطى والهندي، وكذلك حالة الضغط الجوى على القارة الآسيوية.

أفريقية أكثر القارات حرارة بأى مقياس من المقاييس. فهى على سبيل المثال القارة الوحيدة التى لا يمر بها خط الحرارة للمتساوى ١٠°م. وتسجل محطة كيب تاون متوسطاً لحرارة يوليه (الشتاء) قدره ١٤°م بينما تسجل الجزائر في أقصى الشمال متوسطاً ليناير ١١°م. وحتى جو هانسبرج على ارتفاع ١٦٠٠ متر سجلت في يوليه ١٠°م. وسجلت بعض محطات القارة أعلى درجات الحرارة عرفها العالم (عزيرة جنوب طرابلس) سجلت ٥٠°م في أحد أيام سبتمبر ١٩٢٢ وتسجل عين صالح في صحراء الجزائر ٣٨°م كتوسط لشهر يوليه وأن ارتفعت أحياناً إلى ٤٧°م. ونظراً لأنضيق نصف القارة الجنوبي فضلاً عن ارتفاعه فلا تسجل محطاته مثل هذا التطرف إلا في مواضع محدودة كالجبهات المنخفضة في وسط كاهارى حيث سجلت ٣٨°م.

على العموم يمكن القول بأنه لا يوجد جزء في القارة تنخفض فيه درجة الحرارة عن ٥°م وهو الرقم الحرج بالنسبة لنمو النبات . ورغم ارتفاع هضبة شرق أفريقيا، فالصقيع لا تعرفه أفريقية للحداريه ، وكذلك لا تظهر ذبذبات حادة في الحرارة وهي التي ترتبط بتغير الجبهات الهوائية والمعروفة في أوروبا أو أمريكا الشمالية، من ثم فالنبات آمن ويضمن حرارة تسمح له بالنمو خلال العام. غير أن الأمر يختلف إذا انتقلنا إلى المطر، فقد تمطينا المتوسطات السنوية لعدة سنوات صورة عن انتظام الأمطار ولكن قليل من أفريقية ما يتمتع



(شكل رقم ٥)

بمتوسطات منتظمة ، وعلى العكس تظهر ذبذبات حادة من عام إلى آخر ، واختلافات حادة في بداية التساقط ورخات غزيرة. ينطبق هذا على أقصى أطراف القارة كما ينطبق على وسطها ، من ثم كانت مشكلة التنمية الزراعية في أفريقيا هي. مشكلة ضبط الماء ، الصرف والتحكم في الفيضان حين يزداد المطر ، والتخزين. حين تكون الأمطار متسدة أو دون ذلك ، بغية مواجهة السنين المجافة وإلا طالة فصل الإنبات .

غير أن مشكلة الجفاف والحصول على الماء تعتبر من أهم مشكلات الإنتاج في القارة . إذ تأتي القارة في مقدمة القارات التي يسود فيها المناخ الجاف ، ففيها وحدها نحو ثلث الأراضي الجافة في العالم ، وتضم أكبر نسبة من الأراضي الجافة إذا قورنت بأى قارة أخرى باستثناء استراليا . وبحسب تقديرات meigs نجد :

المساحة بالميل	النسبة المئوية
أراضي شديدة الجفاف	١٥٢
أراضي جافة	٢٤٣
أراضي شبه جافة	٢٠٢
المجموع	٥٩٧
	٦٩٣

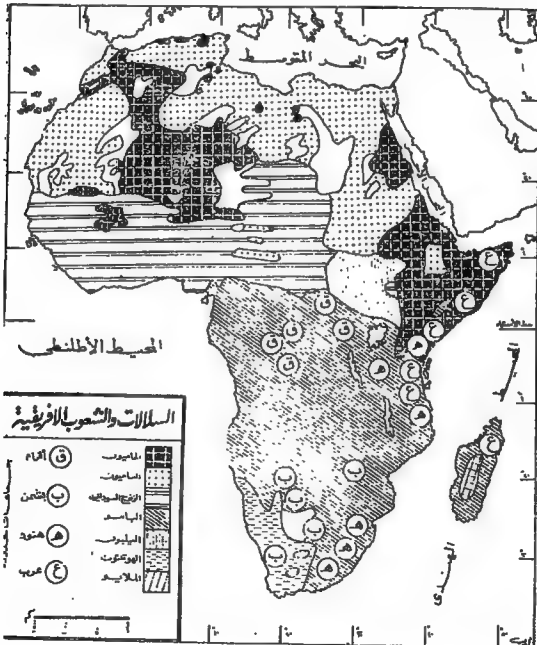
وهكذا يمكن القول بأن ٩٢٪ من مساحة القارة يعاني من مشكلة ناخبة. أو أخرى، وهي فيها يختص بالمطر قد تكون من الوفرة بحيث لا يمكن الاستفادة منها بالكامل، وأحيانا من العجز الذي لا يفي بالحاجة ، وقد تتمثل في ذبذبات حادة سواء من عام إلى عام أو من فصل إلى فصل .

* * *

تسكن القارة عدة سلالات ، منها سلالات قديمة ، وهي تعيش عادة مناطق منزلة كالأنعام الذين يعيشون في غابات الكنفو وعلى الحدود النائية لهضبة البحيرات ، ويتميزون بقصر القامة ويعتمدون على الصيد وجمع الثمار .

ويتبادلون مع الجماعات الزنجية الغلات الزراعية بالصيد . ومن السلالات القديمة أيضاً البوشمن Bushmen الذين يعيشون في صحراء كلهاري معتمدين على الصيد بأدواتهم البدائية . ويشبهون الأقزام في كثير من صفاتهم ، وإن كانوا يتميزون بيزود الوجنت وتضخم العجز وخاصة في النساء . أما الهوتنتوت Hottentot الذين يعيشون في صحراء ناميب ، فهم في مرحلة حضارية أعلى من البوشمن ، ومن المرجح أنهم سلالة من البوشمن اختلطت بالعناصر الزنجية . من ثم كانوا أطول منهم قامة ، ويمتدنون على الرعى أساساً . وهكذا نجد السلالات القديمة اضطرت إلى الانزواء تحت ضغط جماعات أخرى أكثر قوة وهي الجماعات الزنجية . أما السلالات الحديثة نسبياً فهي السلالات الزنجية والقوقازية . والسلالة الزنجية أقدم في تعمير القارة ، وسواء كان الموطن الأصلي للزنج في أفريقية أو خارجها ، فإن نطاق إنتشار الزنج هو السفانا وإقليم الغابات في أفريقية الغربية . ويقسمهم العلماء إلى : الزنج الحقيقيون وهؤلاء يعيشون في غربي القارة ويمتدنون إلى شرقيها ، وإن كان أكثرهم نقاوة هم زنج الغابة ، حيث أدى بقائهم في الغابة إلى احتفاظهم بشيء من النقاوة في صفاتهم التي تتمثل في القامة الطويلة والبشرة السوداء والرأس المستطيل والشعر المتفلل . أما زنج الباتو الذين يسكن معظمهم الهضبة الوسطى والجنوبية من القارة فمنهم شعبة من الزنج قد تظهر فيهم التقاطيع الأكثر رقة أحياناً . وهناك الزنج النيليون وبتشرون في السودان الجنوبي . ويمتدنون عمالقة العالم من حيث الطول الذي يتراوح بين ١٧٠ سم ، ١٩٠ سم . وإذا كانت الصفات الزنجية ممثلة فيهم ، مثل الشعر المتفلل وأحياناً الفناء النليظة ، فإن الصفات القوقازية تظهر فيهم ، وبصفة خاصة في الأنف الذي يكون دقيقاً أحياناً ، وفي الشفاة الرقيقة مما يدل على دخول الدماء الحامية فيهم . أما السلالات القوقازية فأرضها هي شرق وشمال القارة ، فيتمثل الحاميون في أثيوبيا وشرق السودان وشمالية (البجاء والنوبيون) ويطلق عليهم الحاميون الشرقيون . تتمثل صفاتهم في القامة المتوسطة ولون البشرة الأسمر والشعر المموج والتقاطيع الدقيقة . وهناك

الجاميون الشماليون ويقصد بهم بربر المغرب العربي والطوراق والتيبو في الصحراء الكبرى ، ولهم تقن صفات الحاميين الشرقيين وإن اختلف البربر في لون البشرة ، فهو أبيض مشرب بسمرة والشفاء ممثلة ، وأحياناً تظهر الشقرة التي يرجعونها إلى الاختلاط بالوندال Vandal . والجماعات الهامية فوقازية أيضاً وإن اختلفت عن الحامية لنوا . أتت القارة على هيئة هجرات منها ما وصل قبل الإسلام كجماعات الأميرة في أثيوبيا ، وإن كان معظمها قد وصل بعد الإسلام



(شكل رقم ٦)

مختلفا قبائل عربية، هاجرت وسمرت شمال أفريقيا عن طريق مصر غربا إلى المغرب أو جنوبا إلى السودان . وفي مناطق تقابل الجماعات الحامية والسامية بالجماعات الزنجية جرى إختلاط كبير، وظهرت صفات متباينة وخاصة في شرق أفريقيا حيث توجد الجماعات التي نطلق عليها أنصاف الحاميين .

تلك هي المجموعات الأصلية التي سكنت إفريقيا ، يضاف إليها جماعات وافدة بأعداد محدودة تمثل في الآسيويين الذين يقدرون بنحو نصف مليون نسمة، معظمهم من الهنود والبالكستانيين في شرق وجنوب القارة ، بينما الجماعات الملاوية والصينية تتركز في مالاياشي . ووجد الشوام فرصهم أكبر في غرب القارة بحكم أن العناصر الهندية سبقتهم إلى شرق القارة ، فضلا عن أن الاستثمار الفرنسي لم يكن ممثلا بصورة واسعة في ذلك الإقليم . ويتركز الأوروبيون كستونيين في أقصى جنوب القارة (دول الأقلية البيضاء) وبلغ عددهم نحو ٥ مليون نسمة . وكان لهم تركيز من قبل في شمال أفريقيا ولكن الكثير منهم دمج إلى بلاده بعد استقلال تلك الدول وخاصة من الجزائر .

وبهنا في دراسة سكان أفريقية توزيع فئات السن لمعرفة حجم ونسبة القوى العاملة على اعتبار أن الأطفال (أقل من ١٥ سنة) والشيخوخ (٦٠ فما فوق) يعتبرون قوى غير منتجة . ومن هذه الناحية نجد أن السكان في سن الإنتاج (١٥ — ٥٩ سنة) لا يزيدون على ٥٣٪ من مجموع السكان عام ١٩٧٠ على حين أن ٤٣٪ منهم في سن الطفولة ، ٤٪ في سن الشيخوخة . وبالتالي يصبح العبء كبيرا على القوى العاملة ، كما ترتبط هذه القوة بنسبة نمو مرتفعة تقدر بنحو ٢.٥ في المائة . من ثم إن كانت التقديرات تعطي افريقية ٣٥٥ مليونا عام ١٩٧٠ ، فإنها تعطيا ٤٧٢ مليونا عام ١٩٨٠ ، وإذا كانت أفريقية الحالية سوف تحتفظ بمعدل نموها على الأقل لهذا المقدار، فإن أفريقية الوسطى والغربية مثلا سوف تزيد نسبة النمو فيها (من ١.٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢.٣٪ عام ١٩٧٥ نتيجة انخفاض معدل الوفيات . وقد تكون هذه

الزيادة المريعة من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية لأنها تستدعي استثمارات ضخمة متزايدة لاقتحام قطاعات جديدة من الإنتاج، وزيادة وسائل الخدمات الأساسية إقتصادية وإجتماعية، ويزيد الأمر حدة في أفريقية قمع الاستثمارات والتخلف التكنولوجي .

شهدت أفريقية أعلى معدلات المواليد والوفيات بين مناطق العالم في الستينيات، إذ كان معدل المواليد ٤٥.٤٪ والوفيات ٢١.٢٪، بينما المتوسط العالمي هو ٣٣.٤ و ١٤.٣ على الترتيب . ويأتي جنوب آسيا بعد أفريقية مباشرة في معدل المواليد حيث يبلغ ٤١.٤٪، بينما يأتي شرق آسيا التالى لأفريقية في معدل الوفيات إذ يبلغ ١٧.١٪ وتبلغ متوسط كثافة السكان في أفريقية بعامه نحو ١٢ نسمة لكل، ولما كان الافرقة زراعا بالدرجة الأولى، كانت الكثافة الإنتاجية أكثر دلالة، وهي تعطينا ١٦٥ عام ١٩٧٠. ويميش نحو ثلث السكان في غربى أفريقية، مايقرب من ١١٠ مليوناً، بل أن نيجيريا وحدها تكاد تضم خمس سكان القارة، ونيجيريا ومصر مما تقترب نسبة سكانهما من ٢٨.٢٪ من سكان أفريقية، أما أصغر الوحدات السياسية عددها هي غينيا الاستوائية إذا يبلغ مكانها ٢٨٥ ألف نسمة. وإذا استثنينا بضع مناطق محدودة كوادى النيل في مصر وبا لقرب من بعض البحيرات وفي داخل المدن الكبرى وحولها، لن نجد ضغطاً من السكان على الأرض . وقد بلغت الكثافة الزراعية في أفريقية العامة ١٣٧ نسمة عام ١٩٧٠ تنخفض إلى ٤٨ في أفريقية الوسطى، وأعلى كثافات تعرفها أفريقية نجدها في مصر ١٥٠:٦ وفي أنجولا ٥٨٠ و كينيا ٥٦٠ نسمة لكل^١ . وتتفوق نسبة النساء على الرجال في معظم الدول الافريقية ما عدا بعض الدول التي ترتفع فيها نسبة الذكورة كصر وليبيا وغينيا وفانا وساحل العاج ونيجيريا وأثيوبيا وأنجولا وروديسيا . وتأتي ليبيا وروديسيا على رأس القائمة .

تتميز أفريقية بما يشبه إقتصادين مختلفين مما وعلى طرفي قضيض ، إقتصاد معيشي Subsistence eco ، وإقتصاد تبادل Exchange eco ، وإن كان معظمها يعيش في حالة إنتقال بين النوعين . النوع الأول إنتاج غذائي لكفاية حاجة السكان والثاني لتصدير ، وليس من شك أن الإقتصاد المعيشي لطاقة أكثر اتساعا سواء في الزراعة أو الرعي ، ويستوعب معظم الأيدي العاملة والأرض المستغلة . أما الإقتصاد النقدي أو التبادل الذي يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة فقد دخل مع الاستثمارات الأجنبية . ويظهر في قطاع إنتاج الغلات التجارية كالقطن والبن والشاي فضلا عن قطاع التعدين . ويتميز الإقتصاد الأفريقي بسيادة النشاط الاستخراجي أو الإنتاج الأولي . بمعنى نغلب الحرف الأولى كالصيد والرعي والزراعة على الحرف الثانية والثالثة كالصناعة والخدمات وحتى الصناعة في معظمها فهي استخراجية في المكان الأول ، والتحويلية منها هي استهلاكية في المرتبة الأولى كالصناعات الغذائية والمنسوجات . ويتميز الإنتاج وخاصة التجاري منه بأنه جزري أو بمعنى آخر مبصر وليس على هيئة نطاقات كما هو الحال في أمريكا الشمالية مثلا ، وقد يرجع هذا في الزراعة إلى مشكلة المياه أو حالة التربة . والنماذج واضحة لهذا الإنتاج الجزري ، في مصر مثلا نسبة المزروع ٣٥ ٪ من المساحة الكلية ، في النيجر لا تحتل الزراعة سوى نطاق عرضه ٨٠ ميلا شمال النهر . وتكرر الصورة من الناحية التعدينية ، فهناك نطاق النحاس في زامبيا و زائير ، أقليم الذهب والبوكسيت في جنوبي غرب غانا ، وجزر البترول في صحاري شمال أفريقية . وأخيرا هو إقتصاد نامي أو متخلف في معظمه سواء بمقياس الدخل القومي أو توزيع العاملين على الحرف المختلفة ، أو نصيب الفرد من استهلاك القوى المحركة ، أو الدلالات الاجتماعية ، كتوقع العمر وتداول المصحف ، ونسبة الأطباء والأمية . وهو إقتصاد يعتمد على التصدير بالدرجة الأولى ، والتصدير هنا للمخامات والمواد الغذائية في المكان الأول مما سنناقشه ثما بعد .

الفصل الثاني

تطور تجارة إفريقية الدولية

يتفق الباحثون على أن دخول التأثيرات الاقتصادية الأوروبية في إفريقية هي خير منطلق لدراسة علاقة إفريقية بالتجارة الدولية، أو بمعنى آخر محرك إفريقية للمشاركة في الاقتصاد العالمي. فهذه المشاركة تعتبر أم حقيقة اقتصادية شهدتها القارة في القرن الحالي، أثرت في الاقتصاد العالمي وتأثرت به، وكانت هذه المشاركة وتلك المساهمة أحد الدوافع الرئيسية للتغير الاقتصادي الديناميكي الذي شهدته الأقطار الأفريقية. غير أننا لا يمكن أن نغزو الفرق بين إفريقية القرن التاسع عشر وإفريقية القرن العشرين إلى دخول إفريقية ميدان التجارة الدولية المنظمة والتي نتجت بدورها عن التأثيرات الخارجية للأوربية، فما لا شك فيه أن تغيرات اقتصادية كانت متجذرة في القارة حينها، وإن كنا لا يمكن أن نجزم بطبيعتها ومداهها.

وقد عرفت إفريقية التجارة الدولية، ولم تكن التجارة عبر ما يعرف حالياً بالحدود السياسية الدولية بمجولة للمسرح الإفريقي قبل الاحتكاك الأوربي؛ إذ ترجع الاتصالات التجارية البعيدة المدى إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، حين أرسلت مصر بعثاتها التجارية عبر البحر الأحمر إلى بلاد بونت (الصومال) لجلب البخور والذهب والماج وجلود الفهود، وقد ترجع الصلات بين شرق إفريقية وجنوب الجزيرة العربية إلى أقدم من هذا، كل ما في الأمر أن الجغرافية حددت إتجاه الاتصالات التجارية الأولى بين إفريقية الزنجية من ناحية، وإفريقية الشالية وجنوب غرب آسيا من ناحية أخرى.

غير أن قلب إفريقية ظل بعيد النال حتى القرن الماضي، لظروف طبيعية اعتردت بها القارة، وتعتلت آثارها من الناحية الاقتصادية في صوبات النقل حتى بعد اكتشاف بعض أجزائها، فقد كان من المستحيل على حيوانات الجران

تحيا في هذا القاب ، وحتى إذا قبيض لها الحياة فلم تكن مدبرة على الجر ، لذلك لم تعرف إفريقية جنوب الصحراء استخدام المجلات إلا متأخرا ، وكانت وسيلة النقل هي الحمل على الرؤوس وهو أبسط الوسائل وأكثرها ثقة .

ليس بغير إذن أن تقوم التجارة منذ العصور القديمة حتى القرن التاسع عشر ، ولكن في سلم ذات خصائص معينة ، تتكون من الثبر الذي يجمع من البحارى للآثية والشواطىء الرملية ، ومنتجات الصيد والجمع والالتقاط كسمن النمل وجلود الحيوان وريش النعام^(١) فضلا عن أكثر السلع رواجاً وهي الرقيق .

وكان من نتائج هذه التجارة قيام بعض المراكز الحضرية على الساحل الشرقى لأفريقية مثل كالوا Kalwa ومبسه ، وسفاله ، كما قامت مراكز مماثلة عند التقاء السفانا بالصحراء مثل تمبكتو ، وجيننى Jenne ، ومالى ، وجاو ، وكانو .

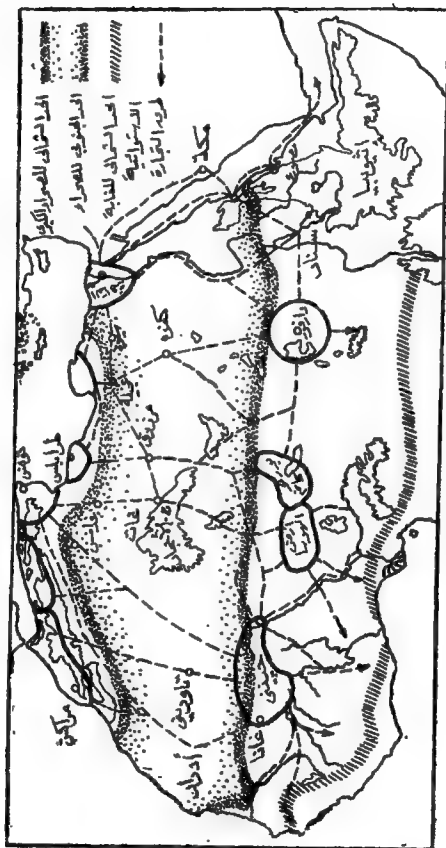
بل ترتب على هذه التجارة أيضا قيام بعض الحرف اليدوية التى تراوحت بين دباغة وصناعة الجلود إلى السبيج والصباغة ، ولم تقم هذه الصناعات لكفاية ذاتية لحسب ، بل لإمداد أسواق الشمال الأفريقى والشرق الأدنى .

الذهب والملح :

اشتهرت أفريقية بالذهب ، وكان الذهب أول ما أثار لعاب الأوربيين ، إذ كانوا يسمعون بقوافله التى تمر بالصحراء ، وكان مصدره مملكة غانا التى امتدت من النيجر إلى السنغال وإن كان مصدره الفعلى هو إقليم واناغرا Wanagre^(٢) ،

(1) Oliver, R., Fage, J., "A short History of Africa" Penguin; 1962. p. 61".

(2) Fage, J., "An Atlas of African History" London, P.19.



شكل رقم (٧) طرق التجارة في العصور القديمة عبر الصحراء

وتبعتها مملكة مالى التى ذاع صيتها فى أوروبا والشرق الأدنى ، ثم امتدت من المحيط الأطلنطى إلى إقليم المحوسا شرقا . وظل هذا القسم من إفريقية أكبر مصدر للذهب من القرن الثامن حتى كشف الأمريكتين ، بل إن البعض يعزو التدهور السيامى والاقتصادى الذى أصاب هذه المملكة الأخيرة - وكان إيدانا بأفول دول غرب إفريقية - إلى حسد حكام الغرب الذين قضوا على مملكة السنفاى عام ١٥٩١ م . وإن كنا يمكن أن نضيف أيضاً ظهور البرتغال على الساحل الغربى لأفريقية وبالتالى ظهور منفذ جديد لتصدير الذهب عبر البحر بدلا من الصحراء . وقد قدرت قيمة الذهب الذى صدر عبر الصحراء قبل وصول البرتغال بنحو ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى سنوياً^(١) .

وكان أهم حدث فى تاريخ الكشف البرتغالى (من الناحية الاقتصادية) ، لأفريقية هو الوصول إلى ساحل يمكن فيه التفاوض بالذهب عام ١٤٧١ م ، فقد كشفوا ساحل الذهب وأطلقوا على هذا القسم من ساحل غينيا اسم المينا (أى المنجم Mine) وبنا حصن سان جورج عام ١٨٤٢ م (فى الميناء المعروف باسم المينا اليوم فى دولة غانا) ليكون بمثابة مستودع للتبادل بين السلع البرتغالية من ناحية ، وذهب غرب إفريقية من ناحية أخرى .

ويأتى الملح فى المكان الثانى فى تجارة تلك المصور بهد الذهب ، إذ يندر وجود الملح فى الإقليم السودانى بين الصحراء والنبات ، ذلك إن تراجع الصحراء التدريجى أبعد سكان الإقليم السودانى عن مواطن هذه المادة المشتملة ، التى تستخدم فى تجفيف الطعام والحفاظ علىه ، ولم يكن فى الإمكان الحصول على الملح جنوب الصحراء إلا بعملية شاقة ، أى بتقطيع الحشائش ، ومن ثم ظهرت أهمية ملح الصحراء ، الذى تمهد البربر باستخراجه .

(1) Barber. W. "The movement into the World Economy" in Economic Transition in Africa", London, 1964, p. 300

وكان التبادل يجري بطريقة (التجارة الصامتة) فترك القبائل الذهب على شاطئ النهر ، وبكوم تجار غانا الملح بجوار المدن ثم يمودرجال القبائل فيأخذون الملح إن أرضتهم الصفقة ؛ أو يتركون كلتا السلعتين ويبدأون العملية من جديد إن كانوا يريدون الحصول على مقابل أكبر ، وكانت تمسكتو وكانو تستوردان الملح من ناوديني وتصدران النسوجات في مقابلها كما كانتا تمثلان أيضاً سوقاً رئيسية للأرز ، والزبد الباني Sheabutter فضلا عن جزرات الكولا التي كان جزء منها يذهب للاستهلاك المحلي فضلا عن كونها سلعة ترانزيت^(١) .

العاج :

أما على الساحل الشرق فكانت هناك أدوليس Adulia وهي الإسم القديم لمصوغ فضلا عن المدن الداخلية كأكسوم طاصمة إثيوبيا قديماً . وكان العاج السلعة الرئيسية هناك فضلا عن التوابل ، حتى لقد أطلق على رأس جواردفوى إسم رأس التوابل وخاصة القرنتل والقرفة واللبان والبخور . ومن الجائز أن القرفة كان مصدرها الهند والشرق الأقصى . وكانت أدوليس تقوم بعملية الترانزيت في هذه السلعة ، بينما كانت الصومال وجزيرة العرب مصدرين اللبان والبخور . وإلى الجنوب قليلا قامت عدة موانئ تتاجر في الذهب والحديد والقيق والعاج وسدقات السلاحف . وكانت كل مدينة من مدن الزنج (كما أطلق العرب على ساحل أفريقيا الشرقية) مختلفة عن غيرها ، فالحدي ومبسة كانتا لها أهميتها من ناحية الزراعة القائمة في ظهيرها ، ونخصعت بمبسة في تصدير الرقيق ، بينما كانت كلوا القائمة على الساحل الجنوبي لتنجانيا (الآن) هي المركز الرئيسي لتجارته .

(1) Oliver, R., Mathew. G. "History of East Africa, Vol 1, OXford U. P., 1963, p 227.

على الساحل الشرقى ، ومنها ينقل إلى زنجبار ، كما قامت تجارة زمبابوى فى الذهب عن طريق ميناء سافالا Sofala .

الرقيق :

وعرفت أفريقية تجارة الرقيق منذ زمن بعيد ، حين كان يتجه إلى الأسواق القريبة فى الشرق الأدنى وجنوب أوروبا ، غير أنها كانت بأعداد محدودة للغاية للخدمة المنزلية والحراسة ، ولم تبلغ هذه التجارة أوجها إلا حينما أدلى الأوروبيون بدلوهم فيها . وكان الطلب الضخم على الرقيق للأمرىكيتين وجزر الهند الغربية بمثابة نبضات قوية لهذه التجارة ، فإذا قدر عدد الرقيق الذى جمع للعمل فى أسبانيا والبرتغال قبل القرن الخامس عشر بـ خمسة آلاف ، فقد ارتفعت الأرقام فى القرن السادس عشر ، وبلغت مداها فى القرن الثامن عشر ، إلى إن حرمت تجارتها فى منتصف القرن التاسع عشر . وأما عن حجم هذه التجارة فهو تقديرى . ويقدر المصدر من شرق أفريقيا فى مطلع القرن التاسع عشر بنحو ١٥ ألف سنويا كانت تخرج من زنجبار المركز الرئيسى لهذه التجارة فى شرق القارة ، ثم ارتفعت إلى نحو ٤٠ ألف سنويا فى المقد الثالث من ذلك القرن . وأما خسائر غرب إفريقيا من تجارة الرقيق الأوروبية فى الأربعة قرون المذكورة ، فتقدر ما بين ٤٠،٣٠ مايون نسمة ، وهؤلاء يشملون من وصلوا أحياء إلى العالم الجديد فضلا عن الذين هلكوا بسبب صعوبات النقل والأمراض والذين قتلوا فى إفريقيا ذاتها نتيجة الإغارات وعمليات القتل البشرى ، فإذا كان عدد سكان أفريقيا يقدر بنحو ٢٠ مليون نسمة حينذاك فمعنى هذا أن الفاقد يقدر بنحو ٥٠٠ ٪ سنويا من جراء هذا التجارة ^(١) .

(1) Neumark, D. "Foreign Trade and Economic Development in Africa", Stanford, 1964, p. 51

ومن الصعب معرفة نصيب كل جزء من أجزاء إفريقية في هذه التجارة على وجه الدقة ، ولكن ربما خرج ثلثا المبيد من ساحل الذهب وأنجولا بالتساوى ، وإن كانت هناك مناطق ذاع صيتها في توريد الرقيق مثل السكنفو في القرنين السادس عشر والتاسع عشر. ورغم تفاوت عدد الرقيق من قرن إلى قرن فقد نقلت كل من بريطانيا والبرتغال نحو ثلث الشحنات ، ونقلت هولندا نحو ١٨ ٪ منها ، وفرنسا نحو ١٢ ٪ بينما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ٥ ٪ . وكانت السيطرة للبرتغال على تجارة القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وهولندا خلال ثلاثة أرباع القرن السابع عشر وبريطانيا في الفترة بين ١٦٧٢ ، ١٨٠٨ ، وبعد ذلك كانت الغلبة لسفن الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأسبانيا وفرنسا .

وفي الحق لم تكن هناك سلعة مريحة في غرب إفريقية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر مطلقا كانت سلعة الرقيق ، فلا الذهب ولا العاج ولا البهارات. استطاعت أرباحها أن تلحق بأرباح الرقيق . وكانت شدة الطلب من عوامل رفع سعر الرأس من الرقيق ، بسبب المنافسة الحامية بين التجار الأوروبيين من بريطانيين وفرنسيين وهولنديين وبرتغاليين وأسبان ، فقبل نهاية القرن السابع عشر كان القباطنة يدفعون ما قيمته خمسة جنيهات للرأس ارتفعت إلى ١٧ جنيها عام ١٧١٢^(١).

من الرقيق إلى تجارة الرقيق :

ولم يكن التحول عن تجارة الرقيق إلى تجارة مشروعة بالأمر الهين ، ذلك أن تحريم بريطانيا تجارة الرقيق عام ١٨٠٧ لم يؤثر كثيرا على حجم هذه التجارة ، إذ اندفعت دول أخرى ملء الفراغ الذي حدث بخروج بريطانيا^(٢) ،

(1) Ibid., p. 54

(2) Hodder, W. B., "West Africa" in "Africa in Transition" eds Hodder, Harris London 1967, p. 227

هل ازداد الطلب أخيراً في القرن التاسع عشر لسد حاجة مزارع النصب في كويا . ورغم ذلك فيمكن القول أن أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر كانت قد بدأت تفكر في منتجات جديدة لتبادل بها سلمها من منسوجات وأسلحة وقووس ، إذ كان من المستحيل التوسع في السلع الأفريقية التقليدية إذ هبط مورد العاج ، وانخفضت أسعار الأخشاب وقل إنتاج الذهب . واكتشف التجار الأوروبيون بعد فترة إمكان قيام تجارة على أساس شجرة برية تنمو في غرب إفريقيا وهي نخيل الزيت التي بدأت أوروبا في طلب زيتها . وكانت تجارتها ضيقة وفي حدود، لصناعة الصابون والزبد الصناعي وشرائح القصدير وكادة تشحيم . وصدر غرب إفريقية ٥٥ طناً من زيت النخيل إلى ليفربول عام ١٧٨٥ بسعر ٤٥ جنيهاً للطن ، وكانت هذه بداية متواضعة لتجارة ضخمة في زيت النخيل الأفريقي . تراوحت بين ٢٥ ألف طن ، ٣٠ ألف طن سلويا من دلتا النيجر وحدها بسعر للطن يتراوح بين ٣٤ ، ٤٤ جنيهاً للطن^(١) . وإذا كان جزء من هبوط السعر يرجع إلى انخفاض تكاليف الشحن البحري ، إلا أنه من الثابت أيضاً ظهور المنافسة الشديدة من جانب الزيوت الأخرى ، ففي ستينيات القرن الماضي بدأت مشتقات الزيوت المعدنية والحيوانية (البترول - زيت كبد الحوت) تحل محل الزيوت النباتية في الإنارة والقوى المحركة ، كما أصبحت الهند أكبر مصدر للابذور الزيتية في السبعينيات ، واتفق هذا أيضاً مع وصول الكوبرا من أرخبيل الملايو وجزر الهند الشرقية فضلاً عن زيت جوز الهند من سيلان ، كل هذه الزيوت دخلت مساحة المنافسة مع زيت النخيل الإفريقي في الأسواق الأوروبية .

وكان التوسع في تجارة زيت النخيل فضلاً عن قيام الانقلاب الصناعي في أوروبا مما وثق الصلات بين أوروبا وإفريقية ، وبصفة خاصة بين غرب إفريقيا والصناعات البريطانية ، ففي القرن التاسع عشر كان معظم القطن المصدر من إفريقية تقريباً يتجه إلى المصانع البريطانية ، وزادت واردت غرب القارة من ملح

(1) Hartley. G.W.S., "The oil Plant" London. 1967. p.14

شهير Chechiro الذى نافس الملح المحلى من حيث الجودة والسعر ، كما نافست أدوات وأسلحة برمنجهام وأسماك النرويج المجففة الأسلحة والأسماك المحلية .

المطاط وعصر الذهب :

ونبت مرحلة تخيل الزيت مرحلة المطاط البرى ، وصادفت هذه المرحلة أوائل هذا القرن حتى لقد كان المطاط البرى يمثل مايتراوح بين ٨٣٪ ، ٨٦٪ من مجموع قيمة صادرات الكفنو . ويعطى تاريخ الاستغلال فى الكفنو وأفريقية الاستوائية الفرنسية صورة بانوا رامية للاستغلال البشع للموارد الافريقية ، حتى لقد عرلت هذه الفترة فى تاريخ افريقية الاقتصادية بصمر النهب 'Era of disposiotion'^(١) ففى كلا الاتليمين تعرضت موارد النباتات لنهب شديد من هؤلاء الذين يبحثون عن الكسب السريع سواء كان من جمع المطاط البرى أو الأخشاب أو زيت النخيل ، ولم تحمل موارد أخرى عليها لدرجة أنه فى أوائل القرن العشرين (١٩١٠) كانت جميع موارد الغابات الدائرية السهل الوصول إليها قد استنفدت وتدهور صادرها . واستدعى هذا التفكير فى بناء مركب جديد من الصادرات على أسس طويلة الأجل ، ومداخل أخرى للاستغلال إما باستخدام تقنية جديدة لإنتاج وتصدير السلع التقليدية بعد تنميتها ، أو إدخال سلع جديدة كالكاو والبن . وسواء كان السير فى هذا الطريق أو ذاك كان لابد من تسهيلات فى النقل . وأدى تقدم النقل النهري باستعمال القوارب ذات القاع المسطح التى تلائم فصل الجفاف إلى فتح الظهير الأفريقى للتجارة المباشرة مع الساحل . وأدى ظهور السمك الحديدية كعامل مساعد إلى فتح أقاليم جديدة للتجارة كما هو الحال .

(١) قسرت مجموع صادرات ساحل الذهب من معدن الذهب من فترة الاستثمار البرتغالى حتى نهاية القرن الماضى بنحو ٦٠٠ مليون جنيه ؛ وإن كان الصادر السنوى قد هبط فى القرن الثامن عشر الى مايتراوح بين ٣٥ مليون ، ٤٠٠ ألف جنيه .

في السنغال والكنغو ونيجيريا^(١) . فقد ارتبط تدفق النول السوداني من شمال نيجيريا والسودان بوصول السكك الحديدية إلى الداخل ، بل أن سلع المصادرات الحديثة في شرق أفريقية لم ترى النور إلا بعد مد الخطوط الحديدية بين الساحل والبحيرات المظلمى فكان هذه البحيرات من أن تلعب دورا في عملية النقل الخارجي . وهذا مادعى Lugard إلى القول بأن التنمية المادية لأفريقية يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي « النقل » . وينبئ أن نلاحظ في هذا السبيل أن الفلعة القوية للسكك الحديدية في إفريقية ارتبطت بالكشوف المدنية التي كانت بمثابة المنطيس الذى جذب إليه معظم الخطوط وبصفة خاصة في وسط وجنوب أفريقية .

ولى ميدان الإنتاج التمدينى فى العصر الحديث كانت مجموعة المعادن التى اشتهرت بها أفريقية فى الخارج فى القرن العشرين تحتاج إلى خبرات واستثمارات كبيرة ، وفى كثير من حالات الاستغلال التى حدثت إبان الفترة الإستعمارية ، اقتصر الأمر على استعمال الطرق الفنية الحديثة فى استغلال التكوينات التى كان الأفريقيون يعملون فيها من قبل ، فكثير من رواسب الذهب والقصدير فى غرب أفريقية ، كان الأفريقيون يقومون بتعدينها قبل وصول الأوربيين ، وكان الأفريقيون فى روديسيا يعدنون الطبقات الغنية قبل وصول الحفارات الضخمة مع الأوربيين ، غير أن هذه الحقائق يلهى ألا تحجب عنا فكرة أن التجارة الأفريقية الدولية قبل القرن التاسع عشر لم تكن تمثل سوى قدرا ضئيلا من مجموع النشاط الاقتصادى فى إفريقية .

(١) راجع : محمد عبد القى سعودى ، التل فى أفريقية ، المنايرية سيات ومشكلات هجرة الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٦٠ .

الفصل الثالث

مكانة إفريقية في التجارة الدولية

نمو التجارة الإفريقية في النصف الأول من القرن العشرين.

قبل دراسة نمو التجارة الأفريقية ، يجب أن نشير إلى خطأ شائع فيما يختص بهذا التوسع التجاري ؛ ذلك أن البعض يربط هذا التوسع بالقرن التاسع عشر على اعتبار أن حرية التجارة كانت شعار ذلك القرن . حقيقة لقد بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ويدين هذا التوسع بالكثير إلى هذه الفترة ، وما حدث فيها من ثورة في النقل كالسكك الحديدية والسفن التجارية ، ولكن معظم التوسع في صادرات المواد الأولية من إفريقية كان في النصف الأول من القرن العشرين^(١).

ومن دراسة معدل النمو في حجم التجارة الخارجية لأجزاء العالم المختلفة ظهر أن أفريقية شهدت نموا أسرع من أى جزء آخر في العالم بما فيها الجهات النامية وذلك خلال النصف قرن بين عامي ١٩١٣ ، ١٩٦٣ كما يتضح من أرقام الجدول التالي .

(1) Myint, H. "The Economics of Developing Countries, London, 1967, p. 25.

ويلاحظ في حالة الفارة الآسيوية ارتباط هذا التوسع في الصادرات باقتناح قناة السويس .

الزيادة التجارية الخارجية في الفترة ١٩١٣ / ١٩٦٣
النسبة المئوية للزيادة في العقد^(١)

المجموع بالنسبة للفرد		
١٠ر٤	٢٢ر٥	الأقطار المتقدمة
١١	٢٦ر٨	الأقطار النامية
١٦ر٩	٣٥ر٢	أفريقيه
١٤ر٨	٢٩ر٤	آسيا
٢ر٣	٢٣	أمريكا اللاتينية

وكان وراء هذه الزيادة في الصادرات الأفريقية نمواً في الإنتاج الزراعي القدي وى بعض الأقطار نمواً كبيراً في الإنتاج المدي . هذا النمو الذى شهدته أفريقية في صادراتها هو حلقة في سلسلة حلقات بدأت في أواخر القرن التاسع عشر كما رأينا واستمرت في القرن العشرين . وقد ظهر هذا التوسع بصفة خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة بمثابة مدشط لزراعة المستوطنين أو الزراعة التجارية أو زراعة التصدير بامة ، إذ ظهرت الحاجة في معظم المستعمرات إلى زيادة الإنتاج المحلى نتيجة لأوضاع خاصة ألمتها ظروف الحرب ، ففي كينيا مثلا زادت الحاجة إلى الإنتاج الزراعي للاستهلاك المحلى إلى جانب احتياجات الحرب ، لأنها كانت مقرا لأسرى حرب ولاجئين ومهاجرين . وقاعدة لقوات أوروبية ، وأفريقية ، فزاد إنتاجها من الزيد وزاد إنتاجها من القمح

(1) Robson P., Lury, D. eds, "The Economies of Africa", London, 1969, p. 53.

واشتد الطلب على السيسل في تنجانيقا حتى بلغ إنتاجه في نهاية الحرب ثلاثة أمثال إنتاجه قبلها لاحتياجات البحرية له خاصة بعد سقوط الفلبين وانقطاع قنب مانايلا عام ١٩٤٢ . كذلك الحال في روديسيا ونياسالاند ، لأن روديسيا كانت مقرا لتدريب الطيارين ، كما زاد عدد الأفريقيين الذين يعملون في الجيش أو المناجم ، ولواجهة هذه الحالة زادت المزارع الأوربية من إنتاجها من الحبوب الغذائية بمعدل ٢٠٠ ٪ فضلا عن مضاعفة الإنتاج من الزيوت النباتية والشاي والدخان لامتداد الجزر البريطانية ^(١) . أما الكنفولم يسام في المواد الغذائية قدر مساهمته في الخيامات وخاصة المطاط الذي اشتد عليه الطلب وأصبح من الخيامات النادرة لدى الحلفاء بعد سقوط الملايو ، وهكذا مأل انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كان هناك شبه اكتفاء ذاتي في كثير من المستعمرات فضلا عن زيادة واضحة في إنتاج الخيامات . وإذا قورنت أرقام عام ١٩٣٨ بأرقام عام ١٩٥٠ لصادرات بعض السلع الأفريقية كالقيمة ، لظهر أنها زادت من الناحيتين ولكن زيادة الصادرات قيمة قلت بكثير هذه الزيادة كما ، فعلى سبيل المثال كانت قيمة الكاكو التي صدر من أفريقية عام ١٩٥٠ تساوى ٧٠٠ في المائة قدر قيمتها عام ١٩٣٨ ، بينما زادت من حيث الحجم ٤ في المائة فقط . وفي الحق شهدت بعض السلع الأخرى وبخاصة الدخان والكاكو والبن وزيت النخيل والفول السوداني والسيسل زيادة في حجم الصادرات ولكنها باستثناء السيسل والسكر كانت زيادتها من حيث القيمة لا تقل عن ثلاثة أمثال زيادتها من حيث الحجم ، بينما في حالة البن والفول السوداني كانت الزيادة في القيمة خمسة أمثال زيادة حجمها .

(1) Kimble, G, "Tropical Africa", Vol., Land and Livelihood.
New York, 1960, p. 174

تطور صادرات بعض السلع الأفريقية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية^(١)

القيمة بالآلاف دولار		الكمية بالآلاف طن		
١٩٥٠	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٣٨	السلعة
٢٣٢٩٧٩	٣٤٧٨٢	٤٣٥,١	٤١٨,٩	الكافور
١٧٠١٧٦	٢٠١٨٦	٢٢٧	١٣٨,١	البن
٥٧٩٩٨	٩٦٨٤	١٨٣,٩	١٢٩,٨	السيسل
٧٦٣٠١	١٣٢١٩	٥٢٥,٩	٣٥٨,٢	الفول السوداني

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو في الصادرات بعد الحرب العالمية الثانية لم يصحبه تنوع يذكر في صادرات معظم الأنطار وهذا ما سنفرضه في التحليل السلي في الفصول القادمة ، كما لم يظهر عليها تحسن واضح من حيث الجودة باستثناء سلعة أو سلعتين^(٢) .

غير أن الصورة انعكست مرة أخرى في الخمسة عشر سنة الأخيرة وحدها ففي هذه الفترة شاهدت تجارة الدول الصناعية نمواً أسرع ، وإن احتفظت أفريقية بنمو أسرع في تجارتها عن بقية العالم المتخلف بسبب ظهور البترول . وشهدت الخمسة عشر عاماً الأخيرة إنخفاضاً في أسعار السلع الإفريقية لدرجة أن معدل الزيادة في حجم الصادرات كان أكبر من معدل الزيادة في قيمتها مما يشير إليه فيما بعد .

سلطة أفريقية في التجارة العالمية :

تميز القارة الإفريقية بضآلة نصيبها في التجارة العالمية إذا قورن بنصيب القارات الأخرى ، فمن مجموع الصادرات العالمية والتي بلغت قيمتها نحو ٣٠٩ مليون

(1) Neumark, op. cit. p. 157.

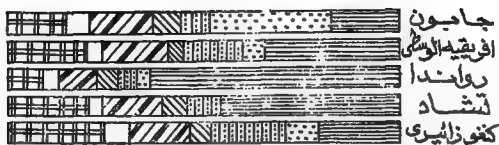
(2) Chudson, W. A., "Trends in African Exports and Capital Inflows" in Economic Transition Africa, p. 338.

دولار عام ١٩٧٠، كان نصيب أفريقية نحو ٤ ٪ ، وكان هذا نصيبها طوال
المقد الماضي بينما كان نصيب العالم المتقدم ما يزيد قليلا على ٧٢ ٪ من مجموع
قيمة هذه التجارة (تقريبا) ونصيب دول التخطيط المركزي نحو ١٠ ٪ . أما
بقية العالم التالى فنصيبه نحو ١٣,٥ ٪ من هذه الصادرات . وتكاد تتكرر
الصورة لما يختص بالواردات ، فواردات أفريقية النامية تزيد قليلا على ٣ ٪ ،
بينما واردات الدول المتقدمة اقربت من ٧٣ ٪ ، وواردات دول التخطيط المركزي
تقترب من ١٠ ٪ والدول النامية نحو ١٤ ٪ من مجموع الواردات المالية . بل
وإذا قارنا تجارة أفريقية النامية بتجارة المملكة المتحدة لوجدنا أن نصيب الأخيرة
يعادل مرة ونصف نصيب الأولى فى الصادرات ومرتين فى الواردات . وتبلغ
قيمة الصادرات الآسيوية (دون اليابان) نصف قيمة نظيرتها الأفريقية . بل
تكاد تجارة أفريقية بأقطارها التى تربو على الخمسين قطراً بما فيها جفوب أفريقية
وبسكانها الذين يزيدون على ثلاثمائة مليون نسمة تعادل تجارة اليابان وحدها^(١)

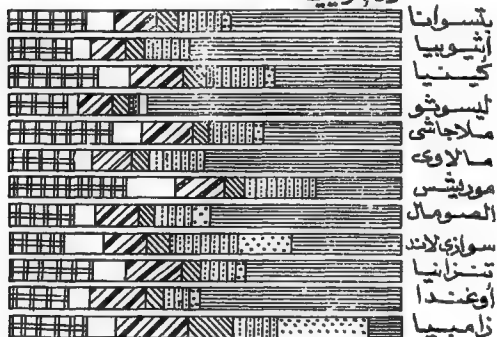


شكل (٩) مكاله افريقية فى الصادرات المالية عام ١٩٧٠

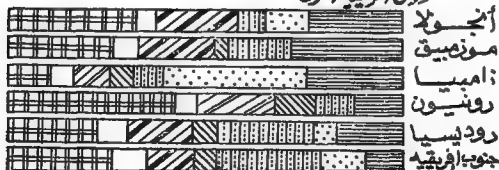
(1) U.N., "Intetnational Trade yearbook, 1971, lat. Trade by Regions



شرق افريقيه



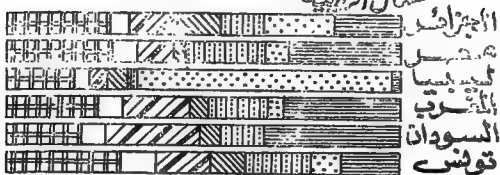
دول افريقيه اخرى



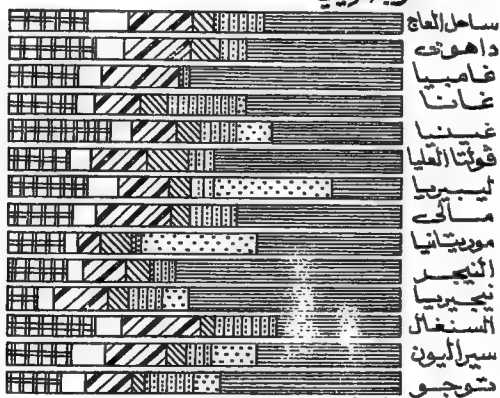
شكل (١٠) نسب القطاعات المختلفة في الناتج القومي لدول افريقيه عام ١٩٧٠

من ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠

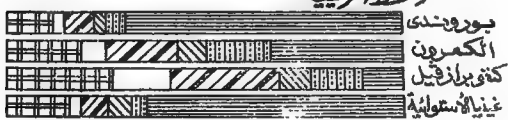
شمال افريقية



غرب افريقية



وسط افريقية



شكل (رقم ١٠ ب) نصيب الفصائل المختلفة في الناتج القومي لدول افريقية عام ١٧٩

وتشارك أفريقية في هذا مع بقية العالم المتخلف في ضعف نصيبها في التجارة الدولية، ذلك أن معظم التجارة الدولية يتركز على جانبي الأطلنطي الشالي فهناك في الوقت الحاضر ثلاث كتل تجارية عملاقة وهي الجماعة الاقتصادية الأوربية **The European Economic Community** ومنظمة التجارة الحرة^(١) **European Free Trade area** والولايات المتحدة، الأمريكية، هذه الكتلة الثلاث مسئولة عما يقرب من ثلثي الصادرات والواردات العالمية. فقد تغير المناخ الاقتصادي للتجارة الدولية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، فبعد أن كانت الملائكة التجارية رأسية بين الدول الصناعية وأقطار الخامات في القرن التاسع عشر، أصبحت العملاقة في معظمها أفقية في القرن العشرين^(٢)، أي بين الأقطار المتقدمة بعضها والبعض الآخر. فهنا يتركز أربعة أخماس الإنتاج العالمي، وتسعة أعشار الإنتاج الصناعي وحيث النخل المرتفع والقوة الشرائية عالية. فالدول الأفريقية ذات أحجام اقتصادية صغيرة، وإذا كان الحجم الاقتصادي **Economic Size** يقاس بمجموع الناتج القومي **CDP**، فيظهر لنا ضآلة الحجم الاقتصادي لهذه الدول إذا ما قورنت بدول العالم المتقدم، ذلك أن مجموع الناتج القومي عام ١٩٧٠ لدول كاللانيا النورية، وبريطانيا وفرنسا كان يعادل ٣،٧، ٢،٢، ٢،٢ مرة قدر ناتج دول أفريقية النامية جمام وهذا التناقض يبدو أكثر وضوحاً إذا عرفنا أن نسبة سكان هذه الدول إلى سكان إفريقية النامية ١٧٪، ١٥٪، ١٦٪ على الترتيب. وفي داخل إفريقية ذاتها نجد أن جنوب إفريقية وحده هو الذي بلغ ناتجه القومي ١٧٥٠ مليون دولار ثم يليه أكبر دولتين وهما نيجيريا ومصر (٧٠٠، ٧٠٠ مليون دولار)^(٣).

غير أن هذا لا ينفض من أهمية الصادرات الإفريقية، فلديها سلع تلعب بها دوراً ملحوظاً في التجارة العالمية كالبنزول والذهب والماس والحديد والكاكاو

(١) بدأت تتشكل بعد دخول بريطانيا السوق المتحركة.

(٢) راجع تاريخه: التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ترجمة د. جلال أمين، الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسي والتفصيل، القاهرة ١٩٦٩ ص ٣٩.

(2) U.N. "Africa Economic Indicators 1970" p.5

وزيت النخيل والقطن.. كما يزيد في أهمية إفريقية في هذا المجال إنها إحصائياً مضمومة نظراً لأن كثير من سلعها يعاد تصديره فيدخل ضمن صادرات الدول الصناعية . وإذا حاولنا التعرف على نصيب كل جزء من إفريقية في هذه التجارة وجدنا أن جنوب إفريقية يشترك بنحو خمس صادرات القارة ، بينما تسهم إفريقية الشمالية بنحو الثلث والباقي من نصيب إفريقية للدارية .

أهمية التجارة الخارجية لدول القارة :

غير أن هذه الصّالة على المستوى العالي ليس معناها قلة أهميتها بالنسبة للاقتصاد الإفريقية فهي تبدو عظيمة الأهمية للنابة لأن التجارة الخارجية تأتي في المركز الثاني بعد نشاطات الإكتفاء الذاتي كأهم ظاهرة على مسرح الاقتصاد الإفريقي لا من أجل حجمها فحسب ، بل لأنها النافذة التي أطلت منها إفريقية على الاقتصاديات الحديثة . وتبدو أهمية الصادرات الإفريقية أيضاً في أنها تكون نسبة عالية من مجموع الناتج القومي في بعض الأحيان كما هو واضح من الجدول التالي :

النسبة المئوية لنصيب الصادرات في الناتج القومي لبعض الدول الإفريقية.

عام ١٩٦٩^(١)

الدولة	إلى مجموع الناتج القومي	الدولة	نسبة الصادرات	مجموع الناتج القومي	نسبة الصادرات
الجزائر	٢٧,٢	زائير	٣٨,١		
ليبيا	٥٩	جاون	٥٥,٤		
مصر	١١,٥	كينيا	١٣,٣		
غينيا	٤٣,٢	زامبيا	٦٥,٤		
ساحل العاج	٣٤,٧	الصومال	١٨		
ليبيريا	٥٠,٨	مالايش	١٤,٨		
موريتانيا	٤٣,٦	أوغندا	١٧,٤		

فإذا قورنت هذه النسبة بنظيرتها في المملكة المتحدة وجدنا أنها ١٥ ٪ في الستين الأخيرة ، بينما أقل من هذا بكثير في الدول القارية كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ويرجع هذا الإرتفاع لقيمة الصادرات في الناتج القومي إلى الطريقة التي دخلت بها إفريقيا الإقتصاد الدولي أثناء الفترة الإستعمارية ، وهي القائمة على إنتاج الخامات لتصديرها إلى المصانع الأوروبية لاتصليحها عملياً ، كما ترجع إلى طبيعة المرحلة الإقتصادية التي تمر بها الآن والتي تختلب فيها الحرف الأولى على الثانية والثالثة ، أى الزراعة والرعى والتعدين على الصناعة والخدمات وهذه بدورها ناتجة عن طبيعة الإستغلال في الفترة الإستعمارية والتي لم تكن تشجع أو تسمح بقيام الصناعة لتظل أسواق إفريقيا مفتوحة أمام المنتجات الأوروبية وهذا كان أمراً طبيعياً ومنظراً من دولة استعمارية مهيمنة على قطار من الأنظار ^(١) .

فما زال للزراعة القدر المثل من مجموع الدخل القومي الإفريقية القائمة عام ١٩٧٠ ، وإن اختلفت النسبة بين دولة وأخرى ومن إقليم إلى إقليم . وتضع أهمية الزراعة في الدخل القومي في بعض الدول مثل غينيا والنيجير ونيجيريا في غرب افريقية ، رواندا وبوروندى في وسط افريقية ، وأثيوبيا وأوغندا في شرق إفريقيا . وحيث لا تظهر الزراعة كالسهم الأول في الناتج القومي يظهر التعدين ليحل محلها وهذا واضح في حالة ليبيا وليبيريا وزامبيا وموريتانيا .

أما نصيب الصناعة فهو يتراوح بين ١ ٪ و ٢٨ ٪ من مجموع الناتج القومي عام ١٩٦٠ و يأتي على القمة جنوب إفريقيا وفي الحضيض ليسوتو ، بينما تأتي مصر وتونس وغانا وزائير وروديسيا على السفح . ويلاحظ أنه في أقطار معدودة يقترب نصيب

(1) Myrdal, G., "The Economic Impact of Colonialism"
"Development and underdevelopment", National Bank of
Egypt, Cairo 1956, p. 52.

الصناعة في الدخل القومي من نصيب الزراعة كما هو الحال في مصر وتونس وروديسيا^(١) وأما الخدمات فقد تركزت في أيدي الجاليات الأوروبية وتواجهها كالمندود في إفريقية الشرقية ، والشوام في غرب إفريقية . وتسعى الدول الإفريقية المستقلة الآن إلى الخروج من هذا المازق عن طريق تنويع الإنتاج والحد من نشاط هذه الجاليات لإتاحة الفرصة أمام الإفريقيين^(٢) . غير أننا لا يجب أن ننسى في هذا السبيل أحجام الدول الإفريقية ، فهي صغيرة الحجم ، والدول الصغيرة الحجم يظهر فيها أهمية قطاع التجارة الخارجية عن الدول الكبيرة . فهذا الاعتماد الكبير للدول الصغيرة نتيجة طبيعية للتركيز الكبير في مركبتها الاقتصادية^(٣) . فالتوسع الساحة معناه تنوع مفاخى وهذا بالتالى يؤدي إلى تنوع نباتى ، كما أن المساحة المتصلة تضم تكوينات جيولوجية متعددة ، وما يتبعها من معادن متنوعة ، ومعناه أيضاً وفي معظم الأحوال أن تمتد الدولة من اليابس وتصل إلى البحر ، بينما الأقطار الصغيرة تكون فرصتها أقل في مثل هذه المجالات ، وهذا واضح في إفريقية قبل غيرها من القارات حيث التفتت السياسى إلى إحدى وخمسين قطراً منها سبعة عشر قطراً ما بين قزى وصنير المساحة (أقل من ٥٠ ألف ميل مربع) فضلاً عن اثنا عشر قطراً حبيساً . ولا يقتصر الأمر على حجم الدولة فحسب ، بل يتعداه إلى الحجم السكانى فتوسط حجم

(1) ECA, "African Economic Indicators" 1970, p1 11.

(٢) يمثل نصف الآسيويين في شرق إفريقية بالتجارة والخدمات للقطعة بها وتشمل تجارة النظامى والجملة وأعمال البنوك والتأمين فلك يطلق عليهم سلاة أصحاب المحلات Race of Phapkeepers . راجع مقال المؤلف « لماذا طرد عيى أمين الآسيويين من أوغندا بجريدة الأهرام في ١٣/١٠/١٩٧٧ » وراجع منافسة الشوام للأفارقة في سوق السلع غرب إفريقيا وخاصة في ميدان التجارة، حتى بدأوا يتنافسون الطبقات الدنيا من الفرنسيين في كتاب O'Brain, R. C. "White Society in Black Africa," London 1922, pp 117—119.

(3) Kuznets, S., "Economic growth of Small Nations", in Robinson, A. ed. "The Economic consequences of the size of Nations, International Economic Association, London, 1960, p. 21.

الوحدة السياسية نحو ٦ مليون نسمة ، وهناك ٢٣ قطراً يقل سكان كل منها عن ٥ مليون نسمة (أى حوالى نصف عدد الوحدات السياسية فى القارة) ولا توجد سوى أربع وحدات يزيد سكان كل منها على ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٧٠ وهى نيجيريا ومصر وأثيوبيا وجنوب إفريقية . ويخلق هذا السوق المحدود لكل دولة منفردة صراعا بين الحد الأدنى والحد الأمثل للشروط فى بعض النشاطات الاقتصادية وخاصة النشاطات الصناعية ، من ثم يصبح التنوع فى الأنشطة الاقتصادية أمراً غير ميسور

ويظهر كذلك أثر التجارة الخارجية فى دخل هذه الدول بوضوح إذا عرفنا أن الدخل من ضريبة الصادر والوارد يتراوح بين الثلث وأكثر من الثلاثة أرباع مجموع الدخل الضرائفى كما هو واضح من النسب التالية :

نسبة ضريبة الصادر والوارد إلى مجموع الدخل الضرائفى لبعض الدول الأفريقية^(١)

كينيا	أوغندا	نترانيا	غانا	الكرون	نيجيريا	السودان
٦٤/٦٣	٦٤/٦٣	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٥/٦٤	١٩٦٠	٦٢/٦٠
٣٧.٥%	٦٦.٤%	٤٧.٧%	٦٨.٤%	٦٣.٤%	٧٧.٥%	٦٣.٩%

وأخيراً لسنأ فى حلجة إلى كثير من العناء للقول بأن أكبر نسبة من الدخول والأرصدة الأجنبية فى هذه الأقطار تأتى عن طريق تجارة الصادر فى المواد الأولية . وكان هذا الاعتماد على اقتصاديات التصدير *export economies* ممثلاً التنمية الاقتصادية ، وعدم الاستقرار الاقتصادى *economic instability* وذلك لثمة ، اقتصاديات هذه الأقطار للذبذبات العادة فى الأسعار فى الأسواق

المالية. وهذه من أخطر المشكلات التي تواجه الأنظار الإفريقية والنامية بامة ، فهي لا تخلق في المدى القصير عدم استقرار في مستويات الإستهلاك والمعيشة لدى هذه الشعوب فحسب ، بل تقف حجر عثرة أمام استثمارات التنمية في المدى الطويل .

وكان من المفروض أن تتحول هذه الأنظار عن التركيز الشديد على هذه السلع وذلك بتنمية إقتصادياتها وتنويعها ، ولكن التريب أن عملية التنمية والتنويع لإقتصاديات هذه الأنظار سوف تستمر لا مراء ، معتمدة إلى حد كبير على احتمالات زيادة حصيلتها من الأرصدة الأجنبية الناجمة عن هذه الصادرات على الأقل للمقد القادم^(١) . هذه هي المشكلة التي تواجه حكومات الأنظار النامية في علاقتها الاقتصادية مع الخارج وفي تشكيل مشروعاتها الانعائية . وهذا ما يدعو إلى البحث عن صمل دولي يسهم في حل هذه المشكلة من ناحية والتخطيط على مستوى الدول الإفريقية من ناحية أخرى .

(1) Blau, G., "Commodity Earnings and Economic Growth" in, Whetham, H., Currie, J. Readings, in Applied Economics", Cambridge U.P., 1969, p. 163

تقديم

التحليل السلى (التصنيف)

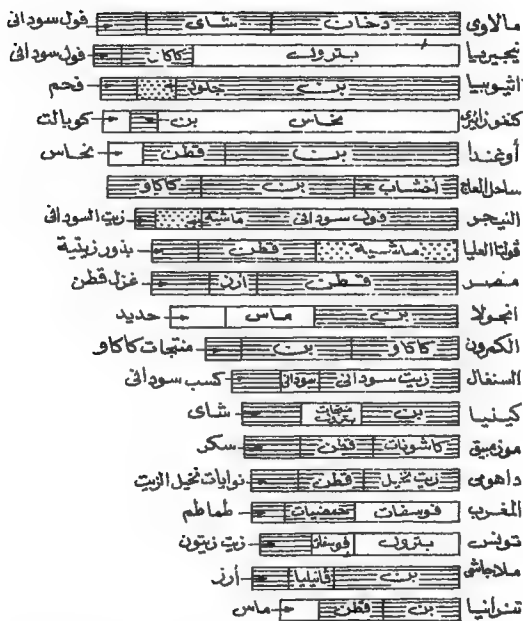
تتمكس نوعية الصادرات الأفريقية على نوع الاقتصاد السائد ، وهو الاقتصاد الأولى من ناحية ، والاقتصاد الهدى من ناحية أخرى . فهى بادیء ذى بدء صادرات خامات سواء زراعية أو معدنية . لأن الخامات تؤلف نحو ٩٢٪ من مجموع قيمة الصادرات بينما نسب المتجات المصنوعة وشبه المصنوعة يقل من ٨٪ (١٩٧٠) ، بل وتنخفض الصادرات الصناعية فى كثير من الأقطار إلى أقل من هذا بكثير . وهو إقتصاد هدى سواء كان فى الزراعة أو التعدين حتى أن البعض يطلق على الإنتاج الزراعى فى أفريقية التعدين الزراعى أو الزراعة التعديلية^(١) .

ويمكن تقسيم الصادرات الأفريقية من الناحية النوعية إلى الأقسام الآتية :

مجموعة المواد النباتية والحيوانية :

وتؤلف نحو ٣٨٪ من مجموعة قيمة الصادرات الأفريقية وتشمل البن والكاكاو والشاى والقطن والبنور الزيتية والزيت النباتية والسخان والسيسل والمطاط والفاكهة ، ويمكن أن نصنف إليها الأخشاب ومتجاتها . أما مجموعة المواد الحيوانية : وتمثل بصفة خاصة فى الأسماك من ناحية ، وفى الماشية والسنان من ناحية أخرى فهى تؤلف وحدها نحو ٤٪ من قيمة الصادرات الأفريقية (عام ١٩٧٠) .

(1) Pleser, J.K. "Geography and the tropics" in " Geography in the 20th Century,, p. 23



شكل (رقم ١١) الصادرات الرئيسية للزيتون الافريقية عام ١٩٧٠



شكل (رقم ١٢) المصادرات الرئيسية لل دول الافريقية عام ١٩٧٠

مجموعة المواد المعدنية :

أى إنتاج الناجم وأهمها البترول والتعاض والماس والذهب والحديد والمنجنيز والتصدير فضلا عن الخامات القدرية كاليورانيوم والثوريوم وغيرها . وتؤلف هذه المجموعة نحو ٥٤ ٪ من قيمة الصادرات الأفريقية عام ١٩٧٠ ، وبذلك احتلت المركز الأول بين المجموعات السلعية وتغلبت على مجموعة المواد النباتية وذلك بفضل تدفق البترول الليبي والنيجيري ودخول بعض الأقطار المنتجة للمعادن كوريتانيا وجابون فى إنتاج الحديد .

مجموعة المواد المصنوعة :

مجموعة المواد المصنوعة وشبه المصنوعة كألواح الخشب والورق والمشتقات البترولية والملبوسات المعدنية والحديد الزهر ... ونصيبها نحو ٨ ٪ من مجموع الصادرات الأفريقية .

الأقطار الإفريقية وعوقتها بالمجموعات السلعية (١)

ويمكن تقسيم الدول الإفريقية من حيث قيمة السلع فى صادراتها عام ١٩٧٠ إلى :

أولا - أقطار يظل على صادراتها المعادن إذ تؤلف ٥٠ ٪ فأكثر من قيمة صادراتها وهى ليبيا (بترول ٩٩,٦ ٪) موريتانيا (حديد ٨٩,٥ ٪) سيراليون (ماس ٥٩ ٪ + ١٢,٥ ٪ حديد) ليبيريا (حديد ٧١ ٪) أفريقية الوسطى (الماس ٤١ ٪) جابون (منجنيز ٢٨ ٪ + بترول ١٥ ٪ + يورانيوم ٩ ٪ كنفوزايري ٦٦ ٪ نحاس ٧ ٪ ماس ٦ كويات) زامبيا ٩٥ ٪ نحاس ، نيجيريا (٥٨ ٪ بترول) الجزائر (بترول ٦٤ ٪) جنوب أفريقية (ذهب ٣٢ ٪ + ماس ثوريوم ويورانيوم ١٨ ٪) .

(١) النسب للتوبة والتصنيف من عمل الباحث .

ثانياً — دول تسهم الثروة المدنية في صادراتها بقد كبير : وهي التي تسهم فيها الثروة المدنية بما يتراوح بين ٢٥ ٪ ، ٥٠ ٪ من مجموع صادراتها مثل : رواندا (٣٣ ٪ قصدير وولفرام) تونس (٢٤ ٪ بتول + ١٠ فوسفات وحديد) المغرب (٢٤ ٪ فوسفات) .

ثالثاً — أقطار يتلب على صادراتها الإنتاج الزراعى : وتشمل معظم الأقطار الإفريقية ونكتفى هنا ببعض الأمثلة : مصر (٤٠ ٪ قطن + ١١ ٪ أرز) السودان (قطن ٦٤ ٪ + صمغ ٩ ٪) السنغال (فول سودانى ومشتقاته ٥٠ ٪) النيجر (٥٦ ٪ فول سودانى) ساحل العاج (٣٣ ٪ بن + ٢٣ أخشاب + ١٩ ٪ كاكو + ٦ ٪ موز) — وداهوى (٢١ زيت نخيل + قطن ١٤ ٪) توجو (كاكو ٢٤ ٪ + بن ١٥ ٪ + جوزات نخيل ٨ ٪ غينيا (زيوت نباتية ٨٥ ٪ + أعلاف ١٥ ٪) غانا (كاكو ٦٥ ٪) تشاد (قطن ٧٠ ٪) إثيوبيا (بن ٦٢ ٪) كينيا (بن ٢١ ٪ + شاي ١٣ ٪ + قطن ١٣,٥) أوغندا (بن ٥١ ٪ + قطن ١٨ ٪) أنجولا (بن ٤٧ ٪) . كرون (بن ٢٥ ٪ + كاكو ٢٥ ٪) بوروندى (بن ٨٠ ٪ + قطن ١٠ ٪) ملاوى (دخان ٤٣ ٪ + شاي ٣٧ ٪) مالاياش (بن ٣٢ ٪ + ١٠ ٪ أرز) رواندا (بن ٥٥ ٪) موريشس (سكر ٩٠ ٪) رونيون (سكر ٨٠ ٪) ، النيجر (٥٦ ٪ فول سودانى + ١٠ ٪ ثروة حيوانية) .

رابياً — أقطار تكون الثروة الحيوانية من لحوم وأصمك معظم صادراتها وهي : مالى (٣٥ ٪) الفولتا العليا (٣٢ ٪) الصومال (٥٣ ٪) .

وبين الجدول التالى العشرين السلة الرئيسية التى صدرتها أقطار أفريقية النامية إلى الدول المتقدمة بترتيب قيمتها عام ١٩٧٠ ومقارنتها بمجالاتها عام ١٩٦٠ (١) .

صادرات العشرين سلعة الرئيسية من إفريقيا النامية (بالمليون دولار)

الصادرات	القيمة	% مجموع الصادرات	الترتيب	القيمة	% مجموع الصادرات	الترتيب	متوسط التغير السفوي ١٩٧٠/١٩٦٠
بنزول	٢٠٠	٣,٨	٥	٣٨٧٠	٣٠,٩	١	١٨٣
نحاس	٥١٦	٩,٧	٢	١٥٠٣	١٢	٢	١٠٩
بن	٣٦١	٦,٨	٤	٨٢٨	٦,٦	٣	١٣
قطن خام	٦٤١	١٢,١	١	٧٤٠	٥,٩	٤	١,٥
كاكاو	٣٩٣	٧,٤	٣	٦٨٥	٥,٥	٥	٨,٥
أخشاب	١٤٩	٢,٨	٧	٢٧٠	٢,٢	٦	٨,٨
حديد خام	٩٩	١,٩	٨	٢١٦	٢,٥	٧	٥
ماس	١٤١	٢,٧	١٣	١٩٠	١,٩	٨	٢,٦
فوسفات	١٠٩	٢,١	٩	١٦٥	١,٣	٩	٥
سكر	٩٢	١,٧	١٤	١٤٥	١,٢	١٠	٥,٧
فول سوداني	١٧٩	٣,٤	٦	١٣٦	١,١	١١	٢,٤
حمضيات	٧٤	١,٤	١١	١٢٧	١	١٢	٧,١
زيت سوداني	٦٣	١,٢	١٠	٩٧	,٨	١٣	٢,٥
مطاط	١٠٨	٢	١٨	٨٣	,٧	١٤	٢,٣
شاي	٧٨	١,٥	١٥	٨٨	,٧	١٥	١,٣
قصدير	٧	,١	٢٠	٧٥	,٦	١٦	٩٦
منجنيز	٤٧	١,٩	١٩	٥٨	,٥	١٧	٢,٤
جوزات نخيل	١١٠	٢,١	١٧	٥٥	,٤	١٨	٥
سسل	٧٨	١,٥	١٥	٤٤	,٤	١٩	٤,٣
زيت نخيل	٧٦	١,٤	١٢	٢٩	,٢	٢٠	٢
مجموع العشرين سلعة	٢٤٨٣	٦٥,٧		٩٥٦١	٧٦,٣		١٧,٤
مجموع الصادرات	٥٣٠٠	١٠٠		١٢٥٤٠	١٠٠		١٣

ويعتقضى هذا الهدف يجب أن تزيد الدول النامية صادراتها بمعدل ٥ ٪ حتى ترتفع دخول هذه الأقطار التي تعتمد على الصادرات اعتماداً كبيراً ، وفي هذا المجال نجد أن هناك عشر سلع من الصادرات الرئيسية وهى البترول والبن والأخشاب والحديد الخام والفوسفات والحضيات والسكر وزيت الفول السودانى وخام المنجدير والتصدير قد نمت خلال العشر سنوات بما يزيد على ٥ ٪ سنوياً . وثأتى على قمة هذه المجموعة البترول الذى مثل حالة فريدة والحديد الخام والمنجدير أى صادرات معدنية ، وهذا يعكس بطبيعة الحال اكتشافات جديدة وإستغلال لم يكن موجوداً من قبل . أما السلع الأخرى التى نمت دون الحد المطلوب فهم النحاس والقطن والكافور وزيت الفول السودانى واللبن وجوزات نخيل والمطاط والسيسل وزيت النخيل الشاى ، بل إن جوزات النخيل والمطاط والسيسل وزيت النخيل كانت من السلبيات .

الفصل الرابع

الخامات النباتية

والسلع الرئيسية في هذه المجموعة هي القطن والسيسل والمطاط والأخشاب والظاهرة السائدة في تجارة هذه المجموعة هو زيادة البدائل الصناعية باستبدال باستثناء الأخشاب كما سترى .

القطن

ظلت خامات القطن حتى عام ١٩٦١ تمثل غلة الصادرات الأولى من حيث القيمة في أفريقية ، ولكنها ترحزت عن مكانها هذا عام ١٩٦٢ لتعطي هذا المركز للبتروول ، وهكذا يأتي القطن في المكان الرابع بعد البتروول والنحاس والبن بقيمة تزيد على ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ .

وعلى الرغم من ارتفاع الاستهلاك العالمي في بعض المواسم كوسم ٦٨/٦٩ ، فإن أهمية القطن الصناعية اختلفت اختلافاً بينا بين دول العالم ، فلي حين استمر استهلاك المنازل في الزيادة في كثير من الدول الآسيوية وشرق أوروبا كالاتحاد السوفيتي والصين والهند واليابان وبباكستان ، فإن حجم الاستهلاك لم يشهد أى تقدم تقريباً في دول أوروبا الغربية ، كما نقص الاستهلاك بصورة حادة في أمم الدول المستهلكة للقطن وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تراجع استهلاك القطن ليقسح المجال للنمو السريع في استهلاك الألياف والخيوط الصناعية .

تعدي الألياف الصناعية :

والواقع أن عجز القطن عن إحراز أى تقدم كبير في سوق الألياف التي اتسعت باطراد يؤكد قوة التعدي التي يواجهها القطن من جانب الألياف

الصناعية ، فقد بلغ الاستهلاك العالمى من الألياف الصناعية فى عام ١٩٦٨ حوالى ٤٧ ٪ من إجمالى الألياف المروضة ، مقابل ٤٢ ٪ عام ١٩٦٧ ، ٢٧ ٪ فقط منذ عشرة أعوام^(١) .

ويلاحظ أن أهم المجالات التى قد فيها القطن استخدماماته (من دراسة أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية) بلغت أكبر نسبة لها فى ملابس السيدات والبنات والأطفال وصناعة الأثاث ، تليها ملابس الرجال والاستعمالات المنزلية ثم الاستعمالات الصناعية ، فإذا كان القطن كسلة يتميز بمجموعة متكاملة من الصفات المرغوبة التى لا تصادها فيه ألياف أخرى وخاصة فى الملابس مثل امتصاص العرق وتحمل النسيل ونساعة البياض والراحة فى الاستعمال ، فإن الألياف الصناعية لها ميزة هامة وهى خاصية (إغسل والبس) Wash and wear وهذه ميزة هامة موفرة للجهد والمال بالنسبة للمستهلك وقد أمجحت بعض المؤسسات الصناعية لخلط القطن بالألياف لتجمع بين الحسنيين وقد بلغت نسبة السيج انخليط من البوليستر والقطن نحو ٣٣ ٪ من إنتاج مصانع القطن من العالم^(٢) . ولكن الألياف الصناعية استحوذت على بعض أوجه الاستعمالات التى كان يفرد بها القطن كإطار السيارات والباراشوت وشباك الصيد ومنتجات التريكو ، بل أن الأقنعة الرفيعة المصنوعة من القطن انخالص أصبحت الآن تواجه منافسة من منتجات الألياف الصناعية بنسبة ١٠٠ ٪ مثل كوانا Quana وهو صنف جديد له مظهر الحرر أنتجته شركة Dupont الأمريكية ، بالإضافة إلى خيوط الحياكة المصنوعة من الألياف الصناعية^(٣) .

(١) البنك الأهل : الفترة الاقتصادية ، المجلد الثانى والمفرون ، المبد الثالث ١٩٦٦ ص ٢٥٦ .

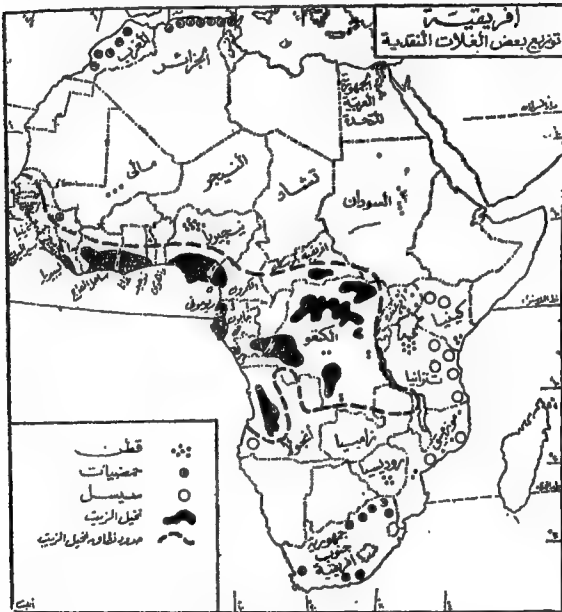
(٢) FAO, "Commodity Review and Outlook" 1970/1971 p.142 (٢)

(٣) المؤسسة المصرية العامة للقطن : التقرير السنوى عن الموسم القطنى ١٩٦٨/٦٩ ص ٢٠

إنتاج القطن ومصادره للمناطق الرئيسية المنتجة
(الشمرا بالآلف طن مرقى)

الصادر (قطن خام)	متوسط الإنتاج	
١٩٧٠	٧٠ / ٦٧	
		<u>شمال أفريقية :</u>
٣٤٠	٤٩٢	ج ٢٠٠ ع
٢٢٤	٢٠٨	السودان
		<u>شرق أفريقية :</u>
٧٨	٧٨	أوغندا
٦١	٦٨	تنزانيا
		<u>وسط أفريقية :</u>
٣٩	٤٢٥	تشاد
١٧	٢١٥	كروم
		<u>غرب أفريقية :</u>
٢٨	٥٢٥	نيجيريا
٩	١٨٥	مالي
		<u>بقية أفريقية :</u>
٣١	٤٣	موزمبيق
٨٥٠	١٢٢٢	مجموع أفريقية
٤٠٠١	١١٢٣٤	مجموع العالم

وتتعدى منافسة الألياف الصناعية للقطن ناحية الخصائص إلى المنافسة في الأسعار، فقد أصبحت أسعار الألياف البولستر قريبة جداً من الأسعار القطن خاصة إذا أدخلنا في الاعتبار ارتفاع نسبة العادم في الصناعة القطنية^(١)



شكل (رقم ١٧) القطن في افريقية

وهذا معناه أن أسعار القطن لا يمكن أن تزيد عن أسعاره الحالية وإلا تعرض القطن لمزيد من الخطر الذي يتمثل في فقدان أسواقه لصالح الألياف الصناعية .

(١) تقرير من الاجتماع السنوي الثامن والعشرون للجنة الاستشارية الدولية للقطن في كابل ٢ - ١١ يونيو ١٩٦٩ بالرجع ما قبل السابق ص ٥٤ .

مكانه أفريقية التغطية :

وتسهم أفريقية بنحو ١٠٪ من الإنتاج العالمى للقطن (١,٢ مليون طن متوسط ٦٧/٧٠) نحو ٦٠٪ منها طويلة التيلة ، ٤٠٪ من المتوسط والقصير التيلة ، ولكن يبدو أن نصيب أفريقية في تزايد مستمر بسبب التوسع في زراعة القطن خاصة في أفريقية للدارية ، ويبدو هذا من أرقام بعض الدول الأفريقية المنتجة بالآلاف بالة^(١) .

تطور إنتاج بعض الدول الأفريقية من القطن^(٢)

٦٩/٦٨	٦١/٦٠	٦٩/٦٨	٦١/٦٠	
٥٠	أثيوبيا ١٢	١١٥	١٥	كروان
٧٠	مال ١٠	٢٥٠	٤٧	وسط أفريقية
٢٤٠	تنزانيا ١٥٨	١٠٧	٢٤	جنوب أفريقية

غير أن هذه الزيادة لا ترجع فقط إلى ازدياد في المساحة ، بل إلى ارتفاع متوسط التيلة ، فقد ارتفع المتوسط في أفريقية للدارية من ٢٢٠ رطلا للدندان موسم ٦١/٦٠ إلى ٢٥١ رطلا في موسم ٦٩/٦٨ .

ونسهم أفريقية بما يتراوح بين ١/٤ ، ١/٣ الصادات العالمية (٨٥٠ ألف طن موسم ١٩٧٠) وتخرج أكثر من نصف صادرات القارة من وادى النيل أى من جمهورية مصر والسودان والباقي موزع بين شرق وغرب القارة . غير أن أفريقية تستمد أهمية خاصة من نوعية القطن في جمهوريتي مصر والسودان حيث القطن الطويل التيلة ، إذ يتراوح نصيب البلدين ما بين ٧٣٪ ، ٧٥٪ من الإنتاج العالمى للأقطان الطويلة الممتازة ، وقد لوحظ انخفاض حجم الصادرات في الدولتين

(١) البالة العالمية - ٤٧٨ رطلا صائيا ، والطنلار = ١٠٠ رطل والتحويل من البالة إلى الطن الذى يضرب ٢٢. والطن = ٢٠ طنلارا .
(٢) المؤسسة المصرية العامة للقطن: التقرير السنوى عن موسم ٦٩/٦٨ ص ١٥ .

نتيجة زيادة الاستهلاك في صناعة النسيج المحلية لمقاومة الطلب المحلي على المنسوجات القطنية من ناحية ، ولتحقيق فائض من النزل أو المنسوجات القطنية للتصدير هذا فضلا عن سياسة تفويج الإنتاج التي تسمى إليها جمهورية مصر العربية^(١). وأدى هذا إلى أن بلغت نسبة الاستهلاك المحلي إلى إجمالي الوزع ٣٩٪ / موسم في ٧١/٧٠ بينما كان ١٥٪ / في موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ مع ملاحظة زيادة الإنتاج في موسم ٧٠ عنه في موسم ١٩٥٢^(٢). كذلك هبط نصيب الصادر إلى الربع في الموسمين السابقين .

غير أننا يجب أن لا ننفل الموامل الأخرى التي تؤثر في حجم الصادرات كحجم المحصول ومدى تأثره بالآفات فضلا عن حالة الطلب الخارجي والباقي الذي لم يصرف من قطن الموسم السابق .

وتعمد ظاهرة تزايد الاستهلاك المحلي في وادي النيل إلى بقية دول القارة وتقدير هذه الزيادة بنحو ١١٪ سنويا بين موسمي ٦٩ و ٦٠ وهي زيادة تفوق معدل التزايد السنوي لاستهلاك القطن الخام على النطاق العالمي والذي يبلغ في نفس الفترة ١٫٤٪ سنويا . ويرجع هذا إلى توسع هذه الدول في إقامة صناعات قطنية يهدف تغطية حاجة سكانها ، خاصة وأن معظمها من الدول المنتجة للقطن ، فضلا عن أن صناعة النسيج لا تحتاج إلى أيدي عاملة على درجة عالية من الكفاءة ، بينما الدول المتقدمة ليس من مصلحتها أن تدفع أجوراً عمالية عالية لأن صناعتها المتقدمة الأخرى في حلجة إلى العمالة الفنية المرتفعة وتستطيع أن تعطي أجوراً أعلى . أما في

(١) ليان أحميه تصدير القطن معنا نذكر مايلي :

متوسط سعر القطن من القزل الرفيم والمتوسط = ٨٠٠
 * * * من المنسوجات الخام = ١٠٠٠
 * * * من الملابس الجاهزة = ٢٠٠٠

راجع اقتصاديات صناعة القزل والنسيج في مصر لمهندس حسن ناجي رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للقزل والنسيج ملحق الأهرام الاقتصادي أول مارس ١٩٧٣ .
 (2) Central Bank of Egypt "Report of the Board of Directors for the Year 1971 / 1972 p. 23.

البلاد النامية فإن التصنيع يبدأ بصناعة النزل والسيج لأن ذلك يتلاءم وظروف المعالة فيها فضلا عن الإفادة من تصنيع خاماتها .

مصر :

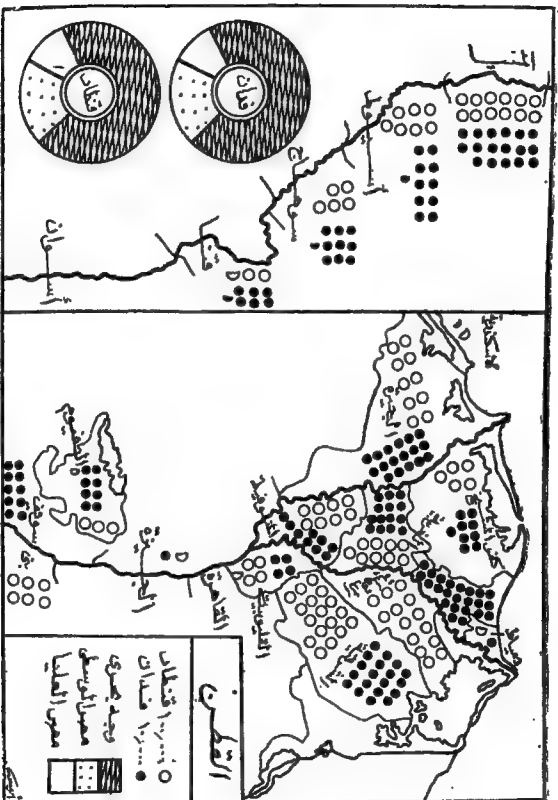
لم يعرف القطن في مصر كأحد المحاصيل التي تلعب دوراً خطيراً في اقتصادها قبل عام ١٨٢٠ ، أى منذ قرن ونصف ، ومنذ ذلك التاريخ اتجهت مصر إلى التوسع في زراعتها ، حتى أصبح يمثل الآن المحصول الرئيسى للبلاد ، ورغم تطور موارد البلاد فما زال يمثل أساس الدخل القوي ، فتراوح قيمة صادراته انحصاراً بين ١٣٥ مليون جنيه (٦٨ / من مجموع قيمة الصادرات عام ١٩٦٠) ١٤٨ مليون جنيه (٤٥ / عام ١٩٧٠)^(١) بل أن قيمته تعادل أكثر من أربعة أمثال غلة الصادرات التالية وهي الأرز .

التوزيع الجغرافى :

يزرع القطن في كل محافظات مصر تقريباً ، ولكن مساحته تتضاءل في أقصى شمال الدلتا بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة مما لا يلائم نمو القطن ، كذلك تتضاءل المساحة في الأطراف الجنوبية للصعيد لإرتفاع الحواضر مع الجفاف الشديدين مما يؤدي إلى حرق لوز القطن ، فضلاً عن منافسة قصب السكر له كثلة تقدي . وتقل مساحته في المحافظات المحيطة بالعاصمة ، وذلك لوجود سوق ضخمة في العاصمة في حاجة إلى كميات كبيرة من الخضروات والفواكه ومشتقات الألبان . واعتباراً من موسم ١٩٦٧/٦٨ اتجهت الحكومة إلى عدم تحديد زراعة القطن في هذه المحافظات ، وذلك بقصد إيجاد حلول للمشكلات التموينية . لذلك يمكن أن نميز بين المناطق الآتية لزراعة القطن في مصر : —

١ — نطاق شمال الدلتا بعيداً عن الأراضي الملحية والمستصلحة حديثاً في محافظات الدقهلية والنورية منه وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية ويضم نحو ٥٦ /

(١) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع



شكل (١٥) مساحة الوطن والناحية في مصر حوزها على المحافظات عام ١٩٧٠

من الأراضي المزروعة قطنًا ويسود في هذا النطاق القطن الطويل الثيلة المتأخر
($1\frac{2}{8} +$ بوصة) مثل النوى وجيزه ٤٥ ، جيزة ٥٩ وجيزه ٦٨ . وتزعم
الدقهلية والبحيرة والشرقية هذا النطاق .

٢ — نطاق جنوب الدلتا ويشمل محافظتي المنوفية والقليوبية ويضم نحو ٨٠ /
من مساحة القطن في مصر . وينبغ عليه الأنواع الطويلة الوسط ($1\frac{1}{4} +$ بوصة)
مثل جيزة ٤٧ ، ٦٧ ، ٦٩ ودندرة . وبهذا يمكن القول أن الوجه البحري يضم
نحو ثلثي المساحة المزروعة قطنًا .

٣ — نطاق الصعيد ويضم ٣٦ / من المساحة القطنية ويزرع هناك القطن المتوسط
الثيلة ($1\frac{1}{8} +$ بوصة) مثل الأشمونى وجيزة ٦٦ وتأتى مديرية المنيا وسوهاج
وأسيوط في المقدمة .

ويلاحظ من هذا التوزيع أن الثيلة تقصر كلما اتجهنا نحو الجنوب . ويرجع
هذا إلى إختلاف ظروف البيئة بالدرجة الأولى ، ذلك أن انخفاض الحرارة
وارتفاع نسبة الرطوبة في شمال الدلتا مما يساعد الشعيرات على أن تبلغ أقصى
طول لها ، ثم ترتفع الحرارة وتقل الرطوبة بالإنتحاء جنوباً ، هذا كما اتجهت سياسة
الدولة نحو تخصيص منطقة لكل صنف حتى تضمن عدم حدوث خلط ميكانيكي
أو طبيعي بين الأصناف حتى لا تقل قيمته .

وتبدأ زراعة القطن في الوجه البحري في السنة بين أول فبراير ومتنصف
مارس ، ولكنها تبدأ مبكرة عن هذا في الوجه القبلي ، إذ تبدأ في النصف
الأخير من يناير ، من ثم كل جنى المحصول في الوجه القبلي أكثر تبكيراً
عنه في الوجه البحري ، فيبدأ الجنى في النصف الأخير من أغسطس في الوجه
القبلي ، على حين يتأخر الجنى في الوجه البحري إلى منتصف سبتمبر . ويمكن أن
يجنى مرة واحدة أو على دفعتين ، ولكن تعدد دفعت الجنى أفضل ، وعادة
ما يتم على دفعتين بينهما نحو شهر عادة .

المساحة القطنية :

وقد ظل القطن يشغل نحو ١,٧ مليون فدان أو ٢١٪ من المساحة المحصولية في مصر قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، ولم تنقص مساحته سوى في فترة الحرب العالمية الثانية لإتباع سياسة تحديد المساحة القطنية وزيادة مساحة المحبوب لكفاية السكان والجيش المتحالفة فأنخفضت إلى ٨٪. ويبلغ متوسط المساحة القطنية الآن ١,٦٤ مليون فدان (٧٠/٦٦) قد ترتفع إلى ١,٩ مليون فدان كما في موسم ١٩٦٥ وتخفض إلى ١,٤ مليون كما في موسم ١٩٦٨. ولكن يبدو أنه ليس هناك توسع في المساحة في عدة مواسم قادمة نظراً للتوسع في زراعة الأرز من ناحية ، وهذا بدوره يأتي على حساب المساحة القطنية فضلاً عن أن الأراضي المستصلحة حديثاً لا ينتظر لها صلاحية لزيادته قبل وقت طويل . بل ويبدو أن مساحة القطن في تناقص فقد انخفضت في الست سنوات الأخيرة بنحو ٣٠٠ ألف فدان نتيجة انصراف بعض الملاحين تهرباً من القرارات المنظمة للدورة الزراعية ، ولأنهم وجدوا في بعض المحاصيل الأخرى ربحاً أوفر من ربح القطن ، وهذا قد يؤثر على دخل الدولة من النقد الأجنبي . وكان ارتفاع تكلفة مقاومة دودة القطن حيث بلغت ٢٥ جنيهاً للفدان ، فضلاً عن انخفاض ثمن شراء محصول القطن من بعض الأصناف مما جعل البعض يمزق عنه . ولكن تدخلت الدولة لترفع عن كاهل الفلاح هذه الأعباء بتوحيد تكاليف المقاومة بمبلغ ٢٢٥ قرشاً للقنطار في الوجه البحري ، ١٦٠ قرشاً للقنطار في الوجه القبلي وتمتثل الدولة نتيجة ذلك ٤,٢ مليون جنيه . كما رفعت سعر شراء أقطان الصميد بمبلغ جنيه للقنطار مما يؤدي إلى أن تحصل مؤسسة القطن ٣ مليون جنيه سنوياً .

على العموم يمكن القول بأن سياسة الحكومة قد استقرت على تحديد المساحة للزراعة قطعاً بثلاث الزمام ، لتتمكن من إتباع دورة زراعية ثلاثية في الأراضي التي تزرع قطعاً لإجهاده للتربة .

العوامل التي مكنت من انتشار زراعة القطن :

ويرجع انتشار زراعة القطن والاستمرار فيه إلى عوامل طبيعية وعوامل بشرية ، فمن العوامل الطبيعية تربة مصر ومناخها المثاليان لزراعة القطن ، ويمكن أن نذكر في هذا السيل ، ذلك الدفء والاستقرار المناخى الذى يسود البلاد ، فضلاً عن توفر الماء وعمق التربة الذى يتراوح بين ١٢،٧ متراً مما يتيح الفرصة لجذور القطن الطويلة أن تضرب بيبداً دون حاجز صخرى ، بل أن التربة المصرية فى الوادى والدلتا لا تقل فيها نسبة الصلصال عن ٢٠ ٪. وإن كانت تتراوح بين ٥٠ ، ٧٠ ٪^(١). أما العوامل البشرية فهى أنها غلة غير غذائية ؛ أى لا يستهلكها الفلاح ، ولذلك فقد ناسبت للملاك الزراعيين فى عصر الإقطاع وهم النابيين عن أراضيهم ، ويؤجرون الأرض أو يزرعونها بالشاركة ، فضلاً عن مؤسسات التصدير والبنوك كانت مستعدة للتسليف على هذا المحصول أكثر من غيره .

ولا تقتصر مزايا القطن على هذا فحسب ، بل له دوره فى الإنماش الإقتصادى فى الريف ، إذ يسهم فى تخفيف البطالة المتتمة فى الريف ، فالقطن من أكثر المحصولات استئثاراً لوفرة العمل فى العمل الزراعى ، فبتنا يحتاج فدان القمح إلى ٢٨ يوم من أيام العمل ، وفدان الفول السودانى إلى ٢٥ يوماً ، يحتاج فدان القطن إلى ٨٣ يوماً ، وما أن تنتهى عمليات الجنى حتى تظهر مجالات جديدة فى الصناعات التجهيزية للقطن من حلب وكبس ، فضلاً عن أن تصنع جزء من المحصول ينتج مجالات جديدة للعمل . وللقطن تفوق ملحوظ على الغلات الزراعية الأخرى من حيث العائد ولا يتفوق عليه فى هذا المجال سوى الفاكهة^(٢) .

مكانة مصر :

وقد ظلت مصر تحتفظ بمركز ممتاز سواء فى الإنتاج العالمى أو فى الصادرات فقد احتفظت بالمركز الخامس بين الدول المنتجة ، وإن كان نصيبها قد انخفض من

(١) Hafny, B B: Egypt, a Compendium N. Y, 1958 p. 167, Quoted in "Issawi, Egypt in Revolution" p. 142.

(٢) حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى ، القاهرة ١٩٧٠ ص ٧٨ .

٦٪ عام ١٩٣٠ إلى ٤٪ الآن^(١) نتيجة زيادة إنتاج الإتحاد السوفيتي والهند والصين وأمريكا اللاتينية والدول الأفريقية ، غير أن الذي يسترعى الإنباء هو أهمية الجمهورية العربية المتحدة في ميدان الأنطان الطويلة التيلة ، والطويلة المتنازة إذ يبلغ نصيبها منها نحو ٣٦٪ من الإنتاج العالمى لها وهى نسبة ثابتة تقريباً خلال العشر سنين الماضية كما هو واضح من الأرقام التالية .

نسبة مساهمة جمهورية مصر العربية والسودان
في الإنتاج العالمى للأنطان الطويلة التيلة المتنازة^(٢)

٦٨/٦٧	٦٤/٦٣	٥٩/٥٨	
٪٢٨ر٤	٪٤٣ر٣	٪٤٦ر٢	جمهورية مصر العربية
٪٣٤ر٧	٪٢٩ر٧	٪٢٩ر٣	السودان
٧٣ر١	٧٣	٧٥ر٥	

وأخيراً كان لسياسة الولايات المتحدة القطنية في الفترة الأخيرة أثرها على السوق القطنية ، فهناك مشروعات القوانين التي تقدم للكونغرس الأمريكى بحظر استيراد الأنطان الطويلة المتنازة في السوق الأمريكى ، وهناك الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة بشأن الأنطان الطويلة المتنازة ، ومنها منح المزارعين إعانة دعم قدرها ١٠ سنت للرطل مما أدى إلى انخفاض أسعار القطن الطويل التيلة المحلى ، مما دفع بالمنازل إلى سحب كميات كبيرة من الإنتاج المحلى ، وفي نفس الوقت لاتجد جمهورية مصر العربية نفسها في مركز يسمح بمنح إعانات للمزارعين وتخفيض للأسعار بسبب ارتفاع معظم تكاليف عناصر الإنتاج ، مثل الأسمدة والآلات والمبيدات الحشرية ، الأمر الذى يترتب عليه إلغاء أية مكاسب قد تعود من وراء زيادة الإنتاج . وقد

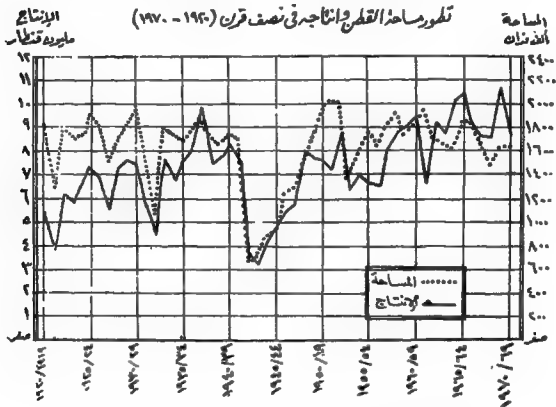
(١) Isaac: C.: Egypt in Revolution, Oxford, U.P. 1965.

وتحتل مصر الآن المركز السابع في الإنتاج العالمى بعد الولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد السوفيتي والصين الفمية وألبا كستان والمكسيك .

(٢) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث والاربع :

أشار إلى هذا الوفد العربى فى الاجتماع السوفى للجنة الاستشارية الدولية للقطن عام ١٩٦٩ وبين خطورة هذه الإجراءات على الأسعار والأسواق .

وتفصح خطورة الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً على أسواق وأسعار القطن فى اتباع سياسات أخرى لا قبل للدول الأخرى المنتجة بمجارأتها مثل البيع بأجل طويلة جداً وبسر فائده منخفضة ، فضلاً عن البيع بمملات البلاد المشترية ، وتخصيص حصيلة البيع لأغراض معينة مثل برنامج الأمن المتبادل .



شكل (رقم ١٦) تطور مساحة وإنتاج القطن فى مصر خلال نصف قرن

الإنتاج والاستهلاك والتصدير :

ويراوح الحصول للمصرى بين ٥٢١ ألف طن (١٩٦٥) وقد تنخفض إلى ٣٣٦ ألف طن (١٩٦١) نتيجة لتلك الآفات وبالتالى تدهور غلة الفدان من ٣١٠ طن إلى ١٧٠ طن^(١) . وقد ازداد الاستهلاك المحلى بسبب التوسع فى الطاقة الإنتاجية لمصنعة النزل والسيج وبلغت أقصاها فى موسم ٦٩/٧٠

(١) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، العدد الأول والثانى ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٢

١٨٤ ألف طن أو نحو ثلث الإنتاج وإن كان في بعض المواسم يزيد كثيراً على هذا الثلث ، ولكن الملفت للنظر هو الثبات النسبي من ناحية الكمية طوال العقد الماضي . ويضجه الاستهلاك المحلي إلى الأقطان القصيرة المتوسطة الثيلة ، إذ تنحصر الصناعة ٨٠ ٪ من احتياجاتها منها . وقد بدأت مصر تستورد خيوطاً مميكة ، وهذا معناه أنها تستعمل نوعاً غير اقتصادي لارتفاع سعره وهو الأشمونى الذى يعتبر المادة الأولية الرئيسية المتوفرة لإنتاج خيوط مميكة . وأدى هذا إلى ارتفاع ثمن النزل المصرى بالسبة لنظيره فى الخارج بحيث لا يستطيع منافسة الإحتاج الأجنبى فى الخارج وتضطر الدولة إلى تطبيق سياسة الدعم . وتؤدى صفات القطن المصرى إلى استعماله فى الخارج ، لإنتاج المنسوجات الرخيصة . ويترتب على هذا استخدامنا للقطن المصرى فى إنتاج جميع الأصناف سواء الشمبية الرخيصة أو الرأية الملفة للتصدير (١) حين أن المسامع الأجنبية تستخدم لذلك أقطاناً هندية أو أمريكية رخيصة الثمن . وهكذا يبدو عدم تكافؤ الفرص للصناعة المصرية والصناعات الأجنبية . ومن دراسة لأسعار القطن فى ليبربول فى ١٢ أكتوبر ١٩٦١ يتضح أن سعر الرطل من القطن الأشمونى ٣٢ بنسا . بينما سعر رطل القطن الهندى ٢٠ بنسا^(١) . ولما كان الإنتاج النهائى فى صناعة النزل والسيج يتأثر فى المقام الأول بأسعار المادة الخام التى تمثل ما يزيد على ٧٠ ٪ من التكاليف ، فلا غروابة فى ارتفاع أسعار المنتجات المصرية عن نظائرها . وانخفض هذا خفض ثمن البيع فى الخارج عن ثمن التكلفة الأصلى أحياناً . فتر الدمور الذى يكلف ثمانية قروش فى المتوسط يصدر إلى السودان بأربعة قروش حتى يتساوى مع السعر الذى تصدر به الهند وغيرها من الدول إلى السودان . من ثم بدأت السياسة الاقتصادية تتجه نحو استيراد خيوط مميكة من أقطان هندية لاستكمال حاجة البلاد من النزل ، وفى وقت زاد فيه استهلاكنا المحلي وفى نفس الوقت زادت مطالب التصدير . وكان استيراد هذه الأقطان القصيرة أمراً اقتصادته السياسة

(١) عبد السلام بسوى : عن مستقبل تصنيع القطن فى جمهورية مصر العربية القاهرة

الاقتصادية لتشغيل المازل الجديدة دون أن يؤثر ذلك في ارتباطات التصدير .
وهذه في الحقيقة نقطة تحول في اقتصادنا القوي من استخدام الأقطان الطويلة
المصرية للاستهلاك إلى استهلاك الأقطان القصيرة المستوردة وتوجيه الأقطان
الطويلة في معظمها للتصدير .

وتأتى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٠ في المركز الرابع في الصادرات العالمية
بنصيب يبلغ نحو ٧٪ . بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والاتحاد
السوفييتي وإن احتفظت بالمكان الأول في صادرات الأقطان الطويلة التيلة .

وتستوعب صادراتنا من القطن الخام حول ٣٠٠ ألف طن أو ما يتراوح
بين ٥٥٪ ، ٦٥٪ من الإنتاج وما زالت الأنواع الطويلة هي النالبة على
صادراتنا من الأقطان^(١) . وبمقتضى السياسة المتبعة حالياً لتصدير القطن الخام
المصرى يتم التوزيع الجغرافى كالتالى : ٥٠٪ للدول الاشتراكية ، ١٥٪ إلى
الدول الحساسة أى دول اتفاقيات التجارة والدفع كالمند وأسبانيا وتركيا والمغرب
٣٥٪ إلى دول العملات الحرة . وكانت هذه السوق وبصفة خاصة سوق غرب
أوروبا هي المستورد الرئيسى لأقطاننا قبل عام ١٩٥٦ ولكن تطور الظروف
السياسية أدى إلى هذا التحول . ويرى الباحثون ألا تترك أسواق العملات الحرة ،
لأن الأنسحاب منها يعطى فرصة للدول الأخرى المنتجة للقطن لأن تجد أسواقاً
خالية من المنافسة المصرية ، فضلاً عن أن تركها معناه انخفاض حمضية العملات
الحرة اللازمة للتنمية وتغطية الوااردات ، ذلك أن العلاقات التجارية مع الدول
الاشتراكية تنظمها اتفاقات تجارة ودفع ، وهذه لا يوجد معها عجز بل فائض .
على عكس أقطار العملات الحرة التى يظهر معها عجز لابد من تغطيته بالعملات
الحرة أيضاً .

على العموم تستوعب أسواق الكتلة الشرقية ما يزيد على نصف صادرات
القطن الخام . ويلاحظ على هذه الأسواق بالذات زيادة الطلب على الأقطان الطويلة

(١) الجباز المركزى لتعبئة : المؤشرات الإحصائية ١٩٥٢ / ١٩٧٠ ، الجدول الخامس

بكميات صادر القطن موزعه حسب الانواع ، ص ٩٢ .

التيلة الوسط والمتوسطة التيلة بدلا من الطويل التيلة الممتاز ، أما أسواق غرب أوروبا فنصيبها يتراوح بين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪ صادراتا من القطن الخام وتأتي على رأسها إيطاليا ، وتستوعب هذه الأسواق الأقطان الطويلة التيلة .

وتأتي الهند في المرتبة الثانية من حيث الاستيراد بعد الاتحاد السوفيتي فنصيبها نحو ١٠ ٪ . وتمثل الأقطان الطويلة التيلة ٩٠ ٪ من جملة مشترياتها من القطن المصري ، كذلك تمت صادراتنا إلى اليابان (٧ ٪) والولايات المتحدة ، وكل من زبائن القطن الطويل التيلة ، وإن كانت الولايات المتحدة قد انخفضت وارداتها بشكل واضح و الفترة الأخيرة ، من ٤٠ ألف بالة موسم ٦٥/٦٦ إلى ٦٦ ألف بالة فقط موسم ٦٨/٦٩ .

المودان :

يعتبر القطن عماد الاقتصاد السوداني أيضاً ، ومع أن مساحته ١,٢ مليون فدان مازالت أقل من أن تقارن بمساحة الفلات الأخرى كالذرة الرفيعة ، إلا أنه على أي حال أهم محاصيل السودان جيما سواء منها الفلات الزراعية أو غير الزراعية فهو يمثل أكثر من ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات السودانية ويحتل السودان المركز الثاني في إنتاج وصادرات القطن في أفريقية ، فيبلغ نصيبه نحو ١٥ ٪ من هذا الإنتاج ، ونحو ٢٥ ٪ من الإنتاج العالمي^(١) . وتوقع نسبة القطن الطويل التيلة إلى ما يزيد على ٩٠ ٪ من إنتاج القطن السوداني .

ولا يعرف بالضبط متى عرف السودان القطن ولا كيف أدخل إليه^(٢) ، فليس هناك ما يشير إلى هذا في كتابات الجغرافيين والمؤرخين الادماء ولكن بما لا شك فيه أن السودان كان مصدر القطن المصري ؟ فله جمل جوميل بذرة القطن المصري إلى مصر عام ١٨٢٠ وقد حصل على البذور من شجيرات قطن كانت في - دقة

(1) Bank of the Sudan, "Economic and Financial Bulletin, October—December, 1971.

(2) Massey, R.C., "A Note on the Early History of Cotton" SNR. 1923.

« محو بك » محافظ سنار ودقلة . يزرع للقطن في السودان في أراضي الري الدائم كما يزرع في أراضي الري الفيضي ، ويزرع كذلك غلة تعتمد على الأمطار . وحيثما بدء بزراعته في الزايداب عام ١٩٠٥ ، كانت مساحة أراضي القطن في السودان نحو ٢٤ ألف فدان ثلثها يعتمد على الري الفيضي (الجاش وطوكر) ولكن لم يمض خمسون سنة حتى اتسعت أراضي القطن فبلت ٧٠٠ ألف فدان ثم قفزت إلى ما يزيد على المليون فدان في موسم ٦٣ / ٦٤ وشمل التوسع مناطق الزراعات كلها سواء التي تروى صناعياً (على الري) التي تعتمد على الفيضان والأمطار وأصبحت أرض الجزيرة وحدها تزرع سنوياً نحو نصف مليون فدان ، بينما كانت مساحة القطن فيها لا تزيد على ٨٠ ألف فدان منذ نصف قرن .

والجدول التالي يبين المساحة المزروعة قطناً بالآلف فدان تحت وسائل الري المختلفة ، وأصناف القطن^(١) .

(١) نشرات الإحصاءات الداخلية ابتداء من عام ١٩٥٦ أما قبل ذلك فكانت هذه الإحصاءات الداخلية تلتزم ضمن الإحصاء العام للتجارة الخارجية كبيانات داخلية .

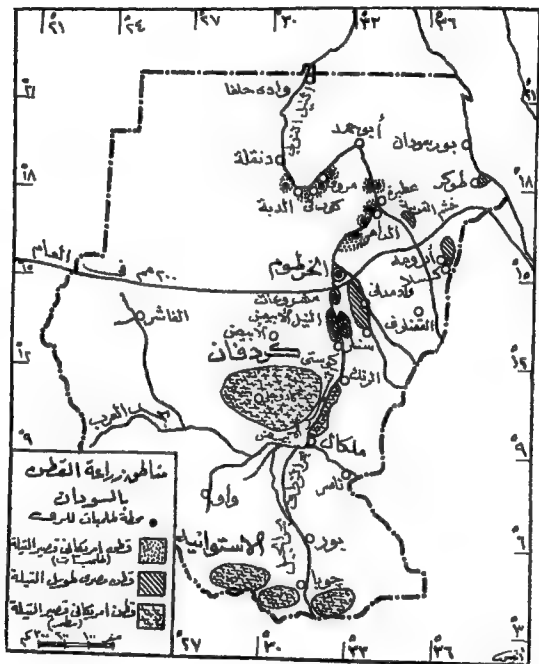
طويل تيلة (سا كل)

المجموع	فيضي	ري بالراحة	بالطلعات	الموسم
	الجاش وطوكر وخور أبو حبل	النيل الأبيض	الجزيرة	
٣٦١	٦٧	٢٢	٢٧٢	٤٨ / ٤٩
٨٣٨	٥	٢١٤	٥١٩	٦٤ / ٦٣

قصيرة التيلة (أربكان)

المجموع	الكل	مطري	طلعات	النوبة
		كرقان والاستوائية		
٤٤	٨٠	٧٥	٥	٤٨ / ٤٩
١٠٤٩	٣١١	٢٨٦	٢٥	٦٤ / ٦٣

فواضح من الأرقام أن الزيادة الرئيسية كانت في أراضي الري الصناعي، وهذه تشمل أراضي الجزيرة وأراضي الري بالطلعات على النيل الأبيض ولكنها تتركز بصفة خاصة في الجزيرة تيمناً للتوسع المستمر في استخدام ماء الري . وتتميز أراضي الري المطر والفيضي بالذبذبة في المساحة والإنتاج ، ورغم الزيادة المستمرة في مساحات القطن المصري (قصيرة التيلة ، قن مديرة كردقان مازالت تزرع وحدها نحو ٨٠ / من مساحته ، وبخاصة في جبال القوبا والجبات التي يفيض فيها خور أبو حبل . أما مناطق الري الفيضي (الجاش وطوكر) فذبذبة المساحة فيها مداها أوسع في طوكر عنها في كسلاحي يحتفى القطن أحيانا منها كما حدث في ثلاثة مواسم في ظرف عشر سنوات فقط وهي ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ نظراً للانخفاض



(شكل رقم ١٧)

حدث خطأ في الترقيم ولا يوجد نقص في الكتاب

الشديد انقيضان نهر بركة^(١) على العموم زرع القطن الطويل التيلة. أما أراضي
الري الصناعي التي تروى بالطلمبات من مساحات محدودة نسبياً على ضفاف النيل
في المديرية الشمالية والمعلوم فنزرع القطن القصير التيلة ، بينما ٩٠٪ من
مساحة قطن الطلمبات هو الطويل التيلة في مشروعات النيل الأبيض . وبافتتاح
خزان سنار تبدأ فترة جديدة في تاريخ القطن السودانى بعامه ، وفي تاريخ أرض
الجزيرة الاقتصادية بخاصة بحيث أصبح نصيب الجزيرة وحدها أكثر من
نصف مساحة القطن في في السودان .

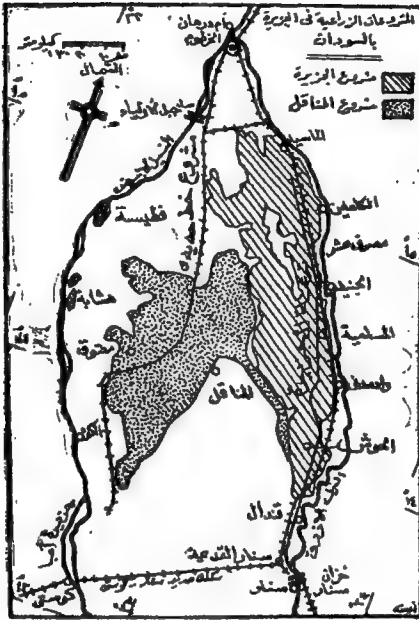
أوضاع الجزيرة :

وتطلق على الأرض المحصورة بين النيلين الأفوق والأبيض ، وبها أكبر
مشروع زراعى عرفه السودان حتى الآن ، بعد بناء سد سنار وحفر الترع
اللازمة له . فبعد أن كانت الجزيرة تستخدم كراعى للحيوان أو زراعة بعض
الحبوب على المطر ، أصبحت اليوم عامرة بالسكن ويقوم فيها الإنتاج الزراعى
على أحدث الأساليب سواء في اتباع الدورة الزراعية أو التسميد أو استخدام
الآلات وكذلك مواصلة الأبحاث العلمية .

فبعد بناء سد سنار عام ١٩٢٥ وحفر ترعة الجزيرة الرئيسية ، كان أساس
المشروع هو زراعة ٣٠٠ ألف فدان ، يمثل القطن ثلثها بالتبادل مرة كل عام ،
ثم زادت المساحة إلى المليون فدان يزرع نحو ربعها قطناً ثم وصلت بعد إتمام
مشروع التناقل إلى ما يقرب من المليونين يزرع ربعها قطناً (٥٧٨ ألف فدان
عام ١٩٧٠) وتنتج وحدها ما يزيد على نصف إنتاج السودان من القطن .
وإنتاجها جميعه من القطن الطويل التيلة الممتاز . وكانت الدورة الزراعية التي
اختيرت أصلاً لمشروع الجزيرة هي الدورة الثلاثية وفيها يزرع المستأجر ثلث
الأرض قطناً وثلث آخر حبوباً للماشية ، ويترك الباقي بوراً . وكانت الحبوب

(١) راجع الموضوع بالتفصيل في محمد محمود الصياد ، محمد عبد الفتاح سعودى :

السودان ، ص ٣٥٨ وما بعدها .



(شكل ١٨)

هي التربة الرقيقة والعلف واللوبيا . ولكن هذا النظام لم يستمر طويلا بل عدله عنه واتخذت الدورة الرباعية أساساً للزراعة . وأصبحت أرض الجزيرة تلتجج إلى جانب القطن القدر واللوبيا والقول والخضروات في ظل الدورة الرباعية .

أنواع القطن السوداني :

وكانت أنواع القطن التي تزرع بمصر قبل الحرب العالمية الأولى هي التي تزرع في السودان ، فهناك أصناف المبت غصني والتوباري . . . ومنذ ذلك الوقت أخذت أصناف القطن الطويل التيلة تنجح بتغير أصنافها في دلتا النيل .

وبجانب الأنواع المصرية زرع القطن الأمريكى الذى يزدع على المطر فضلا عن الطلبات فى شمال السودان . الخلاصة أن بالمودان اليوم نوعان من القطن هما : القطن المصرى الطويل التيلة فى الجزيرة وكلاوطوك وأراضى جنوب الخرطوم وتراوح تيلته بين $1\frac{1}{2}$ — $1\frac{3}{4}$ بوصة ، والقطن الأمريكى على ضفاف النيل شمال الخرطوم ومناطق الزراعة المطرية فى جبال النوبا والجنوب . ومن أهم أنواع القطن المصرى السكلارىدىس ؛ وقد انتخبت منه أنواع عديدة أهمها X1730 ومن أهم الأنواع الأقطان القصيرة XA1720 .

وبقين من دراسة أرقام إنتاج القطن لمدة طويلة فى السودان ما لى : —

١ — أن كمية المحصول غير ثابتة فى مناطق الإنتاج وخاصة فى تلك التى تعتمد على المطر أو على الري النقيض ؛ ولكن ظهر أن هذه التذبذبة تتناول أيضاً أراضى الري الصناعى سواء بالطلبات أو بالراحة التى ترداد فيها مساحة القطن باستمرار . وترجع هذه التذبذبات فى المحصول إلى الآفات وإن كان البعض يرجعها إلى حالة المطر قبل موسم الزراعة (١) . وعلى العموم يبلغ متوسط إنتاج السودان نحو ١٥٠ ألف طن (١٢) وبلغت فى موسم ٦٩/٦٨ نحو ٢٠٠ ألف طن ، تنتج الجزيرة نحو ثلاثة أرباعها . ومن حيث مركز محصول السودان فالواقع أن إنتاجه من القطن القصير التيلة ضئيل للغاية ، ولكن مركزه يظهر فى القطن الطويل التيلة ، إذ ينتج منه نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمى لهذا النوع أى يأتى بعد مصر مباشرة ، وإن كان قد قفز إلى المركز الأول بين الدول المنتجة للأقطان الطويلة الممتازة بنسبة ٤٠٪ من جملة الإنتاج العالمى لها فى موسم ٦٩/٦٨ (٣) .

تصدير القطن السودانى :

وقد تغير صلاء القطن المودانى فى الستينات عن ذى قبل ، ذلك أن

(١) نيرجسون . ملاحظات عن القطن : قسم الأبحاث الزراعية ، مدنى ١٩٥٤ .

س ١٠ — ١٢ .

(٢) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث والرابع

١٩٦٩ س ٢٢٣ .

(٣) المرجع السابق س ٢٢٧ .

السودان وسع من دائرة تعامله مع الخارج ، وخاصة الكتلة الشرقية التي لم تكن بالنسبة له تمثل عميلاً يذكر . فانتقلت المملكة المتحدة إلى المركز الثاني . كمبيل القطن السوداني لأول مرة عام ١٩٦٢ ، واحتلت الهند المكان الأول . كذلك يلاحظ زيادة نصيب دول الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي . الذي يأتي في المركز الثالث أو الرابع . أما عن الصين فقد انزعت المكان الثالث عام ١٩٦٠ ، وقدمت على الاتحاد السوفيتي ، غير أن الاتجاه نحو الشرق ازداد في الثلاثة أعوام الماضية ، فقد تحول استيراد الدول الاشتراكية إلى السودان . واعتبر حالياً المصدر الأساسي لمعظم العروض مما أدى إلى انخفاض مائال في الواردات من جمهورية مصر ، فقد ارتفعت واردات هذه الأقطار من الأقطان الطويلة المتأخرة إلى ٥٤ / من إجمالي وارداتها في موسم ٦٨/٦٧ من السودان بينما كانت هذه النسبة ٢١ / ٢٨ ، لموسم ٦٤/٦٣ ، ٦٧/٦٦ . (١)

أوغندا وتنزانيا وإفريقية الوسطى :

تأتي الكمية الباقية من المصادرات الإفريقية (٢٧٠ ألف طن) أو نحو ثلث المصادرات الإفريقية عام ١٩٦٥ من عدة دول إفريقية موزعة جنوب الصحراء . في شرق وغرب ووسط القارة ، وفيها جميعاً يزرع القطن مطرياً ، كما أنه من النوع المتوسط والقصير التيلة . غير أن أهم هذه المناطق سواء من حيث الإنتاج أو التصدير ، هي منطقة شرق إفريقية . فقد ظل القطن مدة طويلة هو الغلة النقدية في أوغندا ويرجع تاريخه هناك إلى شركة أوغندا التي ساعدتها رابطة متحجي القطن البريطانية British Cotton Growing Association التي تأسست عام ١٩٠٢ لتسمية مصادر أخرى للقطن غير الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت تمد مصانع لا نكثير بحزم كبير من احتياجاتها ، وبدأت الشركة توزيع البذور مجاناً على زعماء القبائل عام ١٩٠٤ حين أنتجت أوغندا ١٠٨ طن قيمتها ٣٣٦

جنیه ، وأصبح القطن يمثل نصف صادرات أوغندا منذ موسم ١٩١٠ / ١١ . واستمر نجاح القطن بعد الحرب العالمية الأولى ، حتى لقد ارتفع الصادرات قبيل الحرب التالية إلى ٨٠٠ ر ٨٠ طن وهو رقم لم تشهده أوغندا بعد ذلك . وتقدم البن على القطن في الصادرات منذ عام ١٩٥٧ وأصبح القطن الثالثة النقدية الثانية ، وبلغ صادر أوغندا نحو ٧٠ ألف طن في موسم ٦٥ أو نحو ٨ ٪ من الصادرات الأفریقی ومع ذلك فهو يسهم بأكثر من ١/٣ الصادرات ^(١) وترجع منافسة البن للقطن هناك إلى أن البن يحتاج إلى جهد أقل من القطن ، فسدان البن يحتاج إلى ٨٠ يوم عمل ، بينما سدان القطن يحتاج إلى ١٤٠ يوم عمل ، كما أن البن يعطى في نفس الوقت عائداً يقدر بثلاثة أمثال ما يعطيه القطن ، ولكن ميزة القطن أنه يمكن إنتاجه في مناطق أكثر اتساعاً من مناطق البن ، فضلاً عن أن مبيعات البن يحددها عضوية أوغندا في اتفاقية البن الدولية ، هذا فضلاً عن أن إنتاجية القطن عالية بالنسبة للقطن المدارى في أفريقية ، إذ بلغت ٢٩٤ رطلاً للقطن يمكن زيادتها بزيادة ربح المبيدات الحشرية . كما أن نوعه ممتاز بالنسبة للقطن المطرى ، فهو أطول من القطن المتوسط الثيلة الأمريكي فهو يراوح بين ١ م ١/٤ بوصة ويأتي أكثر من نصف قطن أوغندا من المديرية الشرقية وربه من بوجندا ، والخمس من المديرية الشمالية .

وتوسعت تنزانيا في إنتاج القطن منذ عام ١٩٦١ ، فقد تضاعف إنتاجه في فترة ١٩٦٥/٦١ وبلغ ٦٦ ألف طن ^(٢) وأصبح يمثل ٢٢ ٪ من صادرات تنزانيا . وهوم مديرية البحيرة بتقدم نحو ٨٠ ٪ من إنتاج تنزانيا وبذلك يكاد يكون احتكاراً لقيمة السكوما .

1. International Monetary Fund, "Surveys of African Economies" vol 1.

2. Ibid., 182.

والإقليم الرئيسي المنتج القطن في غرب إفريقيا هو وسط وشمال نيجيريا وخاصة حول زاريا . ويبلغ متوسط صادرات نيجيريا نحو ٢٥ ألف طن أو أزيد قليلا من نصف الإنتاج ، مما يدل على أن جزءا كبيرا يذهب للاستهلاك المحلي . وما زال المجال متسعا أمام زيادة الإنتاج نظرا لأن القطن في ظل الظروف الحالية يمكن أن يعطى ١٩٠٠ رطل قطن يذروه إذا ما قورن بالإنتاج الحالي وهو ٢٥٠ رطلا .

وكان هناك اعتقاد بأن دلتا النيجر الداخلية في مالي يمكن أن تكون « ودائ نيل ثان » زرع القطن ولكن ثبت أن هذه الفكرة كان مبالغاً فيها ، وظلت مالي منتجا ومصدراً ثانوياً (لهذا المحصول ٩ آلاف طن) .

وتزيد أهمية القطن في دول أفريقية الوسطى بالنسبة لاقتصادها القومي وإن كانت لا تسهم في الصادر العالمي بسبب عالية ، فيمثل القطن ٨٠٪ من قيمة صادرات تشاد حيث تقوم ٤٠ ألف أسرة بزراعة نحو ٧٠٠ ألف فدان بمتوسط للإنتاج السنين الأخيرة وقدره ١٠٠ طن ، ويمثل تكاليف حطب القطن ونقله عبئا على تكاليف إنتاجه ، ذلك أنه يزرع في معاحات متفرقة فضلا عن بعد تشاد بصفة عامة عن المنافذ المحيطة ، ويدخل القطن هنا في دورة زراعية مع القول السوداني والثرة الرفيعة والدخان ، ونظرا لاعتدال تشاد عليه في صادراتها فيجري العمل على تحسين نوعه وزيادة إنتاجه بفضل معهد أبحاث القطن والألياف النسيجية .

Institute de Recherche pour le coton et les Fibres Textiles

وأما عمليات شراء القطن وحلجه ونقله وتسويقه فقد عهدت بها حكومة تشاد إلى شركة واحدة وهي شركة قطن تشاد (cotonfran) .

Societe cotonniere France Tchadienne ونظير هذا الاحتكار تتمتع بمعهد الشركة بشراء قطن كل المنطقة المزروعة ، وتفتح مراكز شراء في

الأقاليم ، ونقل البنزور والسجاد والمبيدات الحشرية إلى هذه المراكز البعيدة^(١).
ويكون القطن ٢٠٪ من صادرات جمهورية أفريقية الوسطى ، دخلها على
أساس الزراعة الإجبارية بين عامي ١٩٢٦ ، ١٩٣٠ . وكان الأفريقيون الذين
لا يطيعون التعليمات يدفعون الغرامات ويعاقبون جسدياً ، مما أدى إلى حدوث
هروب من الريف . وكانت الشركات صاحبة الامتياز مسئولة عن جمع المحصول
وقطله وتصديره وتحديد الإدارة كل عام نسب الأرباح والتي لم تكن تتركز حتى
عام ١٩٣٦ مما جعل هذا المحصول غير محبوب لدى الأهالي . ورغم مظاهر
المعارضة التي قوبل بها القطن ، زاد إنتاجه عقب إلغاء العمل الإجباري عام
١٩٤٦ وأصبح لا غنى عنه لجمهورية أفريقية الوسطى . وزرع القطن الآن في
حوالي ٢٥ ألف فدان تنتج نحو ٢٨ ألف طن سنوياً .

السيسل

يُعتبر السيسل أهم مواد الألياف الصلبة أو الخشنة Hard Fibers وهي السيسل والأبسكا والمانكين ، إذ يمثل السيسل وحده ثلثي إنتاجها جميعاً .

وتسهم إفريقية بإنتاجها البالغ نحو ٤٠٠ ألف طن بنحو ثلثي الإنتاج العالمي . وإذا كانت أمريكا اللاتينية قد بدأت تظهر أهميتها في السنين الأخيرة حتى لقد احتلت البرازيل المكان الثاني بعد نزانيا ، فإن أهمية إفريقية في تجارتها الدولية لم تنزعزع ، ذلك أن البرازيل تحجز ثلث إنتاجها للاستهلاك المحلي بينما تصدر نزانيا جل إنتاجها .

ويعمل مصادر السيسل أهمية خاصة لبعض الدول الأفريقية ، وخاصة في شرقها ، حيث تسهم بنصف الإنتاج والصادر العالي .

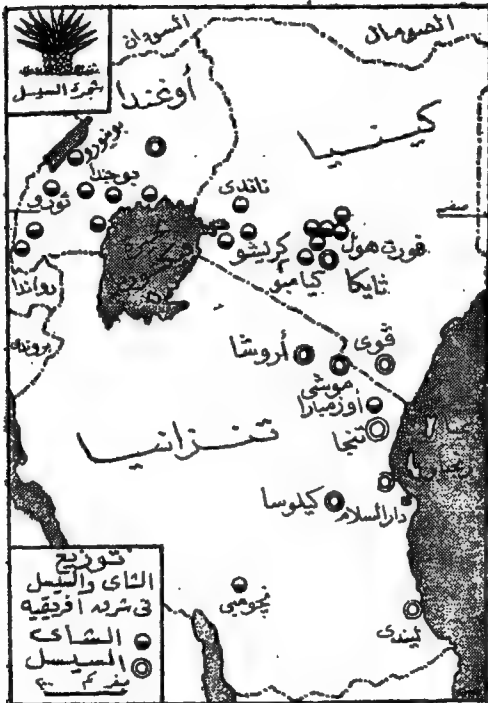
إنتاج ومصادر السيسل في العالم وإفريقية بالألف طن^(١)

الصادر ١٩٧٠	متوسط ٧٠/٦٦	
٦٦٣	٦٣٠	العالم
٣٧٢	٣٧٥	إفريقية
٢١٧	٢٠٦	نزانيا
٤٢	٥١	كينيا
٢٥	٢٨	ملاچاشي
٦٥	٥٦	أنجولا
٢٢	٢٤	موزمبيق

(1) FOA : Prod. yearbook, Trade yearbook 1971

وموطن السيسل أمريكا الوسطى، ودخل تنجانيقا على يد Hindorf الألمان عام ١٨٩٣ وقت أن كانت تنجانيقا تابعة لألمانيا ، وهو الآن يكون أحد المحاصيل الرئيسية في شرق إفريقيا بعامه وفي تنزانيا بخاصة . وقد عمل الألمان مجهودات كبيرة لاحتكار الصناعات القائمة عليه ، ولكنه بالتدريج زرع في كينيا وفي أوغندا وشارك الإنجليز الألمان في زراعته وصناعته . ونبات السيسل نبات ليفي ذو أوراق كبيرة تشبه السيوف ، كل منها ينتهي بشوكة حادة ويصل ارتفاعه ما بين ٦ — ٧ أقدام إذا كانت الظروف الطبيعية ملائمة . ويسمر بين ٦ — ١٠ سنوات . وتحمل كل ورقة من الأوراق عدداً من الألياف يصل إلى الألف . ونمو النبات في شرق أفريقيا ما بين سطح البحر وارتفاع ٢٠٠ متر ومن ثم يختلف طول فصل النمو فهو يتراوح بين ٣٠ — ٣٦ شهراً في مستوى سطح البحر ، بينما يصل إلى ٥٠ شهراً على ارتفاع ٢٠٠٠ متر ^(١) كما يجود في التربة الطفلية الحمراء ، ويسمو أيضاً في تربة القطن السوداء إذا توافر الصرف الجيد ، كذلك نجده في التربة الرملية في الجهات الساحلية ، على أنه يراعى اتفاق كثافة النبات مع قدرة التربة على الإنتاج ، فلا يزداد كثافة النبات في تربة فقيرة . وهناك عامل آخر يتدخل في هذه الكثافة غير التربة ، وهو نوع الزراعة وهل هي يدوية تماماً أم تدخل فيها الآلات ، فتتسع المسافة بين النباتات إذا كانت آلية ، حتى يمكن للسحاريث تأدية عملها دون إتلاف النبات . وإذا كان العمل يدوياً تماماً يزرع في صفوف والمسافة بين الصف والآخر نحو مترين . على العموم ظهر أن متوسط كثافة النبات في تنزانيا نحو ١٥٠٠ شجرة لفسدان ، كما يتراوح متوسط المطر اللازم للنبات ما بين ١٠٠ — ١٢٠ سم ، وإن كان في الإمكان زراعته في مناطق يبلغ مطرها ٤٥ سم . ولأجل الحصول على نتائج جيدة يجب أن يزرع السيسل قبل أو أثناء المطر مباشرة ، وأي تأخير يُلجج عنه تأخير النمو أو عدمه . وبالرغم من أنه يستلزم تحمل الجفاف فترات طويلة ولا يتأثر كثيراً

1. Matheson T. R., Bovill, E. W. « East African Agriculture ».
« Oxford » U.P., 1950, pp. 178, 180.



(شكل ١٩)

بالتبانات الطفيلية في التربة ، إلا أن الإنتاج يزداد كلما توفرت شروط النمو ،
أو كلما زادت العناية به .

شرق افريقية : وتبين من خرائط توزيعه في شرق افريقية أن ماثل
القرب من الساحل لها أثره على غط التوزيع ، والباقي يزرع بالقرب من الخطوط
الحديدية ، ذلك أن تكاليف النقل تؤثر في هذه الحالة أكثر مما تؤثر في حالة أخرى
كالبن أو القطن لانخفاض قيمة السيل . فطن السيل قيمته نحو ١٠٠ جنيه ،
بينما طن القطن تبلغ قيمته ٢٥٠ جنيه ، من ثم كان اختيار الموقع بالقرب من
الجهات الساحلية أو من الخطوط الحديدية . أما عن أثر الظروف الطبيعية في
التوزيع فهو أقل منه في حالة أخرى لأننا رأينا أنه يزرع في ظروف متفاوتة .

وقد ناسب السيل تنزانيا أكثر من كينيا لانتماع مساحة الأراضي التي
لا يمكن رعايتها بغلات نقدية أخرى . فجزء كبير من كينيا شديد الجفاف
بحيث يستحيل معه زراعة السيل ، وجزء آخر بارد نسبياً ، بينما بقية البلاد
تصلح لغلات نقدية أخرى أكثر ربحاً لسهولة تربتها ومناسبة مناخها . على أننا
لا يمكن أن نتكرر أثر الظروف الطبيعية تماماً في توزيع السيل . فنصف
مساحة السيل في تنزانيا تتركز في إقليم تانجا ، بينما تحتل مساحات كبيرة
من السيل في الأراضي حول الخط الحديدى والطرق من تانجا إلى كيلوسا
فلا يوجد محصول نقدي آخر يمكن زراعته في إقليم كيلوسا ذى الأمطار المعتدلة
وفصل الجفاف الواضح . وتحدد كذلك مزارعه في تنزانيا في الجهات الداخلية عند
حضيض جبال أوزامبار رغم انخفاض كمية المطر ، لأن المجارى المائية العديدة التي
تهبط من الجبال تعوض هذا النقص ، وتستغل مياهها في إعداد المحصول . وهناك
مساحات أخرى تمتد في إقليم أروشا وموشي حيث تصلها السكك الحديدية المتجهة
إلى إقليم البن ومساحات أخرى أيضاً تتجمع حول الخط الحديدى الرئيسى ، أى خط
وسط تنزانيا وتمتد لمسافة ١٠٠ ميل على الجانبين . غير أنه بالتقدم نحو غرب
تنزانيا يتلاشى السيل لارتفاع تكاليف النقل إلى الجهات الساحلية .

ويزرع السيسل في كينيا في الأراضي المجاورة لخط الحديدى وفي نطاق ٣٠٠ ميل من الساحل وهي أراضى غير صالحة للإنتاج الزراعى بالنسبة للغلات الأخرى لأن ما يسقط بها من مطر يقل من الـ ٥٠ سم ، وتغطيها الأعشاب الفقيرة ، ومع ذلك فنحو ٣ مساحة السيسل في كينيا في المديرية الساحلية . هناك مساحات أخرى حول ممبىولكن معظم المساحة حول Voi على بعد ١٠٠ ميل حيث ترتفع جبال Taita التي تسمح بسقوط قدر أكبر من المطر . وهناك منطقة ثالثة في كينيا حول Thika شمال شرق نيروبي حيث التربة خصبة ، ولكن أمطارها غير كافية لزراعة البن . وحل السيسل محل البن الذى فعلت زراعته هناك . وكان من عوامل نجاح زراعة السيسل ذلك الفرع من الخط الحديدى الذى يمتد بين مناطق استقرار الماساى والكيكويو . فضلا عن عامل القرب من نيروبي .

وفي لونغوا كانت هناك مزرعة واحدة للسيسل عام ١٩٦٥ ذلك أن ابتعاد أوغندا عن البحر مما يعوق التوسع في زراعة السيسل ، ففي ذلك العام ظهرت مساحة تبلغ نحو ١٠ آلاف فدان بمجوار بحيرة كيوجا بغرض تصنيع الناتج كأجولة للحصول البن .

وقد تطورت مساحة السيسل باطراد حتى بلغت النصف مليون فدان في الخمسينات ، ثم قاربت المليون فدان في العقد السادس وكان ٧٠٪ من هذه المساحة في تنزانيا وحدها ، بينما اقترب نصيب كينيا من ٢٥٪ من هذه المساحة .

الإنتاج : وبين الجدول التالى تطور إنتاج السيسل في شرق أفريقيا:

تطور إنتاج الميسل في شرق أفريقيا بالطن (١)

السنة	تنزانيا	كينيا
١٩٣٩	١٠٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
١٩٤١	٨١,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
١٩٤٦	١٠٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
١٩٩٠	٢٠٨,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
١٩٦٥	٢١٧,٦٠٠	٩٤
١٩٧٠	٢٠٢,٠٠٠	٤٤

كان مجموع الإنتاج ٢٨١ ألف طن عام ١٩٧٠ وكان نصيب تنزانيا وحدها ما يزيد على ٨٠٪. وتتفوق تنزانيا في الإنتاج وهذا طبيعي لتفوقها في المساحة. ويتضح أيضاً من أرقام ١٩٤١ أنها أقل إنتاجاً من عام ١٩٣٩، وهذا يرجع إلى قيام الحرب العالمية الثانية وفقدان الأسواق الدولية، لأن الحرب كانت ضربة قوية لمنتج الميسل، فهجرت مساحات كبيرة وانصرف كثير من العمال عن زراعته، لكن بعد عام ١٩٤١ عاد الإنتاج إلى الزيادة مرة أخرى. وهذا ناتج عن سقوط جاوه والفلبين في أيدي اليابان وشدة الطلب على ميسل تنزانيا في ذلك الوقت. ويلاحظ أيضاً انخفاض الإنتاج عام ١٩٤٧. وهذا يمكن تفسيره بسهولة إذا رجعنا لإنتاجية القدان، على سبيل المثال كان إنتاج القدان في تنزانيا عام ١٩٤٤ (٦٢) طناً انخفض في ١٩٤٦ إلى (٤٨) طناً وفي ١٩٤٧ إلى ٤٧ طناً. وهكذا يرجع انخفاض الإنتاج رغم زيادة المساحة إلى نقص إنتاج القدان الذي يرجع بدوره إلى إجهاد التربة، ثم عاد الحال إلى

(1) East African Agriculture, p. 190, Production yearbook, 1971.

ما كان عليه بعد ١٩٤٧ لزيادة المساحة المزروعة وإمكان إصلاح الآلات وتغييرها بعد الحرب واستخدام بعض الطرق الزراعية الحديثة نتيجة لارتفاع الأسعار الذي لاقته هذه الفئة .

غير أنه يلاحظ الآن انخفاض إنتاج السيسل بشكل عام لمنافسة الألياف الصناعية له مما أدى إلى أن بعض المزارع تركت إنتاجه نهائياً إلى غيره من المحاصيل وخاصة في منطقة موشي - أروشا في تنزانيا .

وتتنافس **أنجولا** على المركز الثاني مع كينيا ، وقد دخلها متأخراً ومع ذلك فيقدر بنك أنجولا أن هذه الفئة تفعل مساحة ٢٨٠ ألف فدان . ويعمل بها نحو ٢٥ ألف عامل ، ويستثمر فيها ٣٤ مليون دولار . ولا تكاد تستهلك أنجولا من إنتاجها البالغ ٥٠ ألف طن شيئاً بل يتجه إلى التصدير وبذلك أسهم بنحو ٥٪ من صادرات البلاد^(١) .

التصديرات السيسل : يطلى الثبات طيلة حياته بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ وزقة . وفي تنزانيا لا تقل المدة بين المحصول الأول والمحصول الثاني بما يقارح بين ٩ - ١٢ شهر ، وهو على عكس القطن والبن يزرع في المزارع الواسعة أو الضيع الكبيرة . فهناك نحو ٢٥٠ ضيعة تقارح مساحتها بين ٤٠٠ فدان و ١٠٠٠ ر. يملكها أفراد في تنزانيا . وكان ملك السيسل من البريطانيين والثلث الآخر من اليونانيين وقلة من الهنود قبل التأميم ، أما الغالب بين الأفريقيين فكانت زراعته في أسوار حول مزارعهم ، ويقلعون الثبات حين ترتفع أسعاره . ونظراً لأن الألياف أي الخيوط لا تظل مسوى ٤٪ من الأوراق لكن لا بد من إجراء عمليات المحصول على الألياف بالقرب من مناطق الإنتاج . على العموم فالحد الأدنى لمساحة للزراعة هو ٤٠٠٠ فدان ، وذلك لتشغيل

1. Van Dongen, I "Agriculture and other Primary Products." in Portuguese Africa, London, 1959, p. 258.

مصنع يقوم على إعداد الآليات . ويشترط أن تكون هذه المساحة تحت إدارة واحدة، وذلك لضمان تدفق النبات إليو تشغيل المصنع بكامل طاقته. ولما كان السيسل نبات دائم أى يستمر فى الأرض لمدة تبلغ نحو ١٠ سنوات ، كانت تكاليف إنتاجه قليلة ، ورغم ذلك فإن العائد السنوى منه أقل من معظم الفئات الأخرى ، من ثم فهو غير مجزى لمزارع يملك من ٥ إلى ١٠ أفدنة .

من أهم مشاكل الإنتاج التى تعرضه ، مشكلة زيادة الإنتاج مع المحافظة على خصوبة التربة ، ذلك أن استمرار زراعته لمدة طويلة دون دورة زراعية ودون تسميد معناه تدهور التربة . وكان العلاج الوحيد هو ترك الأرضى القديمة وفتح أراضى جديدة . لذلك اتجه الرأى للبحث عن طرق أخرى عملية واقتصادية وفنية لزراعته منذ ما يزيد على ربع قرن . ولعل وسائل زيادة إنتاج القطن معروفة من التجارب التى أقيمت . ولكن التى لا زال فى دور الدراسة هى إمكانيات استخدام هذه الطرق من الناحية الاقتصادية فضلاً عن العناية بالمشاكل والمسائل بين النباتات وطرق قطع السيسل^(١) كذلك ظهرت أهمية سماد البوتاس فى زيادة الإنتاج وزراعة البقول بين صفوف السيسل .

وهناك مشكلة العمل لأنه فى حاجة إلى أيدى عاملة وفيرة ، فجميع الأوراق عملية يدوية تحتاج إلى عمال أقرباء الجسم ، وقاتل معدودة هى التى تقوم بهذا العمل . ويجمع العامل الماهر نحو ٢٥٠٠ ورقة يومياً ، وكل ورقة تستلزم زرع الشوكة قبل ربطها فى حزم وإعدادها لأقرب خط حديدى . كذلك الأوراق تحتاج إلى عناية وإشراف شديدين حتى تصل إلى المصنع فى حالة طازجة لأنه سيصيرها إسوداد إذا تعرضت لأشعة الشمس مدة طويلة. كذلك

1. International Bank for Development of and Reconstruction,
«The Economic Development of Tanganyika», Johns Hopkins
1961, p. 203.

يحتاج السيل لا يندى عاملة مرة أخرى في الصناعة . إذ أن عملية التجهيف بمد زرع القشرة تم بواسطة الشمس . فهو إذن في حاجة إلى أيدي عاملة لقرده على الأرض بنظام خاص، فان كانت هذه العملية الأخيرة يمكن الوصول إليها بالمجففات الصناعية إلا أنها تستلزم رأس مال كبير . ويقدر عدد العمال الأفريقيين الذين يعملون في الصناعة بما يزيد على ١٠٠٠٠٠ نسمة . وهناك مشكلة النقل وهو عامل هام يؤثر في الإنتاج ، إذ يباع في عربات صغيرة حمولتها بين ١ — ٣ طن بحرها للتيار ولكن هذه أيضاً (الثيران) قد تتعرض للذباب التي تسمى ، ومن ثم كان لا بد من القطارات الصغيرة لتحل محل الحيوان ، وهي وإن كانت أكثر تكلفة إلا أنها ضرورية حتى يتجه النبات إلى المصنع مباشرة .

ويختلف سعر السيل بحسب الرتبة وهذه تقدر على أساس طول التيلة والون ، وخلوه من العقد ، والصلابة والمتانة ودرجة التمشيط الجيد ، وهو من هذه الناحية يقسم إلى نوع طويل التيلة ويتراوح طوله بين ٣ في ٣ و لونه كريم يميل إلى البياض . وهناك نوع متوسط التيلة يبلغ ٣ في ٣ به بعض العقد والبقع ولونه كريم ، وأخيراً هناك نوع طوله يصل إلى ثلاثة أقدام لكنه لا يرقى إلى النوع الأول أو الثاني ، لأنه أقل نظافة ولونه غير براق . ولا بد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة في إعداد السيل وتصنيف الألياف تبعاً للمواصفات السابقة وبعد تمشيطه وتصنيفه يصبح جاهزاً ليوضع في بالات تسكبس أو تضغط هيدروليكياً وهو في هذا أشبه بالقطن .

وتتعرض أسعار السيل لتذبذبات حادة ، فقد ارتفع سعره أثناء الحرب العالمية الثانية بعد سقوط الشرق الأقصى فبلغ ٨٨ جنياً عام ١٩٤٤ وسارت الأحوال حسنة بسبب الحرب حتى عام ١٩٥٠ حين وقع الزراع عقود البيع مقدماً ، وقرر السعر بسبب الحرب الكورية إلى ٢٤٥ جنياً للطن بل وسجل أيضاً ٢٦٥ جنياً .

وكانت أول ضربة هيسيل في أبريل ١٩٥٢ ، إذ هبط سعر أجود الأنواع إلى ١٧٠ جنياً . وظهر إنتاج البرازيل والمكسيك بكميات أغرقت الأسواق ، فأخفض السعر في نهاية ذلك العام إلى ٦٤ جنياً للطن (١) ، وقد لوحظ انخفاض الأسعار باستمرار في الستينيات وخاصة منذ موسم ١٩٦٤/٦٣ ، فقد كان سعر اللطن من الهيسيل في ذلك العام ١٤٠ جنياً ، انخفض إلى النصف في عام ١٩٦٧ وإن كانت أسعاره بدأت في الارتفاع قليلاً نتيجة لانخفاض نظام الحصص للدول المصدرة له .

ونظراً لأن أسعاره لم ترتفع بسرعة مرة أخرى ، فقد أوصت اللجنة الاستشارية لهيئة الأغذية والزراعة بتقليل حصص الصادرات إذا لم يرتفع سعره إلى ٨٠ جنياً قبل أبريل ١٩٦٩ ، غير أن انخفاض الطلب على الهيسيل من الأمور المتوقعة لعدة أسباب أهمها ، تحول جزء من استهلاك الهيسيل إلى استهلاك البدائل الصناعية ، وخاصة Polypropylene في الصناعتين الرئيسيتين اللتين يعتمد عليهما الهيسيل وهما الجبال والبالات . وتتميز الجبال المصنوعة من البدائل الصناعية بقوة احتمالها عن جبال الهيسيل ، وبالتالي تصبح أكثر تميزاً . وظهر أثر هذا في تزايد صادرات الهيسيل من حيث القيمة من المركز الأول إلى المركز الرابع عام ١٩٦٧ ، وفي إدخال نظام الحصص في الإنتاج والتصدير ، وفي إعادة تنظيم وتأمين إنتاج وتصدير الهيسيل ، وأخيراً البحث عن غلات أخرى تحمل عمل الهيسيل (٢) .

1. Economic, Commercial Conditions in British East Africa, Overseas Economic Surveys, London, 1958.

2. Laurence, R.R. Rationalization and Diversification in the Sisal Industry, E.R.B., Dar Es Salaam, 1969. pp. 1,2.

المطاط الطبيعي

لا تحتل أفريقية مكانا احتكاريًا في إنتاج المطاط ، وإنما هو هامشي بالنسبة لإنتاج الشرق الأقصى ، فانتاجها أقل من ٢٠٠ ألف طن سنوياً بين الإنتاج العالمي البالغ نحو ٣٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، ويسهم غرب أفريقية وحده بأكثر من ٧٠٪ من الصادرات الأفريقية ، معظمها تأتي من ليبيريا ونيجيريا . وقد ظهرت أهمية أفريقية في إنتاج المطاط بصورة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وغزو اليابان لجنوب شرق آسيا ، حتى لقد أصبحت سيلان وليبيريا المصدرين الرئيسيين للمطاط الطبيعي للحلفاء .

إنتاج ومصادر المطاط الطبيعي في العالم وأفريقية بالألف طن (١)

الإنتاج ١٩٧٠	المصدر ١٩٧٠
أفريقية	٢٠٠
نيجيريا	٥٨
ليبيريا	٦٧
ساحل العاج	٨
زائير	٣١

ليبيريا :

يرتبط تاريخ زراعة المطاط في أفريقية بليبيريا بصفة عامة وبشركة فايرستون بصفة خاصة ، فقد حصلت على امتياز زراعة مليون فدان لمدة ٩٩ عاماً في سنة ١٩٢٦ ، وكان اتجاه شركة فايرستون إلى أفريقية نابهاً من رغبتها في الهروب من مشروع Stevenson (١٩٢٢ / ١٩٢٨) الذي نظم تصدير المطاط ، وإلى الوضع المالي الذي كانت تعانيه ليبيريا ، لذلك كانت شروط الامتياز متواضعة للغاية ، تتمثل في تأجير الفدان بست سنتات بالإضافة إلى ١٪ ضريبة

على مجموع الصادرات ، ولكن هذا الأخير عدل عنه عام ١٩٥٠ حينما استمضى عنه بضريبة دخل Income tax والتي تدفع منذ ذلك الوقت بمقدار أعلى قدره ٢٥٪ . هذه بداية دخول ليبيريا كشج للمطاط الطبيعي المزروع . وتقدمت زراعة المطاط بسرعة منذ ١٩٢٧ / ١٩٣٢ ، وفي العام الأخير هبطت الأسعار بدرجة كبيرة للدرجة أن هذه الأسعار لم تشجع التوسع فيه لحسب ، بل أصبح جمع المطاط من الأشجار الناضجة عملا غير اقتصادي ، ولكن منذ ذلك بعامين (١٩٣٤) بدأ جمع المطاط بانتظام ، وما وافق الحرب المالية الثانية (١٩٤٠) حتى كان هناك ما يقرب من ٢ مليون فدان (٧٢٥٠٠)



مزرعة ، وارتفع إنتاج المطاط إلى ٢٠ ألف طن سنوياً خلال سني الحرب . وكان هذا الاستهلاك على حساب مزارع المطاط ، فتدهور الإنتاج عقب الحرب مما أدى إلى عمل برنامج زراعي عام ١٩٥٠ لإحلال أشجار جديدة محل الأشجار المعمرة ، بحيث أصبح هناك ٩٠ ألف فدان مزروعة مطاطاً في مزرعتين ضيقتين لشركة فايرستون ، : ٩٠٪ من هذه المساحة في هاريل و ١٠٪ في Cavallo ، الأولى تضم ٨ مليون شجرة ، والثانية تضم ٢ مليون شجرة . ووصل الإنتاج في موسم ٥٥ / ٥٦ إلى ٣٨ ألف طن (من المطاط المتخثر المركز وشرائحه Coagulated, sheet rubber) . وتعتبر مزارع هاريل من أحسن وأحدث مزارع المطاط في العالم ، فتوسط إنتاج الفدان في المزارع الحديثة نحو ١٦٠٠ رطل ، فيما ينخفض إنتاج المزارع الوطنية إلى ٣٠٠ رطل (١) . ويعمل في شركة فايرستون ما يزيد على ٢٠ ألف ليبيري ، منهم ثلاثة آلاف يعتبرون عمالاً فنيين وشبه فنيين يعملون سواء في المزارع أو في المعامل المرتبطة بها ، بما فيها أكبر معمل في غرب إفريقيا لتجهيز المطاط (٢) . وكانت شركة فايرستون مسئولة عن ٨٥٪ من الصادرات الليبرية ، ٣٩٪ من دخل الحكومة قبل تمدين الحديد ، فيما لا يمثل المطاط في الوقت الحاضر سوى ١٧٪ من قيمة الصادرات (١٩٧٠) .

هذا وقد ظهرت ثلاث مزارع جديدة ، أكبرها أنشأتها مؤسسة Goodrich ، يخصصها على امتياز زراعة ٥٨ ألف فدان شمال مروفيا ، وبدأ إنتاجها عام ١٩٦٣ ، ولذلك ينتظر أن يزداد إنتاج ليبيريا بنحو ٣٥٪ في أوائل السبعينات .

1. Hance, « Liberia, American Investment and African Development » in African Economic Development New York 1958, 222.

(٢) يجهز المطاط للتصدير بإضافة حامض الخليك إلى سائل المطاط ، ولطرف بضع ساعات تتكون في الأوعية كتل من المطاط الرخو التي تقطع وتمرر بين أسطوانتين لتشكيلها على هيئة شرائح رقيقة تدخّن وتغزم للتصدير .

نيجيريا :

ظلت ليبيريا هي المنتج والمصدر الأول في أفريقية حتى الستينيات حينما توسعت نيجيريا في الإنتاج في إقليمها الغربي فتفوقت عليها ولكن ليبيريا استرجعت مكانتها الأولى عام ١٩٧٠ .

وتسهم نيجيريا بنحو ثلث الصادرات الأفريقية (٥٨ ألف طن) بينما تسهم ليبيريا بنحو ٣٨٪ من هذه الصادرات (٦٩ ألف طن) وسوف يظل إنتاج نيجيريا وصادرها نسبتته ثابتة بضع سنين، حتى تبدأ الأشجار الجديدة في الإنتاج. وعلى ذلك فأهمية المطاط في نيجيريا أقل منه في ليبيريا، فبينما يمثل المطاط ١٨٪ من قيمة الصادرات في ليبيريا، فلا تتعدى قيمته ٤٪ من صادرات نيجيريا نظراً لتنوع إنتاج هذه الأخيرة .

وتتركز مزارع المطاط في نيجيريا عند مصب النيجر في الإقليم الغربي ، غنياً بمد مزارع الشركات الأوربية، فضلاً عن مزارع صغيرة لأفراد في إقليم بنين ووارى Warri وسابل Sable ، وتسمى الحكومة لتحسين الإنتاج في المزارع الأفريقية عن طريق إعادة تشجير المطاط في بنين وأموتو Aumutu كما بدأت في مشروع توزيع ١٠ مليون شتلة منذ عام ١٩٦٥ ، ولكن المشروع إلا كثر أهمية هو مشروع المزارع التعاونية ، أو المشاركة Partnership etsates في كلا الإقليمين الشرقي والغربي، فقد أسهمت في هذا المشروع هيئات التنمية في الإقليمين فضلاً عن بعض الشركات . وفي هذا المجال تم زراعة ٤٧ ألف فدان من مجموع مساحة المشروع البالغة ٧٦ ألف فداناً ، أكثر من نصفها في الإقليم الغربي .

وفي الكومون كما هو الحال في نيجيريا ، قامت زراعة المطاط كوسيلة لتنويع الإنتاج من ناحية وكبديل للوز الذي أصيبت مزارعه بالأمراض من ناحية أخرى . كذلك شجعت حكومات غانا وساحل العاج لإنتاجه في المزارع الحكومية، ولكنه هنا على نطاق صغير لكفاية الحاجة المحلية التي اعتمدت على الاستيراد :

ويصدر معظم الإنتاج الإفريقي خاماً، أو بعد إجراء بعض العمليات الأولية عليه، وإن كانت هناك بعض مشروعات صناعية، كالصنعة التي أقامتها شركة دنلوب في غرب نيجيريا وتكلف مليونين من الجنيهات، وكصنعة شركة ميشلان في بورت هاركورت، والتي تكلف ثلاثة ملايين جنيه، ولكن مع ذلك فالاستهلاك ما زال ضئيلاً، يكفي أن نعرف مثلاً إن إنتاج ليبيريا عام ١٩٩٥ كان ٤٩٢ ألف طن، وكان هذا هو نفس صادراتها، وكان إنتاج نيجيريا في نفس العام ٦٨٩ ألف طن، وكان صادراتها في نفس العام ٦٨٦ ألف طن.

وإذا كانت أسواق مطاط ليبيريا هي الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأن إنتاجه احتكر لشركة فايرستون، فإن أسواق مطاط نيجيريا أكثر تنوعاً، ويوجه معظمه إلى غرب أوروبا.

ويباع المطاط الطبيعي بدوره من المطاط الصناعي (البوليدين) الذي زاد إنتاجه فبلغ نحو ٣ مليون طن^(١)، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة واليابان، وهي الأسواق التقليدية للمطاط الطبيعي. من ثم لوحظ انقراض الطلب على المطاط الطبيعي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بصفة خاصة.

الأخشاب

تغطي الغابات في أفريقية نحو ١٧٢٠ مليون فدان أو ٢٣ ٪ من مساحة القارة . ويتركز ثلثا هذه المساحة في شرقي وغربي القارة (أي في أفريقية المدارية) ، فالغابات نادرة في جنوبي القارة وشمالها لأسباب مناخية، تمثل في عدم توفر الرطوبة معظم العام فضلا عن الظروف البشرية، وهذه تمثل بصفة رئيسية في القسم الشمالي ، حيث تدخل الانسان بالقطع والاستهلاك منذ آلاف السنين .

ويمكن تقسيم الغابات أو الحياة الشجرية من وجهة نظر هذه الدراسة إلى الأقسام الآتية :

١ — الغابات المدارية الطرية في المستويات المتوسطة والمنخفضة : ويظهر هذا النوع بصفة خاصة في غربي أفريقية في الإقليم الاستوائي في نطاقين رئيسيين : الأول يمتد من سيراليون إلى غانا ، والثاني من جنوب نيجيريا ومتوغلا في حوض الكونغو ، ويفصل بينهما فجوة توجو وداهومي الساحلية الجافة يوما . وتمتد الغابة في غرب أفريقية من الساحل إلى الداخل لمسافة ٤٠٠ كم ، ولكنها تنحدر في حوض الكونغو لمسافة ٢٠٠٠ كم ، أما في مالاجاشي فتتدلى طول الساحل الشرقي بعرض يتراوح بين ٢٠ و ١٠٠ كم . والغابات المدارية الطرية دائمة الاخضرار في معظمها ، وإن كانت تتحول إلى شبه تقضية على أطراف الإقليم ، ذلك أن هذا النوع يحتاج إلى مطر لا يقل عن ١٥٠ سم موزعا على طول العام أو معظمه بحيث يصبح فصل الجفاف قصيرا . وتتميز الغابة بالكثافة الشجرية وتظهر تيجان أشجارها على ارتفاعات تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مترا . وتتميز أشجار هذا النوع من الناحية الاقتصادية باختلاف أنواعها وأعمارها حتى أنه يمكن تمييز نحو مائة نوع في فدادين ممتدة . ويمكن أن يغطي التمدن ما يقرب من ١٣٠ مترا مكعبا ، من هذه الكمية تصلح ٣٠ مترا لعمل فلسكات السكك الحديدية والتفثرة والحطب للوقود . وتظن أن لدينا استغلالا

كل الانواع في الوقت الحاضر فمعدل القطوع هو ٨ أمتار لفدان . وتتنمي أشجار هذه الغابات إلى مجموعة الاشجار الصلبة، مثل شجر الماهوجني Khaya بأنواعه الجبلية والنسيج والتي تستعمل كقشرة في كسوة الأخشاب الأخرى شجر الأبروكو *Chlorophora excelsa* وشجر الكولا .

٢ — غابات التجروف أو غابات المستنقعات الساحلية : وتظهر على سواحل أفريقية المدارية، سواء المطلة على المحيط الهندي أو المحيط الأطلنطي، حيث تمتد القنوط الرملية قريبة من الساحل، ومحصر بينها وبينه مستنقعات تختلط فيها مياه الأنهار الداخلية بمياه المحيط ، وبذلك تمتد جنود الأشجار في تربة ملحية ، ويبلغ ارتفاع الأشجار هنا نحو ١٥ متراً . وتمثل أصدق تمثيل في دلتا النيجر حين كانت في وقت ما تغطي ثلاثة أثمانها . ومن أهم أشجار هذه المجموعة شجرة التلك *Teak* ، التي تتحمل الرطوبة الجوية .

٣ — غابات المرتفعات في الأقاليم العالية : وتغطي نحو ٢٥ مليون فدان معظمها في أفريقيا ومرتفعات شرق أفريقيا كجبل كينيا وكنتجارو والجبل ، فضلاً عن مرتفعات الكرون في غرب القارة . ويختلف الأنواع هنا عن أنواع الغابات المدارية المطيرة، نظراً لانخفاض الحرارة ، ففي المستويات التي تعلو ١٥٠٠ متر، تظهر غابات المنطقة المعتدلة الباردة ، فتظهر شجرة الصنوبر وشجرة التفريار *Podocarpus milijianus* والكوجي *Syzigium* وشجرة الاواليا *Olea hochstetteri* . من أهم مرتفعات الأقاليم المدارية هي المصدر الوحيد للأخشاب البينة في هذه الجهات .

٤ — المزارع السطحية : وتشمل أنواعاً متعددة نظراً لامتداد اقليم المغناطيس ، وتباين الظروف الطبيعية وخاصة الرطوبة، التي تقل كلما بعدنا عن الجهات الاستوائية ، فضلاً عن الظروف البشرية، والتي تمثل في تطهير الأرض عن طريق حرق الحشائش لاعدادها الزراعية . وتصبح هذه المزارع خطراً على الغطاء النباتي بعامه ، خاصة حينما تجسد النيران لتسكن مساحات واسعة في فصل الجفاف . وتظهر أشجار النور في الجهات المرتفعة الرطوبة، وأشجار الجنط في الجهات المنخفضة الرطوبة .

ويصيب استغلال الأخشاب في هذا الإقليم تبعثر الأشجار وسط الحشائش، ذلك أن حشائش السفانا هي المظهر النباتي المائد.

• — غابات شمال افريقية : وتقتصر على نطاق ضيق في المغرب الكبير . وتدل الفواهد على انكماش مساحتها منذ العصر الروماني . وقد ساعد على هذا الانكماش زيادة السكن والتوسع الزراعي والرعي على حساب الغابات ، ثم كانت الحرب الثانية وزيادة قطع الاشجار، ثم حرب التحرير الجزائرية وما تبعه من احراق الفرنسيين لمساحات كبيرة خشية أن يحتجى فيها الثوار . ويحتل البلوط القلبي Cork oak أكبر مساحة، يليه البلوط الدائم الخضرة الذي ينمو على ارتفاعات تزيد على الألف متر، ثم يملؤه شجر الأرز إذا توفرت الأمطار على ارتفاع بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ متر، وهناك العرعر Juniper والصنوبر الحلبي الذي يغطي السفوح الأقل مطرا .

استغلال الأخشاب :

من هذه الأصنام الخمسة للحياة الشجرية في افريقية، نجد أن الثلاثة الأولى هي التي أعطت افريقية مكانا في تجارة الأخشاب العالمية، وبصفة خاصة إقليم الغابات المدارية الطيرة . أي أن تجارة الأخشاب هي تجارة افريقية المدارية ، بينما استغلال الأخشاب في افريقية المعتدلة للاستهلاك المحلي في الدرجة الأولى . ويلاحظ في هذا السبيل تدخل الانسان في زراعة الغابات نتيجة زائد استهلاك الأشجار الطبيعية ، إذ ترتب على استغلال الأشجار تنمو التربة وبالتالي عدم نمو الأشجار مرة أخرى أو ضعف النمو الثاني . من ثم كان الاتجاه نحو زراعة الغابات (١) وإذا كانت الغابات المزروعة تغطي مساحة ضئيلة وهي ٥ مليون هكتار، فإن هذا النوع من الغابات له أهميته في بعض أقاليم افريقية مثل شرق وجنوب القارة . ويزيد في أهميته أن ثلث هذه المساحة من الغابات المخروطية وخاصة الصنوبر Pine . ومعظم الأنواع المزروعة من السريعة النمو كالبلوط والصفصاف . ويسير استغلال الأشجار على أساس دورة فائقة تتراوح بين ١٠ و ٤٠ عاما .

الأخشاب المستغلة في إفريقية المدارية حسب قيمة

متر مكعب	حجم الأخشاب المقطوعة بالمليون متر مكعب	قيمة صادرات الخشب بالمليون دولار	قيمة الخشب للنفور صادرات بالمليون دولار
١٩٥٦	١٩٦٨	١٩٥٦	١٩٦٨
إفريقية المدارية	١٠	١٩	٧٠
ساحل العاج	٧	٣٧	٧
نيجيريا	١٣	٢	٨
غانا	١٥٠	١٤٦	١٥
جابون	١٤	١٥	٢٢
زائير	١٧	١٥	٤
إثيوبيا	٢	١	صفر
موزمبيق	٢	٩	صفر
كروني	٧	٨	٣
كينيا	٣	٨	٨
أوغندا	٨	٨	صفر
أنجولا	٥	٨	٢

ويلاحظ أن إنتاج إفريقية من الأخشاب في ازدياد مستمر، وكانت بداية الاستغلال الكثيف لتجارة منذ الحرب العالمية الأولى. واقتصرت الاستغلال على الماهوجني حتى الحرب العالمية الثانية، حتى أن ٩٥٪ مما صدرته غانا من الأخشاب في تلك الفترة كان من هذا النوع، ولكن بعد انتهاء الحرب الثانية، وماتته من تقاد جزء كبير من موارد الماهوجني في إفريقية من ناحية، وشدة

الطلب على الأخشاب في العالم من ناحية أخرى أدى إلى هبوط نصيب الماهوجي إلى ٢٤ ٪. عام ١٩٥٤، وبدأت أنواع أخرى تتفوق عليه .

ويظهر من الجدول السابق زيادة حجم الخشب المقطوع من ١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٥٦ إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب، أي الضعف تقريباً عام ١٩٦٨ أو ١٠ ٪ من الإنتاج العالمي ^(١) . وليس من شك أن هذه الزيادة ترجع إلى نمو في حجم السوق الداخلي في كل إقليم أي زيادة الطلب المحلي، ولكنه يرجع أيضاً إلى زيادة الطلب عليه في الأسواق الخارجية . ويمتد الوقود أكبر مستهلك للخشب المقطوع ، إذ استهلك وحده في التاريخ السابق نحو ١٧٥ مليون متر مكعب ، معظم هذه الكمية استهلك في شرق وغرب القارة ، أما الباقي فيها ١٢ مليون متر مكعب حولت إلى خشب منشور ، ١٣ مليون متر مكعب كتل اسطوانية Round wood وعلى عكس كثير من المواد الأولية الأفريقية استمرت أسعار الخشب شبه ثابتة لمدد كبير من الأعوام من ثم ارتفعت حصيلة أفريقية من ٩٢ مليون دولار إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في التاريخين السابقين . (٢)

وتقوم المؤسسات الأوربية بمعظم عمليات قطع الأخشاب كما يتجه معظم الصادر إلى أوروبا (٨٠ ٪) ، والباقي غالباً ما يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

1. FAO, Timber Trends and Prospects in Africa, p. 13.

2. Macgeogor, J.J., « Development of Africa Primary Products and International Trade in Timber » in Stewart, I.G., Orde, H.W., African Primary Commodities, International Trade, Edingburgh 1965, p. 186

بل ويتنبأ المؤلف بأن بعض أنواع الأخشاب الحالية سوف تكون طابرة في المستقبل عندهم أوروبا حاجتها وخاصة من خشب القشرة .

أما التجارة بين الدول الأفريقية فهي محدودة (١٠٪) ويعتبر غرب أفريقيا بحكم ثروته الغاية أكبر مصدر للأخشاب ، وإن كانت هناك تجارة في شرق أفريقيا أيضاً مثل القاعة بين فوزمبيق وجنوب أفريقيا ، ومعظمها من فلتسكات السكك الحديدية لانتظام طلبها في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا .

مشكلات الاستغلال التجاري للأخشاب في أفريقيا :

ذكرنا أن حجم الخشب المقطوع من الأشجار الأفريقية يقدر بنحو ١٠٪ فقط من الإنتاج العالمي للأخشاب ، رغم أن غاباتها تقدر بنحو ١٦٪ من مساحة الغابات في العالم . ويرجع هذا التخلف في الاستغلال التجاري لأخشاب الغابة الأفريقية لعدة أسباب منها :

تمدد الأنواع ، فرغم كثافة الغابة إلا أن الأشجار عديدة التنوع ، والاختلاط كبير سواء في الأنواع أو الأعمار ، وهذا يزيد من تكاليف الاستخراج ، ويضيع وقت كبير في تحديد الأنواع والأعمار المطلوبة والمناسبة للقطع ، ويؤدي هذا أيضاً إلى قتل الآلات الثقيلة والمسكرات من مكان إلى آخر . ذلك أنه من الصعب العثور على تجمعات نقية للأنواع المرغوبة . ولا تقل العوامل الاقتصادية عن العوامل الطبيعية أثراً ، فهناك صعوبات نقل الأخشاب أو الأشجار المقطوعة إلى موانئ التصدير أو الموانئ فستعمل المجرى المائية كلها أمكن ، كما هو الحال في استغلال فروع دلتا النيجر إلى ميناء سابيل Sapale ، أو التطويق في البحيرات الساجلية لبحر نيجيريا كما تستغل أنهار ساحل العاج ، وأضاف هذا السبيل ، بينما تهتمل أهمية أنهار غانا في عملية نقل الخشب ، وعندما يتمتع التطويق تقسيم السكك الحديدية بدورها إذا كانت تجري في مناطق استغلال الأخشاب ، كما هو الحال في غانا ، بينما لا تؤدي هذا الدور في نيجيريا لأنها لا تجري في أراضي الغابات المستغلة أخشابها . وعندما تمر السكك الحديدية والمجرى المائية كل لا بد من عند الطرق وعمل الكباري ،

ولكن هذه الطرق صرمان ما يصيبها التلف، لأنها عادة تكون غير مهيأة لتسكين مرور النقل الثقيل عليها . وإذا ضفتنا إليها تكاليف النقل إلى الدول المستوردة لوجدنا في النهاية ارتفاع تكاليف النقل من المنشأ إلى ميناء الاستيراد، حتى تصل أحياناً إلى ٥٠ ٪ من القيمة الكلية للخشب .

ويلاحظ أن أقاليم القطع للتصدير تقع في الجهات الساحلية تتوفر الظروف الطبيعية نمو الغابات من ناحية ، وللقرب من موانئ التصدير من ناحية أخرى . غير أن دوام استغلال الغابات في الجهات الساحلية أدى في كثير من الأحيان إلى إنهاكها كما حدث في جابون ، مما اضطررت معه الحكومة إلى تشجيع الشركات على ممارسة إنتاجها في الداخل ، ذلك أن هذه الشركات تستعمل أحدث الوسائل في قطع الأشجار على عكس الوطنيين . ويضخ هذا من أن متوسط إنتاج المؤسسات الأجنبية من أخشاب الألوميه ١٦ ألف طن سنوياً ، بينما لا يزيد إنتاج المشروعات الوطنية على ١٠٠٠ طن من هذا النوع . ونظراً لصعوبات النقل الآتية الذكر، فقد مدت الحكومة الطرق إلى مواطن الغابات في الداخل ، وكان ذلك بمساعدة بنك التنمية الأوروبي .

ورغم الصعوبات التي ذكرناها فقد قفزت الأخشاب لتحل للمركز السابع في الصادرات الأفريقية، أو ما يزيد على ٢ ٪ من صادرات العشرين سلطة الأولى (١) . واحتلت المركز الثاني بعد الكاكو مباشرة في غانا، والمركز الثالث في ساحل العاج، والمركز السادس في صادرات نيجيريا .

ولكن الطلب على الخشب الأفريقي لم يؤد إلى تجارة رائجة إلا بالنسبة لأقطار محدودة كغانا وساحل العاج ونيجيريا وجابون والسكنو وأنجولا والكرون وكينيا وتزانيا وموزمبيق ، حيث اتبعت الوسائل الحديثة في قطع واستغلال الأخشاب .

الكتل الخشبية والمنشور :

تمثل الكتل الخشبية معظم صادرات أفريقية إلى الخارج ، ونظراً لارتفاع قيمة الخشب المنشور فقد بدأت الدول الأفريقية ببيع المناسير بعد الاستقلال ، وهذا ما زاد في قيمة صادرات الخشب المنشور ، كما هو واضح من الجدول (ص ١٠٦) . ويرى هذا بصفة خاصة في حالة ساحل العاج التي زادت صادراتها من الخشب المنشور بنحو أثنى عشرة مرة ، وفي حالة أفريقية المدارية بعامه زادت على الضعف .

وأهمية غانا ونيجيريا في النصف قرن الأخير في تصدير الأخشاب هي انعكاس لطلب بريطانيا على أخشابها لأجيال طويلة ، ولمواجهة الحرب الثانية أوحى بعد الحرب تهيئة للقيود التي وضعت على خشب منطقة الدولار ، غير أن التطور الذي يمكن ملاحظته في السنين الأخيرة ، هو زيادة تصدير الخشب المنشور بدلاً من تصديره كتلا ، وذلك لتقليل نفقات النقل بين ميناء التصدير وميناء الإستيراد ، وقد ساعد على ذلك قيام المناسير في كثير من أقطار أفريقية . وتعدد المناسير ولجبتها كلها من الأنواع الصغيرة ، فهناك ٣٥ منشرا في ساحل العاج ، ١٣ منشرا في ليبيريا ، ومئات في غانا ونيجيريا ولكن أكبرها جميعاً مناسير شركة أفريقية المتحدة بميناء بابل في نيجيريا التي تنتج أيضاً الخشب البلاستيك .

وتتعدد أنواع الأخشاب التجارية ، يكفي على سبيل المثال أنه سجل في ساحل العاج ٢٢٠ نوعاً بعضها للأن غير منسجل ، غير أن المعروف للتصدير يبلغ ٢٥ نوعاً ، عشرة منها هي التي تصدر بكميات مقبولة :

وإذا كان الماهوجني قبل الحرب الثانية يمثل ٩٠ ٪ من صادرات غرب أفريقية وانخفض نصيبه الآن إلى ٢٤ ٪ فهناك الأوبيشي Obeche الذي

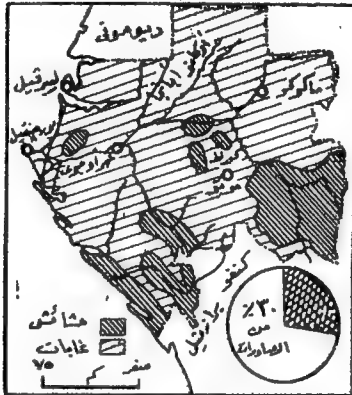
يفعل ثلثي صادرات غانا من الأخشاب ، وهى شجرة ضخمة يصل قطرها إلى ٥ أقدام كما أنها خفيفة بالنسبة لجميعها .

وتأتى ساحل العاج فى مقدمة الإفطار الأفريقية تصديرأ للخشب ، فقد شهد أكبر توسع فى إنتاج الأخشاب من منتصف الخمسينات ، فقبل ذلك التاريخ كان منتجا ثانويا فكان نصيبه من الأخشاب يقل عن المليون متر مكعب ، ولكنه عام ١٩٦٨ بلغ ٣٥ مليون متر مكعب ، وزادت قيمة الخشب المصدر بنحو ١٠ مرات ، وكانت قيمة صادراته فى التاريخ الأخير ضعف قيمة صادرات أى دولة أفريقية من الأخشاب . وقد ساعد على هذا الشروط المرححة التى منحتها ساحل العاج للعديد من المؤسسات الفرنسية ومؤسسات الصناعة الاقتصادية الأوربية حتى لقد توغلت عملية قطع الأشجار من المناطق الساحلية القريبة من أيد جان نحو الداخل .

وتعتبر الأخشاب ثانى صادرات غانا بعد الكاكو ، ومعظمها يأتى من غرب إقليم الأشانى والإقليم الجنوبى الغربى ، وتصدر عن طريق ميناء تاكورادى ، حيث جيزت أرصفة خصيصاً لها منذ عام ١٩٥٣ . وغابات الأمطار فى غانا غنية بالماهوچى والأبروكو Okume وسابل ، وهذه جميعاً يشتد عليها الطلب . وتعتبر غانا فى الوقت الحاضر المصدر الأول للأخشاب فى أفريقية ، فقد زاد صادراتها من الكتل الخشبية على ٣٥ مليون قدم مكعب ، بينما زاد صادراتها من الخشب المنشور والأبلاكاش على ٨٥ مليون قدم مكعب .

وتبدو أهمية الأخشاب فى جابون أكثر من أى قطر أفريقى آخر ، ذلك أنها كانت إلى عهد قريب عماد اقتصاد البلاد ، فى عام ١٩٦٠ كانت الأخشاب وحدها تمثل ٧٣ ٪ من قيمة الصادرات ، ولكن اكتشاف المعادن أدى بهذه

النسبة إلى الانخفاض ٣٠ ٪ عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٦٤ كان دخل الحكومة من هذه الحرفة يمثل ٥ بليون فرنك (١) .



شكل (٢١) الغابة الغابية في جابون

وتغطي الغابات هناك ٨٥ ٪ من مساحة البلاد ، بدأ استغلالها مع بداية القرن العشرين بقطع أشجار Okoumé، وهي أخشاب لينتصالحه لصناعة البلاستيك، ومع تحسين الآلات انجم الاستغلال إلى أنواع أخرى مثل Oziogo . ويحل خشب Okoumé ٩٠ ٪ من الأشجار المستغلة في جابون ، بل أن جابون أولى دول العالم إنتاجاً له ، يليها الكونغو برازافيل وريوموني ، ويصدر ٨٠ ٪ من هذا الخشب على هيئة كتل ، والباقي يصنع محلياً . استوردت فرنسا وألمانيا وإسرائيل من أكومية جابون عام ١٩٦٥ .

1. International Monetary Fund, «Survey of African Countries», vol II, p. 284.

كذلك نجح الكنفو في استغلال أخشابها التي تستعمل في أغراض القشرة
وهو النوع المعروف باسم الاملج *Terminalia*، والذي ينمو في الحوض الأدنى
لنهر الكنفو، وخشبها فاتح اللون ذو نسيج مستقيم. وتستورد الولايات المتحدة
الأمريكية معظم إنتاجه.

ومن الأقطار الأخرى في غرب ووسط إفريقية نجد الكرون وليبيريا.
أما في إفريقية الشرقية فنجد خشب الساج، أو تلك الوديسي والبودو التي
يوجد سوقها في بريطانيا. والبودو والمدرفي كينيا والنوع الأخير الذي تصنع
منه أظلام الرصاص.

الفصل الخامس

الزيتيات

تلتج أفريقية النباتات الزيتية، سواء الزيوت الدهنية - أي الثابتة التي لا تتبخر ولا تتطاير عند تعرضها للهواء، وكذلك الزيوت الطيارة أو العطرية .
من أمثلة النوع الأول نخيل الزيت وجوز الهند والفول السوداني ، بينما يمثل القرطل النوع الثاني .

نخيل الزيت

زيت النخيل من أقدم صادرات القارة التي حلت محل تجارة الرقيق ، وما زالت إلى الآن تكون سلعة صادرات رئيسية، أو على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبعض أقطار غرب ووسط القارة . وكقاعدة عامة لا زرع شجرة نخيل الزيت واسكن شجرتها الطبيعية مادة ما ترك حتى إذا ما طهرت الأرض من الأشجار الأخرى لإعدادها للزراعة ، وذلك لأهميتها كشجرة منبت السكن لفترة طويلة - وما زالت - بمادة دهنية فضلا عن فيتامين A . ولكن مع ذلك تبذل حكومات دول غرب ووسط أفريقية جهداً كبيراً لإحلال النخيل المزروع محل الأحراج الطبيعية للقمح السلالات ذات الإنتاج الزيني العالي .

ونخيل الزيت أصيل في إفريقية، وموطنه مستنقعات غرب إفريقية ، ومنها يمتد جنوباً حتى غابات الكونغو . ويمتد في نطاق يتراوح عرضه بين عدة أميال ، ١٥٠ ميلاً من شرق نيجيريا إلى غانا ، ونطاق أقل كثافة من غانا إلى غينيا . ويمجد النبات بيئته المثالية في نطاق خمس درجات عرضية على جانبي خط الاستواء في ظل الأمطار التي لا تقل عن ١٥٠ سم .

وتحتاج الشجرة لمنطقة مكشوفة نسبياً لتنمو والتكاثر وتعتبر البيئات الحارة ذات التربة الرطبة أنسب لها . لذلك فيئتها الطبيعية هي غابات الأروقة أو على أطراف الغابة الاستوائية، ولكن بالقرب من المجارى المائية . وهذا يجعل

يتمتد الطبيعة تمتد من الستغال إلى أنجولا بل وحتى موزمبيق . وتظهر في النطاق الاستوائي حين تضطرب الغاية ويبنى الإنسان مساكنه ، إذ يتبعها نمو أشجار نخيل الزيت .

كذلك تناسبها الأراضي التي تغطيها المستنقعات المذبة للمياه ، كما هو الحال في بعض أجزاء جنوبى نيجيريا . هذا وإن كان من الصعب التفريق هنا بين البساتين النهرية وبساتين المستنقعات ، على العموم يبدو أن نخلة الزيت تنمو طبيعياً بالقرب من المجارى المائية ، حيث لا تضرع الشجرة لمنافسة النباتات الطبيعية الأخرى ، وحيث يمكنها الحصول على قدر من الضوء وقدر كافٍ من الرطوبة .

وفيه نخيل الزيت في المنخفضات ومن ثم كانت الجهات ذات الإنتاج الكبير هي التي يتراوح ارتفاعها بين سطح البحر ، ٣٥٠ متراً فوقه ، ورغم هذا فإذا زرعت على مستويات تطوع هذا فأنما تنمو ما دامت الرطوبة متوفرة . ولعل وجودها على مرتعات الكرون خير دليل على هذا ، فهنا تظهر النخلة على ارتفاع ١٣٠٠ متر ، كما تظهر في غينيا على ارتفاع ١٠٠٠ متر فوق مرتعات فو تاجالون ، وكذلك في شرق إفريقيا ، هذا وإن كان قد لوحظ انخفاض الإنتاج في هذه المرتعات عنه في السهول . ويبدو أن عامل الرطوبة أكبر أثراً من التربة لأن إنتاج الشجرة يزداد طردياً مع ازدياد كمية المطر رغم فقر التربة كما هو الحال في شرق نيجيريا .

كذلك يمكن أن تنمو حيث لا تكون الظروف المناخية مثالية لأكثر من سبب ، منها أن النبات يكيف نفسه لمطر صيفي وجفاف شتوي ، وإن كان عدد الساعات يقل في ظل مثل تلك الظروف ، ولذلك يسلى فقدان في الملايو (حيث الظروف المثالية) ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ طناً من السباط ، بينما ينخفض في غرب أفريقيا إلى ما يتراوح بين ٣ ، ٤ أطنان ، حيث يظهر فصل جاف يتراوح بين الشهرين والثلاثة أشهر . ولكن حو ، في هذه الأخيرة فأنما تسلى ما يزيد عن

$\frac{1}{2}$ طن من زيت النخيل فضلا عن $\frac{1}{4}$ طن من التوابل، وهذا يعطى قدرا من الزيت يزيد على ما تعطيه أحسن مزارع جوز الهند .

ويرتبط ارتفاع كثافة نخيل الزيت بالكثافة السكانية، فالعلاقة بينهما طردية ففي شرق نيجيريا تظهر أدغال نخيل الزيت متصلة للدرجة أنك إذا وقتت في أى مكان في هذا النطاق فلا بد وأن ترى أشجاره ممتدة على مدى النظر ، وفي الحق أن سيادة نيجيريا في صادرات الزيت والتوابل في إفريقية يمكن إرجاعه الى الزيادة السكانية السريعة في إقليم ذو ظروف مناخية مناسبة لهذه الفجرة ، فضلا عن موقعه الساحلى القى أدى الى تسهيل عمليات النقل .

ويبلغ من درجة الكثافة المجرية في بعض جهات نيجيريا أن الأشجار تتقارب من بعضها للدرجة أنه من الصعوبة يمكن فلاحه الأرض وزراعة غلات أخرى تحتها ، ومع ذلك أدى الازدحام السكانى الى زراعة بعض النباتات التى يلائمها الظل، مثل الكروكودام فضلا عن الكسافا واليام والدره المريضة، وإن كان محصورها قليل .

الزيت واستخداماته :

ونخلة الزيت منتجة للغاية ، تبدأ الأنار وعمرها من ٥ — ٦ سنوات ، ثم تبلغ مداها في السنة الخامسة عشر ، وتستمر في الإنتاج حتى تبلغ من العمر ٦٠ أو ٧٠ عاما ، وتحمل كل شجرة عشرة سباط سنوياً ، بكل منها ٢٠٠ بندقة ، ولكن على العموم الأشجار البرية فقيرة في إنتاجها ، بعكس المزروعة التى قد يأتى إنتاجها عشرة أمثال الشجرة البرية .

ويستخلص الزيت من مشطقتين في الثمرة ، الطبقة اللحمية الخارجية المحيطة بالنواة pericarp ، وتحتوى هذه على ما يتراوح بين ٣٠ / ٧٠ ٪ من وزنها زيتاً ويستخرج زيت الطبقة الخارجية بالطرق البدائية للاستهلاك المحلى عن طريق

الغلي وكشط الزيت . وأدخلت المعاصر البدوية في غرب إفريقيا التي يمكنها الحصول على ٦٥٪ من وزنها زيتاً إذا كانت الثمار طازجة .

أما اللواة *Palm Kernel* فتحتوى على نصف وزنها زيتاً ، ولكن زداد أهميته لنقاوته ورائحته الطيبة وطعمه المستحب . ويستخلص الأفريقيون كميات صغيرة بالطرق البدائية عن طريق شئ التوابات ثم سحقها وقمها في مياه دفيئة ، ويستعملونه كدهان للجلد أو لشعر أو للطبخ .



وقد اقتصر عصر التوابل على نطاق تجارى على معاصر أوروبا وأمريكا حتى عام ١٩٣٩ حين بدأ تركيب أول معصرة للحصول على زيت النواة فى الكنتو ، ثم تبعه غرب أفريقيا الفرنسى عام ١٩٥٠ . ونظرا لامتياز زيت النواة فقد بلغ سعر الطن منه ١٢٩ جنيا عام ١٩٦٥ ، بينما بلغ سعر الطن من زيت التنخيل ٩٩ جنيا ، وسعر طن التوابل ٦٥ جنيا فى ذلك العام .

وتكثرت استخدامات زيت التنخيل ، فقد استخدمه الوطنيون الأهالى فى غرب أفريقية فى الطبى والاضاءة واستخدمته أوروبا فى صنائه الصابون وصناعة المرحرجرين (الزبد الصناعى) . ويتوقف استعمال كل نوع على حسب نوعية الزيت ، وعلى مدى توافر الزيوت الأخرى . إذ يمكن فى الاستخدامات الصناعية أن يحل زيت محل الآخر ، بمعنى أنه إذا حدث نقص فى نوع فيمكن للآخر أن يحل محله .

على أن زيت التنخيل يستعمل أكثر من الزيوت النباتية الأخرى فى المنتجات الغذائية ، بسبب التحسن الذى طرأ على ما يدخل منه فى التجارة الدولية وإذا كان الاستخدام الرئيسى له قبل الحرب الثانية كان فى صناعة الصابون ، فإنه دخل ميدان الصناعات الغذائية بانتهاء الحرب ، نظرا للازمة الشديدة التى عانتها أوروبا فى المواد الدهنية . ثم قل استخدامه فى صناعة الصابون بسبب ارتفاع نوعيته ، غير أن ما يمتنع به هو وزيت جوز الهند من خصائص - وأهمها أنها يذوبان فى درجة حرارة تقل عن درجة حرارة الجسم البشرى ، وعندما تتجمد تكون صلبة هشة - ما جعل زيت التنخيل من أصلاح الزيوت لصناعة الصابون للبشور وصابون التواليت والمنظفات فضلا عن العطار والكريم المثلىج .

مكانة افريقية :

تحتل أفريقية مكانة ممتازة فى إنتاج زيت التنخيل ، ونواته ، فهى تنتج نحو ٧٧ ٪ من زيت التنخيل العالمى (٩٥٨ و ٣٥٠ طنا) ، ونحو ٧٠ ٪ من نواته (٧٢٠ ألف طن) ، وقد تبوأَت أفريقية هذه المكانة منذ عشرينات القرن

المشرين ، ولكن دخول الملايو وجزر الهند الشرقية ميدان الإنتاج على أساس للزراع الواسعة، أدى إلى ظهور آسيا كمنج وشمى، أسهم قبيل الحرب الثانية بنحو ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمى ، لأن طريقة المزارع الواسعة هناك أدت إلى وفرة الإنتاج . ذلك أن إنتاج القطن فى جنوب شرق آسيا كان يعادل مشرين مرة إنتاجه فى المزارع الصغيرة لغرب أفريقية . ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية، وما أحدثته من تخرب فى ميادين جنوب شرق آسيا ، أدى إلى رجوع مكانة أفريقية .

التوزيع : وتظهر شجرة نخيل الزيت فى أفريقية على ساحلها الغربى، عند خط ١٦ شمالا بالقرب من سانت لويس فى السنغال ، أما فى الداخل فقد شوهدت فى النيجر الأعلى ، أى عند درجة ١٣ شمالا بالقرب من باماكو ، ولكن رغم ظهور بعض النخيل المزروع بالقرب من داكرا وفى ضمبيا ، فلا توجد مساحات واسعة منه فى أقطار الساحل من الشمال حتى درجة ١٠ ، ١١ شمالا ، إذ يمتد نطاق النخيل فى غرب أفريقية خلال العروض الجنوبية فى سيراليون وليبيريا ، وساحل الماج وغانا وتوجو وداهومى ونيجيريا والكامرون والأقاليم الإستوائية لكنغوبرازفيل وزائير ، أما الحد الشمالى لهذا النطاق فيختلف ويتدرج تبعاً لظروف المطر والتضاريس ، فعلى الساحل هناك مساحة صغيرة محيطة بأكر حيث يسقط من المطر ٧٠ سم سنوياً . ونحل حشائش السفانا محل أذغال نخيل الزيت .

إنتاج ومصادرات زيت النخيل في العالم وإفريقية (١)
بالألف طن

الصادر	الإنتاج	القطر	الصادر	الإنتاج	القطر
١٩٧٠	١٩٧٠/٧٧		١٩٧٠	١٩٧٠/٧٧	
		سيراليون	٩٥٧	١٥٠٠	العالم
		وغانا			
	٧١٥	وداهومي	٢٨٧	٩٨٠	إفريقية
		ساحل العاج			
		وكرون			
١٤	٣٩	أنجولا	١٥٩	٤٠٢	نيجيريا
			٨١	٢٧٢	زائير

إنتاج ومصادرات نواتج نخيل الزيت في العالم وإفريقية

		٦٣٩	٩٨٨	العالم
—	١٧٠	٥٩٤	٦٤٨	إفريقية
		٢١٥	٢٢٥	نيجيريا
		٥٢	٧٢	سيراليون وغانا
				وغينيا

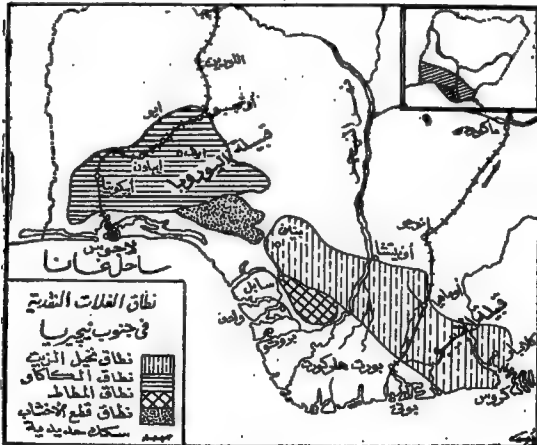
مصادرات زيت النواة بالألف طن

٣٢	كنغو كينشاسا	٥٢	العالم
----	--------------	----	--------

(١) FAO «Production Yearbook, 1968, pp. 220, 224, Martaly, G.W.G., The Oil Palm», London, 1970, p. 19.

أما في شرق النيجرية فيبدو أن مناخها جاف بالنسبة لنخيل الزيت ، من ثم لا يظهر هنا على هيئة نطاقات، وإنما مساحات متتارة وعلى ارتفاعات تقل عن ١٧٠٠ متر بالقرب من البحيرات أو المجاوى للمائية، حيث تتوفر الرطوبة المناسبة كما هو الحال في النطاق الذى يبلغ عرضه نحو ١٢ ميلا على الساحل الشرقى لبحيرة تنجانيقا . كذلك يظهر في السهول الساحلية من نهر طانا في كينيا إلى دار السلام في تنزانيا على هيئة بقع غير متصلة ، هذا فضلا عن جزر زنجبار ومبعا ومدغشقر .

نيجيريا: وتحتل نيجيريا المكان الأول -سواء على النطاق الإفريقى أو العالمى- في إنتاج الزيت والتوابل وكذلك في صادراتهما ، فلها ما يقرب من نصف الإنتاج الإفريقى من الزيت والتوابل (٤٧٠ ألف طن - ٣٨٠ ألف طن)



(شكل ٢٣)

على الترتيب : وما زالت نيجيريا هي المصدر العالمى الأول ويجه صادراتها إلى

أسواقها التقليدية في أوروبا وخاصة المملكة المتحدة ، بحيث أصبحت صادراتها من زيت النخيل وزيت القوقل السوداني تكفي نحو ٤٠٪ من احتياجات المملكة المتحدة . وإذا كان نصف إنتاج الزيت في نيجيريا يتجه لسوق المحلي ، فإن معظم التوابل تذهب للتصدير . وتستورد الجماعة الاقتصادية الأوربية نصف هذه التوابل .

والنطاق الرئيسى في نيجيريا هو الإقليم الشرقى أو إقليم الأيوو ، حتى لقد أعطى هذا المحصول اسمه لهذا المركز منذ القدم، وعرف باسم مركز أنهار الزيت River oil District حيث يكاد ينفرد بنخيل الزيت للملاحة الظروف المناخية . فطهر يزيد على ١٥٠ سم وتعمل النخيل التربة الرملية فضلا عن كثافة السكان العالية . وفي هذا النطاق تبلغ كثافة النخيل حداً يستحيل معه زراعة الفلات الغذائية .

وقبل ظهور البترول في الإقليم الشرقى كان نخيل الزيت يمثل عماد اقتصاد هذا الإقليم وزيت هذا الإقليم وإن كان من النوع المتوسط فان مزارع كالابار Calabar وسابل Sable تعطي أنواعاً ممتازة سواء من الزيت أو من التوابل ، غير أنه يلاحظ في نفس الوقت أن هناك عوامل ساعدت على انخفاض صادرات نيجيريا من الزيت والتوابل في العقد الماضى ، كزيادة الاستهلاك ورسوم التصدير العالية والتي جعلت السعر المستهلك يزيد قليلا عن نصف سعر التصدير (فوب) فأدى هذا - كما هو واضح من الأرقام التالية إلى انخفاض الصادرات في الستينات . عنه في الخمسينات .

صادرات نيجيريا بالألف طن (١)

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٢	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٦	
١٥٩	١٣٤	١١٩	١٨٣	١٧١	١٨٥	زيت نخيل
٤١٥	٣٩٤	٣٦٧	٤١٨	٤٤١	٤٥١	توابل نخيل الزيت

ولكن رغم هبوط صادرات نيجيريا من الزيت فإن مكانتها في تجارة التوابل محفوظة ، فهو وحده يمثل نصف الصادرات العالمية من هذه السلعة .

ويعتبر بورت هاركورت هو الميناء الأول لتصدير زيت النخيل في العالم ، أما إذا اتجهنا إلى الإقليم الغربي ، فيجد نخيل الزيت منافسة من الكاكاو ، لأن شجرة النخيل تتأثر بالفصل شبه الجاف ، فتصبح أليافها أكثر رقة ، ويستهلك زيت الإقليم حلياً أو يصدّر إلى شمال نيجيريا ، بينما معظم صادراته إلى الخارج هي من التوابل . ويلاحظ بوجه عام في نيجيريا أن التطورات الحديثة قد آثرت في هذا المحصول وصادراته ، منها استخدام المعاصر الآلية الصغيرة المعروفة باسم Pioneer mills بدلاً من المعاصر اليدوية ، ومنها زراعة الأنواع الجيدة والتمية بجمع الثمار ونظافة الزيت قبل شحنه . ولعل أهم إنجازات بلغتها نيجيريا في سنوات ما بعد الحرب هي تحسين نوعية الزيت المعدر وذلك بخفض نسبة الأحماض الدهنية ، كنتيجة لقروقات في الأسعار بين الزيوت التي تحتوي على نسبة لا تقل عن ٣.٥٪ من هذه الأحماض وبين الأنواع الممتازة . وكان هذا التحسن نتيجة لإدخال المعاصر الآلية في الأدغال الطبيعية للإقليم الشرقي ، وظهر أثرها في ارتفاع نسبة الأنواع الممتازة والتي قل فيها نسبة الأحماض عن ٣.٥٪ من ٢.٠٪ عام ١٩٥٠ إلى ١.٣٪ عام ١٩٦٣ وأصبح معظم الإنتاج التجاري من هذه الأنواع الممتازة ، أما الأنواع الرديئة ولسبتها قليلة كما ذكرنا فتجد أسواقها في الهند . وهناك مشروع لإقامة معمل ضخم في شرق نيجيريا لمصر التوابل ، يتكلف ١٣ مليون جنيه ، وحيث سيمتد عصر معظم التوابل ، ويزداد صادر نيجيريا من الزيت وقل من التوابل (١)

لوائح : كل زيت النخيل ونواتها على رأس قائمة للصادرات النباتية في الكنفو من حيث الوزن والقيمة منذ عام ١٨٨٧ . وتنمو شجرة النخيل بريا

في وسط وجنوب الحوض، وفي بعض الأحيان تقترب كثافتها من كثافة نظيرتها في شرق نيجيريا، ولكن المتاد في هذه الأقاليم أنها أقل تناسقاً . وتظهر على هيئة أشربة أو في بقع تتناوب مع الأشجار الأخرى . غير أن إنتاجه التجاري الذي أعطاه المكانة الثانية بمد نيجيريا (١٧٩ ألف طن من الزيت ، ٩٠ ألف طن من التوابل) أي ١٨٪ ، ١٣٪ من الإنتاج الأفريقي على الترتيب لم يبلغه إلا بعد زراعتها في مزارع واسعة . فهذه المزارع مسؤولة عن ثلاثة أرباع إنتاج الكنفو في الوقت الحاضر . وتشرى الشركات الأجنبية على هذا الإنتاج ، ومن أكبرها شركة زيوت الكنفو Huileries du Congo Belge (HCB) (وهي فرع من شركة يونيفر Unilever) غيبي وحلبها مسؤولة عن ٤٠٪ من الإنتاج ، وتمتلك وحدها ما يزيد على ١٥٠



(شكل ٢٤)

ألف فدان، كما كانت هذه الشركة مسئولة عن جمع محصول ٢٥٠ ألف فدان موزعة على مزارع تتراوح مساحتها بين ٨ آلاف و ٣٥ ألف فدان فضلا عن جمع محصول ٢٥٠ ألف فدان من الأشجار الطبيعية . ويمثل لديها ٥٠ ألف بسة، وتبلغ استثمارات شركة يونيلفر هنا نحو ٦٤ مليون دولار، وإن كانت لا تقتصر في استثمارها على تخيل الزيت .

وتتميز الكنفو بأنه من أفضل الأقطار معالجة لمنتجات النخيل ، فمركبة زيوت الكنفو لها وحدها ١٧ مصصرة حديثة ، من ثم تمصر معظم النويات في الكنفو بدلا من تصديرها إلى أوروبا . ويوفر هذا بطيئة الحمال على أساس خفض تكاليف النقل ، نظراً لبعدها مناطق الإنتاج عن الواجهة البحرية ، عكس الحالة في نيجيريا . هذا وقد استفادت منتجات التخيل كثيراً من الجارى للامية المتعددة ، فكان لرخص هذه الوسيلة فضلا عن سكك حديد متداى أرضها في زيادة للتوسع في صادرات زيت التخيل . وظهرت اتهامات فاقمة بسبب الحرب الثانية بعمليات شحنه إلى الخارج ، فأقيمت في كيلفاسا مستودعات ضخمة لزيت التي توضع الزيت في سيارات ناقلة له حتى مررت السكك الحديدية إلى متادى . حيث تستقبله مستودعات (انجبر انجبر — متادى) ، التي جهزت لفحص الناقلات الضخمة . وهكذا كان لهذه الناية بالزيت أرضها بعد الحرب في زيادة صادرات للزيت وتدهور صادرات النويات ، فزايبر هو المصدر الأول في العالم لزيت النواة (٣٢ ألف طن عام ١٩٦٥) .

نطاق جابون الكرون كنغورازافيل :

لا يسهم بقدر كبير في صادرات الكرون وجابون ، وإن كان يعتبر من المصادر ذات الأهمية في كنغورازافيل ، ومع ذلك فهو لا يسهم بأكثر من ٧٪ من صادراته . ويعاني زيت هذا الإقليم من نقص الأيدي العاملة والمنافسة الحادة في الأسواق الفرنسية من جانب القول السوداني السنغالي ، ومع ذلك فهناك بداية لإنتاجه في المزارع الواسعة في جابون والكنفو .

العوامل المؤثرة في عطف الانتاج والتسويق :

وتتدخل عدة عوامل عملية غير العوامل الطبيعية مؤثرة في عطف انتاج وتسويق منتجات نخيل الزيت منها :

١ — استخدام زيت الطعام، بكثرة لدرجة أن استهلاك الفرد قد يصل الى ١٠٠ رطل سنوياً في بعض الأقاليم ، وأن التوائت يصدر معظمها بسبب صعوبة تكثيرها بالآلات البدائية .

٢ — المنافسة من الفلات الأخرى كالكاكاو، حيث يجد تفضيلاً في ساحل الطاج ، والبن الذي يجد تفضيلاً في ساحل العاج وبعض أجزاء سيراليون وغينيا .

٣ — يتم استخراج النواة في بعض الحالات دون استخراج الزيت من المادة اللحمية الخارجية . ويرجع هذا إلى أنه في بعض جهات غربي أفريقيا تكون النواة رديئة بدرجة لا تفجع على استخراج زيتها ، وبالتالي يحصل الإنسان على النواة منها كما هو الحال في سيراليون وبعض أجزاء غانا وداهومي.

٤ — كبر حجم المحصول يؤدي إلى اقتصاد التصدير على المناطق القريبة من طرق النقل ، من ثم فالنطاق الساحلي هو اقليم التصدير ، ولا يتحرك نحو الداخل الا حين يتوفر مجرى مائي صالح للملاحة أو خط حديدي . وعلى العموم شهدت هذه المناطق الساحلية تحسناً كبيراً في شحن وتسليم منتجات النخيل ، بما فيها إقامة محطات تجميع وأنابيب لتحميل الزيت على الناقلات المتخصصة له .

على العموم إذا كانت هناك منافسة في انتاج الزيوت من النباتات الأخرى كالسوداني والسوسم وجوز الهند وبذرة القطن وغيرها مما يجعل المنافسة حادة، فإن نخيل الزيت يتفوق عليها جميعاً في اصطائه أكبر إنتاج لفقدان بين الزيوت النباتية جميعاً ، واستهلاكه كغذاء في ازدياد ما يعرض انخفاض استخدامه في صناعة الصابون .

مكانة زيت النخيل بين صادرات الزيوت العالمية (١)

١٩٦٤	٦٢	٦٠	٥٩	٥٤	٤٦	٣٨/٣٤	
١٣٨	١٠٤	٢١٦	٩١٧	٨٢٧	٣٢٥	٤١٧	٪ زيت النخيل بالنسبة للزيوت النباتية
٩	١٠	١٢	١٢	١٥	١٨	١٣	٪ زيت النخيل باللحبة / لجميع الزيوت

ويتضح من النسبة المثوية السابقة إنخفاض نصيبه في مجموع صادرات الزيوت .

ويرجع هذا لعدة أمور منها زيادة الاستهلاك المحلي ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الملتجة الرئيسية وعزوف أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية عن استثمارها في هذه الأقطار .
الأسواق الرئيسية لزيت النخيل :

والسوق الرئيسي لتجارة زيت النخيل من غرب أفريقية هو أوروبا ، وكذلك الحال في النوايل ، ولم تظهر دول مستوردة ذات شأن من خارج أوروبا سوى الولايات المتحدة الأمريكية لفترة ممتدة ، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية سوق زيت النخيل قبل الحرب الأولى ، وقدر استهلاكها بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٣ بنحو ٢٠٪ من المروض العالمي . وزاد نصيبها بعد الحرب حتى بلغ ٥٠٪ من المروض عام ١٩٣٠ ، ثم بلغ الذروة عام ١٩٣٧ حين وصل ١٨٣ ألف طن ، ولكنه انخفض بعد الحرب إلى ٣٠ ألف طن . ويمرّ تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كستهلك رئيسي لزيت النخيل إلى منافسة الزيوت النباتية الأخرى ، وخاصة زيت فول الصويا ، فضلاً عن التكنولوجيا الحديثة التي خلقت من الطلب على زيت النخيل في صناعة الطبع .

الفول السوداني

وموطنه الأصل أمريكا الجنوبية ويعرف لدى الأوربيين بأسماء عديدة، مثل monkey nuts, pea nuts ويعتبر من المواد الغذائية الرئيسية لدى الأفريقيين في جهات عديدة، خاصة أفريقية المدارية بين خطي ٨ ، ١٤ شمالاً، وبصفة خاصة بين ١١ ، ١٣ شمالاً في التريبات الغربية والرملية، أو بمعنى آخر التريبات الغنية بوجه عام . كذلك يحتاج إلى مطر لا يقل عن ٣٥ سم سنوياً في المناطق الرطبة، كالسهل الساحلي لسنغال ، أو ما يتراوح بين ٦٠ ، ٩٠ سم في الجهات الداخلية الجافة . وإذا تمتع الإقليم بفصل مطر أمكن الحصول على محصولين سنوياً نظراً لأن فترة إنباته تتراوح بين ٣٥ ، ٥٠ شهر . ويوجد ثومان من الفول السوداني : النوع الزاحف Spreading er runner والنوع المتقوى bunch ، والنوع الثاني أسهل في حصاده نظراً لتجمع الحبات معاً ، ولكن الشائع في أفريقية هو النوع الزاحف (١) . ويزرع السوداني مادة مع غلات أخرى كالقوة الرقيقة بأنواعها أو مع القطن ، وأن كان يحتاج كما ذكرنا إلى تربت أخف من تربت القطن .

وتحتوي حبة الفول من الأنواع الجيدة على نصف وزنها زيتاً تقريباً ، ويستغل هذا الزيت على نطاق واسع في الطهي في غرب أفريقية ، كما يدخل في صناعة الزبد الصناعي والصابون في الدول الصناعية . وتبهم أفريقية أيضاً بثلي الصادرات المالية من هذا الزيت (٢٥٠ ألف طن) ، وكان هذا الزيت من السلع الرئيسية التي شاهدت نموا ملحوظاً في صادراتها إلى أسواق العالم الرئيسية في السنوات الخمس الأخيرة، غير أننا لا يجب أن نعتبره غلة صادرات فقط في أفريقية ، فهو غلة غذائية في المكان الأول ولكن قلة الاستهلاك الناتج عن قلة السكان هو الذي

1. Masfield, G. B., « A Handbook of Tropical Agriculture, p. 88.

أعلى الأقطار الأفريقية هذه المسكاة العالية في الصادرات العالمية فهو غلة غذائية وتقديية في آن واحد .

مكانة افريقية وصادراتها :

ولا تفترق أفريقية سوى بنحو ثلث الإنتاج العالمى (٥ مليون طن غير مقشور)^(١) ، ولكنها تسهم بنحو ثلاثة أرباع الصادرات العالمية (مليون طن) ، ويرجع ذلك إلى أن المنتجين الأول والثانى فى العالم وهما الهند والصين ولهما نحو ٦٠ ٪ من الإنتاج العالمى ينهب محصولها فى الاستهلاك المحلى . ومن هنا كانت أهمية أفريقية بعامه وغرب أفريقية بخاصة فى ميدان التجارة العالمية لهذه الغلة . ويصدر القبول السودانى مقشورا أو غير مقشور ، ولكن الغالب على الصادرات هو السودانى المقشور حتى تقل تكاليف النقل ، وخلصه إذا كان من إنتاج الجهات الداخلية البعيدة عن الساحل ، ذلك أن تكاليف النقل تؤثر فى إنتاجه وفى توزيعه الجغرافى ، فزراعته التجارية كثيفة ، حيث يتوفر النقل الرخيص بالقرب من خطوط النقل فى السنغال وغمبيا ، وفى نيجيريا حول خطى زاريا — نيجيرو زاريا — كورا نامودا ، وفى النيجر بالقرب من حدوده مع نيجيريا . وقد تمت زراعته نحو الشرق فى شمالى نيجيريا مع تكة وصلة السكك الحديدية إلى مادىجورى . وقد خرجت أول شحنة من القبول السودانى من غرب أفريقية إلى روان عام ١٨٤٠ . ويمكن أن يميز المناطق الرئيسية لإنتاج وتصدير القبول السودانى فى أفريقية فى إقليمين رئيسيين . أحدهما غرب أفريقية ، والثانى فى أفريقية الشرقية . ويتميز غرب أفريقية بأنه منطقة الإنتاج والتصدير بامتياز .

(١) تتراوح نسبة المقشور إلى غير المقشور بين ٦٠ ٪ / ٧٠ ٪ .

إنتاج وصادرات الفول السوداني

إنتاج العالم وأفريقية من الفول السوداني صادرات العالم وأفريقية من الفول السوداني
بقره ٦٦ / ٧٠ بالآلف طن (١) المقشور عام ١٩٧٠ بالآلف طن (٢)

٩٨٠	العالم	١٦٨٦٥	العالم
٧٥٦	أفريقية	٤٨٣٠	أفريقية
٢٩١	نيجيريا	١٢٤٢	نيجيريا
٢١٦	السنغال	٨٠٢	السنغال
٦٣	السودان	٢١٣	أوغندا
٣٤	غينيا	٣٥٠	السودان
١٧	مالي	٢٢٢	النيجر
١٤	غينيا البرتغالية		
		١٨٠	مالاوى
		١٧٦	كرون
		١١٢	غينيا

نيجيريا: والفول السوداني هو المحصول الرئيسى للأقليم الشمالى، ورغم أن السنغال يحتل المركز الأول فى تصدير الزيت، فإن نيجيريا تحتل المركز الأول فى الإنتاج والمركز الأول فى صادراته مقشورا. وبذلك تسهم نيجيريا بأكثر من ربع الصادرات العالمية، ثم تأتى فى المركز الثانى بعد السنغال فى صادرات زيت هذه الفئة (٣٢ /)، والواقع أن الصادرات من السودان المقشور وحده

(1) FOA : Production year book, 1968.

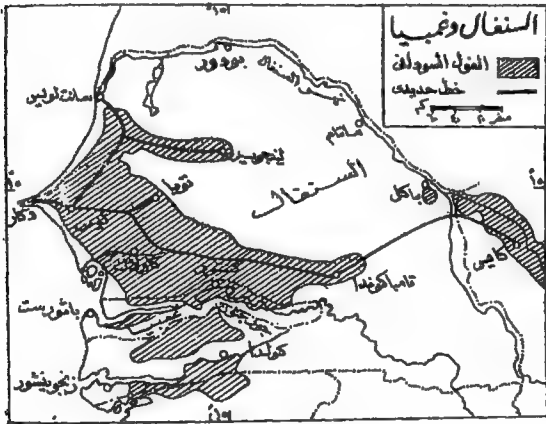
(2) > : Trade year book, 1968, p. 2٤9.

يكفى لصناعة ٣٠٠ ألف طن من الزبد الصناعى . ولعل الإنتاج الضخم للإقليم الشمالى يرجع إلى استعمال زيت السودانى فى صناعة الزبد الصناعى منذ عام ١٩٠٣، فضلا عن وصول الخط الحديدى إلى كانو عام ١٩١٢، حتى عام ١٩١٧ لم يزد الإنتاج عن ١٩٣٦ طنا، ولكنه قفز إلى ١٩٢٨٨ طنا عام ١٩١٣ عقب سنة واحدة من وصول الخط إلى هناك . وزادت الصادرات تدريجيا حتى الحرب الثانية، واستمرت الزيادة بعدها حتى زادت على النصف مليون طن سنوياً فى الوقت الحاضر، كما تبلغ المساحة المزروعة نحو مليون وثلاثة أرباع المليون فدان، ومتوسط مساحة المزرعة نحو $3\frac{1}{2}$ فدان، يخصص منها فدان لزراعة هذه الغلة .

ويأتى ٩٠ ٪ من محصول نيجيريا من الإقليم الذى يحده جنوباً خط يجرى من كوارانامودا جنوباً إلى زاريا، ثم يتجه شمالاً بشرق إلى ما بعد نيجورو، على الشمال من هذا الخط تسود التربة الرملية، كما يراوح مطره بين ٧٠ سم، ١٠٠ سم، فتصبح بيئة مثالية لهذا النبات، كما هو الحال حول كانو، غير أنه بزيادة البعد نحو الشمال حول كوتسينا وفى جنوب النيجر، تصبح الريفات أكثر فقراً ويراوح المطر بين ٥٠ سم، ٧٠ سم، ومن ثم يقل الإنتاج، ومع ذلك يظل المحصول مربحاً كغلة صادر، أما إذا أُنجمنا إلى الجنوب من الخط المذكور تصبح التربة ثقيلة، وبالتالي يكون القطن أنسب لها، ومع ذلك فقد فى هذا الإقليم القول السودانى ضرورى ليدخل مع القطن ضمن دورة زراعية لتخصيب التربة (١) .

وهكذا يصبح مركز كانو هو المركز الرئيسى لإنتاج وتصدير القطن السودانى بإسهامه وحده بنحو ثلثي الصادرات، بينما معظم الباقي يأتى من مراكز كوتسينا وسوكوتو وبورنو التى يعتمد ٩٠ ٪ من سكانها عليه كغلة قديمة .

السفنال : والقول السوداني في السفنال بمثابة ماء الحياة لسكانها فالقول ومشتقاته يمثل الصادرات الرئيسية لها ، يكفي مثلاً أن ربيته يمثل أكثر من ٤٠٪ من صادراتها ، وتعتبر رابع دولة منتجة له في العالم (مليون طن بقشرة) بعد الهند والصين ونيجيريا ، وهي ثاني دولة في الصادرات المالية والأفريقية (٢١٦ ألف طن) ، بل أن الحركة والنشاط الاقتصادي في داكار وسانت لويس يرتبط تماماً بهذه الثروة ، وبذلك تعتبر السفنال من الأمثلة العديدة في أفريقية في الاعتماد على غلة واحدة .



(شكل رقم ٢٠)

وقد ساعدت الظروف الطبيعية على نجاح زراعة السودان ، ومنها القربة التي تتراوح نسبة المصالح فيها بين ٢٪ و ٥٪ ، ومع ذلك فقد عانت هذه القربة من الإجهاد الشديد بسبب تكرار زراعتها ، خاصة في المناطق القديمة بين داكار وسانت لويس . ويظهر هذا في أراضي قبيلة الـ Wolof الشمالية والوسطى لتكرار حرق واقتلاع النباتات الطبيعية ، عكس أراضي قبيلة الـ Serer الذين

حافظوا على الثبات الطبيعي في أراضيهم بل وسعدوا التربة . ويحتل السوداني غلة غذائية ومحبولا رئيسيا في صادرات السنغال منذ عام ١٨٩٠، وكان عامل الطلب للحم عليه من جانب مصانع الصابون الفرنسية ، فضلا عن عدم وجود ضريبة جهرية على ما تستورده من هذه الغلة من عوامل إنتشار هذه الغلة . وكانت المناطق الأولى لزراعته في وادي السنغال حول بودور Podor وماتام matam وباكل Bakel ، وبالقرب من سانت لويس ، وبالقرب من شبه جزيرة رأس فرد ، وريات هذا الإقليم مجبهة الآن تماما لاستغلالها منذ القدم . وكل أول دفعة كبيرة للإنتاج وفتح مناطق جديدة لزراعته بعد إفتتاح خط حديد (داكل - سانت لويس عام ١٨٨٥) ، ثم كانت الدفعة الثانية مع مد الخط الحديدي شرقا من ميين Thies فوصل تامبا كوندنا Tambaconda ، ومنها اتجه شمالا بشرق إلى كايس Keyes في النيجر عام ١٩٢٣ ، بهذا انتشر القول السوداني شرقا حيث المناخ أكثر مناسبة ، والتربة أكثر خصوبة منها في إقليم سانت لويس - داكل .

وإذا كان مد الطرق ساعد على إنتشار زراعته بعيدا عن الخطوط الحديدية ، فإن السكك الحديدية مازالت الوسيلة الرئيسية لنقله . ويحتل مركز كولاك Kolak الإقليم الرئيسي لزراعته في الوقت الحاضر . فيضم وحده نحو نصف المساحة المزروعة فولاً في السنغال ، كما أنه مسئول عن نصف الإنتاج المعروض للبيع ، ويليه في الأهمية مركز ميين Thies وديوربل Diourbel وكلاهما مسئول عن ١٥٪ من المساحة المزروعة ، ونفس النسبة المدة للتصدير ، بينما تغطي المناطق التي دخلت حديثا ميدان الإنتاج الزراعي أعلى إنتاجيه لتعداد مثل تامبا كوندنا وكوامانس .

وكان لهذا الحصول أثره في أن أصبحت السنغال وغمبيا مصبا لنحو ٣٥ ألفا من العمال الموسمين لزراعة القول وحصاده ، يتجه ثلاثة أرباعهم إلى مركز

كولاك بينما يتجه ما يراوح ما بين ١٠، ٢٠ ألفاً إلى غينيا . وكان معظمهم يأتون من السودان الفرنسي قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن معظمهم يأتى من غينيا على الأقدام، رغم توفر السكك الحديدية . وعرف السنغال زراعة المحصول ميكانيكيا شهل كافرين بنحو ١٢ ميلا، حيث ظهرت مساحة ٦٠٠٠ فدان ذات رية مناسبة، تشرف عليها وزارة الزراعة .

كذلك قامت الشركة العامة لزيتون للدارية *Compagnie Generale des Tropicaux Oleagineux* بتطوير ألف فدان في وادي كازامنس على بعد ثمانية أميال من Sédhiou ، ولكن صادفها عقبات أهمها قرب الغطاء اللاتري من السطح ، وذبذبة للمطر الحادة خاص في شهرى يونيه ويولية ، فضلا عن إنتشار الحشائش . فقررت الإدارة بعد عام من التمثل حث الأرض قبل البذر مباشرة .

وارتبطت عملية تشجير القول السودانى بنهاية الحرب العالمية الأولى بنية تقليل تكاليف شحنة . وارتبط أيضا بإنشاء معامل صغيرة لعصره أقيم أولها في داكار ، وصدرت السنغال زيتا أول مرة عام ١٩٢٧ . واقتصرت صادراتها من زيت السوانى على ٥٥٠٠ طن سنويا إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، نظراً لمنافستها لمعامل الزيتون في فرنسا ، ولكن سرعان ما ارتفعت هذه الكمية إلى ١٤٥ ألفا بعد ذلك . وهكذا كانت الحرب الثانية نقطة تحول في تاريخ عصر القول السودانى وتصدير الزيت ، لأن السوق الفرنسية لم تمتد مفتوحة لاستقبال القول السنغالى . وأقامت مؤسسة فرنسية من دنكرك معملا كبيرا لاستخراج الزيت عام ١٩٤١ بطاقة قدرها ٢٠ ألف طن سنويا في داكار . وامتد الأنايب لنقله إلى رصيف الميناء ، وأصبح يستعمل بديلا لزيت المعدنية في شمال وغرب إفريقيا ، ومن ذلك الحين وهو يصدر إلى الجزائر والدار البيضاء لإجراء عمليات التكرير الهائى . وأقيم معملان آخران

لتكرير النهائي طاقهما ١٨٠٠ طن من الزيت ، ٤ آلاف طن من الصابون ، فضلا عن ١٠٠٠ طن من الكسب الناشئة ، تم تملئت المعامل خارج داكار كمامل لينديان Lyndiane ولوجا Louga ودوروفيسك وديوزيل وغيرها ، والتي يذهب إنتاجها من الزيت الخام لتكرير النهائي في داكار . ولعامل الزيت في السنغال القدرة في الوقت الحاضر على عصر كل الإنتاج السنغالي ، ولكنها تقتصر على عصر ٣٥٠ ألف طن تعطي نحو ١٤٥ ألف طن من الزيت سنويا ، ثلاثة أرباعها خاما والباقي يكرر نهائياً . ويذهب الخام إلى معامل فرنسا وشمال أفريقية لتكرير النهائي . ويجمع الزيت في مستودعات أقيمت خصيصا له سعتها ١٥ ألف طن في النهاية الثمانية لبناء داكار . ويمكن لناقلات أن تحمل منه بمعدل ٣٠٠ طن في الساعة ، وهكذا تتميز السنغال على الدول الأخرى المنتجة لقول السوداني بمصر معظم محصولها ، عكس الحال في غينيا ، مما يوفر تكاليف النقل ، ويعطى الوطنيين وقودا وغذاء ، فضلا عن تشغيل الأيدي العاملة .

غينيا . ويمتد نطاق السودان من السنغال إلى غينيا التي يمثل ٩٠٪ من قيمة صادراتها . ويقوم الإفريقيون بزراعته في مساحة تزيد على ٢٠ ألف فدان ، ويعاونها في هذا العمل الموسميون الذين يأتون الإقليم من مالي وغينيا البرتغالية وغينيا . وفي نفس الوقت يزرعون المساحات الصغيرة الممنوحة لهم ، حتى أن البعض يقدر تلك صادرات غينيا من إنتاج هؤلاء الملأ . وهناك اتجاه لإدخال الأرز كغلة نقدية في الإقليم الساحلي ، حتى يقل الاعتماد على السودان ولتخفيف واردات الأرز .

مالي . ويمثل صادرات القول السوداني أيضاً أكثر من ٣٠٪ من صادرات مالي ، وأكثر من ٩٠٪ من صادرات النيجر ، ويزرع في مالي في غربها بالقرب من الخط الحديدي ، ويسوق التوسع فيه لتصدير عامل البعد عن الخط الحديدي ، وتكاليف النقل العالمية .

السودان : عرفت الزراعة السودانية القبول السوداني منذ زمن بعيد، وزرع هذه بصفة خاصة في الأراضي الرملية في كردفان وجبال النوبا والمديرية الاستوائية، كما زرع في مساحات محدودة على الرى الصناعي في شمال السودان، وتنتج مديرية كردفان وحدها نحو ٥٠٪ من المحصول الذي يزيد على ٣٠٠ ألف طن، يليها منطقة الروصيرص. وتختلف الأنواع التي ينتجها السودان، ولكن مع هذا تعد مائة للأنواع التي ينتجها غرب أفريقية، ويستهلك السودان أكثر من نصف المحصول الباقي. وقد أخذت صادرات السودان من هذه القطن تزداد حتى أصبحت تمثل القطن الثلاثة في قاعة الصادرات، فلا يسبقها سوى القطن والصمغ العربي، بل وقفز إلى المركز الثاني بعد القطن مباشرة عام ١٩٦٢ (١).

(١) محمد محمود الصياد ومحمد عبد الفتاح سعودي، دراسة في الوضع الطبيعي والسياسي البشري والبناء الاقتصادي، القاهرة ١٩٦٦ ص ٣٤١، ٣٤٢.

زيت الزيتون

تنتج أفريقية أقل من ١٠ ٪ من الانتاج العالمى زيت الزيتون، أو نحو ١٤٠ ألف طن سنوياً في المتوسط، ومع ذلك فهي مصدرة لأكثر من ٣٠ ٪ من صادراته العالمية، أو ما يزيد على ٥٠ ألف طن. وصادرات أفريقية من زيت الزيتون كلها من نصيب المغرب الكبير، أما جنوب أفريقية فرغم أنه منتج للزيت فإنه لا يسهم في الصادرات الأفريقية بنصيب.

الانتاج والصادر من زيت الزيتون في العالم وأفريقية بالألف طن (١)

العالم أفريقية تونس الجزائر المغرب

٢٥	١٧	٦١	١٢٠	١٤٠٠	٦٧/٦٤
٢	٣	٤٨	٥٣	١٧٢	٦٥/٦٤

تونس: إذا ذكرت الأشجار المثمرة في تونس، ذكرت شجرة الزيتون في مقدمتها، فهي إحدى الأسس التي يعتمد عليها الاقتصاد التونسي، كما يعتمد عليها معظم السكان كمادة دهنية أساسية، نظراً لنقص اللحوم والحبوب الحيوانية، كما أنه مورد رزق لمعد كبير من السكان يزيد على نصف مليون نسمة، وتزيد أهمية الزيتون لأن زيتَه يصدر إلى مناطق العملة الصعبة، فقد كان يمثل الاقتصاد التونسي، حتى ظهر البترول أخيراً، فأصبح يأتي في المركز الثاني في الصادرات التونسية، (وهو هنا أشبه بالنيبيذ في الجزائر التي وضعه البترول في منطقة الظل) وإن كان مازال مورداً هاماً للعملة الصعبة. أما من الناحية الاجتماعية فأثره واضح في ارتباط رخاء السكان ورفاهيتهم بوفرة المحصول وإرتفاع أسعاره، فبعد موسم جمع الزيتون يمثل الرخاء في كثرة حالات الزواج، وهو في هذه أشبه بقطن مصر. ولئن كانت شجرة الزيتون تشاهد في جميع أجزاء تونس تقريباً، فإنه يمكن تمييز المناطق التالية كمناطق رئيسية لإنتاج الزيتون.

(١) المنطقة الشمالية : من رأس بون حتى قابس ، وهي أصحح المناطق الزراعية في تونس وخصوصاً في زراعة الزيتون، وإنتاج القدان في هذا الإقليم يفوق إنتاجه في أي إقليم آخر في تونس ، فبينما نجد إن القدان هنا يسمح بنمو ٢٦ شجرة ، تنتج حوالى ١٨١٦ رطلاً، نجد في الجنوب لا يسمح بنمو أكثر من ١٧ شجرة تنتج حوالى ١٤٩٢ رطلاً ، كما تتميز المناطق الشمالية بإمكان غرس الأشجار وسط المحاصيل الزراعية الأخرى وخاصة القمح . وقد شجعت فرنسا المستوطنين على التوسع في زراعة الزيتون في هذه المنطقة لتشجيعهم على البقاء في الأراضي الجديدة، ولتتمويض النقص في إنتاج الزيتون في فرنسا ذاتها .

(٢) منطقة سوس : وقد توطنت فيها زراعة الزيتون منذ ثمانية عشر قرناً ، حيث زرع الزيتون للحصول على زيتة للاستهلاك المحلي، ولكن الإنتاج كبيراً ما فاض عن الحاجة ، ووجد الزيت طريقه إلى الخارج . ونظراً لكثافة السكان الشديدة فقد عملوا على تحسين الإنتاج والإفادة الكاملة من مياه الأمطار . ويعيب هذه المنطقة أن بها كثيراً من الأشجار المعمرة، وهذه بدورها قليلة الإنتاج ، وحتى ما يزرع حديثاً ما زال يزرع بنفس الطريقة البدائية، فالحرث وغرس الأشجار وجمع الزيتون وعصره تم كلها بالطرق القديمة . كذلك تؤدي مشكلة الملكية وتفتتها بين الأبناء إلى أن الشجرة الواحدة أحياناً يمتلكها أكثر من شخص، وبالتالي يصبح من الصعب إقتلاع الأشجار القديمة وتحسين الإنتاج .

وقد أدت هذه المشكلات إلى إنخفاض مستوى معيشة السكان في هذا الإقليم . وتدهور المحاصيل ، ومع ذلك فزيت الزيتون يعتبر أهم صادرات منطقة سوس ، كما تعتبر غاباتها - التي تبلغ مساحتها نحو مليون فدان - من أجل مناطق الزيتون في العالم .

٣ — منطقة سفاقس : لم تظهر زراعة الزيتون في هذه المنطقة بشكل واسع إلا منذ الإحتلال الفرنسي عام ١٨٨١ . وتختلف زراعة الزيتون في هذه المنطقة .

عن منطقة سوس في أن مزارع سفاقس من نوع المزارع الواسعة التي سيطر عليها المستوطنون الفرنسيون، وساندتهم فيها الحكومة . وقد ساعد على هذا أن جانباً كبيراً من الأرض فيما وراء سفاقس كان من أملاك الدولة ، فكان في الإمكان تحويل جزء منها كقطاعات للمستوطنين . كما ساعد نظام الممارسة (المشاركة) إلى قسمة الأرض بين الملاك والزراع بعد أن توفى الشجرة أكلها . فترة تتراوح بين ١٢ — ١٥ سنة) . وتستخدم فيها الآلات ، مما ساعد على إعداد مساحات واسعة ، كما أدى إلى بعد الأشجار عن بعضها ، مما يسمح بتخلل الشمس وسهولة الحرث والري وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة المحصول . ولا تتميز المزارع هنا على مزارع سوس بضخامة المساحة فحسب ، بل تتميز عنها أيضاً بمجودة زيتها .



كثافة السكان في تونس في شكل ألوان

(شكل رقم ٢٧)



مناطق زراعة الزيتون في تونس

(شكل رقم ٢٨)

٤ — منطقة زلرزيس : وتمتد إمتدادات المنطقة سفا كس للتشابه الكبير في التربة والمناخ . وطرق الزراعة الحديثة .

الانتاج والعوامل المؤثرة فيه :

وقدر عدد أشجار الزيتون في تونس بنحو ٣٩ مليون شجرة عام ١٩٦٥ ، منها ١٣ مليوناً في الشمال ، ١٢ مليوناً في الوسط ، ١٤ مليوناً في الجنوب . هذا ويبدأ جمع الزيتون في أوائل نوفمبر وديسمبر حتى فبراير ، وأحياناً إلى مارس . وتمتد أنواع الزيتون حتى قرب من الحسین نوعاً ، ولكن هناك نوعين لها شهرتها التجارية لارتفاع نسبة الزيت في ثمارها وجودته ، وهما الفتوى والشملاي . على العموم ارتفعت نسبة الانواع الجيدة والممتازة من الزيت التونسي حتى أصبحت تشكل ثلاثة أرباع الانتاج بينما هذه النسبة في البرتغال - الدولة التي تسبق تونس - لا تتعدى ٥٠٪ . وهناك برنامج لزراعة نحو نصف مليون شجرة سنوياً ، حتى أصبح لتونس مركز الصدارة في أفريقيا . أما من حيث الانتاج فهو وإن كان في ازدياد إلا أنه لا يمكن الحكم عليه بوجه عام ، نظراً لتأثره بظروف المطر ، كما هو واضح من الجدول التالي في سنين متقاربة للغاية .

انتاج وصادرات الزيتون بالألف طن^١

الصادرات	الإنتاج	السنة
٢٣	٢٥	٧٠/١٩٦٩
٢٣	٩٠	٧١/١٩٧٠
١٢٩	١٦٧	٧٢/١٩٧١

فواضح أن ذبذبة الإنتاج تصل إلى ٧٠٪ وهي ذبذبة عالية تعكس أثرها على كمية الصادرات . كما هو واضح . وبالتالي على قيمة ما يحصل عليه تونس من العملة الصعبة ارتفاعاً وانخفاضاً ، حتى لقد قال أحد وزراء مالية تونس في إحدى سني انخفاض المطر « ينقص ميزانتي هذا العام ٥٠ مليوناً من المطر » . ولكن تونس باتتاجها البالغ ٨٠ ألف طن في السنين الجيدة ، تمثل المركز الخامس بين الدول المنتجة ، ولا يسبقها إلا أسبانيا وإيطاليا واليونان والبرتغال .

وتحتل تونس المركز الثالث في التجارة العالمية لزيت الزيتون نظرا لقلّة عدد السكان نسبيا، من ثم اشتركت بنحو ٢٩٪ من تجارتها العالمية أو ٩٢٪ من الصادرات الأفريقيّة. وكانت تونس في وقت ما تصدر ما يقرب من نصف إنتاجها ولكن هذه النسبة زادت عن ذي قبل. ولا يرجع هذا إلى قلة استهلاك السكان للزيت، ولكن الحكومة لاحظت أنّها لو ركزت استهلاك السكان لزيت الزيتون دون تخطيط، فقد تآخى أعوام لا تصدر منه شيئا، من ثم لجأت إلى طرح زيت الزيتون مخلوطا بزيت نباتية للاستهلاك المحلي بأسعار منخفضة. وهذه الزيوت الأخيرة مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية ضمن برامج موعنة تصرف حصيلها على مشروعات زراعية وصناعية في تونس. ويقوم الديوان القومي للزيت بعملية خلط الزيوت وتوحيد السعر في جميع أنحاء تونس (وهو بطبيعة الحال سعر زيت الزيتون) وبذلك يمكن للدولة توفير الزيت بأسعار منخفضة للاستهلاك المحلي من ناحية، وزيادة صادراتها من زيت الزيتون إلى الخارج من ناحية أخرى. وقد ارتفع الاستهلاك من الزيت المخلوط عام ١٩٦٥ إلى ٤٠ ألف طن (١) ويرجع هذا الاستهلاك العالي إلى عاملين:

١ — استهلاك الكثيرين للزيت المخلوط لانخفاض سعره عن زيت الزيتون النقي، خاصة وأن الحكومة تبيع الزيت المخلوط بسعر أقل من تكلفته وتتحمل هي الفرق.

٢ — زيادة عدد المستهلكين نتيجة زيادة عدد السكان المستمر.

ويقوم الديوان القومي للزيت بإعطاء منح تشجيعية لمن يصدر الزيوت، وعليها علامة ممنوعة في تونس، كما تم عقود البيع في بورصة الزيوت التي أتم فيها جميع العمليات، وتصدر نشرة يومية توزع على الصحافة المحلية. ويتم التصدير إما في ناقلات الزيوت مباشرة وإما في براميل سعة كل منها نحو ٢٠٠ كيلوجرام، أو في علب سعتها نحو ٢٠ كيلوجرام. ويأتي ميناء سفاقس في المكان الأول في صادرات الزيت يليه ميناء سوس ثم تونس العاصمة.

(١) الجمهورية التونسية: الديوان القومي للزيت ص ٩.

القرنفل

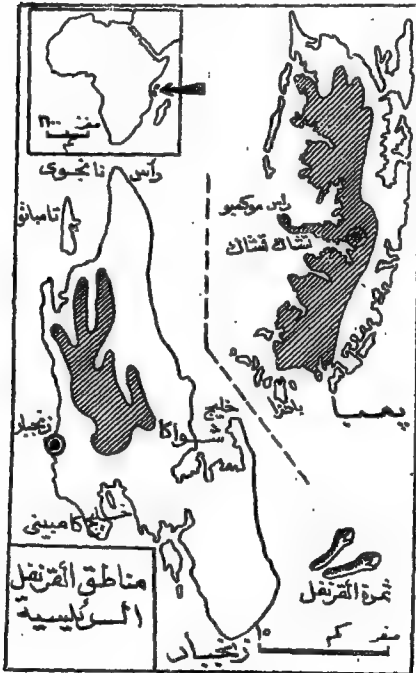
القرنفل عنصر ثانوى فى التجارة الدولية . ومع ذلك له أهميته بالنسبة لشرق أفريقيا. بل أن شرق أفريقيا مسئول عن نصف الانتاج العالمى، رغم أن كل المحصول يأتى من زنجبار وعبا ، وتكاد هذه الجزر تعتمد على القرنفل اعتماداً تاماً . ويمثل هناك نحو ثلثي الصادرات بقيمة تتراوح بين ٢ ، ٣٥ مليون جنيه سنوياً .

والقرنفل جارة عن البراعم الجافة لشجرة يبلغ عددها نحو ٤ مليون فى زنجبار وعبا، معظم هذه الأشجار زرع وحدها ، وإن كان بعضها يزرع مع شجر جوز الهند . ويتذبذب الانتاج سنوياً ، وغالباً ما تكون الذبذبة بسبب أحوال الطقس . وتراوح هذا الانتاج بين ٥٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ طن ، ويصدر جميع المحصول تقريباً - وأن كان يحجز منه القليل لاستخراج الزيت - والميل الرئيسى هو أندونيسيا حيث يدخل القرنفل فى صناعة السجاير والباقي يباع إلى الهند وباكستان ويدخل فى صناعة الكوى (نوع من التوابل الهندية يضاف إلى الأرز) وأنواع الصلصات المختلفة . والاستعمال الرئيسى اليوم هو دخول القرنفل فى صناعة الفانيلىا، وبذلك يدخل فى كثير من الحلويات .

وأهمية زنجبار وعبا فى إنتاج القرنفل العالمى ترجع إلى ظروف تاريخية ، فهو نبات موطنه الأصلي جنوب شرق آسيا ووصل زنجبار عام ١٨١٨ عن طريق جزر موريشس وشجع السلاطين المهاجرين العرب على زراعته .

وقد يلائم هذا المحصول هذه الجزر للزدهة بالسكن لأنه يعتمد على الأيدي العاملة اعتماداً كبيراً ، وعلى سبيل المثال تهرش البراعم على الأرض على حصر من سمف النخيل لتجف لمدة تبلغ نحو خمسة أيام ، أحسنها فى يناير وفبراير حيث يزيد عدد ساعات سطوع الشمس . والفترة الثانية فى شهرى يوليو وأغسطس حينها يقل المطر . وتقلب البراعم بين الحين والحين ، وكلما أسرع فى الجفاف كلما كان هذا فى صالح المحصول . ويعمل الجميع فى عملية جمع البراعم : النساء والأطفال فى

القروح السفلى ، ويتسلق الرجال القروح العليا . ذلك أن بعض الأشجار المعمرة ترتفع إلى ما يتراوح بين ١٤ ، ٢٥ متر . ويقوم الفرد للساھر بجمع نحو ١٢ وطلا يوميا (١) . وعندما تجف البراعم ينقص وزنها إلى الثلث .



(شكل رقم ٢٨) مزارع القزفل في زنجبار ومجا

1. Hickman G.m., "The Lands, Peoples of East Africa 1964, p. 72.

والملك الأصليون لهذه المزارع هم من العرب الذين طهروا الأرض وزرعوها بالقرنفل وجوز الهند، وحافظوا عليها باستخدام الرقيق . وكان من حق الرقيق بناء المساكن لأتباعهم وزراعة النلات الغذائية الخاصة بهم ، وغالباً ما تتم هذه الزراعة تحت أشجار القرنفل ، لذلك يحصلون على المواد الغذائية ويطهرون الأرض من الحشائش الضارة . وحتى بعد تحرير الرقيق أصبح الذين يعيشون في هذه المزارع من العمال المقيمين Squatters يقيمون على نفس النظام السابق ، من حيث بناء المساكن وزراعة النلات الغذائية . وفي نفس الوقت لا يدفعون إيجاراً ، ولا يطردون من الأرض إلا إذا أثاروا شغباً . ورغم أن المساحة التي يزرعونها غير محددة إلا أنه من غير المسووح لهم زراعة المحاصيل للشعبية ، كالقرنفل وجوز الهند والمحاصيل . وتوارث أبناء العمال المقيمين حقوق آبائهم . وقد تجد هذا النظام من الاستقرار مبمقاً في جزيرة زنجبار ، وهو هنا مبشر في داخل المزارع . وليس هناك تجمع قروي كما هو الحال في بعض المناطق الأخرى ، غير أن هناك من العمال من يقوم بالزراعة في أكثر من مزرعة ، وهذا النوع يفضل السكن بالقرب من الطرق .

أما عن زراعة القرنفل في ميا فمى مركزة في وسط وغرب الجزيرة ، بينما القسم الشرقي مخصص لزراعة الأرز . بل أن مزارع الأرز كثيراً ما تتخلل مزارع القرنفل . وتختلف أيضاً في أن سكن جزيرة ميا يستخدمون العمال الأجانب . والذين ينحسرون جزء من المزرعة ككفاة ، لذلك وجدنا في ميا مزارع للأفريقيين ومزارع للعرب .

وهناك هجرة موسمية من الشيرازي (الأفريقية) تأتي إلى الجزيرتين في موسم جمع القرنفل من ساحل تنزانيا المقابل ثم تعود مرة أخرى إلى أرض الغارة بعد انتهاء عملية الجمع . وقد استمرت تقاليد زنجبار القديمة في تسويق القرنفل ، رغم قص المساحة الناتجة عن عواصف الاسريكتين التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وأتلفت معظم المزارع ، من ثم ينهب معظم محصول ميا إلى زنجبار للتسويق .

الفصل السادس

المنشطات أو المنبهات

البين

لا تحتل فيه إفريقية مكانة احتكارية لا إنتاجاً ولا تصديراً، بل إن هذا المركز الاحتكاري هو من نصيب أمريكا اللاتينية (البرازيل — كولمبيا — كوستاريكا) . ذلك أن إنتاج إفريقية يزيد قليلا على ١٢ مليون طن أو نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمي البسالم أكثر من ٤ مليون طن . ورغم ذلك تعتبر إفريقية مجالا خصباً وذو أهمية كبيرة للمهتمين بالدراسات الخاصة بالبين في العالم ، ففضلا عن كونها الموطن الأصلي للبين البري ، فقد ارتفع إنتاجها في النصف قرن الأخير من ١٣٪ إلى ٣٠٪ من الإنتاج العالمي . وكان السبب في هذه الزيادة وظهور القارة كمنتج له أهميته هو ارتفاع أسعار البين في فترات مختلفة خلال النصف قرن ، فضلا عن ملائمة الظروف الطبيعية لنمو هذا النبات في مساحات واسعة ، ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة ومواءمة الظروف السياسية والاقتصادية بمئة في جميع الحكومات الاستعمارية له ، بل والحكومات الإفريقية بعد الاستقلال كوسيلة لتنويع الإنتاج ، كما هو الحال في زائير ونيجيريا وغانا ، وذلك لتجنب الاعتماد الكبير على تجميع الزيت في الحالة الأولى والثانية ، والكاكو في الحالة الثالثة .

إنتاج البن ومصادره في إفريقيا والعالم بالألف طن (١)

القطر	الإنتاج الصادر ١٩٧٠ / ٧٠ / ١٩٦٦	القطر	الإنتاج الصادر ١٩٧٠ / ٧٠ / ١٩٦٦	القطر	الإنتاج الصادر ١٩٧٠ / ٧٠ / ١٩٦٦
المالم	٤١٢٢	٣٢٨٧	٢٥٤	١٩٥	١٩٥
افريقية	١٢٦٥	١٠٢١	٨٥	٦٢	٦٢
أوغندا	١٨٤	١٩١	١١	١٠	١٠
كينيا	٥٠	٥٤	٦٤	٥٨	٥٨
تنزانيا	٥٠	٤٥	١٩٢	١٨٠	١٨٠
أثيوبيا	٢٠٤	٨٩	١٨	٠٠٠	٠٠٠
مالاجاشي	٦٠	٥٢	١٢	٠٠٠	٠٠٠

كما لا تنسى في هذا المجال انخفاض تكاليف إنتاج البن الإفريقي، ونحو
النوع نحو احتواء البن للمذاب أدى إلى زيادة نصيب الأقطار الأفريقية في
الصادرات العالمية، من متوسط ١٤,٥٪ في الفترة ١٩٥٢/٤٨ إلى ٣١٪ عام
١٩٧٠ (٢).

وبذلك أصبح البن هو القلة النقدية الرائدة في سبعة أقطار إفريقية فضلا
عن كونه غلة صادرات رئيسية في ثمان دول أخرى. ولا يوجد تركيز كبير
لإنتاج البن وتصديره كما هو الحال في الكافور، إذ يزرع في غربي وشرقي
ووسط إفريقية على السواء.

ونظراً لزراعته في ظل ظروف سياسية واجتماعية مختلفة، وجدنا تقوما
في إنتاج البن. ففي بعض الجهات كما في أثيوبيا، ودرجة أقل في موزمبيق
ما زالت كميات من البن تجمع من الغابات حيث الأشجار البرية وشبه البرية،

1. FAO, "Production yearbook, Trade yearbook, 1971.

2. FAO, Trade yearbook 1970

وفي أقطار أخرى يزرع دون نظام معين في الأراضي التي طهرت من غاباتها وبعد زراعتها بمحاصيل حولية لمدة ثلاث أو أربع سنوات ، أو تزرع شجرته مع غيرها من أشجار الموز والكافور والهند، بينما يجدها تزرع على أحدث الطرق الزراعية ومستفيدة من الأبحاث والتجارب والري والتسميد .

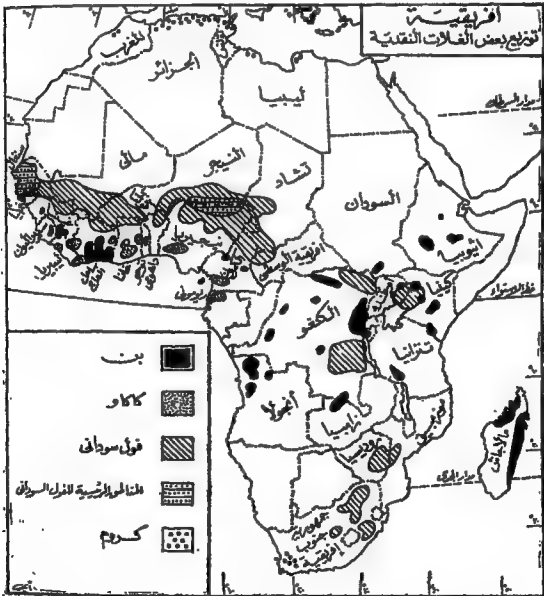
والبن في افريقية من انتاج المزارع الصغيرة، باستثناء زراعته في بعض الأقطار كأنجولا وزائير ، وكينيا وجزر ساوتومي وبورنسيب حيث تسود المزارع الضخمة. وقد رحب الافريقيون بزراعته وظهر أثر هذا في تطور انتاج ساحل العاج، وزائير وأوغندا وكينيا ، بل ويكنى القول بأنه في رواندا وبوروندي وحدهما يوجد أكثر من نصف مليون من المزارع الإفريقية يملك كل منهم ما بين ٢٥٠٠، ١٠٠ شجرة من البن .

أنواع البن وتتمدد أنواع البن حتى تصل الى ٢٥ نوعاً ، غير أن ثلاثة منها لها أهمية تجارية وهي البن العربي ، وبن الروستا ، والبن اللبيري .

ويختلف توزيع هذه الأنواع في افريقية ، وبالتالي مناطق تصديرها تبعاً لشروط النمو التي يتطلبها كل نوع ، فالبن العربي المعروف باسم البن الناعم *fine coffee* و *mild coffee* والذي يسهم بشحور بيع الانتاج الإفريقي ، ثلاثة من حيث الحرارة الارتفاعات التي تتراوح بين ١٥٠٠ — ٢٣٠٠ متراً ، لأنه يتعرض في المستويات دون الألف متر لمرض صدأ الأوراق (*Hemilia*) ، لذلك فضل هذا النوع المرتفعات المدارية ، واشتهرت به مرتفعات كينيا وتزانيا وأوغندا وأثيوبيا والسكرون وغينيا . ولما كان البن العربي بحاجة الى تربة خصبة يترطب البن بالمرتفعات البركانية في هذه الأقطار ، من ثم فأكثريات أثيوبيا غير محدودة في التوسع في هذا النوع .

أما بن الروستا *Robusta* الذي وجدت منه أنواع برية في الغابات المدارية في شمال أوغندا بالقرب من الحدود السودانية، ويعرف تجارياً باسم البن الصلب، *Hard coffee* تميزاً له عن البن العربي ، فينمو في الأقاليم المدارية على مستويات

أكثر انخفاضاً من التي يتطلبها البن العربي . ولذلك تلاءمة المستويات التي تراوح بين ٧٠٠ ، ١٥٠٠ متراً من ثم كان نطاقه أكثر اتساعاً في افريقية المدارية . ويسهم هذا النوع بنحو ثلاثة أرباع الانتاج الأفريقي . ويتميز عن البن العربي في أنه أقل منه تعرضاً للأمراض وحاجته للرعاية أقل ، كما أنه أكثر إنتاجاً مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجه وبالتالي تنخفض أسعاره في السوق العالمية عن أسعار البن العربي . وقد زادت نسبة بن الروبستا في مخلوط البن



التي يصنع في كل البول الأوربية تقريبا (باستثناء ألمانيا الغربية) فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقرب البن الليبري من الروستا ، فهو من النوع الصلب ، كما أنه مقاوم للأمراض ، ولكنه لا يستعمل وحده ، بل يخلط بالأنواع الأخرى الأجود لرداءة طعمه ورائحته . وهكذا يسود النوتان الأخيران في أوغندا والكنغو وأنجولا وأقطار غرب أفريقية .

الصادرات الإفريقية :

وتشارك أفريقية كما ذكرنا بنحو ٣١ ٪ من الصادرات العالمية التي تبلغ في المتوسط ٣ مليون طن ، ومعنى هذا أن صادرات أفريقية جيما أقل قليلا من صادرات البرازيل وثلاثة أمثال صادرات كولومبيا .

وفي الحق لم تبرز صادرات البن الأفريقية بهذه الصورة إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان البن يمثل أملا جديدا لأفريقية في الخمسينيات ، ولكن زيادة الانتاج العالمي أدت إلى انخفاض أسعاره ، وحدثت من إمكانات التوسع فيه ، ومن أجل هذا قامت عشر دول أفريقية بتكوين منظمة البن عام ١٩٦٠ ، ثم اشتركت الدول الإفريقية في منظمة البن الدولية التي وقمت اتفاقيتها ثلاثة عشر دولة منتجة للبن عام ١٩٦٢ ، وكانت حصة أفريقية في هذه الاتفاقية حينئذ هي ٧٧٥ ألف طن . وعلى العموم تراجع حصة البول المصدرة من حين إلى حين تبعاً لحالة المرض والطلب العالمي . وتعانى البول الإفريقية من زيادة المخزون ، وإن كانت زيادة الطلب على البن الروبستا في السنين الأخيرة أفاد الدول الإفريقية ، لأن ثلاثة أرباع الصادرات الإفريقية من هذا النوع ^(١) .

ساحل العاج : وساحل العاج هو المنتج الرئيسي ، والمصدر الرئيسي للبن في افريقية بإنتاجه البالغ متوسطه ٢٥٠ ألف طن ، أو ١ ٪ الانتاج الإفريقي البالغ

(1) Un. « Economic Survey for Africa », 1967 , p. 80

مليون ومائتي ألف طن . كذلك يتنافس على المركز الأول في صادرات البن الاقليمية مع أنجولا؛ فهو مسئول عن ٢٢ ٪ من الصادر الافريقي وبذلك يحتل المركز الأول في الصادرات أيضاً، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح ساحل العاج يأتي في المركز الثالث (اتاجا) في العالم بعد البرازيل وكولومبيا ، بل ويعتبر المنتج الرئيسي في العالم لبن روبستا . أما من حيث أهميته لساحل العاج فهو أول الصادرات، ويكفي أنه يعتمد عليه عشرة من كل خمس وثلاثين نسمة يعيشون هناك . من ثم كان أثره على الحياة الاجتماعية بل والاستقرار الاقتصادي والسياسي كبير . ويبين الجدول التالي التطور الكبير الذي شهده ساحل العاج في ربع قرن .

تطور مساحة وإنتاج وصادرات البن في ساحل العاج (١)

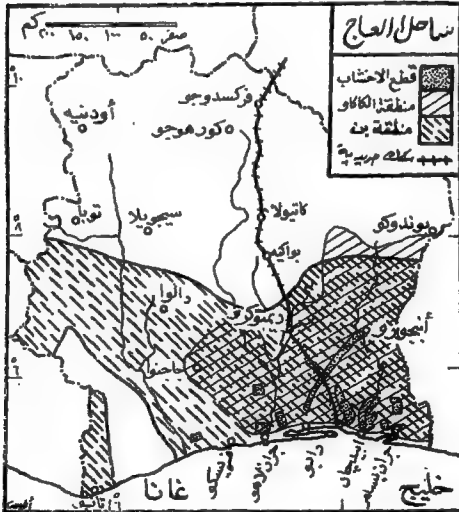
السنة	المساحة بالالف فدان	الاتاج بالالف طن	الصادر بالالف طن
١٩٤٠	١٦٢		
١٩٥٠	٥٠٠	٤٥	
١٩٦٥	١٢٥٠	٢٠٢	٢٠١

وقد دخل البن ساحل العاج عام ١٨٨٠، ولكنه شهد أول قفزة لصادراته بعد ١٩٣٠ ، ثم شهد قفزة أخرى في الخمسينيات، عندما ظهرت له سوق مضمونة بأسعار عالية في فرنسا ، لتضمن استهلاك الشعب الفرنسي وتعيد تصديره .

وتعتمد مزارع البن في الثلث الجنوبي من البلاد، حيث يظهر فصلان للعطر يتخللها جفاف نسبي في الاقليم الساحلي، وهو الإقليم الرئيسي لزراعتها الى وسط ساحل العاج، حيث يطول فصل الجفاف إلى أربعة شهور، ويتعرض الاقليم الشمالي لرياح المهرمتان الصحراوية الجافة .

وإن ركزت زراعتها في الوسط والشرق في نطاقات الغابات المدارية الرطبة ، وقد دخل النوع القبيري أولاً (وهو نوع رديء وينمو برياً في ليبيريا) ، ثم

دخل الروبستا وأنواع أخرى مثل *Gros indénio* ولكن الروبستا فوق على الجميع لمقاومته للأمراض . وتبلغ مساحة البن في الوقت الحاضر نحو ١٢٥ مليون فدان ، أو $\frac{1}{4}$ المساحة المزروعة في البلاد معظمها مزارع أفريقية صغيرة ، باستثناء ١٦ ألف فدان مزارع أوربية كبيرة ^(١) . وتراوح ملكية الأفريقي بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ شجرة . ويماني ساحل العاج من انخفاض إنتاجية الفدان ، فهي ثلث إنتاجيته في الكنفو . ويستلزم الارتفاع بهذه الإنتاجية قطع الأشجار القديمة وإحلال أشجار جديدة محلها ، وإن كان قد لوحظ بالنسبة للصاحرات زيادة الرتب العالية من البن ، وهبوط نسب الرتب المنخفضة .



(شكل رقم ٣٠)

ويبدأ موسم الجمع في نهاية أكتوبر وينتهي في مارس ، وتجنّف الحبوب لدى صغار المزارعين بنشرها على حصر أمام مساكنهم ، ثم يقشر البين بواسطة آلات قشّير تمحرك بين المزارع في موسم جمع البين، وقد جلبت آلات حديثة في ميناء إيدجان لإعادة تجفيفه إن احتاج الى ذلك، فضلاً عن تصفيفه قبل تصديره .

ويقوم المزارعون عادة ببيع محصولهم للتجار على أساس سعر ثابت، يحدده صندوق موازنة البين والكاكلو كل عام . ويسرى هذا السعر في جميع أنحاء البلاد. ويقوم هذا الصندوق بتحديد السعر وتشجيع المزارعين على تحسين انتاجهم، والاجراءات الخاصة بالتمويق . ويرسل البين الى إيدجان مصحوباً بشهادة الى أحد المصدرين الكبار . ويقوم المصدرون في إيدجان بإعادة تصفيفه وفحصه قبل التصدير .

مشكلات الإنتاج والتصدير :

كان للتوسع الكبير في زراعة البين وانتشار الأمراض والحشرات ، أثره في ظهور كثير من المشكلات مثل تعدد الأصناف، نظراً للتوسع السريع وما تبعه من عدم الاختيار لأنواع محددة، وهذا يمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق تنظيم توزيع البذور لعدد محدود من الأصناف، كل منها يصلح لاقليم معين .

ويظهر أثر ذبذبة المطر في كمية المحصول والصادر بمقارنة محصول ١٩٦١/٦٢ بمحصول ١٩٦٣ / ٦٤ ، ففي الموسم الأخير كان المحصول ثلاثة أمثال الموسم السابق، رغم عدم الفارق الكبير في المساحة ، ويرجع الفرق إلى أن موسم ٦٢/٦١ كان موسم جفاف غير عادي .

وقد تعرض ساحل الحاج لتحديد الصادر طبقاً لاتفاقية البين البولية، ولكنه من ناحية أخرى تتمتع بميزة دخول سوق الجماعة الاقتصادية الأوربية ، كما ينهب و تحلت الصادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الذي لوحظ بوجه

عام أن البن في ساحل الحاج تدهور نمطه من نصف قيمة المبادرات في
الحسينيات إلى ما يزيد قليلا على ثلثها، ويرجع ذلك إلى سياسة توسيع الإنتاج .
شرق افريقية : المنطقة الرئيسية الثانية ولا تظهر أهميتها كدول منفردة بل
كأقليم بأكمله ، فدخل شرق إفريقيا تلتج نحو ٢٧٥ ألف طن أو نحو ٢٨٪ من
الإنتاج الإفريقي ، كما يسهم شرق افريقية بنحو ٢٨٪ أيضا من الصادرات
الإفريقية وعلى رأسه أوغندا ١٦٪ ، كينيا ٧٪ ، تنزانيا ٥٪ . وقد عرف
شرق إفريقيا البن قبل وصول الأوربيين وإن كانت زراعته على نطاق تجاري بدأت



(شكل رقم ٣١)

مع مطلع القرن العشرين . وازدادت بسرعة في العشرينيات خاصة في مزارع
المستوطنين في كينيا، ومزارع الإفريقيين في أوغندا . وأصبحت هذا فترت كود ، ثم
شهدت هذه الفترة توسعا آخر في الحسينيات ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج إلى ثلاثة
أمثاله . وحدثت معظم هذه الزيادة في مزارع الإفريقيين أولا في أوغندا ثم في تنزانيا

وأخيراً في كينيا . ولم تشجع حالة الأسواق العالمية زراعات جديدة للبني بعد عام ١٩٦٠ ، ورغم هذا فالإنتاج مستمر في زيادة ، لأن الأشجار الصغيرة بلغت مرحلة الإنمار ، إذ من خصائص شجرة البني أن تبدأ في حمل ثمارها في السنة الثالثة ، وتبدأ في إعطاء أكبر إنتاج لها في الخامسة وتممر ثلاثين عاماً .

والبن من أكبر غلات شرق إفريقية أهمية في ميدان الصادرات . إذ أنه ينتشر كثرة قديمة انتشاراً واسعاً في كل شرق إفريقية ، وبذلك يلعب دوراً أساسياً في اقتصاديات الأقطار الثلاثة ، ولكن في نفس الوقت لا نجد قطراً يعتمد عليه اعتماداً خاصاً كما هو الحال في بعض الأقطار المنتجة الأخرى ، ورغم هذا فهو يأتى لشرق إفريقية بما يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ مليون جنيه سنوياً ، أو ما يعادل ثلث قيمة صادرات المنطقة ، ويعرف شرق إفريقية نوعي البن العربي والروبيستا ، وإن كان الروبيستا يمثل النوع الغالب ، فهو يحتل ثلثي المساحة المزروعة هنا ، وينافس الدرجات المنخفضة من البن البرازيلي ، غير أن أقطار شرق إفريقية تختلف فيما بينها من حيث مدى مساهمة كل نوع .

أوغندا : يمثل البن فيها نحو نصف قيمة صادراتها ومعظمه من الروبيستا . ويبلغ متوسط إنتاجها ١٨٤ ألف طن ، وبذلك تأتي في المركز الثالث بعد ساحل العاج وأنجولا ، وتتراوح إنتاج البن من ما بين ٢ ١/٢ طن ، حسب الظروف الجوية ودرجة العناية ويقتد نطاقه فيها شمالاً وشمال غرب بحيرة فكتوريا . وأكبر للناطق تركيزه في الأقاليم الواقعة في مدى ثلاثين ميلاً من مدينتي كبالا وماسكالا ، وفيها يحتل البن ٢٥٪ من الأراضي المزروعة وبصفة خاصة في أرضي الباجندا . وفي الحق توجد معالجات واسعة في أوغندا صالحة لإرضاه من الناحية الطبيعية فكلما اقتربنا من بحيرة فكتوريا كانت الظروف مثالية أكثر ، إذ تتراوح الحرارة بين ٦٥ ، ٨٠ ف° ومعظم الأراضي القريبة من بحيرة فكتوريا مطرها شبه ثابت وموزع توزيعاً جيداً وتتراوح بين ٢٠ سم ، ٢٤٠ ، كما أن الجفاف من

التسوية يمكن حتى أن المشكلة الوحيدة من الناحية الطبيعية هي صعوبة تجفيف المحصول في بعض أوقات السنة . وربة هذا الإقليم عميقة وخصبة ، من ثم تأخر بمائد جيد مع قليل من التسميد .

ومن العوامل الاجتماعية التي شجعت على زراعته والتوسع فيه تعود للجندى . على زراعة الغلات الشجرية الدائمة وأهمها الموز ، وبالتالي قدرته على صيانة أشجار البن . يضاف الى هذا أن كثيراً من الموجددين ملكيتهم للأرض فردية، وكثيراً منهم لديه من الأرض أكثر من اللازم لديه بالحاجات الغذائية، ومن ثم فلسهم متسع من الوقت لزراعة البن . وإذا كانت الأرض في بعض الحالات تتطلب عملاً يزيد على قدرتهم ، فقد حل المهاجرون من رواندا هذه المشكلة . وإذا ابتعدنا عن البحيرة سواء غرباً أو شمالاً تدهور الظروف الطبيعية الملائمة للبن ونمحتى تدريجياً مزارع البن ذلك أن البن قليلاً ما يصلح إذا قل المطر عن ١٠٠ سم ، كما يظهر مرة أخرى في مركزى البانيورو وتورو ، وأهميته هنا أقل منها في اقليمى ماسكا ومنجو Mengo ، نظراً لظهور فصل جفاف واضح وفقر التربة وخلخلة السكان فضلاً عن البعد عن الأشرف الحكومي .

أما البن العربى في أوغند فينبو على سفوح جبل الجبون (١٥٠٠—٢٣٠٠ م) في مركزى بوجيشووسى Sebei حيث التربة البركانية الخصبة، وحيث يزرع الموز كمحصول غذائى والبن كمحصول نقدى . وتشجع الحكومة مزارعته بتوزيع الشتلات الجيدة مجاناً، وفتح الأسواق الجديدة . وتعتبر مبالى Mbale عند حضيض جبل الجبون المركز الرئيسى لتسويقه .

كينيا: وكينيا هي المنتج الأول للبن العربى في شرق أفريقيا ، وأهمية كينيا كمنتج لبن تمكس صورة التوطن الأوربى بإمكاناته لتأسيس مزارع كبيرة ، تخدعها مواصلاات جيدة وتسهيلات تسويقية ، وبأيتها العمل المناسب من الأراضي المجاورة المزدحمة بالسكان ، ورغم هذا فقد كان الاستقرار الأوربى في كينيا

من عوامل قلة إنتاج كينيا من البن، مما كان ينتظر لمدة طويلة نتيجة لنزع الإفريقيين زراعته. واستمر قرار المنع حتى عام ١٩٣٥، بل وظلت زراعته محرومة في بعض الأقاليم حتى عام ١٩٥٤. وهكذا اقتصرت زراعة البن أول الأمر على مزارع المستوطنين، وما زالت مسئولة عما يقرب من نصف الإنتاج، بينما الأقاليم الصالحة لزراعته تنتشر بصورة أكثر اتساعاً في مزارع الإفريقيين، وقد زادت مساحات البن في مزارع الإفريقيين من ٤ آلاف فدان عام ١٩٥٣ إلى ٧٠ ألفاً عام ١٩٦٣. وبلغت ٥٠٪ مجموع المزارع عام ١٩٦٥^(١) وينهب البعض إلى القول بأن تعطيل الإفريقيين عن زراعة البن لمدة نصف قرن لها فضيلة واحدة وهي أنهم يجنون الآن خبرة نصف قرن من الخبرة والأبحاث الزراعية. ف لديهم الآن البذور الممتازة، وتمارس زراعة الأرض بطريقة جيدة، حتى أصبحت إنتاجية الفدان في مزارع الإفريقيين أعلى منها في المزارع الكبيرة، كما كان للجماعات التعاونية التي أنشئت أخيراً الفضل في ارتفاع رتبته، حتى أن بن كينيا يحصل على أسعار أعلى بنحو ٣٠٪ عن البن العربي في تزانيا وأوغندا^(٢)، من ثم فدخل زارع البن في كينيا أعلى منه في القطرين الآخرين ولكن لسوء الحظ جاءت هذه التنمية متأخرة عندما تحدد المصادر بمخصص معينة ولم يصبح لكينيا حرية التوسع فيه. ورغم ذلك فقد استمر الإنتاج في زيادة لأن الأشجار الصغيرة بدأت في الإنجاز بحيث أصبحت المزارع الصغيرة مسئولة عن نصف إنتاج كينيا.

وأكبر تركيز لزراعته إلى الشمال من نيروبي، حيث تتمدد المزارع الصغيرة بعضها على شكل مسكن يعملون في نيروبي ذاتها، ويمثل البن لهم دخلاً إضافياً، وفيها بين نيروبي ونايكا Thaika تنتشر مزارع كبيرة في الأراضي ذات التربة البركانية،

1. International Monetary Fund, «Survey of African Economies», Washington. 1969 vol 2, p. 145

2. Waters A. R, «Change and Evolution, in the Kenya Coffee Industry» Af. Aff., vol 11, No. 283, 1972, p p. 169 - 171

وإن كان متوسط مطرها نحو ٧٥ سم فقط . وكان على المزارعين فيها أن يتقبلوا محصول القليل، أو يستعينون على المطر بشراء آلات الري. وقد ظلت هذه المنطقة تحتل مكان الصدارة في إنتاج البن في كينيا، لقربها من نيروبي وإن كانت أهميتها في الوقت الحاضر ليست إلا تراثاً للماضي، وعلى عكس هذا الإقليم فالأمطار أكثر وفرة إلى الشمال الغربي من نيروبي، حيث تنمو زراعتها هناك نحو أكبر آفي مركزي. Fort Hall, Kiambu ، وأن كان عامل الضغط السكاني على الأرض يجعل من الصعب ترك مساحات واسعة لزراعة البن، من ثم كانت أكبر مساحة في إقليم موردو إذ يزرع هناك ٢٠ ألف فدان على سفوح جبل كينيا على مستويات بين ١٣٠٠ ، ٢٣٠٠ متراً .

تنزانيا : يزرع النوفان في تنزانيا ، فيما يختص بالبن العربي ، فيها مساحات مناسبة لزراعته في المرتفعات الجنوبية ، فضلاً عن الأجزاء الشمالية ، ولكن الاستغلال في الوقت الحاضر يقتصر على الأجزاء الشمالية ، حيث يقوم هناك نحو ٥٠ ألفا قبيلة الشحاج Chagga ، بزراعته على سفوح كليمنجارو البركانية ملكية متوسطها فدان واحد من البن . وتتبع هذه القبيلة وحدها نصف محصول البن العربي في تنزانيا ، وكان الاعتماد التقليدي هنا على الموز من العوامل المشجعة على زراعة البن وإذا ما تدرت الأرض زرعت الشجراتان معا . ولكن نجاح زراعة البن هنا ترجع أساساً الى عامل القرب من الساحل، والتشجيع الحكومي وقيام حركة تعاونية ضخمة . وتنتشر مزارع الأوربيين حول أروشا ، بينما تنتشر مزارع الأفريقين حول جبل ميرو .

أما نطاق الروبستا في تنزانيا فهو النطاق الممتد من بوجندا غرب بحيرة فكتوريا عابراً الحدود الى تنزانيا ، فطلي طول مسافة قدره ٥٠ ميلاً على أطول البحيرة وبعرض ١٠ أميال الى الداخل، يمتد النطاق الرئيسي لزراعته، وبعد ذلك تقل زراعته بالتدرج بالبعد عن البحيرة لانخفاض المطر من ٢٠٠ سم في بوكوبا الى ١٠٠ سم على بعد ١٠ أميال الى الغرب ، وقد أدى قرب هذا الإقليم من

البحيرة الى سهولة نقل البن من الداخل بفضل البواخر البحرية التي تعمل بين مينائى بوكوبا وكيسومو .

هذا وقد نجحت أقطار شرق افريقية فى عقد اتفاقية أروشامع الجماعة الاقتصادية الأوربية فى يولية ١٩٦٨ ، وبمقتضاها اتفق على أن واردات البن من الاقطار الثلاثة تدخل السوق معفاة من الجمارك فى حدود ٤٣٥٠٠ طن (١) ، وبذلك اتسعت الأسواق أمامها، فضلا عن الأسواق التقليدية ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة..

إثيوبيا : يعتقد أنها أصل البن فى العالم، لدرجة أنه مازال ينمو بريافى جنوبها الغربى ، وخاصة إقليم جيماما Gemma ، وتغطي غابات البن ما يزيد على مليون فدان ، معظمها لم يستغل، ويهدر أن جزءا كبيرا من محصول إثيوبيا مما يجمعه الأهالى من أطراف هذه الغابات بينما يأتى باقى المحصول من البن المزروع سواء من المزارع ذات الحجم الصغير إلى المزارع الكبيرة معظم المحصول المزروع يأتى من المنتجين الصغار . ذلك أن البن فى إثيوبيا يمثل جزءا من الزراعة التقليدية لدى المزارعين ، فقد اعتاد على زراعته مع الغلات الغذائية الأخرى لسد حاجة الأسرة .

ولا توجد تهديرات سواء للإنتاج البرى أو المزروع ، بل ومازال الأمر غامضا ، كثير من الأحيان عن معرفه الأشجار البرية من المزرعة . والبن كمحصول زراعى تشهربه الولايات الجنوبية الغربية مثل جامو وكافا ، وسيدامو فالولايات الجنوبية الغربية مسئولة عن ٩٠٪ من صادرات إثيوبيا من البن .

وتعتبر مزارع هرر من أحسن مزارع البن فى إثيوبيا ، وتنتج أفلاها ثمتا . وقد نشأت هذه المزارع فى نهاية القرن الماضى وزادت فى القرن الحالى وخاصة على هضبة هرر، وانتشرت منها إلى الولايات المجاورة. وتلقى أشجار البن هنا عناية.

كبيرة من المزارعين الذين حولوا الحمضبة إلى مدرجات واهتموا بالري من ثم يعطى القدان نحو ١٥٠ جرام .

أما المزارع الواسعة الحديثة فترجع إلى أواخر خمسينيات هذا القرن ، وهي إن كانت لا تسهم بعدد وافر في إنتاج إاثيوبيا ، فإن القدان فيها يعطى ما يقرب من ٢٠٠ كيلو جرام (١) ولا يزرع فيها إلا البن العربي ، الذى أعطى البلاد شهرتها فى تاريخ انتشار البن ، فمن اثيوبيا انتشرت زراعة هذا النوع فى أنحاء العالم ، فمن طريق اليمن الذى وصلها بذوره فى القرن السادس الميلادى ، عرفته الامبراطورية الهولندية فى جنوب شرق آسيا ومن هناك انتقل الى العالم الغربى .

وتعتبر الظروف الطبيعية مثالية بالنسبة لزراعة البن فى اثيوبيا وخاصة فى جنوبها وجنوبها الغربى حيث تتركز غالباًها الطبيعية وحيث أسست زراع البن الواسطة ، فالتربة حمضية بركانية صميكة اما مرتفعة أو متوسطة المنحوبة . وهي تشبه إلى حد كبير أجود التراب التى يزرع فيها البن فى أكثر المناطق انتشاراً له فى العالم . ويسقط ما يقرب من ٢٥٠ سم من المطر فى القسم الجنوبى الغربى ، موزع معظمه فى أواخر الصيف وحتى فى أكثر الشهور جفافاً بين (نوفمبر وفبراير) يشهد الاقليم بعض المطر ، وفى أقصى الأطراف الجنوبية للاقليم يبدأ ظهور فصلين للمطر أحدهما قصير من مارس الى مايو والآخر طويل من يونيو إلى سبتمبر . وعادة ما يبدأ الإزهار بعد فصل المطر القصير ، بينما يتم الجمع من أكتوبر إلى ديسمبر كذلك تناسب ظروف الحرارة هذا التباين فى تراوح بين ١١ ، ٢٦ م على ارتفاع ١٧٥٠ متراً .

وتبدأ عملية التقاط حبوب البن بعد انتهاء موسم المطر وهو عادة فى نوفمبر وقد يمتد الموسم إلى ثلاثة شهور . وتجفف حبوب البن فى الشمس ثم تخزن فى البتوكول (أكواخ) إذا لم تكن قد جفت تماماً . ثم يوضع البن فى أكياس أو سلال

ويوجه به المزارعون إلى السوق على ظهور البغال والحمير، وتستغرق هذه الرحلة ما بين اليوم والأسبوع. وتتم عملية جمع البن عن طريق هز الفروع أو ضربها بمصا أو التقاط الجيوب بالأيدي. وتخفف الجيوب ذات اللون الأخضر أو البنفسجي أو الأسود على الأرض مما يعطيه رائحة رديئة وطعما غير حسن.

وكان لاعتماد إثيوبيا على أشجار البن وسوء عملية القطف وعدم التصنيف أمره في تدهور المصدر، ذلك أن جمع البن مرة واحدة بصرف النظر عما إذا كانت الجيوب ناضجة أم فجة خضراء أم جافة وتخفيفها بالطرق البدائية وكذلك تقشيرها مما يجعل الجيوب تختلط بالشوائب.

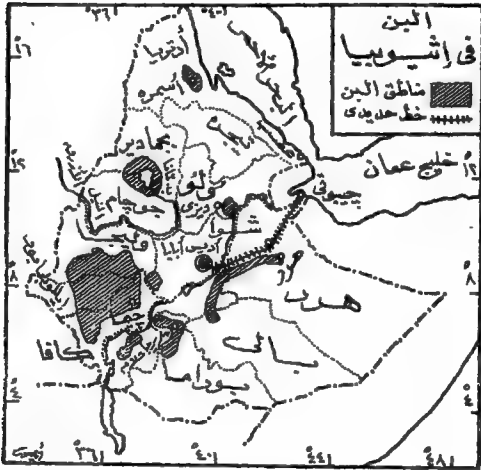
ويتم بيع البن في الأسواق التي يبلغ عدد المعترف بها رسميا ٧٠ سوقا منتشرة في اقليم البن، ويقوم بشراؤه منها الوسطاء الذين يمدون بتصديره إلى أديس أبابا حيث المصدرون. وتقوم ثلاثون مؤسسة في أديس أبابا دورراو بعمليات تصدير البن.

وبما أن تسويق البن في إثيوبيا من سوء وسائل النقل من مناطق الإنتاج وهي عادة غير صالحة في موسم المطر للدرجة أن تستخدم طائرات (داكوتا) في نقل البن من المناطق للمنظرة:

الإنتاج: أما عن إنتاج البن في إثيوبيا واستهلاكه فن الصب العشور على أرقام أقرب إلى الحقيقة عنه، وإنما ما يوضع له من أرقام إنما يعتمد على عينات معدودة (١) ولكن يمكن القول بأن إثيوبيا التي تأتي في المركز الرابع لإنتاج البن في إفريقيا هي أكبر دولة إفريقية منتجة للبن العربي فهي تسهم بأقل من ٢,٥٪ من مجموع صادراته العالمية.

(١) ويقدر الاستهلاك السنوي من البن بنحو ٨٠٠ ألف طن واستهلاك البن في إثيوبيا معروف منذ القدم، تغطي جيوب البن في الزيد واللحج ويصنع منها أفراس غنية بالطاقة الحراوية.

موفى سبيل الارتقاء بسمعة البن الاثيوبي في الخارج ، انشئ مكتب البن الوطنى الذى يشرف على البن قبل تصديره ويعطى شهادات بصلاحية لتصديره ، كما صدرت القوانين التى تحرم جمع الحبوب غير الناضجة وتصدير البن الذى يحتوى على نسبة من الرطوبة تزيد على ١١,٥ ٪ .



(شكل رقم ٣٢)

وأدى هذا إلى ارتفاع صادرات البن الأثيوبي خاصة بعد تحسين عمليات أعداده ، وقد صدرت عام ١٩٦٢ رقفا قياسيا قدره ٦٥ ألف طن ، بمعارضة اتفاقية البن الدولية التى حددت لها حصة قدرها ٥١ ألف طن فصدرت ٦٤ ألف طن . ويمثل البن عماد صادرات الاقتصاد الاثيوبي (٦٦ ٪ من صادراتها) ، كما أنها تعتبر الدولة الرابعة فى الصادرات الافريقية ، والسوق الرئيسى لبن اثيوبيا (١١ م - الاقتصاد الإفريقى)

هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تستوعب وحدها نحو نصف صادرات اثيوبيا، كما يهرب نحو ٥ آلاف طن سنوياً الى السودان .

أنجولا : تصدر أنجولا منطقة أفريقية الوسطى في إنتاج البن بل أن، أنجولا تعتبر الدولة الثانية في الصادرات بعد ساحل العاج، هذا فضلاً عن أهميته لأنجولا ذاتها لأنه يعتبر غلة الصادرات الأولى، فقد أسهم البن وحده عام ١٩٧٠ بنحو ٣٣٪ من قيمة الصادرات حين صدرت ١٨٠ ألف طن، وتبدو أهمية البن لأنجولا أيضاً في أنه كان سبباً في ازدهار العاصمة الشمالية كرامونا Caramona منذ الخمسينيات فضلاً عن اعتاش لواندا التي يقوم ميناؤها بنصيب الأسد في تصدير بن القسم التالي .

والبن هو المحصول الرئيسي للركن الشمالي الغربي من أنجولا ، حيث تقدم مزارع المستوطنين ثلثي الإنتاج ، فهناك ٧٠٠ مزرعة تزيد حجم الوحدة منها على ٧٥٠ فدان، بل أن شركة أنجولا الزراعية تمتلك مزارع البن مساحتها ٤٠ ألف فدان، وإن كان نصيب الأفريقيين في ازدياد من مزارعهم الصغيرة .

ومعظم بن أنجولا من الروستا الجيد (٩٨٪) ، الذي يجده أسعاراً مرتفعة عن بقية الروستا الأفريقي ، بينما توجد مساحات بسيطة منتجة لبن عربي على الحافة الجنوبية للهضبة الوسطى، وتكاد تتحكم ثلاث شركات برتغالية في إنتاجه وتصديره، وأهمها شركة أنجولا الزراعية (GADA) Companhia Angolonade agriculturi وهيئة تصدير البن Junta de Exportacao Cafe وهذه الأخيرة مسؤولة عن تدعيم زراعته في أنجولا وموزمبيق وذلك بتشغيلها لمطاحن تجارب ومنح الشتلات مجاناً للزراعين فضلاً عن إعداده للتصدير^(١) ، وتعرف الأنواع المختلفة لروستا أنجولا في السوق العالمية بحسب ميناء تصديرها مثل امبريز Ambriz وامبوسم وكازنجو Gazengo وكابندا ، وأكبرها قيمة النوعان

(١) Von Dongen L. « Agriculture and other primary products » in « Portuguese Africa », p. 256.

الأولان . وتشترى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من نصف صادرات أنجولا ، ثم تأتي بعد ذلك هولندا بينما تأتي البرتغال في المركز الثالث .



(شكل رقم ٣٣)

وتشارك أنجولا مع غيرها من الدول الأفريقية في مشكلة زيادة الإنتاج عن الطلب العالمي ، وفي اشتراك البرتغال نيابة عنها في توقيع اتفاقية البن الدولية . وقد حرمت حكومة البرتغال التوسع في زراعته وإن كانت قد سمحت باستبدال أشجار جديدة بالأشجار القليلة الإنتاج وذلك بعد أن زاد محصول موسم ١٩٦٥/٦٦ بنحو ٢٩٧.٥٠٠ طن عن حصتها في ذلك للموسم وهي ٢٩٤.١٧٢ ر. جوال . لكن قد تنفرد أنجولا بمشكلة نقص الأيدي العاملة اللازمة لإنتاجه .

الكروون : يأتي الكروون في المركز الثاني بين الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية تصدير البن . ويزرع هناك النوعان للعربي والروستا في الركن الجنوبي الغربي وخاصة إقليم N'Kangsamha الذي يمتد ٨٠٪ من إنتاج الكروون من الروستا وكل البن العربي قريبا . ومساعد على وجود البن العربي هنا سرتمعات الكروون البركانية ، ومع ذلك فلا يمثل البن العربي سوى ربع الإنتاج الذي يبلغ في المتوسط نحو ٦٥ ألف طن (٦٨/٦٤) . وتشترك المزارع الكبيرة الأجنبية مع المزارع الإفريقية الصغيرة في الإنتاج ، وإن كانت المزارع الأجنبية تتميز بضخامة المساحات . فيكفي أن نعرف أن هناك مزرعة ضخمة واحدة تشغل ٥٪ من مجموع المساحة المزروعة بنا وتديرها شركات أجنبية . وتلقى زراعة البن هنا مساعدات مالية من صندوق التنمية الأوربي European Development Fund تحت برنامج مساعدة الجماعة الاقتصادية الأوربية للإنتاج . وتستورد فرنسا معظم بن الكروون ووضعت سعر البن حدا أدنى قدره ٢٩٥ فرنكا للكيلو جرام المصدر من منطقة الفرنك الفرنسي إلى فرنسا ، فضلا عن ضريبة الوارد وقدرها ٩٦٪ على جميع واردات البن الواردة من خارج منطقة الفرنك الفرنسي (١) .

ومن الأقطار الأخرى المصدرة **مالاجاش** رغم أن صادراتها لا تكون أكثر من ٥٪ من صادرات البن الإفريقي ، فانه يمثل ثلث صادرات مالاجاش . وكانت من قبل تشترك بنحو ١٠٪ من الصادرات الإفريقية (٥١ / ٥٠) . ولكن إغارة زوايج الماريكين على الساحل الشرقي حيث مزارع البن وقضت على مساحات كبيرة منه عام ١٩٦٠ ، ولم تستعد مالاجاش حالتها مرة أخرى خاصة وانها تلزم باتفاقية البن الدولية .

ورغم ضآلة نصيب **دواندا وبوروندي** من الصادرات الإفريقية فانه يمثل القلة

1. International Monetary Fund, «Surveys of African Economics» vol. I, 1968, p. 68.

الشرق أو الساحل الغربي . ويقوم الأوربيون والافريقيون بزراعة بن روبستا وخاصة في إقليم الأول Uele التي شاهد توسعا سريعا في إنتاج هذه الغلة بين عامي ١٩٥٨ / ٤٥ وفي المقاطعتين الشرقية والاستوائية، بينما يزرع البن العربي على مستويات تتراوح بين ١١٠٠ ، ٢٤٠٠ في مقاطعة كيفو حيث المرتفعات التي تحف الأخدود الغربي .

هذا ومن الأقطار الإفريقية الأخرى المشتركة في إنتاج وتصدير البن نجد ليبيريا وإفريقية الوسطى وغينيا وتوجو وغيرها .

الكافو

يتميز الكافو من السلع الإفريقية البطيئة النمو من حيث القيمة بدرجة كبيرة ، وإذا كان جزء كبير من التغيرات التي حدثت في قيمة الصادرات عموماً يرجع إلى تغير في الحجم أكثر منه تغير في السعر، فإن الأمر يختلف في حالة الكافو التي أظهر زيادة كبيرة في حجم الصادرات بين عامي ١٩٦٥/٦٠ حيث بلغ معدلها ٦٦٪ ، بينما كان التغير في القيمة ٥٪ فقط في نفس المدة (١) وكانت زيادة إنتاج الكافو في إفريقيا والأقطار الأخرى المنتجة له كرد فعل لارتفاع أسعاره في الخمسينيات، ولكن الطلب لم يشتد بعد ذلك بنفس النسبة فكانت زيادة العرض على حساب الأسعار .

الإنتاج والصادرات العالمية من الكافو في إفريقيا والعالم بالألف طن (٢) .

القطر	الإنتاج	الصادر	القطر	الإنتاج	الصادر
	٧٠/٦٦	١٩٧٠		٧٠/٦٦	١٩٧٠
العالم	١٣٨٥	١١٣٤	نيجيريا	٢٣٦	١٩٦
إفريقية	٩٨٠	٨٧٧	ساحل العاج	١٦٢	١٤٣
غانا	٣٩٥	٣٦٣	كمرون	١٠٢	١٤٣

(١) جدول التغيرات في الحجم والقيمة والسعر لبعض السلع المختارة من الصادرات الإفريقية ١٩٦٠ / ١٩٦٥ في :
ECA : Africa « Economic Survey » 1967 .

(٢) FAO., « Production Yearbook, Trade Yearbook, » 1971.

ومينما لا تسهم أفريقية بالقدر الأكبر من الإنتاج العالمي للبن ، فإنها تسود القارات جميعاً في ميدان إنتاج الكاكاو ، وعلى عكس البن أيضاً كان نمو إنتاج الكاكاو قبل الحرب العالمية الثانية وليس بعدها بحيث أن إنتاج أفريقية من هذا المحصول كان عام ١٩٥٦ أقل منه عام ١٩٣٦ . وكان السبب الرئيسي في هذا هو انتشار مرض Swollen Shot كواباء خلال تلك الفترة ، وكان النجاح في الحد من انتشار هذا المرض بقطع الأشجار سبباً في نمو الإنتاج مرة أخرى عام ١٩٥٧ وخاصة بين عامي ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ثم كان ارتفاع الأسعار في منتصف الخمسينيات حافظاً قويا على زراعة أشجار جديدة كما هو الحال في البن . غير أن الحافظ لزراعة مساحات جديدة بأشجار الكاكاو قد قل عن ذي قبل بسبب تدهور الأسعار ، وإذا كان هناك بعض التحصن في السعر أحيانا منذ ١٩٦٧ ، فإن الطلب على الكاكاو ينمو نمواً بطيئاً ، وأى زيادة ضخمة في الإنتاج سترتب عليها تدهور كبير في أسعاره . وقد بدأت محاولات لتصنيع زبدة الكاكاو ومسحوق الكاكاو في بعض الأقطار الإفريقية المنتجة . ولكن ليس من شك أن الدول المتقدمة وهي المستهلك الرئيسي لن تتمتع بنمو هذه الصناعة بسرعة ، من ثم فيجب على الأقطار المنتجة أن تلجأ لسياسة تنويع الإنتاج .

وهكذا احتلت إفريقية مركزاً احتكاريّاً في إنتاج وصادرات الكاكاو ، ذلك ان إفريقية بانتاجها الأقل من المليون طن مسئولة عن ٧٠٪ من الإنتاج العالمي من الكاكاو والبالغ ١٣٨٥ ألف طن ، وبصفة خاصة غرب إفريقية حيث يتركز ٨٢٪ من الإنتاج الإفريقي ونحو ٦٠٪ من الإنتاج العالمي . ومع هذا فشجرة الكاكاو موطنها الأصلي الغابات للدارة في أمريكا الوسطى والجنوبية ، ودخلت غرب إفريقية على أيدي البرتغاليين عام ١٨٢٢ من جزيرة ساوتوي ، ومنها الى ساحل الذهب (غانا) ومنها إلى نيجيريا ، وهاتان هما

الدولتان الرئيسيتان إنتاجاً وتصديراً الآن . ثم دخلت أقطار أخرى كمأحل
المأج والكرون وتوجو ، وأصبحت من الأقطار ذات الصائر المزايء .

شجرة الكاكاو وشروط نموها :

وشجرة الكاكاو شجرة قصيرة نسبياً يراوح ارتفاعها بين خمسة وثمانية
أمتار وتحمل ثمارها على أعناق قصيرة على الجذع والأفرع الكبير مباشرة . وتبدأ
الشجرة فى حمل ثمارها عندما تبلغ أربع أو خمس سنوات . بينما تبلغ أقصى إثمار
لها بين ١٢ ، ٥٠ عاماً . وثمر الكاكاو أشبه بلبه يضاوية ثمة القرن طولها
نحو ٢٠ سم وعرضها نحو ١٠ سم وتحتوى كل ثمرة على لب غاطى به مأىرواح
بين ٢٠ ، ٥٠ حبة .

ولما كان الكاكاو نبات إستوائى فهو فى حاجة إلى حرارة ورطوبة مرتفعة .
فالإنتاج على نطاق تجارى يتطلب الا ينخفض الحد الأدنى للحرارة عن ١٥
درجة م . وألا يكون المتوسط السنوى أقل من ٢١ درجة م . كذلك تنفق
ظروف النمو المثالية مع ارتفاع الرطوبة . ذلك أن إنخفاض نسبة الرطوبة فى الجو
يزيد من فقد الشجرة لأمها عن طريق التبخر . وقد لوحظ فى إقليم Bissau
فى غانا أن كثيراً من أشجار الكاكاو الباضجة تفقت على مغوح التلال المواجهة
للشمال لتعرضها لرياح المرمطان . ومحتاج الشجرة أيضاً إلى تربة غنية بالبوتاسيوم
والمغنسيوم والكالسيوم وغالباً ما تفضل التربة الطفلية التى تستطيع أن تعد فيها
جذورها .

وهكذا نجد المساحات المناسبة من ناحية الظروف الطبيعية لزراعة أشجار
الكاكاو فى افريقية محدودة بصورة أكبر عنها فى البين ، لذلك يكاد يقتصر
الإنتاج على النطاق الجنوبى الممتد من ساحل المأج إلى غربى نيجيريا فضلاً عن
منطقة صغيرة فى الكرون .

وشجرة الكاكاو في حاجة إلى الأيدى العاملة خاصة في موسم جميع الثمار، ويبدأ الموسم الرئيسي عقب الأسطار من سبتمبر ويستمر حتى ديسمبر، ولكن قد يكون هناك موسمان آخران خلال العام. ويفضل أصحاب المزارع تشغيل العمال بالأجر اليومي بدلاً من المقد خشية أن يقطع العمال الثمار غير الناضجة، وعادة ما يفضل عدم استعمال السكين في شقها حتى لا تؤذي الجيوب في داخلها، بل تضرب الثمار بعصاً أو تضرب بعضها ببعض. ومن المعتاد جمع الثمار في يوم وكسر الثمار في يوم آخر ونقل الجيوب للتخمير اليوم الذي يليه^(١)، والغرض من عملية التخمير هو التخلص من اللب المحيط بالحبوب. وتتم عملية التخمير بتكديس البنور في أكوام لمدة أيام، ثم نشرها لتجف وتصفية السائل الناتج عن اللب المتصل. وتجفف الحبوب بعد ذلك بتعرضها على ألواح للشمس إذا كان الحصاد في فصل جاف، وعادة ما تنشر الحبوب على صواني فوق عجل على قضبان حتى إذا سقط المطر فيمكن دفعها بسهولة تحت المظلات، وتأخذ فترة التجفيف الطبيعي هذه أسبوع أو أسبوعين حسب حالة الطقس، أما التجفيف الصناعي فيتم بوضع الجيوب في حجرات خاصة وتمرير تيارات هوائية ساخنة عليها في درجة ٨٠ م لمدة خمسة عشرة ساعة.

ويراوح محصول القندان بين ٣٥٠، ٥٠٠ رطل من الجيوب الجافة حيث الظروف الطبيعية مناسبة، ولكنه يقل عن هذا إذا كانت التربة مجبدة وإذا أصيبت الأشجار بالأمراض، وتحتاج الأرض التي كانت تزرع كاكاو إلى عشرين عاماً من الراحة حتى يمكن إعادة زرعها بالكاكاو مرة أخرى ولذلك يتحرك نطاق الكاكاو من المناطق القديمة نحو مناطق جديدة^(٢).

1. Urquhart, D. H. «Cocoa», Longmans, 1961, p. 32

2. Morgan, W.B., Pugh, J.G. «West Africa» London, 1969, p. 475

أنواع الكاكاو :

ومن بين الأنواع المتعددة لأشجار الكاكاو يجب أن تفرق بين مجموعة كريولو Criollo التي تنمو ككاو ممتازاً وجو به يضاء، ومجموعة فوراستيرو Forestero بمعنى نوعاً يطلق عليه العادي Ordinary أو الأساس Base. وفي الحقيقة لا يمثل النوع الأول أكثر من ١٠٪ من الإنتاج العالمي ويحفظ بمجموعة النوع العادي لعمل الشيكولاته وبقية السلويات . والأنواع التي تزرع في إفريقية بمادة وفي غانا بخاصة هي من النوع العادي حتى أصبح (كاكاو أكرا) أو (كاكاو غانا) اصطلاحاً تجارياً في السوق العالمية يدل على الكاكاو العادي . أما الكاكاو الممتاز فهو من إنتاج فنزويلا وإكوادور وترينداد وسيلان (١) .

ليس معنى هذا أن كل الكاكاو المزروع في غانا هو من نوع أو صنف واحد فالنوع المائدهو Amelonado المثلث عن ٧٠٪ من مجموع الأشجار. ولكن نسبته في هبوط نتيجة تشجيع السلطات لزراعة نوع الامازون والشتلات المهجنة والتي تكثر مبكراً وذات إنتاجية أكبر، هذا فضلاً عن أن نوعية المحصول يمكن أن تتفاوت في داخل الصنف الواحد تبعاً لاختلاف الظروف المحلية وانتشار الأمراض ومستوى الكفاءة الزراعية .

غانا : انتشرت زراعة الكاكاو على وجه السرعة في غانا ، فقد دخلها عام ١٨٧٩ عن طريق بذور مجلوبة من فرنانديو زرع باقليم Mampong (ظهير أكرا) ومنها انتشرت إلى حاقت أكوايم Akwapim ، ثم الاقليم الشرقى والآشانتى والبولتا . وإذا تركنا جانباً ملاحة الظروف الطبيعية في جنوبي غانا لازدهار هذه الشجرة فإن هناك من الظروف البشرية ما ساعد على تطور هذا

1. Masfield, G. B., « A Handbook of Tropical Agriculture », Oxford U. P., 1965, p. 87

المحصول كمد الخطوط الحديدية والطرق ، فخطط الحديدى الشرقى للمتدين
أكرا وكوماسى الذى افتتح على مراحل بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩٢٣ كان أساسا
لتصريف الكاكو ، إذ أن معظم كاكاو غانا حينئذ كان محصورا بين أكرا
وكوفوريدوا Kuforidua . وقد ساعد مد بقية الخط على انتشار زراعة
الكاكاو حتى حضيض حافت كواهو Kwahu . وكانت تسمية الطرق دون
وسائل النقل الأخرى لها أثرها فى إحداث ثورة ونمو غير عادى لهذا المحصول ،
فقبل مد هذه الطرق ، كان الكاكاو يحمل على الرؤس لمسافة ٨٠ كيلو متر من
سونيانى Sanyani إلى كوماسى ، وأحيانا كان يوضع فى براميل يدفعها الأهالى
إلى الموانى سواء إلى أكرا أو إلى برام برام Pram Pram ورغم ذلك فزال
نقل الجمالين للكاكاو عملا إقتصاديا لمسافة عشرين ميلا من الخط الحديدى (١)
كذلك كان لا يمكن زراعة محاصيل غذائية إلى جانب الكاكاو أثره فى حل
مشكلة نقص المواد الغذائية التى قد ترتب على الاتجاه نحو الغلات التجارية .
ولكن هذه المشكلة لم تحل تماما نظرا لأن بعض المزارعين وجها اهتمامهم كلية
نحو الكاكاو وأهملوا الغلات الغذائية مما ترتب عليه ضرورة استيرادها .

العاملون فى زراعة الكاكاو فى غانا :

لا يمكن الجزم بأعداد العاملين فى هذا النشاط بسبب عدم التخصيص التام
من جانب الذين يعملون به . فمن دراسة Polly Hill ظهر أن نحو ٤٠ ٪ من
مزارعى الكاكاو (فى الجماعات التى درستها) يعملون بنشاطات أخرى وخاصة
فى التجارة ، كما أن بعض الذين يذكرون بأنهم مزارعون قد لا يقضون فى
مزارع الكاكاو الا فترات قصيرة للتفتيش أو الاشراف على بعض العمليات ،
وأقرب تقدير لأعدادهم كان فى احصاء ١٩٦٠ وقدرهم بما يزيد قليلا على النصف
مليون أو نحو ٦ القوى العاملة ، وإن كان معظم هؤلاء يقومون بنشاطات أخرى .

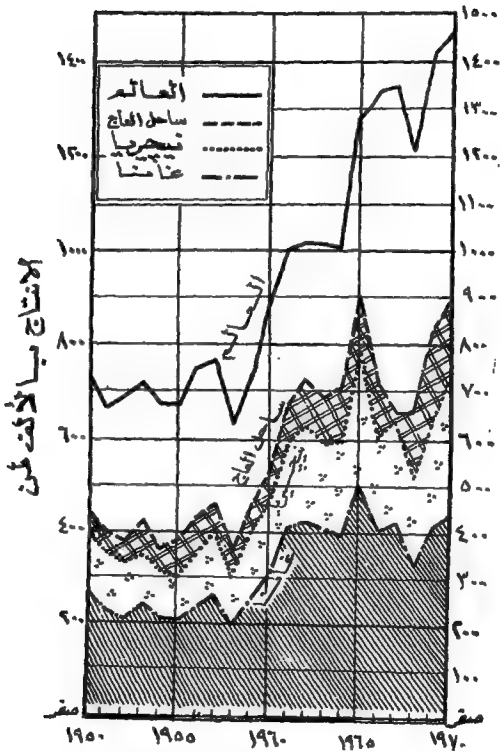
1. Brian Willa , « Agriculture and Land Use in Ghana, Oxford
U. P., 1962, p. 175

وبالإضافة إلى الزارعين الذين يقومون بزراعة أراضهم بأنفسهم هناك فئات أخرى من العمال الذين يماونون في العمليات المختلفة المتعلقة بزراعة وجمع الكاكاو مثل عمال الأيوزا Abusa^(١) الذين يتقاضون أجرا ثلث قيمة المحصول الذي يجمعونه، وعمال الأيوزا يعيش في للزرعة ومعه بعض أفراد عائلته والذين يقومون بمساعدته. وهو مسئول عادة عن جمع الكاكاو وتخديره وتجفيفه فضلا عن تسويقه في معظم الأحوال، ومن واجبه أيضا خف الحشائش في زراعة الكاكاو مرة في العام على الأقل. ونظرا لأنه يقوم بمعظم العمليات وليس صاحب الأرض، من ثم كان هو الذي يمكنه تقدير كمية المحصول في كل موسم. ولا يقتصر نظام الأيوزا على غانا ولكنه يوجد أيضا في ساحل العاج وأن كان غير معروف في نيجيريا.

أما النوع الآخر المعروف باسم Nkotokuano فيتحدد أجر الفرد منهم بمبلغ معين عن كل كيس من الكاكاو يجمعه لصاحب الأرض، ويشتري العامل في ظل هذا النظام مسئولاً عن جمع وتخدير وتجفيف الكاكاو، ولكنه ليس مسئولاً عن حمله إلى السوق كما هو الحال عند الأيوزا، بل يتقاضى أجرا عن كل كيس به الكاكاو يقوم بتوصيله للسوق، وعادة لا يقوم بحمل الكيس نفسه بل يستأجر امرأة لمثل هذا العمل. وعليه أيضا أن يقوم بخف الحشائش مرتين كل عام، ولكنه لا يقوم بمساعدة صاحب الأرض في زراعة المحصولات الغذائية كما هو الحال عند الأيوزا. ويختلف أيضا عن الأيوزا، أنه عادة لا يصعب عائلته معه لأنه أقل استقرارا، وقد يأتي فقط في موسم الزراعة والحصاد ويرتد إلى موطنه يعيش فيه بقية العام.

كلمة Abusa معناها القسمة الثلاثة.

كلمة Nkotokuano معناها كيس أو حمل راجع.



(شكل رقم ٣٦) إنتاج الكاكاو في العالم والبرقية

مكانة غانا في إنتاج وتصدير الكاكاو :

وتحتل غانا المرتبة الأولى في العالم إنتاجاً وتصديراً لهذه الغلة . وقد بدأت غانا تحتل مكانتها المالية في إنتاج وتصدير الكاكاو منذ عام ١٩١٣ ، وأصبح أكبر صادراتها قيمة منذ عام ١٩٢٤ ، وظل هذا الوضع حتى الآن فهي منتجة في المتوسط لنحو ٤٠٠ ألف طن أو ٤٠٪ من الإنتاج الأفريقي بينما كانت مسؤولة عن ٣٢٪ من الصادرات العالمية وأقل من ٥٠٪ من المصادر الأفريقية عام ١٩٧٠ ، وفي نفس الوقت يسيطر الكاكاو على أكثر من ٦٠٪ من حصيلة صادراتها :

وتقع معظم المساحة المزروعة كاكاو في الإقليم الساحلي في الثلث المحصور بين (تاكورادي — كوماسي — أكرا) ولكن مركز الثقل في الإنتاج تحرك في داخل هذا الثلث من الإقليم الشرقي نحو الشمال الغربي أي نحو إقليم الاشانتي نظراً لخصائص المديدة التي لحقت هذا المحصول في الأراضي القديمة من جراء إنتشار الاوبئة بحيث أصبح الإقليم الشرقي لا يسهم الا بأقل من ٢٥٪ من الإنتاج بينما يسهم إقليم الاشانتي وحده بنحو نصف الإنتاج كما هو واضح من النسب التالية :

الاشانتي ٤٨٫٦٪	الغربي ١٦٫٧٪
الشرقي ٢٤٫٣٪	شرق الفولتا ١٠٫٤٪

وهكذا تحرك مركز الثقل من الشرق نحو الغرب والشمال الغربي . وتقدر المساحة المزروعة كاكاو في غانا بنحو ٣٫٩٥ مليون فدان ، ولكن مزرعة الكاكاو هنا يختلف مفهومها عن المزرعة في المناطق المعتدلة ، فالأشجار هنا تنتشر في غير نظام في ظل الأشجار الطبيعية الأخرى لحمايتها من الرياح مما يؤدي إلى تفاوت مساحة المزرعة ، كما أن المزارع قد يمتلك أكثر من حيازة ، ولكن متوسط حيازة الرجل في الأراضي القديمة يتراوح بين ١ فدان و ٣

أمدنة ، فضلا عن مساحة أقل لكل زوجة ^(١) ، بينما المناطق التي افتتحت حديثا والتي لم تكن مسكونة بواسطة مزارعي الجنوب فقد قام بزراعتها المزارعون المهاجرون من القوتلا العليا ومن الأقاليم الشمالية بغانا ، ويقدر أن هؤلاء يلتجئون وحدهم ما يبادل إنتاج المزارعين الأصليين .

لتسويق الكاكو :

تأتي لجنة تسويق الكاكو في المركز الأول فلها حق بيع وشراء الكاكو وتعاونها هيئتان في هذا المضمار ، اتحاد مزارعي غانا التي يعمل كوكيل اللجنة في شراء المحصول من المزارعين وتخزينه ونقله إلى الموانئ ، بينما المراقبة والتصنيف للتصدير فهو من مسئولية وزارة الزراعة ، ويوجد نحو ١٤٠٠ مركز لتسويق الكاكو في داخل غانا : ويدفع للمزارع سعر محدد يطلق عليه سعر المنتج Producer Price . وهذا السعر تحدده لجنة تسويق الكاكو وتوافق عليه الحكومة ^(٢) .

أما عملية البيع فتتم بمساعدة لجنة التسويق شركة غانا لتسويق الكاكو وكان مقرها لندن حتى عام ١٩٦١ حين نقلت من هناك إلى أكرا بحيث تتم كل الصفقات في أكرا .

لنجميا : رغم دخول الكاكو نيجيريا وتصديره منها قبل غانا ، فإن أرقام صادراته لا تسو إلى صادرات غانا فقد بلغت نحو ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٧٠ أو ما يزيد على نصف صادرات غانا ونحو خمس الصادرات الأفريقية . وفي الحق إن ظروف زراعة في نيجيريا أقل ملائمة منها في غانا ، فهو يزرع في مناطق أقل مطرا ويتراوح مطرها بين ١٢٠ — ١٥٠ سم ، كما أن هناك فصل جفاف واضح بين ديسمبر ومارس ، ولذلك ركزت زراعته في الإقليم الغربي ، فن

(١) هذا عكس نظام زراعة الكاكو في أمريكا اللاتينية التي تتبع نظام المزارع الواسعة .
(٢) Birmingham W, Ombao, EN. « A study of Contemporary Ghana » vol I London, 1966. p. 249.

الليون فدان المزروعة كاكافو في نيجيريا يختص هذا الإقليم بنحو ٩٨ ٪ منها . ويمتد النطاق الرئيسي لزراعته لمسافة مائتي ميلا إلى شرق الشمال الشرق من أيسيكوتا ولسافة أربعين ميلا من الشمال إلى الجنوب ، وهكذا يمتد النطاق الرئيسي في مساحة عشرة آلاف ميل مربع نصف مزارعها تقريبا هي مزارع الكاكافو (١) . وتعرف باسم هلال الكاكافو Cocco Crescent وتراوح الزرعة فيها بين نصف الفدان والعتين فداناً ، وأن كان الأكثر شيوعاً هو الفدانين أى أن المتوسط هنا أقل منه في غانا . وحدث من زراعة الكاكافو غربا وشمالا نقص المطر ، كما حدث من انتشاره جنوبا وشرقا فقر التربة الرملية ، لذلك فشلت المحاولات الأولى لزراعته بالقرب من موانى Bonny وكالابار Calabar في الشرق ، بل لقد أصبح نقص المطر الذى يعانى منه أحيانا إقليم ايبادن بعد عام ١٩٤١ من الأمور التى أزعجت مزارعى الكاكافو (أنظر ص ١٢١) .

وتختلف أهمية الكاكافو لنيجيريا عنها في غانا فهو مسئول في الأخيرة عن أكثر من ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات كما ذكرنا ، بينما لا يسهم في نيجيريا إلا بنحو ١٦ ٪ من حصة الصادرات ويرجع هذا إلى أن نيجيريا أكثر تنوعا لصادراتها عن غانا . غير أن أهميته تظهر بصورة خاصة في الإقليم الغربى كالفلة النقدية الأساسية منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن ، فهو المسئول عن إرتفاع مستوى المعيشة وتحسن الاحوال المادية لقبيلة اليوروبا عنها في الإقليمين الشرقى والشمالى عن القبائل الأخرى (١) . ونجلى هذا واضحا في إرتفاع استهلاكهم للمنسوجات والكبروسين والأسمنت والبيرة . وساعد على هذا أيضا أن الإقليم منتج لثمار

1. Galletti, R., Baldwin, K., Nigerian Cocoa Farmers, Oxford U. P., 1956, p. 10.

(١) ينظر إرتفاع مستوى المعيشة في الأقاليم الغربى نتيجة ظهور البنول ، ولكن ليس من شك أن فترة الفلال التى مر بها الإقليم حرته من جنى ثماره في السنوات الماضية .

الكولا وبعض زيت النخيل ونواياة معظم ثمار الكولا التي تباع في أسواق نيجيريا الشمالية والتي تقدر قيمتها السنوية بنحو (٥) مليون جنيه هي من إنتاج هذا الاقليم .

ساحل العاج :

يحتل الكاكاو نحو ٢٠ ٪ من صادرات ساحل العاج من حيث القيمة، أو ما يقرب من ١١ ٪ من الصادرات الأفرقية عام ١٩٧٠، بينما كان يحتل صادر ساحل العاج الرئيسي قبل الحرب الثانية . وقد دخلها من ساحل الذهب عام ١٨٩٥ . وبدأ الأوروبيون زراعته في الشرق ، ولكن الزراعة الإجبارية بدأت عام ١٩١٢ حيث أخذ الأفريقيون زراعة كميات منه ، وتسهم المراكز الجنوبية الشرقية وحدها بنحو نصف المحصول وهي بذلك تتمتع امتداد غربي لنطاق الكاكاو في غانا . والإنتاج هنا معظمه أفرقي باستثناء مساحة لا تزيد على ٤٥٠٠ فدان على حواف النطاق الإفرقي الذي يبلغ نحو ٦٠٠ ألف فدان (١) (وأن كان من حيث النوع أقل درجة من نوع غانا) .

السكرتون : المنطقة الرئيسية لإنتاجه في الكرون هي الإقليم الواقع حول ياوندى في الكرون الجنوبي معظمها في مزارع صغيرة وغالباً ما يزرع هناك مع أشجار اللوز ونبات الكسافا . ورغم إنتاجية الفدان المنخفضة ، فقد ظل الكاكاو يحتل غلة المصادرات الأولى للبلاد (٢٢ ٪) ويحتل الكرون المركز الخامس بين الأقطار المنتجة والمستوردة للكاكاو ، ويجرى الآن عمل برنامج إعادة غرس مساحات تقدر بنحو ٤٠٠٠ هكتار في أوائل السبعينات ليصل الإنتاج إلى ١٣٠ ألف طن (٢) .

ومن الأقطار الأفريقية الأخرى التي قد لا تسهم في الصادرات العالمية بقدر كبير ، ومع ذلك فله أهمية كبيرة بالنسبة لها مثل توجو الذي يمثل قيمته ٢٦ ٪

1. Church H. West Africa p. ٤54.

2. International Monetary Fund : Surveys of African Economies. vol. I, p. 61

من حصيلة صادراتها فضلاً عن جزر غرب أفريقية مثل فرناندو الأسبانية وساو تومي البرتغالية. فالأولى تصدر سنوياً نحو ٢٥ ألف طن وإن كان الصادر السنوى يختلف بحسب توفر عنصر العمل، ويتجه معظمه إلى أسبانيا حيث يجد معاملة تفضيلية هناك، وتفتك ساو تومي مع فرناندو في أن مزارع الكاكو فيها هي مزارع أوربية بالدرجة الأولى، من ثم فهي مزارع واسعة focus تدار بواسطة الشركات أو المديرين المقيمين، ففي جزيرة ساو تومي مثلاً هناك مزرعة واحدة للكاكو تغطي ٢٥ ألف فدان، أو نحو ١/٣ مساحة الجزيرة. كما تشترك أيضاً في أنهما أول من صدر الكاكو من أفريقية وظلتا تحتلان المركز الأول حتى عام ١٩٠٥ وبمدها بدأت غانا تحتل هذا المركز.

ويذهب نحو ١/٣ صادر ساو تومي ورئيس البرتغاليتين إلى الأراضي المنخفضة و١/٣ إلى الولايات المتحدة الأمريكية بينما يذهب ١/٣ فقط إلى البرتغال.

مشكلات إنتاج وتسويق الكاكو :

يعطى الكاكو في غرب أفريقية مثلاً حياً على أخطار الوبتوالأمراض التي تتميز إنتاج الغلات في الإقليم المدارية، عكس الحال في المناطق المعتدلة حين تكون فترات الشتاء قاضية على الرباء أو توقفة إلى حين. وكلما كان الإنتاج مركزاً كما هو الحال في غرب أفريقية كلما كان احتمال إصابته بالأمراض أكثر، وكان أحدها Swollen shoot (١) الذي هدد لمدة من الزمن بالقضاء على هذا المحصول في غانا، فهو مرض فيروسى يقضى على الأشجار ويلتقل بسرعة من شجرة إلى شجرة. ورغم الأبحاث العديدة، فلم يصلوا إلى حل لهذه المشكلة سوى قلع الشجرة المصابة وإحلال غيرها محلها من الأنواع المقاومة للمرض. ونظراً لأن الشجرة تستمر في الإنتاج لعدة سنوات بعد إصابتها عارض المزارعون قطعها. وكان هذا مثار مشكلة بين الإدارة البريطانية والوطنيين قبل الاستقلال، ويقال أن التأييد الذى لاغاه نكروما كان بإعلانه القطع

(١) مرض يصيب الثمرة البيضاء فينكمش حجمها ويتجبد

الاختياري وليس الإجباري ، ولكن بعد الاستقلال تحول مرة أخرى إلى قطع إجباري عام ١٩٥٧ . وقطع حتى عام ١٩٦١ مالا يقل عن مليون شجرة ، وفي عام ١٩٦١ قطع ٣٠٥٧ مليون شجرة معظمها من الإقليم الشرقي (١) وبينما لم ينتج معهد أبحاث الكاكاو في تافو Tavo في اكتشفان علاج Swollen فانه نجح في زيادة إنتاج الكاكاو . فقد ظهر أن الفئلات التي جلبت من الأمازون أكثر مقاومة لهذا المرض . وثبت نجاح هذا النوع الذي يؤتى أكله بعد أربعة أعوام بدلا من سبعة ويعطى إنتاجا عاليا للشجرة . وزادت عملية توزيع شتلات الأمازون في غانا من ١٦٤ ألف شتلة عام ١٩٥٥ إلى ٢٣٩ مليون شتلة عام ١٩٥٩ وزعت كلها مجاناً ، بينما كانت في نيجيريا توزع بربع ثمنها . ومن المشكلات الأخرى التي يصادفها الكاكاو هو مرض Capsid bug وكان هذا مسئولا عن فقدان نحو ١/٣ محصول غانا في بعض السنوات إلا أن المبيدات الحشرية التي قضي عليه بلغت تقدماً كبيراً . وترصد لها حكومتا نيجيريا وغانا المبالغ اللازمة كل عام ، كما وزعت الرشاشات الصغيرة على المزارعين بأسعار زهيدة لرش الأشجار الصغيرة .

ويعطى إعتداف غانا وجنوب غرب نيجيريا نموذجاً حياً للاعتداف على المحصول الواحد بأخطاره الطبيعية والبشرية من حيث تدهور التربة وتعريتها والأمراض التي تصيب المحصول الواحد . والطلب على الكاكاو إنما هو طلب على حبه ، أما غلات النمرة فيترك في أرض المزرعة كنوع من التسميد . وتحتوي حبة الكاكاو على عنصرين لهما أهمية اقتصادية هما زبد الكاكاو الذي يكون ٥٥٪ من الحبة ، ومسحوق الكاكاو الذي يكون ٤٥٪ الباقية . وتقوم صناعتان على أساس هذين العنصرين مسحوق الكاكاو والشيكولاته وكلاهما يختلف عن الآخر في نسبة الدهنيات التي يجب أن يحتويها . فسحوق الكاكاو الذي يستعمل مشروباً منشطاً فضلاً عن إضافته لبعض الغذائية يقل فيه نسبة

1. Hance W., « Geography of modern Africa » p. 208

المادة الدهنية وإن كان من المستحيل التخلص منها تماماً . لذلك فالصناعة التي تقدم على تخفيض مسحوق الكاكاو فقط ، ينجح صاحبها أن لديه فائضا كبيرا من زبد الكاكاو ليس في حاجة إليه . وفي نفس الوقت تحتاج الشيكولاته إلى نسبة دهنية تزيد على ٥٥ ٪ ، ويزداد هذه النسبة أو تقل حسب النوع المنتج ، من ثم فالمؤسسة التي تقوم فقط بصناعة الشيكولاته ينجح نفسها في حاجة إلى كميات إضافية من زبد الكاكاو . وهكذا نجد أن الطلب على عنصرى الكاكاو (الزبد والمسحوق) متكامل ، بحيث أن كل مؤسسة تتعامل في الكاكاو تقوم بالصناعتين معاً ، وإن كان هذا التكامل في الصناعتين قريبا ، فالتعامل في زبد الكاكاو بين المصانع إذن عملية مستمرة^(١) ، وتختلف وتتفاوت نسبة سعر الزبد بالنسبة لسعر الحبوب بحسب الطلب والعرض النسيبين لها . من ثم كان الطلب على الكاكاو هو في الحقيقة طلب مشتقاته (بمكس الحال في البن والشاي) ومن الخطأ مثلا أن نعتبر أن الطلب على الكاكاو معناه طلب على الشيكولاته كما هو شائع . فيحسب تقديرات وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية (وهي أكبر مستهلك للكاكاو) ثبت أن أكثر من نصف استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية تم خارج مصانع الشيكولاته . ومن الأخطار الاقتصادية معاناته من الذبذبات الخارجية سواء من حيث الطلب أو الأسعار . وكانت ذبذبات أسعار الكاكاو عاليتي العقد الماضي ، إذا تراوحت بين ٥٦٢ جنيا . عام ١٩٥٤ ، ١٥٣٢ جنيا للطن عام ١٩٦١ أى بذبذبة قدرها ٧٣ ٪ ، ويقابل هذا عدم مرونة موارد الكاكاو لأن النباتات الجديدة لا يمكن أن تؤثر في سعر السوق إلا بعد فترة تراوح بين أربع وسبع سنوات . وقد يتأثر هذا المورد بالأمراض أو بالظروف الجوية ، ولكن في نفس الوقت نجد الطلب على الكاكاو أكثر مرونة فأسعاره العالية تجعل صانعو الحلوى يتجهون نحو بدائل أخرى مما يقلل من استهلاكه ، على حين أن الأسعار المنخفضة تعتبر

ضربة قاسمة لمنتجي الكاكو زراعاً وحكومات ، خاصة تلك التي تعتمد عليه اعتماداً رئيسياً في ضرائب الصادرات والواردات ، فضلال كساد الثلاثينات انخفض دخل ساحل الذهب إلى الثلث كما أن الأسعار العالية لها مضارها أيضاً في زيادة زراعته هذه الفلة على حساب الغلات الغذائية .

وزراع الكاكو هم زراع للمحاصيل الغذائية عادة ، يزرعون الكسافا بصفة خاصة نظراً لامكان زراعة هذا المحصول على سفوح التلال الفقيرة التربة والتي لا يصلح لها الكاكو ، كما لا تحتاج إلى رعاية كبيرة وعمل كثير مما يعطى الفرصة للعناية بالكاكو ، فطالب الكاكو كثيرة سواء بالنسبة للأرض أو بالنسبة للعمل في بعض المواسم ، من ثم كان استيراد المواد الغذائية لأقاليم الكاكو خاصة في موسم جمعه ، وبالتالي تقوم الأقاليم المحيطة بهذه المناطق والتي لا تصلح لزراعة الكاكو بزراعة الغذائية كالإيام والكسافا والقررة العريضة والرفيعة لتسويقها في أقاليم الكاكو ، فضلاً عن استيراد الدولة لكميات كبيرة من الغذائية تشكل عبئاً على مواردها .

وأدت زيادة التفاضل في إنتاج الكاكو العالمي في السنين الأخيرة (١) إلى البحث عن وسيلة لإقامة تنظيم دولي ، وعقد ٢١ منتجاً رئيسياً للكاكو عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ عدة اجتماعات في محاولة لعمل إتفاقية شبه إتفاقية البن الدولية ولكن المشروع لم يقدر له النجاح .

(١) بلغ على سبيل المثال ١٠٠ ألف طن في موسم ١٩٦٠/٦١ ٢٠٠ ألف طن في موسم ٦١/٦٠

الشاي

تزايد انتاج افريقية من الشاي ثلاث مرات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد بلغ ٩٧ ألف طن (متوسط ٧٠/٦٦) بمقد أن كان ٣٠ ألف طن عام ١٩٤٦ ، من ثم ارتفع نصيب افريقية في الانتاج العالمى من ٤ ٪ إلى ٨ ٪ من الانتاج العالمى وارتفع نصيبها في الصادرات العالمية ، رغم ذلك للشاي أهمية خاصة لدى بعض الدول الافريقية وخاصة الشرقية التي أسهمت بأكثر من ثلاثة أرباع المصادر . وقد ظلت أسعار الشاي أكثر ثباتا لفترة طويلة عن أسعار بقية المحاصيل الأخرى ومن ثم زاد دخل الدول المنتجة للشاي في افريقية بنحو ثلاث مرات . وتتميز الدول الافريقية المنتجة للشاي برخص التكاليف فيها عن نظيرتها الآسيوية ، من ثم كان الشاي من الفئات المربحة خلال العقدين الماضيين . وقد انخفضت أسعار الشاي منذ عام ١٩٦٥ ، ومع ذلك فقد ظل الشاي محصولا مربحا للأطراف .

والواقع أن ازدياد انتاج الشاي في افريقية لم يكن له أثر يذكر على توزيعه في افريقية ، ذلك أن معظم التوسع في المساحة كان في نفس الدول التي كان يزرع فيها في أوائل الخمسينيات ، ومنذ ذلك التاريخ لم يظهر منتجون جدد على خريطة الشاي في افريقية ، وإن كان هذا النمو في المالاوى كان أقل منه في الدول الافريقية الأخرى بحيث فقدت مركزها الأول في الانتاج الافريقى .

إنتاج الشاي ومصادره فى أفريقيا والعالم بالآلاف طن

القطر	الإنتاج	المصدر	القطر	الإنتاج	المصدر
	٧٠/٦٦	١٩٧٠		٧٠/٦٦	١٩٧٠
العالم	١٢٤١	٧١٩	أوغندا	١٥	١٥
أفريقية	٩٧	١١٠	تنزانيا	٨	٧
كينيا	٣٢	٤٢	موزمبيق	١٤	١٧
مالاوى	١٧	١٨			

شرق افريقية : قل أهمية الشاي فى شرق أفريقيا عن أهمية البن والقهظن ، ولكن تزداد أهميته نظراً لأن زراعته تنتشر بسرعة أكثر من أى غلة أخرى . على سبيل المثال ارتفع الإنتاج من ٩٠٠٠ طن ١٩٥٠ إلى ١٢٠٠٠ عام ١٩٦٤ ، بحيث بلغت قيمة صادرات الشاي من شرق أفريقيا نحو ١٥ مليون جنيه .

وشجرة الشاي شجرة دائمة أيضاً كشجرة البن تعطى أكلها بعد ٤ سنوات وتستمر معمرة أكثر من البن لمدة قد تصل إلى الخمسين عاماً .

وقد عرفت شرق أفريقيا شجرة الشاي عن طريق الهند ، حيث جربت هذه الشجرة فى مرتفعات أوزامبارا بتنزانيا ونجحت نجاحاً كبيراً (انظر ص ٩٠) .

وتتوفر الظروف للملائمة لهذه الشجرة فى جهات كثيرة من شرق أفريقيا لتوفر الماء والمطر ، بل وبتدن المطر بموسم الحرارة مما يلائم هذه الشجرة ، غير أننا يجب ألا نبالغ فى المناطق الصالحة من حيث الظروف الطبيعية ، فلتناطق ذات المستوى أقل من ١٠٠٠ متر لا تصلح لارتفاع حرارتها الشديدة ، وفى نفس الوقت لا يتحمل الشاي الجفاف الذى يسود بعض جهات شرق أفريقيا .

أما من حيث العوامل البشرية فهو فى حاجة إلى أيدى عاملة ، سواء فى موسم الزراعة أو فى موسم الجنى لأنه يزرع بطريقة الشتلات . كما تحتاج الشجرة

إلى تهذيب بحيث لا يزيد ارتفاعها عن ٢ أو ٣ أمتار حتى يسهل جمع الأوراق .
وهناك عملية تطهير الأرض من الحشائش وعملية جمع الورق الذي لا يمكن أن
يتم بالآلات ، فالجمع يتم كل أسبوع أو كل عشرة أيام ولكن مع انتقاء الأوراق
الناضجة ، ثم بعد ذلك عمليات تحضير الشاي سواء بترصفه للشمس ليتجفف إذا
كان المراد الحصول على شاي أسود أو تجفيفه بالحرارة في درجات خاصة إذا
كان المراد الحصول على شاي أخضر .

وتتم زراعتها عادة في مزارع واسعة تبلغ ١٠٠٠ فدان ومعظمها تملكه
شركات بريطانية تحتاج ومزرعة الألف فدان إلى ١/٢ مليون جنيه . وفي الحقيقة
إن طبيعة هذا النبات مما يجذب زراعته إقتصاديا في مزارع كبيرة أكثر من
الصغيرة بسبب طول فصل الإنبات وتكاليف الزراعة والصناعة والحاجة إلى عمليات
التحضير عقب قطف الأوراق ، فلتشغيل مصنع صغير يحتاج إلى نحو ٢ مليون
رطل سنويا ولا بد وأن تخدeme مساحة ٥٠٠ فدان ولا بد وأن تكون المزارع
قريبة من المنبع لأن ورق الشاي الأخضر معرض لتلف السريع . ومع هذا
بدأت مزارع الأفريقيين الصغيرة دخول مضل زراعة الشاي في شرق أفريقية .
وأصبح الشاي مألوا ومحبويا أيضاً . وعادة ما يباشر الأفريقي زراعته بناية تامة
إذا كانت المزرعة قريبة من المزارع الكبيرة ، كذلك إذا كانت المزارع الصغيرة
من الكثافة بحيث يمكن أن تشغل معنعا صغيراً .

وقد وجدت هذه العلة وهذا المحصول تشجيعاً كبيراً من جانب حكومات
الاقطار الثلاثة لتنويع الإنتاج نظراً لأن إتفاقية البن البولية قد حددت
ما يمكن أن تصدره هذه الاقطار بمحصن معينة بحيث لا يمكن لهذه الاقطار
أن تخرج عن هذه الاتفاقية ، كما زادت التوقعات الخاصة بإسعار الشاي في
الخارج ، فضلاً عن الرغبة في تشجيع الاستثمارات الاجنبية للمؤسسات الخاصة
كشركة بروك بوند Brook Bond وشركة أوغندا . وقد قامت الحكومات
بإقامة المزارع الكبيرة وشجعت صغار الزراع على زراعته . ففي أوغندا مثلاً

زاد الانتاج أربع مرات منذ عام ١٩٥٦ كنتيجة لتوسع من جانب هيئة التنمية أو المؤسسات الخاصة وأخيراً بواسطة صغار المزارعين الذين قاموا بزراعته حول المزارع الكبيرة . غير أن أكبر توسع شهده هذا المحصول كان في كينيا التي زاد انتاجها من ١٠ آلاف طن عام ١٩٥٦ إلى ٤١ ألف طن عام ١٩٧٠ وعلى هذا الأساس كان تشجيع زراعة الشاي في العشر سنوات الأخيرة أكثر من البن . ويمتلك $\frac{1}{2}$ الانتاج محلياً بينما يصدر الباقي إلى الخارج وإلى بريطانيا بصفة خاصة . ورغم أن مساحته تبلغ نحو $\frac{1}{3}$ مساحة السيل إلا أنها من حيث التوزيع الجغرافي أكثر إنتشاراً ويحتل هذا المحصول ٦٠ ألف فدان في كينيا ونحو ٢٠ ألف فدان في أوغندا ومثلها في تنزانيا .

كينيا : بدأت فيها زراعة الشاي بين عامي ١٩٢٥ — ١٩٣٥ لكن تجديد زراعته في الخمسينيات هو الذي جعل الشاي المحصول الثاني في قائمة صادرات كينيا ، هذا فضلاً عن ملائمة الظروف المناخية وتقاليد المزارع الواسعة التي يعرفها الأوروبيون . وإذا كانت زراعته قد وجدت تشجيعاً في كينيا إلا أنها ظلت لمدة طويلة بعد ذلك لا تلقى مثل هذا التشجيع في أوغندا وتنزانيا ، فقد وجدت كثير من المؤسسات البريطانية أن استغلال رؤس أموالهم في كينيا أقل مغامرة من استغلاله في أوغندا أو تنزانيا .

ويعتبر مركز كريسو مسئولاً عن محصول كينيا وما يقرب من $\frac{1}{2}$ المساحة نظراً لقدم زراعته هناك . ويسكن القبول بأنه حول مدينة كريسو في مديرية نيازا يشاهد الشاي على مدى تشظ. وتقع كريسو هذه على ارتفاع ٢٣٠٠ متر بتناخ بارد نسبياً Cool لذلك لا تظهر في هذا المركز الحرارة الشديدة التي تميز المناطق الساحلية . كما يزيد متوسط المطر على المركز ١٧٠ سم، ويكاد يكون موزعاً طول العام ، فضلاً عن خصوبة تربته وسطحه الذي يؤمن الصرف كان من السهل تجديد الأيدي العاملة من جماعات الـ Luo في مديرية

تيازاً، هذا فضلاً عن أن كريشولا تبعد أكثر من ٢٠ ميلاً عن المحاك الحديدية ، بل وربطها بها طرق جيدة ، وبذلك تمثلت في الأقليم الظروف المثالية تقريباً لزراعة الشاي .

المنطقة الثانية في كينيا حول تلال ناندي Nandi شمال شرق كريشو وتتشابه ظروفها الطبيعية مع الظروف السائدة حول كريشو إلا فيما يختص بالمطر الذي يقل بنحو ٤٠ سم وإنتاج هذا الإقليم نحو ٣٠٠٠ طن أو ما يقرب من ٦٠ الإنتاج في إقليم كريشو . تأتي بعد ذلك منطقة ليمورو Limuru ومنطقة sotik وكل منها ينتج نحو الألف طن . ويسقط في ليمورو نحو ١٢٥ سم من المطر مع فصل جفاف واضح ، وكان هذا الإقليم أول إقليم دخلته زراعة الشاي في كينيا من ثم أصبحت مزارع هذا الإقليم في الوقت الحاضر تراث لفترة كان فيها حامل القرب من نيروبي له أثره في زراعة الشاي . أما منطقة سوتيك فهي ضاحية من ضواحي كريشو . وانتشر الشاي أيضاً في مركز فورت هولوكيا مبو Kiaroba بصفة خاصة فوق إرتفاع ٢٠٠٠ متر ، أما دون ذلك فالتربة والمناخ يصلحان لزراعة البن . وازدادت المساحات لدى الأفريقيين في هذا الإقليم الأخير حتى بلغت ٢٨٠ فدان عام ١٩٦٢ ثم قفزت إلى ١٠ آلاف فدان عام ١٩٦٤ بينما تقديرات عام ١٩٧٠ تصل بها إلى ٣٥ ألف فدان . يخدمها ستة عشر مصنعا (١)

ووغندا : رغم أن مزارع الشاي الواسعة لم تجد تشجيعاً في أوغندا ، فإن الشاي يعتبر العلة الثالثة هناك حيث يزرع في مزارع الأوربيين والآسيويين منذ العشرينيات ، ولكن تشجيع هيئة التنمية في أوغندا أدى إلى إنتشاره في السنين الأخيرة حتى عام ١٩٦١ وكان إنتاج أوغندا كله يأتي من ثلاث مجموعات من المزارع إثنان منها في بوجندا وواحدة في قورو ، ثم امتدت زراعته أخيراً في أنكولى وكيجيزي وبوينورو وامتدت إلى أراضي المزرعين الصغار حول المزارع

1. O'Gooner, A. M., «Economic Geography of East Africa »
London, 1967. p. 96.

الكبرى ، وقد تأسست للزراع الكبرى في بوجندا وإن كانت الحرارة هناك مرتفعة بعض الشيء، بينما المطر يكاد يكون مناسباً. ولعل العامل الرئيسي الذي كان يقف إلى جانب بوجندا هو سهولة الوصول إليها . بينما في مركز تورو ورغم المناخ المعتدل نسبياً والرطوبة المرتفعة والتربة الخصبة فكانت تكاليف النقل الدالية . وحتى عام ١٩٣٠ كانت تمول زراعتها في أقصى الغرب أي في تورو وكيجيزي وأنكولي. ولكن الاتجاه بالتنمية نحو الغرب في جزء منه يرجع إلى السياسة الحكومية التي هدفت لإنعاش الأقاليم الفقيرة في هذه الجهات المتطرفة وأصبح الشاي في الوقت الحاضر يتحمل تكاليف النقل من غرب أوغندا دون صعوبة تذكر ولا زالت هناك أراضي خالية في إقليمي تورو ويونيورو صالحة لزراعة الشاي .

تنزانيا : ظل الشاي غلة ذات قيمة قليلة حتى عهد قريب ولكن الانتاج ازداد ثلاث مرات بين عامي ١٩٥٤ — ١٩٦٣ وهو الآن أقل من انتاج أوغندا بقليل . ودخل تنزانيا لأول مرة في مرتفعات أوزمبارا وما زالت هذه المنطقة لها مركز الصدارة في انتاج تنزانيا لأول مرة في مرتفعات أوزمبارا وما زالت هذه المنطقة لها مركز الصدارة في انتاج تنزانيا ، فهي قرية من طرق المواصلات كما أنها باردة نوعاً ورطبة كما هو الحال في أوغندا . وبدأت تظهر منطقة أخرى هي المرتفعات الجنوبية ومعظم مزارعها هناك فوق الألفي متر حول «موفندي» أو في الأراضي الجبلية حول توكويو Tukuwa ثم تحولت هذه المزارع منذ عام ١٩٥٧ إلى نيجومي Jombe وإذا كانت التربة في هذه المرتفعات الجنوبية صالحة لزراعة الشاي ويسقط عليها مطر يزيد على ١٢٥ سم فإن العيب الوحيد يتمثل في وجود فصل جفاف يصل إلى الأربعة شهور .

مالاوي : وتأتي مالاوي بعد كينيا مباشرة في تصدير الشاي الإفريقي الذي بلغ نحو ١٣ ألف طن أو ما يزيد على صادر أوغندا وزراعتها هناك من أقدم زراعات الشاي في إفريقيا إذ أدخلته شركة البحيرات الإفريقية African Lake Co عام ١٨٨٨ . وتواجه مالاوي في الوقت الحاضر مشكلتان في زراعة الشاي .

الأولى وهي عدم امكان التوسع فى المساحة التى بلغت ٢٨ ألف فدان بقدر كبير نظرا لأن المساحات التى تتوافر فيها الظروف الطبيعية لإنتاجه قليلة ، والثانية أن معظم الاشجار المزروعة ليست من الانواع الممتازة وهذه المشكلة الاخيرة بدأت التقلب عليها باحلال الأنواع الهندية محلها (١) من ثم كان توسع الشركات العاملة فى مالاوى بطيئا وكان التركيز مع زيادة المحصول رأسيا أكثر من الدول الافريقية الأخرى . وإذا تم هذا فسيكون خيرا على مالاوى نظرا لأن الشاى والدخان يمثلان عماد الصادرات هناك .

ومن المناطق التى شهدت هذا المحصول لأول مرة عقب الحرب الثانية اقليم كيفو فى زانيمى حيث بدأت زراعته على أيدى الشركات الأوربية ولكن نصف الانتاج فى الوقت الحاضر يأتى من المزارع الافريقية الصغيرة . كذلك يبدو أن التوسع فى زراعة الشاى فى رواندا ذو مستقبل باسم رغم أن خصبيها فى الانتاج مازال ضئيلا .

1. Pike J. G. Rammington, G. T., «Malawi» A geographical Study, Oxford U.P., 1965, p. 182.

قصب السكر

يختلف السكر عن بقية السلع الأفريقية في أنه لا ينتج أساساً لتصدير بل للاستهلاك المحلي ، من ثم شهت أفريقية توسعاً كبيراً فيه في السنين الأخيرة ، وستستمر الزيادة تبعاً لارتفاع مستوى المعيشة . وتفاوت أسعار السكر طبقاً لعدة عوامل منها عواصف الهاريكين التي تصيب الجزر والسواحل المدارية كما هو الحال في جزر موريشس ، ومنها الظروف السياسية كما هو الحال في كوبا ، هذا فضلاً عن سياسة الدول المنتجة لسكر البنجر في الجهات الممتدة ، ومع هذا فيمكن للدول الأفريقية التوسع في زراعة القصب أو البنجر لإنتاج السكر دون أن تتأثر بأسعار السوق العالمية نظراً لزيادة الاستهلاك . ويمكن تأخر زراعة القصب وإنتاج السكر في دول مثل نيجيريا وغانا صورة الاقتصاد الاستعماري ، من ثم تعتبر زراعة القصب أو البنجر وإنتاج السكر إحدى الخطوات التي يجب اتباعها لتوفير النقد الأجنبي .

وإنتاج السكر في أفريقية هو من القصب في الدرجة الأولى ، ولا يعتمد على البنجر في إنتاجه سوى المغرب العربي (٣ / من الإنتاج الأفريقي) .

ويحتاج القصب إلى تربة خصبة لأنه نبات مجهد للأرض ، وعادة ما تسمد مزارع القصب كما يجب ألا تقل الحرارة عن ٢٠ م في معظم شهور السنة فضلاً عن كمية من المطر تبلغ نحو ١٠٠ سم أو ما يادلها من ماء الري . ويحتاج إلى وفرة في الأيدي العاملة القوية البنية خاصة في موسم الحصاد وإن كان يمكن استخدام الميكنة في الأراضي السهلية . ولا تتم زراعة القصب بطريقة اقتصادية إلا في المزارع الواسعة المتخصصة ويمكن للمزارعين الصغار زراعته أيضاً ، ولكن على أطراف المزارع الكبيرة نظراً لما يتطلبه هذا المحصول من خدمات ورؤوس أموال . فهذا النشاط الاقتصادي يرتبط بوجود كبير من رأس مال لاعداد المصانع ، كما يتطلب وسائل لنقل المحصول إلى المصنع لتبدأ عمليات العصر في ظرف ٤٨ ساعة من الحصاد ، من ثم ارتبطت مصانع السكر بمزارع القصب ،

كما ارتبط بهما عادة وجود السكك الحديدية التي تنقل المحصول بسرعة إلى مصانع العصير. فقد ظهر أن سرعة توريد القصب عامل هام في زيادة إنتاج السكر وتحسين صفات العصير خاصة في فترات الجو الحار كما يظهر من الجدول التالي :

النسبة المئوية للسكر في صنف ٤١٣ ، ٢٥ (١)

عند الكسر ١٦٠٩٢	ثلاثة أيام ١٥٠٩٠
يوم واحد ١٦٠٩٦	أربعة أيام ١٥٠٨٧
يومان ١٦٠٥٥	

الإنتاج :

ولم تكن زيادة إنتاج السكر في أفريقية ناتجة عن زيادة إنتاج الدول القديمة فحسب ، بل نتيجة لدخول دول جديدة ميدان الإنتاج . فقد زاد إنتاج معظم الدول الأفريقية مثل تنزانيا وكينيا وأوغندا وروديسيا ، كما دخلت دول جديدة ميدان زراعة القصب والإنتاج التجاري مثل السودان وزامبيا وما لاوى ونيجيريا وغانا .

(١) من تجارب شركة السكر والتعليق المصرية — محلة أبحاث كوم أمبو (دجلة ١٣)

إنتاج قصب السكر والسكر بالألف طن عام ١٩٧٠ (١)

إنتاج القصب	إنتاج السكر	المصدر
١٢١٤٤	١٣٩٩	٧٩١ جنوب أفريقية
٥١٢٠	٦١٠	٥٧٥ جزيرة موريشس
٧٠٠٠	٥٣٥	٩٠ مصر
٢٧٣٠	٢٣٤	١٧٩ موزمبيق
١٩٣٧	٢٧١	١٩٠ رونيون
١٧٠٠	١٦٦	٢٢ أوغندا
١٥٠٠	١٤٧	١ كينيا
١٢٥٠	١٤٢	٧٥ روديسيا
١٢٣٩	١٠٢	٥٢ مالا جاشي
١١٠٠	٩٨	٣١ كنفو برازافيل
١١٠٠	٩٨	٣١ تنزانيا
٤٣٤٩٩	٤٣٧٤	٢٠٢٥ إفريقيا
	١٧٦ (نيجر)	
	٤٥٥٠	

(1) FAO, "Production yearbook," "Trade yearbook," 1971

(٢) إنتاج شمال إفريقيا .

(١٣٢ - الاقتصاد الإفريقي)

الهضبة الجنوبية

جنوب افريقية :

كان لظهور قصب السكر بريا على ساحل ناغال، مما أوحى إلى المستوطنين الأوائل بحلب الأنواع المزروعة من الجهات المتقدمة في زراعته وذلك لبدء إنتاجه على نطاق تجارى. وسرعان ما انتشرت زراعته على ساحل ناغال إلى الشمال والجنوب من دربان. وشجع على هذا سهولة الحصول على الأرض ووضع ضريبة على الوارد

من السكر، من ثم زاد الإنتاج من السكر عام ١٨٥٩ عن ألف طن صدر منها جنوب أفريقيا ٣٠٠ طن. ولكن التقدم السريع في هذه الفترة عاقه مشكلة الأيدي العاملة والتي حلها جلب الأيدي العاملة للماهرة من الهند. وبدأ الإنتاج في الازدياد متأثراً بحالة السوق العالمية وبصفة خاصة الحرب العالمية الأولى والثانية وارتفاع أسعار السكر لمدة الطلب عليه.



(شكل رقم ٣٧) أقاليم زراعة القصب في جنوب إفريقيا

ويمتد النطاق الرئيسي لقصب السكر إلى الجنوب من دربان بنحو ٩٠ كم وإلى شمالها بنحو ١٢٠ كم وبعرض يتراوح بين ٧ و ٨ أميال وأحيانا يمتد إلى الداخل لمسافة ٢٠ ميلا ورغم أن القصب وجد بريا في الإقليم إلا أن زراعته حدية من الناحية للمناخية إذا قورن بالمناطق الرئيسية المنتجة في العالم، فتوسط الحرارة السنوى ٢١°م ومعنى هذا أنه لايزيد إلا بنحو درجة فوق الحد الأدنى المطلوب لنبات ، بينما متوسط حرارة الشتاء الذى يبلغ ١٥°م يعتبر منخفضا ولكن لحسن حظ الإقليم أنه لايعرف الصقيع ولياليه دفيئة بفضل تيار موزمبيق . ويتمتع الإقليم بقدر من المطر يبلغ نحو ١٠٠ سم وهو يكتفى بالكاد ولكنه موزع بما يتناسب وزراعة هذا المحصول ، فقرة الصيف تساعد على النمو الخضري على حين يؤدي الجفاف الشتوى إلى تركيز المادة السكرية كما يسهل الحصاد . ويرجع الفضل أيضا لشتاء الجفاف البارد نوعا في خلو الإقليم من آفات وأمراض النبات . ولكن مقابل هذه الميزات يأخذ القصب هنا عاملا لثقله . بينما يتراوح فصل نموه في الجهات الأخرى للنتجة بين ١٥ و ٢٠ شهرا ، ويرجع هذا إلى الظروف الحدية لزراعته .

ويموق التوسع في زراعة القصب في هذا الإقليم قلة المطر في الصيف وانخفاض الحرارة في الجنوب ، وتضرس السطح في الداخل، ويزرع القصب فوق تربات متعددة ولكن أوفرها محصولا هي التربة البركانية في أقصى شمال الإقليم . وتزرع النباتات البقولية أحيانا بين زراعات القصب كنوع من التسميد الأخضر لزيادة المواد العضوية في التربة .

كما يزرع القصب بعد أمطار الصيف الغزيرة وعادة ما يتم زراعتها بين سبتمبر ونوفمبر ويتم حصاده بعد ذلك بعامين في الفترة ما بين مايو وديسمبر (الشتاء) ولما كان القصب في حاجة إلى أيدي عاملة بكثافة عالية في هذين الموسمين وجدنا أنه

يسمل فيه ما يقرب من ١١٠٠ أوري فضلا عن ٥٦ ألفا من غير الأوربيين (١) وقد صادفت بداية زراعة القصب في جنوب أفريقية هذه المشكلة من قبل ، وحلها للمستوطنون بحلب الأيدي العاملة من الهند . ولكن سلاتهم في الوقت الحاضر تعمل بالزراعة والتجارة ، كما أن الأفريقين الأقوياء البنية والذين يصلحون لهذه العمليات يفضلون العمل في المتاجم حيث الأجور أكثر ارتفاعا وأدى هذا إلى استعمال الآلات ولكن يحمد منها طيعة السطح المتعرج أحيانا .

وتبلغ متوسط إنتاجية القدان ما يزيد على ٣٠ طنا وهي إنتاجية لأبأس بها . وإن كان قصب جنوب أفريقية تعوفيه نسبة تركيز السكر عن قصب كثير من جهات أفريقية المدارية هذا ويقوم بخدمة هذا النطاق الزراعي ثمانية عشر مصنعا للصير وصناعة السكر وأكبرها جميعا المصنع المركزي في ديربان .

وقد تعاقدت المملكة المتحدة مع جنوب أفريقية عام ١٩٥١ على استيراد حصة معينة يتفق على سعرها كل عام ، ولكن بعد انسحابه من الكنولت عام ١٩٦١ فقد جنوب أفريقية السوق البريطانية ، ولكنه استطاع حمل اتفاقية ثنائية على توريد حصة لمدة خمس سنوات تتهى عام ١٩٦٩ بسعر أقل ولكنه على أى حال أعلى من السعر العالمي . كذلك استفاد جنوب أفريقية من تدهور العلاقات الكوية الأمريكية منذ ١٩٦١ وأصبح مصدرا للولايات المتحدة الأمريكية .

روديسيا :

وشهدت روديسيا نموا ملحوظا في زراعة القصب وإنتاج السكر فقد ارتفع إنتاجها من ٥ آلاف طن عام ١٩٥٦ إلى ١٤٥ ألف طن عام ١٩٧٠ ، وكانت

١ - رغم أن نسبة زلوج الباتوينين مزراعى القصب يبلغ نحو ٤٧٪ والأسبوين نحو ٣٠٪ فإن مزارع المستوطنين ونسبتهم ٢٣٪ مشغولة عن ٨٥٪ من الإنتاج .

هناك محاولات لزراعة القصب على نطاق تجارى قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكنها لم يقيض لها النجاح إلا بعد تنفيذ مشروعات الزراعة الواسعة في هضبة القلند الأدنى ، ولا تسمح ظروف المطر (٥٠ سم) بزراعة القصب ، ومع ذلك أمكن التغلب على هذه العقبة بالاستمارة بالرى مكمل له ، فضلاً عن استخدام الأسمدة لتحسين حالات التربة ، وقد أتقنت الحكومة والأفراد ما يهرب من ٨٠ مليون دولار لتنمية هذا القطاع ، وأصبحت روديسيا بذلك من الدول المصدرة للسكر . وكانت زامبيا ومالاوى تمثل أسواقاً رئيسية قبل نحو الإنتاج فيها ، وكذلك كانت بريطانيا ، ولكن هذه الأسواق أغلقت أمام الإنتاج الروديسى بعد إعلان الاستقلال غير المشروع وتحول إنتاج السكر من مشروع ناجح إلى شوكة في جانب الاقتصاد الروديسى .

ويعتمد الإنتاج في كل من زامبيا و مالاوى على مزرعة واحدة كبيرة في كل ، تنتج ما يكفي الاستهلاك المحلى من السكر ، وتقع مزرعة زامبيا في سهول كاؤ على بعد ٨٠ كم من لوزاكا بينما تقع مزرعة مالاوى في حوض نهر شير على بعد ٣٢ كم من بلاتير ، بمعنى أن كلا من المزرعتين ذات موقع جغرافى مناسب لسوق الاستهلاك .

أفريقية الشرقية

شرق افريقية :

وتشوق شرق أفريقية على بقية المناطق المنتجة في ملائمة الظروف المناخية إلى حد كبير والتي تجعل في الإمكان زراعة وحصاد القصب على مدار العام وبالتالي تستمر للمصانع في العمل طوال العام .

وقد ظلت أوغندا تحتفظ بمركزها الأول بين دول شرق أفريقية إنتاجاً للسكر في الوقت الحاضر ، ويكاد يقتصر إنتاج القصب لاستخراج السكر على

مزرعتين كبيرتين مساحة كل منهما نحو ٢٠ ألف فدان أحدهما بالقرب من جنجا والأخرى بين جنجا وكبالا . وتعتبر الظروف المناخية هنا مثالية بالنسبة لزراعة القصب فيتراوح متوسط حراره جنجا بين ٢١م ٢٢م كما يسقط عليها ١٣٠ سم من المطر موزعة على مدار العام ، من ثم لم تكن هذه المزارع في حاجة إلى رى ، وإن كان يستخدم أحيانا لزيادة الإنتاج ، وتستمد المزرعة القريبة من جنجا حاجتها من المياه من بحيرة فكتوريا على حين تستمد المزرعة الأخرى حاجتها بواسطة رفع الطلمبات لمياه المستنقعات المجاورة . ويعتبر موقع المزرعتين جيدا بالنسبة للأسواق ، لأن شمال غرب بحيرة فكتوريا هو منطقة الكثافة العالية نسبيا في أوغندا ، والقوة الشرائية العالية ، فترتي بوسوجا وبوجندا مسئولتان عن استهلاك ٧٠٪ من مجموع استهلاك سكان أوغندا (١) غير أن هناك عوامل أخرى تدخلت منذ البداية لتجعل زراعة القصب قرب بحيرة فكتوريا ذات أهمية : كان منها عامل نقص الأرض حتى أن القصب حل في بعض الأحيان محل البن ، كما أن بعض الأراضي لم تكن مستغلة بسبب انتشار مرض النوم ، وكانت زراعة القصب منها تطوير الأرض من النباتات الطبيعية وبالتالي القضاء على النجاسة غير أن التوسع في زراعة القصب بإضافة مزرعة حكومية جديدة في Kinyala قد يؤدي الى ظهور مشكلة فائض يصعب تصريفه لأن أوغندا ظلت المورد الأول للسكر لكل من كينيا وتنزانيا .

وبدأت كينيا برنامجا لتوسع في انتاج السكر بفرض الاكتفاء المحلي . وكانت هناك في كينيا حتى عام ١٩٦٧ مزرعتان رئيسيتان كل منهما بمساحة ١٥ ألف فدان ، الأولى شرقي كيسومو وملحق بها عدة مزارع ومصنع كبير والثانية على الساحل جنوبي ممبسة بنحو ١٣٠ كم . وناسب موقع هذه المزارع بدورها

(1) O'Gooner, A. m. An Economic Geog. of East Africa, p.67

الظروف الملائمة للقصب من حيث ارتفاع نسبة الرطوبة في الجهات الساحلية والقرب من بحيرة فكتوريان فضلا عن وفرة الأيدي العاملة خاصة في الداخل حيث قبيلة الو. وبدأت زراعة القصب متأخرة في تنزانيا ، وأسست أول مزرعة في الثلاثينات على بعد ٢٠ كم من موشي بمساحة ١٥ ألف فدان تنتج نحو ٣٥ ألف طن من السكر. غير أن التطور الكبير في إنتاج السكر حدث بعد حصول شركة Kilombero امتياز زراعة ٢٥ ألف فدان في إقليم Morogoro . من ثم ارتفع إنتاج تنزانيا إلى ما يقرب من مائة ألف طن . وبذلك كان هذا المشروع بداية الاكتفاء الذاتي لتنزانيا .

وفي إيمبوييا والسودان كان التوسع في زراعة القصب كجزء من سياسة تنويع الإنتاج وتوفير العملة الأجنبية . وتساعد الظروف على زيادة التوسع في إيمبوييا ولكن يحد منه ضيق السوق المحلي .

موزمبيق :

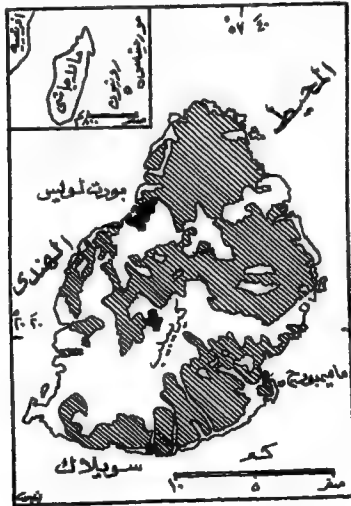
وتحتكر زراعة القصب وإنتاج السكر في موزمبيق ثلاث شركات يكرى أحدها بريطانية وتعتمد مزارعها على ضففي الرافد الرئيسي لدلتا الزيمبيزي . وتملك هذه الشركة أيضاً مصنعان للسكر أما الشركات الأخرى فهي برتغالية منها شركة تمتد مزارعها إلى الجنوب الغربي من يرا . وتقوم معاملها بتصنيع إنتاج مزارعها الى جانب جمع محاصيل المزارعين الصغار حولها، فضلاً عن قيامها بإنتاج القطن والأرز وربية الماشية ، والشركة الثالثة تمتد مزارعها إلى الشمال من لورنسو ماركيز . وإذا كانت مساحة القصب تقدر بنحو ١٠٠ ألف فدان فإن إحدى الشركات البرتغالية تملك وحدها نصف هذه المساحة . وبدأت شركات برتغالية أخرى تدخل الميدان بعد ١٩٦٧ مما قلص إنتاج موزمبيق إلى ٢٣٠ ألف طن تسهلك منها نحو الثلث ويصدر الباقي في معظمه إلى البرتغال^(١).

(1) Van Dongen, I « Agriculture and other Primary Products » in Portuguese Africa, p. 271

جزر المحيط الهندي موريشس - رونيون :

في المحيط الهندي وعلى بعد ٩٥٠ كم من مالاغاشي تقع جزر موريشس ورينيون وهي جزر بركانية. وما زال النشاط البركاني ظاهرا في الأخيرة وتتفق الجزيرتان الكبيرتان أيضا في مشكلة الاكتظاظ السكاني وفي مشكلة الاعتماد على السكر بحيث يمثل ٩٠٪ من صادرات موريشس ونحو ٨٠٪ من قيمة صادرات رونيون.

إذا كانت المساحة المزروعة هي نصف مساحة جزيرة موريشس ٩٩٪ من المساحة المزروعة هي للقمب، وتزيد المساحة المزروعة غلات غذائية عن ٤٪ من مساحة البلاد. من ثم كانت مستوردة المواد الغذائية وخاصة الأرز.



(شكل رقم ٢٨) مزارع قصب السكر في موريشس

وتبدو أهمية السكر في اقتصاديات موريشس في أنه المصدر الأساسي للعملة الصعبة فضلاً عن امتصاص زراعة القصب وصناعة السكر ثلثي القوى العاملة .

وزراعة القصب هنا هي زراعة المزارع الواسعة في الدرجة الأولى والتي تسيطر عليها الشركات صاحبة مصانع السكر . ويواجه زراعة القصب وإنتاج السكر بعض المشكلات أهمها :

١ — مشكلة الأيدي العاملة رغم وجود مشكلة بطالة ، ويمرّ هذا إلى انخفاض المستوى الصحي من ناحية وعدم قبول البعض للعمل اليدوي مما أدى بالشركات إلى محاولة البسكة خاصة وأن النقابات المالية قد نجحت في زيادة الأجور بنسبة ٤٠٪ / بين ماي ١٩٥٦/١٩٥٩ .

٢ — وتمثل المشكلة الثانية في تضرر المحصول للمواصفات المدارية التي تودى بنصف المحصول أحياناً كما حدث عام ١٩٩٠ (١) هذا ويسوق جزء من سكر موريشس في بريطانيا في ظل اتفاقية تفضيلية تسمح لسكر موريشس بسعر أعلى نسبياً من سعر السوق العالمي .

وإذا كان اعتماد دوينيون على الزراعة أكبر من موريشس ، فن اعتمادها على السكر أقل من الأخيرة .

ويزرع نحو خمس مساحة الجزيرة (١٢٠ ألف فدان) ، يشغل القصب ٧٠٪ منها في مزارع كبيرة كما هو الحال في موريشس وقد بلغت صادراتها عام ١٩٧٠ نحو ١٩٠ ألف طن . وبذلك تأتي في المركز الخامس بين الأقطار الأفريقية ومعظم صادراتها يتجه إلى السوق الفرنسية في ظل تفضيلية خاصة سنوية ، بينما تصرف الباقي في السوق العالمية بأسعار منخفضة .

أفريقية الشمالية

مصر :

رغم أن زراعة القصب في مصر معروفة منذ ألف عام أى عندما أدخله العرب في القرن السابع بعد الميلاد ، فإن الاهتمام به لصناعة السكر يرجع إلى القرن الماضي وإلى عصر محمد علي الذي أقام أول مصنع لسكر في ملوى . وزاد الاهتمام به في عهد إسماعيل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك بعد إنهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٥) وانخفاض أسعار القطن ، مما جذب الاتجاه نحو زيادة مساحات القصب وصناعة السكر .

ولا تقاس أهمية القصب بمساحة الأراضي التي يشغلها فهي أقل من ٢٠٠ ألف فدان أى أقل من $\frac{1}{4}$ مساحة القطن (١٩٣ ألف فدان عام ١٩٧١) ولكن يمكن أن تكون مادة خام لصناعة غذائية وعيانية فضلاً عن المشتقات الأخرى من الخلل والكحول ولب الورق والخشب الحبيبي وغيرها .

ولما كان القصب من المحصولات المجهدة التي تحتاج إلى تربة سوداء خصبة قوية من ثم يستعان علم زراعته بالتسميد، ويحتاج الفدان في مصر إلى ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ كيلو جرام من الأسمدة الأزوتية فضلاً عن ٢٠٠ كيلو جرام من فوسفات الجير (١) ويحتاج في مصر إلى ٨٠٠٠ متر^٣ مكعب من الماء في المتوسط موزعة على ٣٣ رية ، وبذلك تزيد احتياجاته من الماء عن فدان الأرز بنحو ٢٠٠٠ متر^٣ ، وعن القطن بنحو ٤٠٠٠ متر^٣ ، خاصة وأن احتياجاته تزيد شيئاً (يستهلك فيه أكثر من نصف احتياجاته) ومن ثم تتطلب توفير المياه شيئاً . وكان هذا دافعا إلى حفر رعة الابراهيمية في مصر الوسطى لرى مزارع القصب الخاصة بالأسرة الخديوية في المنيا ، كما تتطلب استهلاك الطلعات لرفع المياه في كوم أمبو .

(١) عبد الله زين العابدين ، محمود فهمي السكاك : الزراعة في جمهورية مصر العربية ٥ آلاف صكتاب رقم ١٥٩ « القاهرة ص ٧٩ .

وتميز القصب عن بقية المحاصيل الأخرى في مصر بما يلي : —
أولاً : أنه يحتاج لكميات كبيرة من المياه من ثم لا يزرع إلا حيث توفرت .

ثانياً : أنه يمكث في الأرض عاماً بأكمله فهو يزرع في فبراير وقطع في ديسمبر ، وعلى هذا فهو يمكث في الأرض نحو عام ويمكن أن يستمر في الأرض سنتين أو ثلاث سنوات فيمنو مرة أخرى أو مرتين بعد قطع سوقه ، وعلى هذا فزراعته تحرم الزارع من زراعة محصول آخر في نفس المنطقة المزروعة قصباً على حين أنه يمكن استغلالها في زراعة محاصيل أو ثلاثة من المحاصيل الأخرى في السنة الواحدة .

ثالثاً : أن التوسع فيه يتوقف على نشاط صناعة السكر المحلية لأن القصب من المواد التي لا يمكن تخزينها أو تصديرها إلى المناطق البعيدة (تراوح لمبة السكر بين ١٠٪ ، ١٥٪ من وزن القصب) هذا فضلاً عن أن تكاليف نقله باهظة لأن إنتاج القدان في المتوسط نحو ٤٠ طناً .

رابعاً : يزرع القصب في دورة محاصيل ، وتستمر الدورة إلى ست سنوات أحياناً وهي أطول دورة زراعية تعرفها في المحاصيل المصرية .

المساحة والإنتاج :

وقد تطورت مساحة القصب في مصر تطوراً كبيراً في العشرين عاماً الماضية من ٩٢ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٩٣ ألف عام ١٩٧١ أي أكثر من تضاعفت . ويرجع هذا إلى زيادة السكان من ناحية وزيادة استهلاك الفرد من ناحية أخرى ، ذلك أن متوسط استهلاك الفرد من السكر كان ٩ كيلو جرام قبل الحرب الثانية ، ارتفع إلى ١٥ كيلو جرام بعدها .

وتحتل مصر المركز الثالث من حيث إنتاجية القدان ، فقد بلغت نحو ٤٠ طناً

وكان لزيادة المساحة والعناية بانتاجية الفدان أثره في زيادة الإنتاج . إذ تطور إنتاجنا من القصب من ٣٢٥ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى ٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وبالتالي زاد إنتاجنا من السكر إلى ثلاث مرات في التاريخ الأخير حيث زاد على النصف مليون طن .

ونظرا لحاجة القصب إلى الحرارة المرتفعة كان الوجه القبلي هو موطن زراعته بالدرجة الأولى وخاصة مصر العليا التي تستحوذ وحدها على ٨٣٪ من المساحة المزروعة قسما إليها مع الفارق الكبير مصر الوسطى ١٣٪ ثم الوجه البحري الذي قل نصيبه عام ١٩٧٠ عن الألفي فدان لإنتاجها للاستهلاك كمصير . بل وهناك تركيز في مصر العليا في محافظتي قنا وأسوان فلها نحو ٨٠٪ من المساحة . ومعنى هذا أن نصيب محافظتي سوهاج وأسيوط ضئيل للغاية بالمقارنة ، فلا عجب إذن أن تركزت خمسة مصانع للسكر من الستة مصانع التي تعمل حالياً في هاتين المحافظتين (كوم أمبو — إدفو — أرمت — قوس — نجع حمادي) بل وهناك مشروع لإقامة مصنعين آخرين أحدهما في دشنا (قنا) والآخر في البلينا (سوهاج) .

وتبرز محافظة المنيا في مصر الوسطى ويرجع هذا إلى ظروف تاريخية حيث كانت تعتمد فيها ملكيات الشركات وكبار الملاك وخاصة أملاك الأسرة الخديوية التي توسعت في زراعة القصب ، ويقوم فيها حالياً مصنع أبو قرقاس . أما مصنع الحوامدية فهو لتسكير وقد روعي فيه القرب من السوق (القاهرة والوجه البحري) فضلاً عن تكريره للسكر المستورد من الخارج .

السودان :

والسودان بلد حديث في زراعة القصب وإنتاج السكر . وكان مستوردا للسكر وما زال وإن كان الإنتاج الحالي يكفي نحو ثلث الاستهلاك البالغ ٢٢٠ ألف طن عام ١٩٧٠ . وبدأت زراعة القصب في السودان بمشروع الجنييد على الضفة اليمنى لنيل الأزرق عام ١٩٦٢ ، والآخر في منطقة خشم القرية على العطرية وبلغت مساحة الأول ١٣ ألف فدان والثاني ١٦ ألف فدان عام ١٩٧٠ . وبلغ إنتاجها معاً ٧٢ ألف طن من السكر .



(شكل رقم ٤٠)

وفي تخطيط حكومة السودان التوسع في زراعة القصب حتى يقل الاعتماد على القطن خاصة أن دخل فدان القصب أعلى من دخل القطن، كما أن للسودان طاقة تسويقية واسعة تتمثل في الاستهلاك المتزايد فضلا عن قربها من أسواق الدول العربية القريبة، هذا فضلا عن المساحات الكبيرة الصالحة لزراعة هذا المحصول إما على المطر في أو على الري في وسط السودان.

أما عن مشكلة الأيدي العاملة ونقصها في السودان فلعل هذا المحصول يحلها أكثر من القطن ذلك أنه يمكن ميكنة ٤٣٪ من قيمة احتياجات قصب السكر من العمل بينما لا تعتمد هذه النسبة ٨١٪ في حالة القطن. (١)

١ - محمد عثمان أبو زيد : قصب السكر محصول قديم في السودان : مجلة التنمية الصناعية العربية : مركز التنمية للصناعية للدول العربية العدد ١٣ ، يناير ١٩٧٣ ص ٨١

النيبيذ

تصدر إفريقيا ما يزيد على للمليون طن متري من النبيذ سنوياً ، بلغت مليوناً و٦٦ ألف طن متري عام ١٩٦٥ ، كان نصيب شمال إفريقيا منها في نفس العام مليوناً و٤٦ ألف طن (١) أى أن شمال إفريقيا تصدر في ذلك العام ٩٨٪ من مجموع النبيذ الإفريقى وتأتى الجزائر فى المقدمة بطبيعة الحال .

الإنتاج والصادر من النبيذ فى العالم وإفريقية بالألف هكتولتر (٢)

العالم	الجزائر	المغرب	تونس
٢٠٣٠٠٠ (٣٨/٣٤)	١٨٠٠٠	٥٤٠	١٦٥٠
٢٨٢٠٠٠ (٦٦/٦٤)	١٣٠٠٠	٢٤٠٠	١٦٥٠
٢٧٠٠٠ (٦٦/٦٤)	٨٦٥٠	١٧٠٠	١١٧٤

الجزائر : وهى أولى الدول الإفريقية إنتاجاً للنبيذ ، فهى تلتج سنوياً نحو ٢٠ مليون هكتولتر ، وتصبح بذلك المنتج الرابع للنبيذ فى العالم بعد فرنسا وإيطاليا وأسبانيا بل أنها أولى الدول المصدرة له ، ذلك أنها تسهم بنحو ٣٢٪ من تجارتها ، وكانت صادرات النبيذ وحدها تستأثر فى العادة بنحو ٥٠٪ من جملة صادرات الجزائر قبل تصدير البترول ، ومع ذلك فقد كان لإسهام النبيذ والكحول بنحو ٣٥٪ من الصادرات عام ١٩٦٥ .

وفى الحق لم تعرف الجزائر كروم النبيذ إلا بعد دخول الفرنسيين ، الذين بدأوا حياتهم بزراعة الجيوب ، غير أن انتشار مرض الفيلوكسيرا فى مزارع الكروم للفرنسية عام ١٨٧٥ ، أعطى الجزائر فرصة التوسع فى زراعتها ، ووفد من جنوب

(١) مستخرج من أرقام صادرات السلع الغذائية المختارة من إفريقية لعامى ٦٤ و ٦٥ UN., « A survey of Economic conditions for Africa 1970, pp. 38, 39.

2. FAO : « The world wine and wine products Economy » A Study of Trends and Problems, Rome 1969 p. 4

فرنسا عدد كبير من زراع الكروم لزارعها في الجزائر ، وتطورت للمساحة من ٢٣ هكتارا عام ١٨٨١ إلى ما يزيد على ٤٠٠ ألف هكتار في الوقت الحاضر ، ثلثها في ولاية وهران ، كما يشتهر به أيضاً سهل المتيجة ، ووادي شليف الأوسط .

وأهم أنواع الكروم الجزائرية الكروم الحمراء المعروفة باسم كلريشان ، فهي التي تحتل المكان الأول نظراً لأنها تشغل ٨٠ ٪ من المساحة المزروعة كروما . ويأتي السنسو في المرتبة الثانية ويصلح أيضاً لصناعة النبيذ الأحمر ، ويزرع عادة في السهول . وهناك أنواع Alicante Bouchet نسبة إلى زراعته في سهل اليكانت بفرنسا ويوجد في ولاية وهران بصفة خاصة ولستغل في صناعة النبيذ . ويوجد نوعاً المورفندر والموستيل Morveder, Morestal في سيدي بلعباس وميدية وبسكرا وتلسان .

أما الكروم البيضاء فتقل مساحتها من ٢٠ ٪ من مجموع الأراضي المزروعة كروما ، وتزرع في السهول والمنخفضات وأهم أنواعها كليرت دي بروفانس Clairette de provence والأوجني الأبيض Ugni Blanc فضلا عن المسجير Meraguerre وهو نوع من أصل أسباني يوجد في ولايتي الجزائر ووهران . والسوق التقليدي لنبيذ الجزائر هو السوق الفرنسية ، وكانت فرنسا تعامل الجزائر من الناحية التجارية كأنها جزء من فرنسا قبل الاستقلال ، فكانت فرنسا تستورد الأنواع الجيدة لتميد تصديرها بعد خلطها بالأنبيذ الفرنسية وتبيعها بسعر أعلى إلى أسواق سويسرا وبلجيكا والسويد وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ولذلك كان متوسط المصادر (١٩٦٢/٥٩) نحو ١٣٥ مليون هكتولتر . وعقدت إتفاقية عام ١٩٦٤ أي بعد الاستقلال وبمقتضاها سمحت فرنسا للجزائر بحصة قدرها ٨٧ مليون هكتولتر ، أي ينخفض بمعدل نصف مليون هكتولتر كل عام حتى تبلغ ٧ مليون هكتولتر بتمرفة جبركية تعادل ١/٢ التمرفة العامة على النبيذ المستورد . وقد عازمت الحكومة الفرنسية أخيراً على وقف النبيذ المستورد من الجزائر تحت ضغط منتهج النبيذ الفرنسيين

إذ كانوا يحملون الواردات الجزائرية مسؤولية إنخفاض أسعار النيذ والأعباء المالية التي تحملها الدولة لتثبيت الأسعار. وصدر قانون يمنع خطط النيذ الفرنسي بأبندة أجنبية، ومع ذلك إستمر الإستيراد في حدود ضيقة، فلم تعد الواردات الفرنسية من النيذ الجزائري عام ١٩٦٦ سوى ٢٥ مليون هكتولتر، بينما كان حسب الإتفاقية يرتفع الرقم إلى ٧٢٥ مليون هكتولتر .

وقد زادت ضغوط فرنسا على الجزائر بسبب الإجراءات التي اتبعتها الأخيرة عام ١٩٦٨ بشأن تأميم شركات توزيع البترول، وتمثلت هذه الضغوط في امتناع فرنسا عن إستيراد النيذ الجزائري، وقد واجهت الجزائر هذه المشكلة بشن حملة ضد مزارع الكروم ووضعت نصب عليها إحلال غلات أخرى محل الكروم في خطتها الرابعة، فضلا عن عقد إتفاقية تصدير مع الاتحاد السوفيتي لتنفيذ الجزائري .

للمغرب: ويشمل النوعان في المغرب إذ يستهلك الكروم كغذاء مباشر وتسيطر على زراعته العناصر الوطنية، وتوجد أغلب مزارعه في الأقاليم الشمالية والساحلية، بينما يتركز النوع الآخر والخاص بصناعة النيذ في المزارع الأوربية في سهول فاس ومكناس والرباط وبصفة خاصة في مكناس التي انتشرت فيه صناعة النيذ، وقد انتشرت زراعة هذا النوع بصفة خاصة في الفترة بين ١٩٣٠، ١٩٣٤ حين بلغ الإنتاج ٧٨٠ ألف هكتولتر، ولما كان الاستهلاك المحلي في المغرب وقتئذ يبلغ نحو ٤٥٠ ألف هكتولتر، فقد ظهرت مشكلة الفائض التي لم يستطع منافسة إنتاج تونس والجزائر من ناحية وإنتاج فرنسا من ناحية أخرى، فضلا عن ضيق السوق الداخلية نظرًا لأعراض المسلمين عن إحتساء النيذ. ولذلك اتجهت الإدارة منذ ١٩٣٥ نحو تحديد مساحات الكروم، ولكن زيادة أعداد الأوربيين بعد ذلك وقيام الحرب الثانية، وزيادة إنخفاض مساحة الكروم تغير الموقف وأصبح هناك إلتااج حاد الاستهلاك واضطرت للمغرب إلى الإستيراد من الجزائر، وبحول الموقف مرة أخرى بعد الحرب، فزادت المساحة إلى ٢٦ ألف هكتار عام ١٩٤٩ ثم (١٤٢ الاقتصاد، لأفريقي)

زادت الآن على ٥٠ ألف هكتار وزاد الإنتاج على المليون هكتولتر بحيث أصبح هناك فائضا تراوح بين ٤٠٪ / ٥٠٪ (١) وكان التبيذ المغربي يدخل فرنسا دون قيد ، ولكن مع زيادة الإنتاج وضمت فرنسا حصته قدرها مليون هكتولتر من التبيذ المادى . ولا تسمح الحكومة الفرنسية بمخطط التبيذ المغربي بالتبيذ الفرنسي ، وهذا ما أدى إلى تقليل قيمته في السوق . وشجع ٤٠٪ من التبيذ المغربي في الوقت الحاضر إلى السوق الفرنسية و ١٥٪ إلى دول افريقيا الأفريقية .

تونس : عرفت تونس الكروم قبل الاحتلال الفرنسي ، وكان يستخدم كفاكهة فقط ، ولم يصنع منه التبيذ إلا بعد الاحتلال الفرنسي ، ولذلك زادت مساحة الكروم باطراد . ويحتل معظم مساحات الكروم شمال تونس خاصة حول خليج تونس وشبه جزيرة رأس بون ، فيما توجد مساحات أخرى أقل أهمية مبعثرة في جميع أنحاء البلاد . وكان الايطاليون والفرنسيون هم الذين يقومون بزراعة معظم كروم تونس . قد مكنتهم توفر رؤوس الأموال من إحلال الأشجار الصغيرة محل الأشجار المعمرة القليلة الإنتاج ، فإذا أضفنا إلى هذا جودة الأراضي التي يشغلونها ، كان معنى هذا زيادة إنتاج كرومهم للتبيذ ، فالقدان يعطى نحو ١٣٥ جالون من التبيذ في الربة الحصبية بينما ينخفض إنتاجه إلى نحو ٣٠ جالونا في الربة الرديئة (٢) وكان الكروم يزرع أول الأمر على سهول المرتفعات ، ولكن بعد الاحتلال الفرنسي زرع في السهول .

وتصدر تونس في الوقت الحاضر نحو ٧٠٪ (١٧٠ مليون هكتولتر) من مجموع إنتاجها ، وكانت قد عقدت إتفاقية مع فرنسا عقب الإستقلال بمقتضاها سمحت لها فرنسا بحصة قدرها ٧٥٠ ألف هكتولتر مغفأة من الجمارك فضلا عن ٥٠٠ ألف هكتولتر عليها ترعة قدرها ٣٠ فرنك للهكتولتر ، ولكن تأميم

1. Mieg, F. L. " Le Maroc ", Paris, 1959, p. 40.

2. FAO : "The World Wine and Vine Products Economy" p.17

أراضى المستوطنين عام ١٩٦٤ أدى إلى إلغاء الاتفاقية السابقة ، وفي عام ١٩٦٦ وضعت إتفاقية أخرى تسمح لتونس بحصة قدرها مليون هكتار بضرية بماثلة لما وضع على التنيذ الجزائى .

الدخان

بدأت تظهر أهمية أفريقية فى إنتاج الدخان منذ الحرب العالمية الثانية ، رغم أن إنتاجها فى المتوسط نحو ٢٤٥ ألف طن أو ما يزيد على ٥ ٪ فقط من الإنتاج العالمى ، ومع ذلك فه أهمية خاصة فى اقتصاديات بعض الأقطار الأفريقية كما هو الحال فى روديسيا ومالاوى .

ويزرع الدخان فى بيئات متعددة منها المدارية ومنها المعتدلة ، كما يزرع فى أنواع عديدة من التراب ، وعلى أساس نوع المناخ والربة تتمدد أنواع الدخان كما تختلف الأشكال النهائية والاستعمالات باختلاف العمليات التى تخرى عليه بعد جمع الأوراق . ومعظم الإنتاج الإفريقى من النوع الفرجينى .

إنتاج الدخان فى العالم وإفريقية بالمائة طن (متوسط ٦٤ / ٦٧)

العالم	٤٧٥٣٦	الجزائر	١١٣
أفريقية	٢٤٣١	أنجولا	١١٣
روديسيا	١١٧٥	نيجيريا	١٢٩
جنوب أفريقية	٢٧٠		

روديسيا : وثائق روديسيا فى مقدمة الأقطار الأفريقية إنتاجا وتصديراً للدخان ، فيقترب إنتاجها وحدها (١١٨ ألف طن) من نصف الإنتاج الإفريقى ، وبذلك احتلت روديسيا المركز السابع بين الأقطار المنتجة فى العالم ويكنى لمعرفة أهمية الدخان لروديسيا أن قيمة صادراته بلغت ٤٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ وكان معظمه يصدر إلى المملكة المتحدة وكميات أقل إلى إسرائيل وجنوب أفريقية .

وكانت روديسيا بذلك تعد المملكة المتحدة بنحو ٣٠٪ من وارداتها من الدخان قبل المقاطعة ، وهكذا أسهم الدخان بنحو ثلث قيمة صادرات روديسيا حينئذ، وإن كان بعض المزارعين أجبه إلى تخفيض مساحته بعد المقاطعة وإحلال بعض الفئات الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي كالقمح والذرة العريضة والأعلاف الحيوانية .

وكانت روديسيا منتجة للدخان منذ مدة طويلة ، لكن إنتاجه كان بكميات قليلة وللإستهلاك المحلي أول الأمر، ولم يظهر للدخان هناك أهمية سواء من حيث السكية أو القيمة قبل أواخر العشرينات. وبدأت آثار الجهود للتوسع في زراعة الدخان بدلا من الذرة عام ١٩٢٨ حين أنتجت روديسيا ٢٥ مليون رطل ، ولكن النوع كان سيئا لدرجة أن معظمه لم يسوق^(١) وأعقب هذا الانخفاض الإنتاج عدة سنوات . ولم يستعد أهميته مرة أخرى إلا بعد وضعه ضمن السلع التي تتمتع بنظام التمييز أو التفضيل الامبراطوري Imperial Preference ، واستمر الحال حتى قيام الحرب العالمية الثانية التي أعطت بدورها دفعة كبيرة له ، ذلك أن قصص الدولار كان من عوامل ضمان السوق البريطانية له في محاولة للاستثناء عن الواردات الأمريكية. وبمقتضى اتفاقية الدخان التي عقدت في لندن عام ١٩٤٨ تعهد مشتركو الدخان البريطانيين بشراء ثلثي إنتاج روديسيا حتى ٧٠ مليون رطل في السنة لمدة خمس سنوات، وارتفعت بعد ذلك إلى ٩٠ مليون رطل سنوياً، وأدى هذا إلى أن يفقر إنتاج روديسيا من ٢٥ مليون رطل عام ١٩٢٨ إلى ٤٥ مليون رطل عام ١٩٤٥، ٣٢٤ مليون رطل عام ١٩٦٤. وقد اشترك عاملان في ظهور هذا التوسع في الإنتاج هما : —

١ — تحول كبير من المزارع الأفريقية من الذرة إلى الدخان نتيجة ارتفاع

1. Barber, W. « The Economy of British Central Africa. A Case Study of Economic Development in a Dualistic Society. Oxford U.P. 1961. p. 180.

السعر، والذي يرجع بدوره إلى تحسن في النوع، وإن كان دخان روديسيا لم يصل بعد إلى مرتبة عالمية بحيث يجتذب أعلى الأسعار في الأسواق العالمية، ورغم تحسن النوع في السنين الأخيرة، فإن معظم المحصول مازال يصلح للخلط مع الأنواع الأخرى الراقية. وظهر أثر هذا العامل فيما قبل الحرب الثانية.

٢ — زيادة المساحة المزروعة مما ضاعف من هذه المساحة بعد الحرب الثانية ويرجع هذا إلى المهاجرين الذين آتوا روديسيا برؤوس أموالهم واستغلوها في زراعة الدخان (١).



(شكل رقم ٤٢) الدخان في روديسيا

وأهم مناطق انتاجه في روديسيا هي الأراضي التي يتراوح إرتفاعها بين.

١٣٠٠ ، ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر ويراوح مطرها بين ٧٥ ، ٨٥ سم ، وإن كان الحد الأدنى يجب ألا يقل عن ٦٥ سم . وفي داخل هذا النطاق الطبيعي تحكم الظروف البشرية في التوزيع الفعلي ، وأهمها نمط توزيع المزارع الأوربية والقرب من السكك الحديدية ، لدرجة أن نصف المزارع الأوربية في روديسيا تعتبر الدخان ظلها النقدية الرئيسية . ويحتل الدخان في المتوسط نحو ٥٪ من مساحته المزروعة ، ومع ذلك تجده مسئولاً عن ثلاثة أرباع دخل المزرعة . ولما كان الدخان مجهداً للربة فقد عوضت بالتسميد والدورة الزراعية للحفاظ على إنتاجية عالية ، ونوعية مرتفعة . وتتضمن الدورة الزراعية عادة الفترة العريضة للتسويق أو لتغذية الحيوان ، كذلك تحتفظ المزرعة بمساحة ترك فيها الأشجار الطبيعية للحصول على حاجتها من الأخشاب اللازمة لعملية تجفيف الأوراق فوق نيران الخشب دون زيادة كبيرة في درجات الحرارة .

وتتد منطقة الدخان الرئيسية في شمال وشرق روديسيا من أومالو وماريندلا *marendellas* الى سالسبورى وهارتلى ولوماجوندى .

وتجمع الأوراق كل على حدة عندما يتم نضجها . وعندما تكون الظروف مناسبة فانه تمر فترة تراوح من ٧ الى ١٠ أيام بين كل مرة تجمع فيها الأوراق والمرة التي تليها . وتستمر فترة جمع الأوراق نحو شهرين تقريباً . وبعد جمع الأوراق يربط التبغ بالأيدى إلى عصيان ويبدأ ثم ينقل إلى مخزن التجفيف .

وتستغرق عملية التجفيف نحو ٧ أيام ، وبمدها ينقل التبغ ويبدأ وتبدأ المبيعات في مزادات علنية من ملرس الى سبتمبر ، وتقله الشركات المشترية والتي تعيد تجفيفه ، وتبسته ثم تصدره عن طريق ميناء بيرا إلى دول العالم .

وتعتبر مشكلة العمل من أهم ما يواجه التوسع في الإنتاج ، ذلك إنه في حاجة إلى أيدي عاملة سواء في الزراعه أو في التجفيف ، ويعتمد الدخان على

حاجته من الأيدي العاملة من خارج روديسيا ، بل إن من المزارع ما يكاد يعتمد نهائياً على عمالته من المهاجرين .

وتقوم موزمبيق بامداد روديسيا بنصف العمل ، كما تقوم مالاوي بتزويد الثلث ، والباقي يأتي من زامبيا ، ونظراً لأن مورد العمل غير كاف ، وكفاءته غير عالية ، من ثم فالعامل البشري وليس الطبيعي هو الذي يحدد التوسع في زراعة الدخان لأن هناك نحو ٢ مليون فدان من المزارع الأوربية صالحة لإنتاجه .

وكان لقرار بريطانيا مقاطعة روديسيا اقتصادياً كرد فعل لقرار حكومة إيلان سميت باعلان استقلال روديسيا في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ أثره على إنتاج الدخان هناك ، لأننا رأينا مدى اعتماد دخان روديسيا على السوق البريطانية . ففي أول الأمر قامت حكومة روديسيا بشراء وتخزين الدخان غير المباع ، ثم بعد ذلك سارت على نظام الحصص للمزارعين ، واضطر المزارعون إلى التحول عنه إلى غلات أخرى وخاصة القمح والقطن ، أي العمل على اتساع القاعدة الزراعية^(١) .

1. Mc Kinnell, R., "Sanctions and the Rhodesian Economy"
Jour. of Modern Af. Study, vol. 7, No. 4, 1969, p. 564.

الفصل السابع

الفاكهة

الحمضيات

يبلغ متوسط إنتاج إفريقية من الحمضيات ٢,٤ مليون طن أو نحو ١٠٪ من الإنتاج العالمي البالغ ٢٢,٧ مليون طن (متوسط ٦٤ / ٦٧)

الإنتاج والصادر من الحمضيات في العالم وإفريقية بالألف طن (١)

العالم	إفريقية	المغرب	الجزائر	تونس	ج.ع.م
٢٢٩٠٠	٢٤٠٠	٥٨٠	٤٠٠	٧٥	٤٩٠
٣٦٣٠	٩٨٣	٤٨٨	٢٠٥	٣٩	٩
(٦٥/٦٤)					

وقد اشتركت إفريقية بما يقرب من المليون طن من الحمضيات في الصادرات العالمية عام ١٩٦٥ أو بمعنى آخر ٢٥٪ من هذه الصادرات. وقد أسهم شمال إفريقية منها بنحو ثلثيها والباقي كل من نصيب جنوب إفريقية، وتختلف أهمية صادرات الحمضيات بالنسبة لأقطار شمال إفريقية. فبينما زداد في المغرب الذي يصدر ٧٥٪ من إنتاجه، تصدر الجزائر نحو ٦٠٪ وتونس ٤٦٪ بل أن صادرات الحمضيات في المغرب تقدر بنحو سدس قيمة الصادرات عامة (٢).

المغرب: وتأتي المملكة المغربية في مقدمة دول شمال إفريقية إنتاجاً وتصديراً للحمضيات فيتراوح إنتاجها بين ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف طن، ولها تقال أهمية خاصة لأنه يمثل معظم الإنتاج فضلاً عما يقرب من ٩٠٪ من صادرات الحمضيات وإن كانت

1. FAO : Production yearbook, 1967, Trade yearbook 1967, p. 184.
2. FAO : "Horticulture in the Mediterranean area", Outlook for production and trade, Rome 1968, p. 8.

نسبة صادرات اليوسني والكلمتين ترتفع إلى ١٠٪ (١) وحدها غير الجريب فروت. واليوسني. وإذا كانت الحمضيات تأتي في المرتبة الثالثة بين صادرات المغرب بعد الفوسفات والمعادن الأخرى، فإنها تأتي في المرتبة الأولى بين المحاصيل الزراعية، هذا رغم أن زراعتها هناك تعد من أحدث الزراعات التجارية، إذ لا ترجع لأكثر من أربعين عاماً، لدرجة أن المغرب كان حينئذ مستورداً للبرتقال.

ويكاد يقتصر الاستهلاك الداخلي على استهلاك الحمضيات الطازجة، وكان من المقرر أن تستهلك صناعة المصيركميات كبيرة، ولكن الأرقام تدل على أن هذه الصناعة لاستهلاك سوى ستة آلاف طن وهي نسبة ضئيلة جداً لقطر ينتج أكثر من حاجته، بل أن المصانع الموجودة فعلاً عاجزة عن استغلال جميع إمكانياتها، ولا تنتج أكثر من ثلثي طاقتها، وبذلك لا غلق هذه الصناعة نشاطاً تصديرياً، والسبب في هذا هو عجز هذه الصناعة عن الإنتاج في ظل منافسة نظيرتها الأجنبية وخاصة سلع الولايات المتحدة الأمريكية التي تظهر في أسواق المغرب بوفرة.

وتنتج سهول الغرب وحدها نحو نصف المحصول، ويرجع ذلك إلى أن الحوامض تحتل تربة غريبة خصبة متوسطة المسامية، تتمتع بوفرة في المطر فضلاً عن أن هذه السهول تتمتع بما يتراوح بين ٤٥ ، ٦٠ سم سنوياً، من ثم يقتصر الري على ست أو ثمانى مرات في العام.

وبلى سهول الغرب حوض نهر سوس، وله أيضاً ظروفه المواتية لنجاح زراعتها، فالفترات المشمس طويلة مما يجعل بنمو الشجرة واكتمالها حتى أن شجرة عمرها ست سنوات قد يبلغ إنتاجها من التمار مائة كيلو جرام، ولا تبلغ هذا الإنتاج في بقية جهات المغرب سوى الشجرة التي بلغت من العمر عشر سنوات

(١) نوع من اليوسني يمكن الحصول عليه بعد تطعيم اليوسني بالبرتقال وأدخل زراعة هذا النوع في الجزائر الاب Glemthin الفرنسي.

وإن ترتب على هذا الحاجة الماسة إلى كيّات أكبر من المياه مما هو عليه في سهول الغرب ، ويلاحظ ارتفاع تكلفة الحصول على الماء هنا لأنه ماء جوفى يستخرج بواسطة المضخات^(١) .

ومن المناطق الأخرى الشيرة بالخصيات منطقة الرباط فضلا عن مناطق متناثرة في وجده ومراكش وفاس ومكناس . (أنظر ص ٢١٠)

ويتجه المغرب نحو زراعة الأنواع المبكرة والمتأخرة على السواء للوصول إلى الأسواق في وقت تشتد فيه الحاجة إليها فهناك البرتقال «البكر» الذي يصدر من نوفمبر إلى فبراير ، والبرتقال «الفصلى» الذي يصدر من منتصف ديسمبر إلى إبريل ، والبرتقال «المختار» الذي يصدر من مارس إلى يونيو . وقد نجحت المملكة المغربية في زيادة مخارج صادراتها من الخصيات عثت في ألمانيا الاتحادية وهولندا والاتحاد السوفيتي . وقد تحقق هذا رغم المنافسة الحادة من أسبانيا وباستثناء الاتحاد السوفيتي من إسرائيل .

الجزائر : ويحتل البرتقال الجزء الأكبر من إنتاج وصادرات الخصيات في الجزائر وكان المستوطنون يمتلكون معظم المساحات المزروعة ولكنها آت للوطنيين بعد التأميم . وتحظى ولاية الجزائر بالنصيب الأكبر من الخصيات وخاصة من البرتقال واليوسفي ، فيزرع ثلثي مساحة اليوسفي في ولاية الجزائر بينما الثلث الباقي موزع بين قسطنطينة وهران . وتزرع الجزائر الأنواع التي تنتج في يناير كلومسون وواشنطن الأمريكية ، والأنواع البرتغالية التي تنضج من فبراير إلى إبريل ، بينما ينضج الفانسيا صيفاً . ويلاحظ على صادرات الجزائر أنها تدهورت في السنوات الأخيرة ، فقد كان يصدر ثلثي الانتاج (٤٠٠ الف طن) عام ١٩٦٢ ولكن انخفض الصادر إلى أقل من

(١) حسان عوض : الأعجار الثمرة في المغرب : للؤعر الجغرافي العربي الاول ،

النصف (٢٠٠ ألف طن) عام ١٩٦٥ . ويرجع هذا إلى التدهور في النوعية بحيث أصبح أقل من مستوى التصدير مما يؤدي إلى تحويله إلى السوق المحلي . وحاولت حكومة الجزائر تنويع الأسواق وإيجاد علاقات تجارية مع دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، ومن ثم انخفض نصيب فرنسا من أكثر من ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٦٢ إلى ١٢٠ ألف طن ١٩٦٥ ، وبذلك بلغت صادرات الحمضيات إلى خارج منطقة القرنك الفرنسي ٤٠ ٪ من البرتقال و ٣٠ ٪ من الحمضيات بعمامة ، ولكن الحكومة الجزائرية اتجهت أخيراً إلى الحد من صادراتها إلى الاتحاد السوفيتي لانخفاض أسعاره ، ويسعى إلى استرجاع السوق الفرنسية مرة أخرى (١) .

تونس . تنتشر مزارع الحمضيات (القوارص) في شمال تونس وعلى الساحل الشرقي لشبه جزيرة رأس بون وتعتمد في معظم الأحوال على الري كمثل للطر . ويأتي نصف الانتاج الذي يدور حول ٨٠ ألف طن من منطقة رأس بون ، وريه من شرقي تونس وخاصة منطقتي نابل والحمات . وتصدر تونس أكثر من نصف إنتاجها وكان سوقها التقليدي هو فرنسا أيضاً حيث كانت تدخلها دون عوائق ، ولكن الأمر تغير بعد تأميم أراضي المستوطنين عام ١٩٦٤ . وتعرضت حمضيات تونس للتمييز الجمركية الكاملة في موسم ١٩٦٥ / ٦٤ ، وإن كانت المفاوضات التي قامت بعد ذلك بين الحكومتين أدت إلى الاتفاق في مايو ١٩٦٦ على التصريح لتونس بتصدير حصة إلى فرنسا قدرها ٤ آلاف طن . مضاه من الجمارك (١) .

مصر :

تحتل الحمضيات مكاناً خاصاً بين المأكلة المصرية ، وذلك أنها تحتل فاكهة شعبية فضلاً عن الاهتمام بتصديرها في الفترات الأخيرة وذلك ضمن الخطة العامة

(1) FAO : Horticulture in the Mediterranean area, op. cit, p. 17. T

(2) ibid., p. 124.

لتنوع الصادرات ثم زادت مساحة المحاصيل زيادة كبيرة خلال العشرين عاما الماضية من ٢٣ ألف فدان عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد على المائة ألف فدان عام ١٩٧٠ وبالتالي زاد الإنتاج ثلاث مرات عام ١٩٧٠ عنه عام ١٩٥٠، إذ بلغ ٦٢٧ ألف طن يكون البرتقال ٧٠٪ منها (١) وتأتي محافظات البحيرة والشرقية والقليوبية والمنوفية والجيزة فلها نحو ٧٠٪ من المحاصيل المزروعة ويرجع هذا إلى قربها من التجمعات المدنية الضخمة وبالتالي سوق الاستهلاك الكبير كما هو الحال في القاهرة والاسكندرية .

كذلك تحتل المحاصيل المركز الرئيسي في صادرات الفاكهة المصرية فبلغت نحو ٩٤٪ عام ١٩٦٨. غير أن ما تصدره مصر من المحاصيل ما زال يعتبر قليلا بالنسبة للإنتاج المحلي من جهة وبالنسبة لصادرات دول افريقية الشمالية فقد صدرنا عام ١٩٧٠ حوالي ١٠٤ ألف طن أو ١٥٪ من الإنتاج ويستمر الاتحاد السوفيتي العميل الأول للمحاصيل المصرية فله نحو ٣٠٪ من الصادرات يليه ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا .

غير أنه يجب الاهتمام بصادراتنا من المحاصيل وخاصة بعد التدهور الذي أصاب البصل كمحصول الصادرات الثالث بعد القطن والأرز نتيجة لدخول الرى الدائم مصر العليا وزيادة الرطوبة فيه وبالتالي عدم قدرته على تحمل التخزين . وبسبب المحاصيل المصرية في الخارج اختلاط الأصناف وتمدها في العبوة الواحدة نتيجة عدم كفاءة دور التعبئة ، مما أدى إلى انشاء ستة محطات للتعبئة ، وكذلك يعوق التصدير أحيانا الإصابة بالأمراض التي تسمى إلى المظهر الخارجى ومن ثم ترتفع نسبة الفرز الذي يطرح في السوق المحلي .

وإذا كانت بعض الآراء تؤيد التوسع والعناية بالمحاصيل لتصبح محصول

١ — الأرقام عن تطور الإنتاج التأتى بجمهورية مصر العربية للجهاز المركزى للتعبئة

صادرات ، فإن البعض الآخر لا يجمع هذا على اعتبار أن الدولة تحملت في السنين الأخيرة ما يزيد على المليون جنيه سنوياً كدعم لصادرات المحاصيل، وإن زراعة القطن أفضل بكثير . ولكن يمكن الرد على هذا القول بأن الدول تدفع إعانة دعم لصادرات الغزل والنسيج ، وأنه إذا كانت المحاصيل تتجه في معظمها إلى دول الاتفاقيات ، فإنا نستورد من هذه الدول سلعا ضرورية كالقمح والأخشاب والأسمدة . ويمكن أن صادراتنا من المحاصيل عام ١٩٦٣ كانت حوالي ٥ آلاف طن قيمتها ٢٨١ ألف جنيه ، ارتفعت عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على مائة طن قيمتها نحو ٧ مليون جنيه .

على العموم يلاحظ أن المنافسة على الأسواق الدولية سوف تكون حادة في المحاصيل نظراً لزيادة الإنتاج العالمي . وتشتد هذه المنافسة بين دول الشمال الأفريقي وبقية دول البحر المتوسط كإيطاليا وأسبانيا واليونان وإيطاليا وتركيا ولكن قد تميز دول الشمال الأفريقي برخص العملة فيها على عكس اليونان وإيطاليا وأسبانيا وتركيا التي بدأت أجور العملة ترتفع فيها نتيجة للهجرة إلى الأقاليم الصناعية في غرب أوروبا ، كذلك تؤثر تكاليف النقل في هذه المنافسة ومن هذه الناحية نلاحظ أن أسبانيا وإيطاليا لها وضع أفضل ، يليها دول الشمال الأفريقي ، فيما تزداد تكاليف النقل بالنسبة لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط .

الموز

تبلغ مساحة الأرض المزروعة موزاً في أفريقيا نحو ١٠ / من المساحة المزروعة بهذا المحصول في العالم ، ولكن إنتاجية الفدان في أفريقية أقل من إنتاجية العالم ، بل أن إنتاجية الأفطار أكثر تقدماً وأكثر أخذاً بالأساليب العملية في زراعته كمصر يبلغ فيها أكثر من ٢٠ طناً على حين أنه في تنزانيا وزامبيا نحو ٣ طن .

ولا يمكن التكهّن بانتاج أفريقية من الموز نظراً لأنه مادة غذائية محبوبة في أفريقية المدارية ، وبالتالي تصبح أرقام هيئة الأغذية والزراعة قهريرية إلى حد كبير .

وللموز استخدامات غذائية عديدة في أفريقية ، منها ما يؤكل مطبوخاً ، ومنها ما يطحن دقيقاً ، ومنها ما يشوى ، ومنها ما يستهلك طازجاً ، فهوالة غذائية أساسية في بعض جهات شرق وغربي أفريقية وينهب معظم المحصول للاستهلاك المحلي . أما موز التصدير فهو من النوع الذى يؤكل طازجاً كالفاكهة . وقدر صادر أفريقية السنوى بنحو نصف مليون طن . وتقوم به دول عديدة نزعها الصومال في أفريقية الشرقية وغينيا وساحل العاج في غرب أفريقية . وهو ذو أهمية خاصة للصومال لأنه أساس إقتصادها فهو يمثل أكثر من ثلثي قيمة صادراتها . ويزرع معظم موز التصدير هناك في نحو ٢٢٠ مزرعة كلها يملكها ويديرها إيطاليون . ولا يقتصر الأمر على هذا بل إنه إيطالى التصدير ، فتجارة الموز في الصومال تعتمد اعتماداً تاماً على السوق التفضيلية الإيطالية التى تضع ترميزة جركية قدرها ١ / على الموز الصومالى وترفعها إلى ٤٠ / على الموز غير الصومالى . وهذا التفضيل هو الذى أتاح لهذا النوع من التجارة الاستثمار كما أن فروقات الأسعار تمثل مصدر دخل للحكومة الإيطالية لأن تجارته احتكر حكومى .

على العموم بدون نظام التمييز لا يمكن للموز الأفريقى أن يقف على قدم المنافسة مع موز أمريكا اللاتينية لارتفاع تكاليف إنتاجه فنوع كافنديش Cavendish سريع التلف يستلزم تكاليف مرتفعة لإعداداته للتصدير ، وقد قلل التكاليف نوعاً بعد التصنيفات التى أدخلت على معدات الشحن فى ميناء قيسمايو ، مما يوفر ما كانت تدفعه الصومال من إعانات للسفن المارة لى كى تحف فى مينائها لشحن الموز ، وإن كان خلق قناة السويس أضر مرة أخرى بم صادرات الصومال من الموز لطادة المسافة بين الصومال وإيطاليا بنحو ٤ مرات .

صادرات الموز من الدول الرئيسية في أفريقيا بالألف طن

متوسط ٨٥ / ١٩٥٥	متوسط ٦٨ / ١٩٦٥
غينيا	٨٦
شرق الكرون	٧٦
غرب الكرون	٧٣
الصومال	٤٣
زائير	٣٥
ساحل العاج	٣٠
	١٢٩

ويصادف تصدير الموز في غرب افريقية نفس العقبات التي يصادفها في الصومال تقريبا من تحديد للأنواع وتسهيلات الشحن إلى الموانئ مما أعطى أهمية كبيرة للمزارع الأوربية. وكانت غينيا قبل الحرب الثانية هي المصدر الأول في غرب أفريقيا. وكانت للمزارع الاوربية (الفرنسية) الصغيرة التي تبعد نحو ٦٠ ميلا من كونا كرى تلتج معظم موز التصدير. وانخفض الصادرات عقب الاستقلال بخروج الفرنسيين ، مما جعل الدولة تحول مزرعتين كبيرتين « وتحتفظ بنحو ١٠٠ مدير مزرعة فرنسي ، ومازال الموز يمثل الصادرات الرأسي الرئيسي هناك .

وقد حل ساحل العاج محل غينيا في الأسواق الفرنسية ، بل وفي أسواق الجماعة الاقتصادية الأوربية ، وكانت فرصة استطاع ساحل العاج فيها أن يزيد صادراته بنحو ٤ مرات ، كما استطاع بهذا أن ينوع في صادراته .

وتمثل صادرات الموز ٥٪ من قيمة صادرات ساحل العاج، فتأتي في المركز الثاني بمد جزر كناريا كمنتج للموز في غرب أفريقيا، وتركز مزارع التصدير فيها بالقرب من إبيدجان في مساحة قدرها ١١٢ ألف فدان تكون ٤٠ مزرعة أوروبية، وإن كان هناك أيضاً ١٦٠٠ ملكية أفريقية صغيرة قد اشتركت في إنتاج الموز للتصدير.

ويكفي لمعرفة أهمية النظام التفضيلي من أن أفريقية صدرت ما قيمته ٤٠ مليون دولار من الموز معظمها اتجه إلى السوق الأوروبية المشتركة وبصفة خاصة إلى إيطاليا وفرنسا.

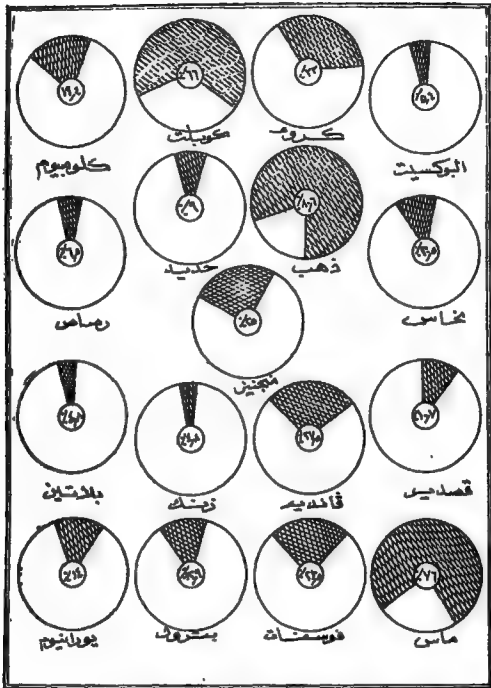
الفصل الثامن

الصادرات المعدنية

أهمية الصادرات المعدنية في الاقتصاديات القارة والبيان التالي :

تلعب الثروة المعدنية دورا كبيرا ذا أهمية فائقة في اقتصاديات القارة الأفريقية ، سواء جنوب الصحراء أو شمالها ، وسبق القسم الجنوبي نظيره الشمالي في جذب الماهجرين إليه ، بحثا عن الذهب والفضة ، من البرتغاليين والبريطانيين وغيرهم ، وكل من المدن كما رأينا أحد أسباب كشف طريق الرأس ، كما كانت الاكتشافات المعدنية في الهضبة الجنوبية مسئولة عن جذب الأوربيين وتواكبهم. على أنه يجب ألا ننسى أن أفريقية إحدى القارات التي لم تسمح تماما من الناحية الجيولوجية وأن الكشف المعذني يعوقه في كثير من الأحيان تلك التكوينات الرسوبية السميكة التي تغطي مساحات كبيرة من سطح القارة ، لذلك فمع زيادة البحث والتقيب تظهر الموارد المعدنية وتنير الأوضاع الاقتصادية بصورة سريعة والمثل لدينا واضح في ليبيا حيث تحولت من دولة تعتمد في صادراتها على الفول السوداني إلى خامس دولة منتجة للبترو في العالم (١٩٦٩) ، ومن دولة عجز إلى دولة فائض .

وقفزت الصناعات التعدينية لتصبح من أهم وأكثر قطاعات الاقتصاد الإفريقي نموا ، فقد كانت مسئولة عن أكثر من نصف حصة الصادرات الإفريقية عام ١٩٦٥ بعد أن كانت تشغل المكان التالي بعد الصادرات النباتية عام ١٩٦٠ بنسبة مئوية قدرها ٣٧٪ ، غير أن أهمية أفريقية في الميدان التعديني العالمي تبدو أكثر وضوحا إذا عرفنا أنه لا يتفوق عليها في الموارد المعدنية سوى أمريكا الشمالية ، بينما تتضاءل إلى جوارها أمريكا الجنوبية وأستراليا وجنوب آسيا .



شكل رقم (٤٣) نصيب افريقية من الانتاج العالمى للمعدن عام ١٩٧٠

ويعرض فقرها التعمى إمكانات ضخمة من القوى المائية فضلاً عن تدفق بترول في أطراف القارة الشمالية والغربية (١). فافريقية مسئولة عن نحو ٣٠٪

(1) De Kun, N, The mineral Resources of Africa, G.U.P., 1965, p. 3

من قيمة الانتاج المعدنى فى العالم، بل إن إفريقية قبل أى قارة أخرى بما فيها أمريكا الشمالية تعد العالم بالمعادن النادرة ، فأفريقية تحتوى على ٩٠ ٪ من احتياطى الكروم وتضم بنحو ٣٠ ٪ من الانتاج العالمى . وتضخ غانا باحتكارها لاحتياطى ضخمة من المنجنيز ، ورغم أن الاتحاد السوفيتى له وحدة أكثر من نصف الانتاج العالمى ؛ فإن نصيب افريقية وهو ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى يعطى القارة مكانا ممتازا فى إنتاج هذا المعدن . وتبرز إفريقية فى إنتاج الكوبالت، إذ أن ٩٠ ٪ من موارده توجد فى الكونغو التى يسهم وحده بنحو ٦٥ ٪ من الانتاج العالمى (١٥ ألف طن) فضلا عن اسهامها بنحو ٣٠ ٪ من إنتاج الفانديم.

ولا تنفوق على زامبيا وزائيرى سوى شيلى فى إنتاج النحاس . وتمتد القارة منتج رئيسى لكرات النحاس Blister Copper (درجة النقاوة ٩٩.٤ ٪) وللنحاس المكرر كهربائيا Electrolytic copper .

وفى ميدان المعادن الاستراتيجية تلعب أفريقية دورا بارزا للغاية ، فالولايات المتحدة مثلا تحتوى على ٦٠ ٪ من احتياطى اليورانيوم ، بينما يحتوى جنوب أفريقية وحده على نحو ٣٥ ٪ منه باستثناء الدول الاشتراكية ، وتلتج أفريقية نحو ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى من البريليوم ، ونحو ٨٠ ٪ من التتالوم ، وإفريقية منتجة لنصف الانتاج العالمى من الذهب ، ٤٠ ٪ من البلاتين ، وهى منتجة لنحو ٩٣ ٪ من ماس الزينة gem diamond ، ٩٨ ٪ من ماس الصناعة. Industrial diamond وأخيرا يمكن أن نضيف هذا التدفق البترولى الجديد فى أفريقية الشمالية والتى لم يكن يعرف عنه شيء قبل عام ١٩٥٧ باستثناء البترول المضربى .

مشكلات التعدين فى افريقية :

على أن التعدين فى أفريقية ليس بالأمر الهين خاصة فى إفريقية المدارية

فليست أفريقية المدارية بالمسكن الذى يصلح للمنقب عن المعادن الذى لا يحمل إلا مولا^(١). فشكالات التمددين متنوعة ، منها بعد الناجم عن منافذ التصدير؛ إذ أن قليلا من المهاجم ما يقع بالقرب من البحر؛ ومن ثم كان من الضرورى وجود كفاءة فى النقل لتصدير الخامات واستيراد المعدات والأجهزة اللازمة للتمدين . فقد تبلغ تكاليف شحن الحديد الخام من بعض جهات أفريقية إلى الخارج نحو ٥٠٪ من قيمة إنتاج السلعة المصنوعة منه^(٢) وكان نقص كفاءة تشغيل النقل من أسباب الحيولة دون استغلال كثير من التكوينات كخامات الحديد فى جبل Pari بالقرب من لا كوجا فى نيجيريا . ولعل مد الخط الحديدى عبر القارة لخدمة نحاس (كتنجا — زامبيا) من أبلغ الأمثلة على أثر التمددين فى هذا السبيل ، إذ يقطع الخام طريقا طوله نحو ١٥٠٠ ميل إما إلى يرا أو لوييتو (كالمسافة بين باريس وموسكو) . ومن أجل أن يتحمل النحاس تكاليف نقل هذه المسافات الطويلة فضلا عن تكاليف الشحن البحرى بعد ذلك كان لابد من تنقيته وتكريره وتركيزه بالقرب من الناجم . ولكن هذا بدوره يثير مشكلات جانبية خاصة بموارد الوقود والقوى المحركة وضرورة تنمية مشروعات كهروحرارية وكهرومائية .

ويجب أن يلاحظ فى هذه المضار أن الاستغلال المعدنى قد مد جهات كثيرة من أفريقية بالخدمات الأساسية اللازمة لنمو الاقتصادى والإجتماعى ، فالتمدين والنقل يسيران جنبا إلى جنب لدرجة أنه يمكن القول بأنه باستثناء بعض الخطوط الاستراتيجية كخط ممبسة / كيسومو (بحيرة فكتوريا) فمعظم الخطوط الكبرى فى أفريقية كانت استجابة لاستغلال معدنى ، لأن المعادن يمكن

1. Kimble, G. «Tropical Africa», vol. 1., p. 293,

2. Goldsmith, E. «The Role of Minerals in African Development», in «Man and Africa», London, 1965, p. 284.

أن تدفع مصاريف المصافات الطويلة طول العام وبذلك تساعد الإنتاج الزراعي الموسمي، بحيث يمكن تشغيل الخط دون خسائر على مدار السنة، فلأس والتعبها اللذان وضعا أساس خطوط جنوب أفريقية، والتعب والتعبم والنحاس أساس خطوط روديسيا الممتدة إلى أنجولا وموزمبيق. كذلك كانت الصادرات المعدنية مسئولة عن تحسين الموانئ سواء بالتعميق أو الاتساع ومد الأرصفة والخطوط الحديدية إليها فضلا عن تجهيزها بالمعدات الحديثة. وهذه جميعا مما يجتذب مشروعات صناعية وتجارية أخرى. كذلك لا ينسى فضل التعدين على استغلال مشروعات القوى كسد الكاليريا وسد أوين وسد القولتا وغيرها.

ومن مشكلات التعدين أيضاً مشكلة الأيدي العاملة لتشغيل المناجم، وتبدو مظاهرها في الهجرات العديدة في أفريقية الجنوبية حيث تجتذب مناجم جنوب أفريقية معظم حاجاتها من باسوتو وسوازي وموزمبيق، كما تعد مالواي وأنجولا وموزمبيق نطلق النحاس ومناجم روديسيا بمعظم احتياجاتها.

والصناعات القائمة على التعدين هي صناعات استخراجية في المكان الأول. لأن الصناعات التحويلية مازالت في مهدها، فنصيب القارة ضئيل على المستوى العالمي في هذه الصناعات، فهي تنتج ١٪ من الحديد الخام، ١٠٪ من الصلب الخام، ٣٪ من الرصاص والزنك، لذلك تتقارب قيمة الصادرات المعدنية من قيمة الإنتاج المعدني نظرا للاستهلاك المحلي الضئيل باستثناء جنوب أفريقية حيث تبلغ قيمة الصادرات المعدنية سدس قيمة إنتاج المناجم^(١). غير أنه ينبغي تصدير الخامات الزراعية دون عمليات أولية، تصدير المعادن غالباً شبه مصنوعة مكررة أو شبه مكررة تقاديا لتكاليف نقل الشوائب وهي عالية بدرجة كبيرة، هذا فضلا عن أن معظم المناجم ومصانع التكرير هي ملك لشركات أوروبية وأمريكية ومن ثم لا يوجد ضغط على حكومات الدول المتقدمة لمخاطبتها. وتتميز المعادن

(1) Hance, W., "Africa's Minerals : Myth and Realities" Africa Report, No. 5, May 1971.

بجاذبيتها لرؤوس الأموال الأجنبية ، بل إن جميع الاستثمارات التعددية في
أفريقية تكاد تكون أجنبية باستثناءات قليلة كما في جمهورية مصر العربية ،
فقد ظلت المعادن هي القلب المغنطيسي لرؤوس الأموال الأجنبية في القارة منذ الحرب
العالمية الثانية ، فن ٣٠٠٠ مليون جنيه استثمرت في أفريقية بين عامي ١٩٤٨/
١٩٥٨ ، أتجه منها ٦٠٠ مليون إلى جنوب أفريقية ونحو ٦٠٠ مليون جنيه
إلى الكونغو (البلجيكي) ، ٣٠٠ مليون إلى الروديسيات ، وهي أقطار التعددين
بجدارة ، هذه الأقطار يسكنها البالغين نحو ٣٦ مليون نسمة امتصت وحدها
نحو نصف رؤوس الأموال المستثمرة في قارة يزيد سكانها على ٣٠٠ مليون
نسمة ، ويرجع هذا لاشك إلى التعددين .

وكل من آثاره أيضاً ظهور المهارات واكتساب الخبرات لدى الأفريقيين ،
وإذا كانت المستويات العليا من العمل ظلت مقصورة على الأجانب فترة طويلة ،
فإن هناك تشجيعاً ملموساً للأفريقيين لطرق هذه المجالات بعد الاستقلال .
وفي الحق أن جميع الدول الأفريقية تتسوق إلى تنمية إنتاجها المعدني ، ويرجع
هذا إلى أنه لا توجد وسيلة للتنمية تأتي بعائد سريع وكبير كما تحققه الثروة
المعدنية ، وقد تضخمت الشركات الباحثة عن المعادن في أفريقية خلال الخمسة
عشر سنة الأخيرة ، وأدخلت التقنيات الحديثة في البحث ولكن كما هو الحال
في البحث عن المعادن بصفة عامة لم يكن حظ هذه الأقطار أو تلك الشركات
متساوياً في الخارج .

وإذا كانت الضفة الجنوبية في أفريقية غنية بمعادنها ، والأطراف الشمالية
غنية أيضاً بمترونها بصفة خاصة ، فإن هناك بعض التطلقات الشهيرة أيضاً بمعادنها
في روديسيا وعلى حدود زامبيا وزائير وبعض مناطق في غرب أفريقية ولكن
من ناحية أخرى ، تستقر أفريقية الشرقية بوجه عام إلى الثروة المعدنية ، فهناك
فائقة مجموعة من المعادن معروفة هناك ولكنها بكميات صغيرة ومبعثرة
بحيث لا تصبح لها قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية .

الواقع أن التوزيع غير المتساوي لثروة المعدينية إنتاجاً وتصديراً يمكن أن يحد كبير حقيقة أن التكوينات المعدنية ترتبط بتكوينات صخرية معينة . فمخزون ما قبل السكبرى البلورية مثلاً تحتوى على مجموعة من المعادن ، لذلك كان النطاق الجيولوجى الكبير الذى يمتد لمسافة ٥٠٠٠ كيلومتر من نطاق الحزام (كتشجا زائير وزامبيا إلى إقليم الراند فى جنوب افريقية من أغنى التكوينات الجيولوجية بالمعادن) وهو الذى جعل من زامبيا وزائير وجنوب افريقية من دول العالم الرئيسية فى الانتاج المعدنى . وعلى العكس وجدنا البترول والفوسفات وبعض الحديد والمنجنيز يرتبط بالصخور الرسوبية التى تغطى نحو ٤٠ ٪ من مساحة القارة .

تطور الصادرات المعدنية

يسين الجدول التالى قيمة الصادرات المعدنية عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ بالمليون دولار^(١)

السنة	خامات معدنية مخردة	معادن	وقود معدنى	معادن لاقطرية	ذهب	مجموع المعادن	نسبة المعادن إلى الصادرات
١٩٦٠	٤٦٠	٧٠٠	٢٦٠	٤٠٩	٨٢١	٢٦٥٠	٣٦,٩ ٪
١٩٦٥	٥١٤	١٠١٦	١٦٦٠	٦٦٥	١١٢٥	٤٩٧٩	٤٩ ٪
١٩٦٨	٥٥١	١٢٣٨	٢٩٥٠	٧٢٤	١١٢٧	٦٥٩٠	٥٠,٤ ٪

واضح من الجدول زيادة الصادرات المعدنية بوجه عام حتى زادت على نصف حصيلة الصادرات الافريقية . وقد تميزت جميع فروع التعدين بالزيادة ، وأن اختلفت نسب الزيادة ، فذاً قلنا زيادة الخامات بزيادة المعادن ذاتها ، وجدنا أنها نحو ١٢٢ ٪ فى الخامات بينما هى ١٧٧ ٪ فى حالة المعادن . وقد نتج هذا أساساً عن ظهور كثير من المصاهر ومعامل التكرير التى تنقى الخامات لتخفيض

تكاليف النقل. غير أن أكبر زيادة كانت في الوقود المدنى والتي بلغت ١١٣٥٪. ومعظمها من البترول الذى ازداد إنتاجه فى نيجيريا والجزائر وجمهورية مصر العربية فضلاً عن تدفق البترول الليبي ، بل لقد كان الصاخر الكبير من الوقود المدنى هو المستول الأول عن قفزة الصادرات المدنية واحتلالها المكان الأول فى الصادرات الافريقية . كذلك كان من الواضح أن هناك زيادة واضحة فى كل من المعادن الفلزية اللافلزية والذهب، فقد بدأت ملاجاشى تفحص الكروم ، وأصبحت النيجر مصدرة لليورانيوم وكنغو برازا فيل مصدراً للبوتاس.

(١) الصادرات المدنية الرئيسية لأفريقية بالقيمة (مليون دولار)

السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠	السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠
بترول خام	٢٠٠	٣٨٧٠	اسيستوس	٦٠	٦٣
ذهب	٨٢١	١١٩٠	خام يورانيوم	١٥٢	٦٠
محاس وخاماته	٥٥٦	١٦٥٠	رصاص	٤٥	٤٥
ماس	٢٣٩	٥٢٨	بوكسيت (ألومينا)	٣٥	٩٢
خام حديد	١٠٣	٣٥٨	زنك وخاماته	٣٠	٦٥
فوسفات خام	١١٠	١٦٥	خام كروم	١٩	٢٥
خام منجنيز	٥٦	٨٠	كوبالت وخاماته	٢٠	٣٣
قصدير ومركباته	٣٨	٥٢	سبائك	٢١	٣٧

يتضح من (جدول الصادرات المدنية الرئيسية) أنه رغم أن أفريقية تنتج وتصدر عدداً كبيراً من المعادن ، إلا أن هناك تركيزاً فى صادراتها المدنية ،

فكما هو واضح من الجدول أن الثلاث سلع الأولى وهي البنترول الخام والذهب والنحاس وخاماته مسؤولة عن ثلثي قيمة الصادرات عام ١٩٦٥ والست سلع الأولى (تضاف على المجموعة السابقة) اللباس، خام الحديد، والقوسفات مسؤولة عن ٨٠٪ من مجموع قيمة الصادرات.

من حيث الأقطار :

هناك تركيز من نوع آخر بالنسبة للأقطار المنتجة للمعادن، وعلى سبيل المثال.

١ — هناك ثلاثة أقطار فقط تصدر كميات مقبولة من النحاس وهي زامبيا وكنفو كنفاسما، وأوغندا.

٢ — وهناك قطر واحد مسئول عن ٨٥٪ من القصدير وهو نيجيريا.

٣ — وهناك ثلاثة أقطار مسؤولة عن معظم صادرات خامات حديد أفريقيا بينما نجد الأحجار الكريمة كالذهب يكاد جنوب أفريقية مسئولة عن ثلثي صادرة.

هذه الحقيقة لها آثارها من النواحي الاقتصادية، فحينما نقول إن قيمة الصادرات المعدنية الإفريقية قد ارتفعت في المنين الأخيرة عن ذي قبل، فليس معنى هذا أن الأقطار الإفريقية جميعاً أو حتى غالبيتها قد استفادت من هذا التحسن، ذلك أن معظم هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حجم الصادرات المعدنية وارتفاع قيمتها أو عدم هبوطها كما حدث في المحاصيل الزراعية، وبالتالي سوف يكون المستفيد من الناحية الفعلية قلة من الأقطار، على سبيل المثال ارتفع نصيب زامبيا من تصدير النحاس من ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٦١ إلى ٥٤٠ مليون دولار عام ١٩٦٥، وارتفع نصيب موريتانيا من صادرات

الحديد من صفر إلى ٥٤ مليون دولار في التاريخين المذكورين . وزاد نصيب جابون من المنجنيز من لا شيء عام ١٩٦١ إلى ٢٨ مليون عام ١٩٦٥ (١) .
أسواق المعادن :

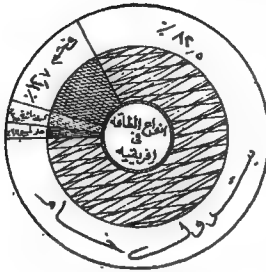
أما عن أسواق المعادن فهي أسواق خارج إفريقية باستثناءات قليلة تمثل في الألومنيوم والشمع السكوك ، فمعظم إنتاج غينيا من البوكسيت يتجه إلى مصاهر الألومنيوم في الكرون ، ومعظم الشمع السكوك الذي يخرج من جنوب إفريقية وروديسيا يتجه إلى الأقطار المجاورة وإن كانت هناك كميات قليلة من انتراسيت إفريقية يتجه إلى أوروبا .

وهناك حركة ضئيلة لمنتجات الحديد والصلب من جنوب إفريقية وروديسيا إلى الأقطار المجاورة ، وهي تجارة تمرض لتدهور نظرا لتطور الظروف السياسية في جنوب القارة واتباع سياسة التفرقة المنصرمة . أما خارج إفريقية فتتجه ٩٠٪ من صادرات إفريقية المدنية إلى أقطار الجماعة الاقتصادية الأوربية ومنظمة التجارة الحرة باستثناء الذهب والماس لأننا إذا أضفنا هذين المعدنين سترتفع النسبة كثيراً لأنهما فعلاً يذهبان إلى أقطار الدول المتقدمة اقتصادياً . أما أقطار أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فنصيبها أقل ويزداد في الخامات الفلزية كمخامات الحديد والكروم والمنجنيز واليورانيوم ، ويبلغ نصيبها من المعادن نحو ٦٪ وبصفة خاصة النحاس . وتتركز طلبات اليابان من نروة إفريقية المدنية عن بعض المعادن وخاصة النحاس والحديد والكروم والمنجنيز .

موارد الطاقة :

كانت إفريقية قبل الخمسينات توضع في إطار القارات الفقيرة في موارد

1. Wall, D., Export Prospects for Africa South of the Sahara. African Affairs, January 1969, p. 31.



شكل رقم (٤٤) أنواع الطاقة المنتجة في أفريقيا ١٩٧٠
تدفق البترول الليبي أصبحت
مصدرة بما يعادل ٤٧ مليون طن من الفحم، ارتفعت في عام ١٩٧٠ إلى ما يعادل
٢٤٩٠ مليون طن من الفحم (باستثناء اليورانيوم) .

ورغم توفر مروق الفحم في تكويزات السكر ومجنوب أفريقيا فهي رديئة
من حيث النوع ، والحقل الوحيد ذو الأهمية في الإنتاج الفحمي يقع في جمهورية
جنوب أفريقيا وكان العامل الرئيسي في تنمية كثير من أوجه التنمية هناك ،
إنتاجه السنوي نحو ٥٢ مليون طن من الفحم البيتوميني ، يليه في الأهمية
حقل وانكي Wankie في روديسيا بإنتاجه البالغ نحو ٣ مليون طن ، أما
الحقول الأخرى فهي قليلة الأهمية ، وتبعثر في نيجيريا والمغرب والجزائر
وموزمبيق وجمهورية زائير ، فإنتاج كل منها لا يتعدى بضعة مئات من آلاف
الطنان ومن أنواع رديئة ، وبالتالي لا يوجد الفحم الكوك الصالح للصناعات
الثقيلة إلا في نالتا روديسيا .

انتاج الفحم في إفريقيا بالآلاف طن

١٩٧٠	١٩٦٧	
٥٢٧٥٢	٤٩٣٠٠	جنوب إفريقية
٣٣٢٠	٣٠٦٠	روديسيا
٦٢٣	٣٣٩	زامبيا
٤٣٣	٤٨٢	المغرب
٥٩	٢٠٣	نيجيريا
١٠٩	١٣٣	زائير
١٤٨	٧٣	سوازيلاند

ورغم نقص البيانات عن حجم تجارة موارد الطاقة بين الدول الإفريقية ذاتها ، فمن الثابت أن تجارة الفحم بين الدول الإفريقية أكثر أهمية منها بين إفريقيا والعالم الخارجى . وقد زاد حجم الفحم الذى دخل التجارة بين الأقطار الإفريقية بنحو ٢٤ مليون طن ، بينما ما استورد لم يزد على ١٥٠٠٠٠ رطل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . وكان هناك عجزان لتجارة الفحم فى داخل إفريقيا حتى عام ١٩٦٥ وهما :

١ — عجز من روديسيا إلى زامبيا بما يعادل ١٢ مليون طن عام ١٩٦٥ .

٢ — عجز من جنوب إفريقية إلى موزمبيق بما يعادل ٤٦٠ ألف طن عام ١٩٦٥ .

وباستثناء بترول الصحراء الكبرى أو الوطن العربى الأفريقى ، فأفريقية فقيرة فى بترولها سواء فى أنجولا أو جابون أو كينشاسا برازافيل ، وإن كانت نيجيريا قد بدأت تصبح ذات أهمية بترولية فى غرب القارة ، وكان لثقل البترول فى

إفريقية الإدارية أثره في أن استهلاك الفرد فيها لا يتعدى ١٠ جالون سنوياً ،
بينما يرتفع في أمريكا اللاتينية إلى ٨٠ جالون .

كذلك تدل العواهد على أن هناك حركة زادت في تجارة البترول الخام في
شمال أفريقية ، فلم يستورد المغرب في عام ١٩٦٢ إلا كميات ضئيلة من جيرانه ،
ولكنه في عام ١٩٦٤ ارتفعت مستورداته من البترول الليبي والجزائري إلى ٥٠٪ .
بل واستورد أيضاً من نيجيريا عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كذلك تعتمد تونس ١/٢
حاجاتها البترولية من شمال أفريقية ، وكذلك تعمل غانا وساحل العاج والسنغال .
أما بالنسبة لأقطار أفريقية الشرقية فيعتبر بترول الشرق الأوسط هو موردها
الرئيسي ، كما أن بعض أقطار الساحل الغربي تستورد بعض احتياجاتها من دول
البحر الكاريبي ، بينما تعتبر إيران والعراق وأمريكا الشمالية مصدر البترول
الوارد إلى جنوب أفريقية .

أما الصادرات البترولية خارج أفريقية ومعظمها من شمال أفريقية فتتجه في
المرتبة الأولى إلى القارة الأوربية التي تستورد معظمها ، ثم تأتي بعد ذلك أمريكا
الشمالية . وزاد من أهمية بترول شمال أفريقية توقف الحركة في قناة السويس .
وتعتبر فرنسا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا من أهم عملاء
شمال أفريقية ، بينما تعتبر المملكة المتحدة عميلاً رئيسياً لبترول نيجيريا الذي
تعتبره أماناً يقيا تقلبات الظروف السياسية في العالم العربي .

وعلى العموم فالنعم مشمول عن نصف الطاقة المستخلة والبترول مشمول عن
خمس هذه الطاقة وتتكفل الطاقة الكهربائية بالباقي . ورغم غنى القارة
بامكانات الكهربائية فإن المناطق التي تزيد فيها هذه الإمكانيات بعيدة
غالباً عن مناطق التصنيع والسكن ، إذ أن هذه الإمكانيات تزيد في إفريقية
الإدارية وخاصة حوض الكنتو ، بينما مناطق الاستهلاك والازدحام للنمو
في أطراف القارة . ومن المعلوم أن تكاليف الكهرباء تزداد كلما زادت خطوطها

طولا ، والحد الاقتصادي لهذه الخطوط في الوقت الحاضر هو ٥٠٠ ميل ،
فإذا لم يظهر ما يقلل من هذه التكاليف فمنى هذا أنه في ظل الظروف الحالية
فامكانات الاستفادة من كهرباء أفريقية للدارية ضئيل .

وهناك عدة خطوط نقل دولية تسهل حركة التجارة بين الدول الأفريقية
في الطاقة الكهربائية .

* خط طاقته ١٣٢ كيلو فولت يمد كينيا بتيار من سد أوين في أوغندا ، وبلغت
التجارة عام ١٩٦٥ بين البلدين ١٩٠ مليون كيلوات . لمواجهة حاجات مناطق
التمدين في مناطق النحاس تتصل زامبيا بخط ٢٢٠ كيلو فولت مع كاتانجا ،
وخط ٢٣٠ كيلو فولت مع روديسيا ، وقد بلغت مشتريات زامبيا ١٨٥١ مليون
كيلوات من سد كاريا فضلا عن ٢٧٥ مليون كيلوات من محطات الكهرباء
التي يمتلكها اتحاد تمدين كاتانجا . Union Minière de Haut Katanga وهناك
خط طاقته ٧٠ كيلو فولت من محطة مورورو في زائيرى يصل إلى بورندي
أما في شمال أفريقية فهناك خط طاقته ٩٠ كيلو فولت يربط الجزائر بالمغرب .
وآخر طاقته نحو ٢٢ كيلو فولت يربط الجزائر بتونس .

النتائج الاقتصادية للتعدين

أثر التعدين على الاقتصاديات القومية :

تفاوت أهمية التعدين في الاقتصاديات القومية لدول التعدين الأفريقية ، ففي بعض الدول الأفريقية زادت أهمية التعدين بدرجة ملحوظة من حيث القيمة المطلقة ، وإن انخفضت أهميته من حيث القيمة النسبية نظراً لتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة والخدمات .

ففي زامبيا مثلاً احتل تعدين النحاس المكان الأول في النشاط القومي للبلاد منذ أوائل هذا القرن . وكان زيادة وإنتاج وتصدير النحاس مسؤولاً عن التنمية السريعة التي شاهدها زامبيا . ورغم أن النحاس مازال يمثل نحو ٩٥٪ من قيمة صادراتها ، فإن نصيب التعدين في الدخل القومي قد انخفض من أكثر من ٥٠٪ خلال معظم الخمسينيات إلى ما يقرب من ٢٥٪ عام ١٩٧٠ وفي زائيرى كان نصيب المعادن يزيد على ٦٠٪ من صادراته خلال الخمسينيات . واستمر هكذا خلال الستينيات لأن التعدين يكاد يكون القطاع الوحيد الذي لم يتأثر كثيراً بالاضطرابات على عكس الإنتاج الزراعى ، ولكن مع هذا انخفض نصيبه في الستينيات عنه في الخمسينيات . وتكرر الصورة في روديسيا حيث زاد إنتاجها من النحاس وخام الحديد (وإن كان إنتاجها من الكروم والذهب والنعم ظل كما هو) ومع ذلك انخفض نصيب التعدين من ٨٪ إلى ٦٪ . وظل إنتاج فانا من الذهب والماس والمجنيز على حاله تقريباً مما هبط بأهمية التعدين سواء في حقل الصادرات أو في الدخل القومي .

وهناك أقطار أخرى كالسودان ونشاد ومالى ومالوى وأثيوبيا مازال التعدين فيها ذا أهمية ثانوية .

غير أن هناك استثناءات لهذا تمثلت في الدول التي قفز فيها الإنتاج المعدني قفزات سريعة متتالية ، ولعل أبلغ مثل لها ليبيا التي أصبح البترول عصب تجارتها الخارجية وتركها فائضا ضخما عام ١٩٦٩ قيمته يزيد على ١٥٠٠ مليون دولار ، وقلب ميزان الحرف فوضع الخدمات في المقدمة والزراعة والرعى في المؤخرة . ومثلها موريتانيا وإن كان بصورة أخف ، فقد حدث فيها انقلاب اقتصادي وتحول نتيجة استغلال خامات الحديد . ورغم أن هذا التطور الاقتصادي لم ينعكس بعد في حياة معظم السكان ، فقد كانت قيمة صادرات موريتانيا عام ١٩٦٢ لا تزيد على ٣ مليون دولار وفضأة ارتفعت إلى ٤٦ مليون دولار عام ١٩٦٤ منها ٤٣ مليون دولار ، قيمة صادرات الحديد . وتظهر ضخامة الرقم إذا قورن بقيمة السلعة الثانية مباشرة في الصادرات وهي الأسماك فلا تزيد قيمتها على ٢ مليون دولار . وليس هناك من أمل في المستقبل في تدهور قيمة المعادن نظرا لظروف البلاد الصحراوية من ناحية وزيادة إنتاج الحديد فضلا عن بدء استغلال تكوينات النحاس في أكجوجيت Akjoujt . وكان التغير في الاقتصاد الليبيري أكثر تدرجا عنه في موريتانيا ، كما كان موزاعلي فترة زمنية أطول . فقد بدأ استغلال حديد ليبيريا عام ١٩٥١ ، وظل يمثل ١٦٪ من قيمة الصادرات حتى عام ١٩٥٥ ، ثم انتزع المكان الأول في الصادرات بدلا من المطاط عام ١٩٦٩ لأول مرة ، وفي عام ١٩٧٠ كان مسؤولا عما يزيد على ٧٠٪ من حصة الصادرات عام ١٩٧٠ . وكان تعدين الحديد سببا في تحول ليبيريا من واحدة من أفقر الدول الأفريقية إلى دولة يرفع فيها متوسط دخل الفرد عنه في غرب افريقية بصفة عامة . وإذا استخدمت حوائد التمدين جيدا في هذه الدول فليس من شك أنها ستساعد على تنمية سريعة .

كذلك زاد دخل الفرد في جابون نتيجة التمدين ، فلم يستغل معدن مانهانك قبل ١٩٥٧ ، لكنه أصبح مشغولا عن ثلثي قيمة الصادرات وربع الدخل القومي عام ١٩٦٧ . وهذا ما يمكن جابون من موازنة ميزانيتها وجعلها في مركز قوى في معارضتها لدول الاتحاد الجمركي الاستوائي Equatorial Customs Union (١٦٢ اقتصاد الانترتي)

والتي لم تظهر لديها ثروة معدنية حتى الآن .

ولم تلعب الثروة المعدنية دورا يذكر في نيجيريا حتى بداية ظهور البترول، فلم تكن المعادن تزيد نسبتها على ٠.٥٪ من الصادرات عام ١٩٦١ ارتفعت إلى ما يزيد على ٠.٥٪ عام ١٩٧١ ، ومن الدول الأخرى التي ظهرت فيها أهمية التعدين سيراليون وغينيا، كما بدأت تزيد أهمية التعدين في أنجولا وإن كان البترول فيها يمثل مركزا لصادراتها. وقد يصبح استغلال معدن ثاينوى ذا أهمية كبرى لدولة صغيرة يظهر بها كالمو الحمال في توجو التي أصبحت الفوسفات فيها يمثل ٤٠٪ من قيمة الصادرات .

الارتقاء على القمم الأساسية .

على أنه لا يمكن قياس أهمية التعدين في التنمية الاقتصادية للدول المنتجة على أساس مساهمة هذه المعادن في صادرات تلك الأقطار وفي الدخل القومي ، فهناك العوائد التي تحصل عليها الحكومات فضلا عن الضرائب التي تدفعها شركات التعدين ، وكل ذلك لا شك يجعل من الميسور تنفيذ برامج التنمية التي تحتاجها الدول الأفريقية في الوقت الحاضر . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك التوسع في أساسيات البناء الاقتصادي Infrastructure التي تساعد على التنمية ومن أظهرها وضوحا في هذا المجال التوسع في تحسين طرق النقل ، وبناء السدود للحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة .

فقد بدأ أول خط حديدي في غانا عام ١٨٩٨ ليربط بين مناجم الذهب في تاركوا بيناء سكوندي ، وكان امتداد الخط إلى كوماسي عام ١٩٠٣ كاستجابة لتعدين الذهب في مناجم أوبوازي Obuasi وكذلك كان أول خط حديدي في نيجيريا الذي بدأ من بورت هاركورت إلى إينوجو عام ١٩١٦ وذلك لنقل الفحم ، وكما مد خط طوله ٢٥ كم في توجو ليصل إلى توكوينات الفوسفات . وتطلب تعدين الحديد في ليبيريا مد ثلاث خطوط حديدية منذ ١٩٥٠ ، اثنتان يبدآن من منروفيا ويتجهان نحو الداخل والثالث يبدأ من بوكا نو ويتجه لاسافة ٢٦٢ كم إلى جبل نيمبا . ويتنملا يحمل الخطان الأولان سوى الحديد من

الناجم يحمل خط نيمبا سلما أخرى فضلا عن الحديد كما هو منصوب عليه في العقد المبرم بين الحكومة والشركة لذلك يحمل أحيانا بعض الأخطاب . وتطلب استغلال نحاس مناجم كليبي في أوغندا مد الخط الحديدي لمسافة ٣٣٣ كم بعد أن كان ينهى قبل ذلك في كيبالا .

ونظرا لأن هذه المعادن سواء كانت خامات أو مركبات تفحص إلى الخارج فمكان لا بد من تسهيلات لفحصها في الموانئ ، ومن ثم كان ذلك التطور الكبير الذي شهدته الموانئ الأفريقية سواء بتوسيع المرافق وتعميق الأحواض أو مد الأرصفة كما حدث في موانئ مروفيا وموسامبيس وأبورت أنين (نواديبو) .

ومدت أرصفة جديدة في كونا كرى لفحص خام الحديد ، فضلا عن مرفأ للبوكسيت في جزيرة Koss بدأ يصدر المعدن منذ عام ١٩٥٧ بتوسط نصف مليون سنويا . وخصصت أرصفة لفحص المعدن في موانئ البضائع كما هو الحال في ميناء داكار (القوسفات) وكونا كرى (للحديد والبوكسيت) ومروفيا (للحديد) وتاكورادي (البوكسيت والتنجيز) وبورت هاركورت (الفحم) .

وأنشئت في بعض الأحيان موانئ جديدة مثل بوكانن في ليبيريا وبوني في نيجيريا وقد تكلف تعميق حوض الميناء الأخير لاستقبال ناقلات البترول نحو ٧ مليون دولار . وقامت هذه الموانئ الجديدة أحيانا لخدمة التعدين أساسا لكنها كانت تقوم بخدمة سلع ثانوية أخرى

وساعد التعدين على إنهاء السدود الضخمة ، للحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة ، وظهور بعض الصناعات سواء بتركيز المعدن من الخامات ، كما في نحاس زامبيا أو حديد ليبيريا أو بوكسيت غينيا الذي يحول إلى ألومينا قبل التصدير أو لقيام صناعات تحويلية كما في صناعة الأمهدة اعتمادا على القوسفات ، أو الأسلاك الكهربائية والكابلات اعتمادا على النحاس ، أو تكرير البترول .

الفصل التاسع

البتروال الأفريقى

تطور أهمية البتروال فى القرن العشرين

أولاً : البتروال كمصدر للطاقة : لقد ظل الوقود الصلب هو المصدر الوحيد للطاقة الحرارية حتى عرف الإنسان مصباح الضوء واستخدم فيه الزيوت النباتية. والحيوانية ، ثم ظهر الكيروسين فى العشرينات من القرن التاسع عشر ، وكلنى فى ذلك الوقت يستخرج مما عثر عليه الناس من رشح بترول . وبعد اكتشاف حقول البترول ، ظل الوقود الصلب يتصدر قائمة مصادر الطاقة حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأ الطابع العام للاستهلاك فى التغير بوضوح منذ نهاية الحرب ، وبدأ الفحم يفقد كل يوم أرضاً جديدة رغم وفرة موارده . ولعل النسب المئوية التى توقفت فى مؤتمر الطاقة العالمى (لندن ١٩٦٥) تعطى تصوراً واضحاً لتطور طابع استهلاك الطاقة العالمية فى السنوات الأخيرة وما ينتظر أن يكون عليه الموقف فى المستقبل القريب .

واضح من الجدول التالى التحول إلى البترول والغاز الطبيعى ، وأن الوقود الصلب ظل له الأولوية حتى ١٩٥٢ بينما تظهر نسب ١٩٦٢ تقارب بين النوعين مع زيادة طفيفة فى استخدام البترول ، ثم بدأ بعد ذلك البترول فى التفوق على الفحم ، كما يظهر من تقديرات عام ١٩٦٥ أن البترول هو وقود المستقبل ويمكن إرجاع هذه الزيادة المطردة فى استعمال البترول إلى أكثر من عامل منها :

إخترام الحرك ذو الاحتراق الداخلى :

فى السيارات والطائرات والسفن والسكك الحديدية وغيرها ، ويمكن قد هذا المجال أن نبين بمثال الفوائد الناجمة عن استعمال طائرات الديزل .

النسب المئوية لتطور استهلاك العالم من الطاقة (١)

مصدر الطاقة	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٨٥
١ — وقود صلب	٥٥٫٩	٤٦٫٣	٤١٫٤	٢٥
٢ — بترول سائل	٢٥٫٦	٣١٫٧	٣٣٫٦	٣٧
٣ — غاز طبيعي	١١٫٦	١٥٫٣	١٥٫٩	٢٥
٤ — قوى مائية	٦٫٩	٦٫٧	٩٫١	٧
٥ — طاقة خرية	—	—	—	٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) ظهر أن قاطرة الديزل تستهلك فقط ربع ما تستهلكه القاطرة البخارية من الوقود وتقطع نفس المسافة .

(ب) من المعلوم أن فرن القاطرة البخارية يبقى مشغولاً سواء في حالة التوقف أو المسير للاحتفاظ بضغط البخار، أى أنه يعمل مدى ٢٤ ساعة كل يوم وذلك بعكس قاطرة الديزل التي لا تحرق وقوداً عند توقفها ، فإذا أضيف ذلك للجودة الحرارية التي أشرنا إليها نجد أن القاطرة البخارية تستهلك من ٨ إلى ١٠ أضعاف كمية الوقود التي تستهلكها قاطرة الديزل لقطع نفس المسافة .

(ج) يرتب على انخفاض استهلاك الوقود في قاطرة الديزل عدم توقفها في المحطات إلى أقل وقت ممكن حيث لا يحتاج للتزود بالوقود والماء ، وهذا يزيد كثيراً من كفاءة التشغيل أو الاستخدام ويجعلها تقطع مسافات أطول، وقد ظهر من الإحصاءات أن قاطرة الديزل يبلغ معدل المسافات التي تقطعها في السنة ٢٥ مرة قدر المسافات التي تقطعها القاطرة البخارية .

ومن هذه العوامل أيضاً السهولة والنظافة والسرعة التي تتم بها عملية شحن القاطرة أو السفينة بالبترول عنها بالقصم ، وما يترتب على هذا من الاقتصاد في الأيدي العاملة اللازمة لهذه العملية ، هذا فضلاً عن أن خزان الوقود لن يشغل الحيز الذي يشغله مخزن القصم ، وقد أدت هذه العوامل جميعاً إلى تعميم انتشار البترول حتى تمدى استعماله وسائل النقل إلى الأفران والمصانع والمتازل .

زادت أهمية البترول أيضاً بسبب التعمق في استغلال منابع القصم مما زاد في تكاليف استخراجها لعاملين .

أولها أن عدد العاملين في استخراج البترول أقل من عدد العاملين في استخراج القصم .

وثانيها : أننا كلما تعمقنا في باطن القشرة ، يتطلب هذا تجهيزات كثيرة التكاليف كالتخلص من المياه الباطنية ، وسهوية المناجم العميقة والقيام بجميع الإجراءات الخاصة بتأمين العمال على حياتهم .

تقنية البترول كمادة خام : كانت الخامات الأولية الرئيسية المستعملة في إنتاج المركبات الكيميائية التي تستخدم في الصناعة هي القصم ، وبعض المواد الطبيعية الأخرى مثل المولاس والزيوت النباتية والحيوانية ، إلا أنه منذ ربع قرن تقريباً بدأ استعمال البترول كمادة أولية بعد نجاح التجارب عليها ، وقد أصبحت هذه المادة الخام في مدة قصيرة تسهم بنحو ٥٠ ٪ من احتياجات العالم من الكيماويات (١) .

فالبترول أساس لكثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية ، كالفينول والد . د ت والمطاط الصناعي الذي هو على المطاط الطبيعي في بعض

(١) يوسف عبد الحميد زكي : مستقبل الصناعة الكيميائية البترولية ؛ النشرة الترويجية للمؤسسة العامة للبترول ، المجلد الثالث والمربع ١٩٦٩ ص ٣١ .

الاستهلاكات والتولايين أساس صناعة المقرقات كما يستعمل كذئب أيضاً ، وإثير البترول Petroleum ether وهي مقطرات شديدة التطاير ذات استخدامات واسعة في صناعة البولط والورنيش وعملية استخلاص الزيوت والدهون .

وَيَدْخُلُ الكبريت المستخلص من البترول في كثير من الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحرير الصناعي ، ويستخدم الكبريت أيضاً في عملية تنقية السكر، هذا فضلاً عن حاجة مصانع الكوتشوك والأحذية وكثير من الصناعات الأخرى إليه ، كما يستخدم في إعداد المبيدات الحشرية لوقاية الأرض الزراعية ، كذلك يسم البترول في الأنسجة الصناعية كالتبرلين والبوليستر هذا فضلاً عن منتجات البلاستيك المختلفة (١).

وهكذا أصبح الدور الذي يلعبه البترول في حياتنا العامة أكبر من حدود تلك الطاقة التي نستمدها من مواد الوقود المشتقة منه .

وسيزداد الاعتماد على البترول كدابة خام في المستقبل ، ما لم تنشب حرب ذرية ، أو تقع أية كارثة تقضي على البشرية ، نجد أن عدد سكان العالم في ارتفاع مستمر ، وهذه الزيادة المطردة المصحوبة بارتفاع في مستوى المعيشة للملايين البشر في الهند والصين وأفريقية ، سوف تحتم مع مضي الزمن الاستعاضة عن كيمياء من المواد المعروفة بالبترول الخام في صناعة الكيمايات .

كما ينتظر استعمال الطاقة الذرية كقوة محركة على نطاق كبير كبديل للقوى المحركة ، وبذلك سوف يقتصر استعمال البترول ، كطاقة محركة ، على بعض

(١) دكتور طاهر المديني : أهمية الصناعات البتروكيماوية في تطوير الدول العربية : مجلة البترول والغاز العربي : يناير ١٩٧١ م ص ٢٦ - ٣٦ : الهيئة العامة لمنطقة الخليج الصناعية بالكويت : الصناعات البتروكيماوية وامكان تمييزها في العالم العربي . بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السابع مجلة هذا العرب ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٠ م ص ٢٢ - ٤٠

الاستثمارات الخاصة التي لا يمكن الاستعاضة عنها باستعمال الطاقة الذرية أو الطاقة الكهربائية .

هذا كما ثبت أن استعمال البترول كقاعدة أولية لإنتاج الكيماويات العضوية وغير العضوية بدلا من الخدمات الأخرى أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية .

ثالثا : البترول مادة استراتيجية : يلعب البترول دوراً خطيراً في الحروب الحديثة ، يكفيه أنه أصبح وسيلة الإمداد الوحيدة سواء للطائرة ، أو الباخرة ، أو القاطرة ، أو المدرعة ، ولعل تفوق الولايات المتحدة وبريطانيا في الحربين العالميتين ، يرجع إلى تفوقها البترولي على دول المحور ، تحت أيديهما بترول العالم الجديد ويسيطران على بترول الشرق الأوسط . وقد آثرت قوة البترول لدى دول المحور حتى في خططها العسكرية ، فقد نزلت اليابان قواتها نزالاً هبوطاً إلى جنوب شرق آسيا حيث البترول الأندونيسي ، كما زحفت ألمانيا بجيوشها إلى القوقاز للاستيلاء على بترولها فعرضت جيوشها لمخاطر كبيرة . وأخيرا حالة القلق التي تسود الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قرب تقادم احتياطها ، كل هذا دليل على استراتيجية البترول .

أهمية البترول الأفريقي

برزت أهمية أفريقية في الميدان البترولي منذ منتصف الستينيات ، وعلى الرغم من القفزة الكبيرة التي حققتها القارة في الستينيات فإن ما قد تحققه في السبعينيات قد تفوق جميع التقديرات المتوقعة .

وقد احتل البترول المسكاة الأولى في الصادرات الأفريقية ، بعد أن كان هذا المركز من نصيب القطن بلغت قيمة صادراته ٣٨٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وبذلك تفوق أيضاً على الذهب والنحاس . وترجع أهمية البترول الأفريقي إلى عدة عوامل : —

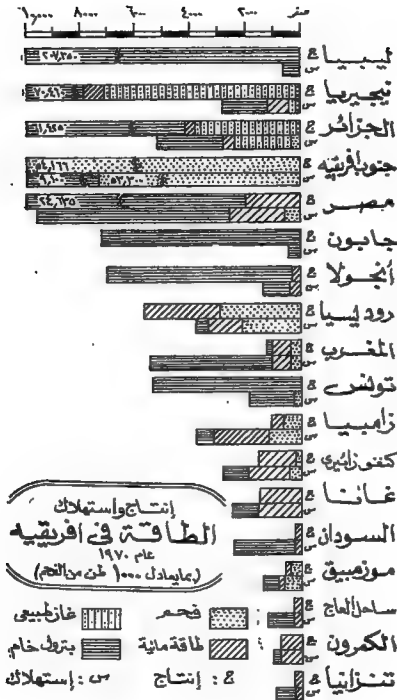
أولا : زيادة الإنتاج : بلغ إنتاج أفريقية من البترول ٢٩٤ مليون طن عام ١٩٧٠ ولذلك أسهمت أفريقية بما يزيد على ١٢٪ من مجموع الإنتاج العالمي في ذلك العام .

وتركز البترول في منطقتين رئيسيتين في الوقت الحاضر أولهما شمال أفريقية والثانية غرب أفريقية ، الأولى تضم معظم البترول الأفريقي ٧٧٪ ، بينما الثانية تضم ٢٣٪ منه .

إنتاج البترول الخام في أفريقية بالآلاف طن (١)

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٧	١٩٦٠	١٩٥٠	
١٦٠.٠٠٠	١٣٩.٠٠٠	٨٣.٠٠٠	—	—	ليبيا
٤٧.٠٠٠	٤٣.٠٠٠	٣٨	٩٠٠	٨٠	الجزائر
١٧.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٦٥٠٠	٣٦٠٠	٢٣٠٠	مصر
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	تونس
٤٦	٥٨	٩٨	٩٠	١٠٠	المغرب
٥٣.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	١٧.٠٠٠	٨٨٠	—	نيجيريا
٥٤٢٠	٤٩٧٠	٣٤٥٠	٨٥٠٠	—	جا بون
١٩		٥٠	—	—	كينزو برازيل
٢٩٤.٠٠٠	٢٢٣.٠٠٠	١٠٦.٠٠٠	١٤.٠٠٠	٢.٦٠٠	مجموع أفريقية

1. U. N. World Energy Supply, Statistical papers Series T, No. 18, 1971.



شكل رقم (١٥)

ثانياً . انخفاض تكاليف الإنتاج عن العالم الغربي :

ويزيد من أهمية البترول الأفريقي انخفاض تكاليف الإنتاج ، فهي تكاليف منخفضة للغاية إذا قورنت بتكاليفه في المناطق المنتجة الأخرى في العالم فتوسط إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية ١٥١ سنتا تنخفض إلى ٤٦ سنتا في الجزائر ، و ٣١ سنتا في نيجيريا ، و ١٥ سنتا في ليبيا ، وبذلك فهو أرخص من إنتاجه في العالم الغربي ، وإن كان بترول جنوب غرب آسيا أقل نفقة منه ، إذ أن تكاليف إنتاج البرميل في إيران ٧ سنت وفي الكويت والسعودية ١٠ سنت (١) . ويرجع انخفاض تكاليف البترول وخاصة الليبي إلى غزارة إنتاج الحقول فهي أكثر الحقول الأفريقية غزارة في الإنتاج إذ أن معدل إنتاج البئر الواحد ٣٥٢٩ برميلا في اليوم ، ويقترّب منها معدل إنتاج نيجيريا ، وتنخفض في الجزائر إلى ١٢٤٠ برميلا ، وفي جمهورية مصر إلى ١٠٩٤ برميلا بينما هو ١٢ برميلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ٦٧ برميلا في الاتحاد السوفيتي وإن كان يقفز إلى ٦١٥٦ برميلا في الكويت والسعودية .

ثالثا : ضخامة الفائض للتصدير : يميز البترول الأفريقي بضخامة الفائض للتصدير لقلة الاستهلاك المحلي بالنسبة للإنتاج بحيث لا يمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية لا تتفق بحال واستخدامات البترول الحديثة . ويوجد في أفريقية في الوقت الحاضر ٣٠ معبلا لتكرير بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن فقط (١٤٪ من الإنتاج) وتوجد في مصر ثلاثة معامل تستهلك وحدها من هذه الكمية نحو ١١ مليون طن (وليس من شك أن طاقة التكرير قد انخفضت بعد ضرب معامل السويس) وتعتمد بعض المعامل الأفريقية على البترول الخام المحلي ،

(1) Issawi G., Yeganah, M. The Economics of the Middle Eastern oil, London, 1962, pp. 92, 94.

وإن كان معظمها يعتمد معظمها على المستورد. وهناك مشروعات لتوسع في معامل التكرير في زامبيا وغينيا والكونغوا من زيادة طاقة التكرير في المعامل القديمة مما يرجح أن تبلغ طاقة التكرير عام ١٩٧٥ نحو ٦٥ مليون طن، ورغم ذلك فإلا زالت نميتها ضئيلة.



(شكل رقم ١٧)

رابعا : انخفاض نسبة الكبريت :

يتميز التركيب الكيماوي للنفط الليبي والجزائري والتونسي بانخفاض نسبة للمواد الكبريتية بحيث لا تؤثر على خواصه ، وبذلك يعتبر من

النفط النادر^(١). ذلك أن أكثر من ٨٥٪ من احتياطي خامات البترول في العالم تحتوي على مواد كبريتية . وقد بدأت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبقية أوروبا الغربية في إصدار الأنظمة والقوانين التي تقضي بإقلال نسبة الكبريت في الخامات إلى أبعد حد ممكن ، رغبة منها في تطهير سماءها وأنهارها وبحارها من فضلات الكبريت التي تؤثر على حياة الإنسان في المدن والحياة الحيوانية في الأنهار والبحار ومن ثم لا بد لمنتجي النفط ومستهلكيه أن يحلوا مشكلة الكبريت حلاً نهائياً . والحلول التي قدمت حتى الآن لتتغلب على هذه مشكلة الكبريت تمثل في :

١ — استخدام النفط الخالي من الكبريت كالتفط الليبي والجزائري والنيجيري والأندونيسي ، ولكن الكميات الموجودة منه لا تزيد على ١٦ ٪ من احتياطي العالم من البترول ، ولهذا فإن استخدامه وحده مستحيل ، خاصة وأن معظم معامل التكرير في العالم قد بنيت لتستخدم أنواع النفط الخام المحتوي على المواد الكبريتية بكميات متفاوتة .

٢ — أن يخلط الخام المحتوي على الكبريت بالخام الخالي منه بنسب مثوية ، كأن يكون خليطاً مكوناً من ٦٠ ٪ من الخام الذي يحتوي على ٢٦ ٪ من الكبريت ، ٤٠ ٪ من قسط ليبيا الخالي من الكبريت للحصول على خليط من النفط الخام تقل فيه نسبة الكبريت .

٣ — أن يستخلص الكبريت من النفط الخام الذي يحتوي على الكبريت بحيث لا تزيد النسبة المئوية للكبريت على ١ ٪ ، ولكن عملية استخلاص الكبريت من البرميل الواحد من الخام مرتفعة قد تصل إلى دولار لكل برميل في خام فزويلا ، وأكثر من نصف دولار في الخليج العربي .

(٢) Rake, A, «The Struggle for Oil Wealth», Africa Report, Sept. 1970.

خامسا : الموقع الجغرافي القريب من مواطن الاستهلاك :

وأخيرا نجد قره من مواطن الاستهلاك الرئيسية وهي أوروبا وأمريكا الشمالية ، فبترول شمال أفريقية ينتهى إلى البحر المتوسط ، وبذلك يصبح شمال أفريقية على مرمى حجر من الموانئ الأوربية المطلة على البحر المتوسط . فضلا عن أنها أقرب كثيرا إلى موانئ غرب أوروبا المطلة على الأطلنطي من مناطق التصدير في الخليج العربي ، فالمسافة من الكويت إلى بريطانيا نحو ٦٣٣٠ ميلا ، بينما هي من مرسى البصرة إلى بريطانيا نحو ٢٤٥٠ ميلا ، ومعنى هذا أن الناقلة يمكنها أن تنقل أكثر من شخصتين من البترول الليبي إلى بريطانيا مقابل شحنة واحدة من الكويت (١) .

من ثم يتجه ٩٥ ٪ من صادرات البترول الأفريقي إلى أوروبا الغربية والباقي يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحتى بترول نيجيريا يتجه بدوره إلى أوروبا وبصفة خاصة إلى بريطانيا فهو حقا أبعد من شمال أفريقية ، ولكنه في نفس الوقت أقرب أيضا من بترول الخليج ، ولا يمر في قناة السويس . وكان من جراء هذا أن انخفض نصيب بترول جنوب غرب آسيا من البترول المستهلك في أوروبا من ٨٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ وجاء البترول الأفريقي لينغلي الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا

الشركات الأجنبية العاملة في البترول الأفريقي :

يمكن أن نميز في هذا المجال بين شمال أفريقية ، وغربها ففي شمال أفريقية نجد أن ٦٩ ٪ من الإنتاج في أيدي الشركات الأمريكية ويرجع هذا إلى أن معظم الإنتاج الليبي في أيدي الشركات الأمريكية مثل إكسوناندرد ، وإسومرت ، أمويس ، موبيل ، وفيليس . وتشترك الشركات الأمريكية

(1) Kubbah, A. A. «Libya, Its Oil Industry and Economic System, Baghdad, 1964, p. 191.

فه، الإنتاج الجزائري ممثلة في موبيل ، وفيلبس ، وفي إنتاج مصر ممثلة في بان أميركان وفيلبس . وتأتى للشركة الفرنسية : في المكان الثاني ومنطقة نفوذها الجزائر حيث تستخرج وحدها نحو ٧٠٪ من الإنتاج . ويشمل في شركات عديدة مثل شركة البترول الفرنسية الإفريقية (Copefia) وشركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء (Creps) والشركة الفرنسية للبترول Gep وكذلك لها معظم استغلال بترول تونس والمغرب ، وكانتهم في أبحاث جنوب أنجولا . وقد بدأ نفوذ الشركات الفرنسية في الانحسار من الجزائر بعد تأميم حكومة الجزائر للبترول الجزائري .

أما الشركات البريطانية : فنوذها ضئيل ، نصيبها من إنتاج شمال أفريقية ٣٫٩٪ فقط ، ولكن مجالها الأكبر في نيجيريا ، حيث تسيطر شركة شل ، وشركة البترول البريطانية على الإنتاج ، وإن دخلت معها في الفترة الأخيرة بعض الشركات الأمريكية مثل شركة موبيل وجلف وغيرها .

وهناك شركات أخرى : أهمها الشركات الإيطالية التي تسهم في إنتاج البترول التونسي حيث تقوم شركة سيتيب Sitep المتفرعة من شركة انجي باستغلال أم حقولها وهو حقل البورما كما تسهم شركة أجيب Agip الإيطالية في استخراج قطر تونس والمغرب . أما شركة بتروفينا Petrofina البلجيكية التي تعمل في أنجولا .

الشركات الوطنية العاملة في البترول الإفريقي

المؤسسة المصرية العامة للبترول :

وهي مؤسسة حكومية تتمتع بسلطات كاملة في قطاع البترول ولها حقوق التصدير والاستيراد لـزيت الخام ومنتجاته ؛ والمؤسسة هي التي تتعاقد مع الشركات الأجنبية للبحث والإنتاج ، وعند اكتشاف النفط بكميات تجارية

تصبح المؤسسة شركة لشركة الأجنبية بمعدل ٥٠ ٪ من الأسهم كما هو الحال مع شركة بان أمريكان التي أصبح اسمها شركة أموكو والتي تعمل في خليج السويس ، وشركة فيلبس التي أصبح اسمها شركة ديكو وتعمل في الصحراء الغربية . وتحتك المؤسسة المصرية العامة للبترول :

١ — الشركة العامة للبترول : للبحث والإنتاج .

٢ — الشركة العامة لنقل بالأنابيب : لنقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى مراكز التوزيع .

٣ — شركة مصر للزيت : وهي المسئولة عن تسويق المنتجات .

٤ — شركة النصر للزيوت : وهذه تحتك معمل تكرير في السويس وطاقته ٤ مليون طن سنويا .

٥ — شركة السويس لتصنيع الزيوت : وتقوم بتكرير النفط وتصنيعه . وكذلك تحتك الشركة ٩٧ ٪ من رأسمال الشركة المصرية لتكرير البترول بالسويس ، ٣٠ ٪ من رأسمال الشركة الشرقية للبترول و ٣٣ ٪ من رأسمال الشركة التعاونية للبترول .

ومن أم وأحدث مشاريع المؤسسة ، مشروع لمد خط أنابيب من السويس إلى الاسكندرية بطول ٣٢٠ كيلومترا .

شركة النفط الوطنية الهيئية (لبيتكو) :

وهي شركة حكومية منحت سلطة الاضطلاع بالعمل في كافة نواحي صناعة النفط داخل ليبيا وخارجها سواء لحسابها أو على أساس الاشتراك مع شركات أخرى

وتقوم الشركة مقام الحكومة في الإسهام في الامتيازات الحالية والقادمة

(٢ — ١٧ الاقتصاد الليبي)

كما تقوم بمراقبة مختلف المشاريع الثقافية والاجتماعية والصحية التي وافق عليها حاملو الإمتيازات المبيية .

وتدرس الشركة إمكانية إنشاء مصنع للنشادر والبحث عن طرق أخرى لتوسيم نطاق استعمال الغاز الطبيعي فضلا عن إمكانية مد خط أنابيب غربي البلاد لربط الاكتشافات المختلفة التي عثر عليها سابقا .

هذا وقد أبرمت الشركة اتفاقية مشاركة مع شركة شل حصلت بموجبها شركة شل سيرنيكا على امتياز البحث والإنتاج في مساحة ٢٠.٠٠٠ كيلو متر مربع حول الساحل الشمالي في برقة .

سوناتراك Sonatrach :

وهي شركة النفط الحكومية في الجزائر ولها امتيازات بحث بصورة مطلقة في مساحة (٥٠٠ ألف كيلو متر مربع) ولها حق المشاركة بنسبة ٥٠٪ من أراضي الشركة التعاونية (١٨ ألف كيلو متر مربع) ودخلت شركة لشركة Getty Oil Co. في منطقة مساحتها (١١٥ ألف كيلو متر مربع) .

وتملك الشركة خط أنابيب حوض الحمراء -أرزو وتسام بنسبة ٢٥٪ في خط شركة سوييج (Sopeg) وتسام بنسبة ١٦,٢٥٪ في خط أنابيب الغاز الطبيعي لشركة سوترا (SOTHRA) . وهناك مشروع بمد خط أنابيب رابع من حاسي الرمل إلى سكيكندا لحساب السوناتراك ، فضلا عن مشروع إنشاء خط لنقل غاز النفط المسال من حاسي مسعود إلى أرزو .

وفي مجال التكرير تملك شركة سوناتراك ٥٠٪ من معمل تكرير حاسي مسعود ، ٥٦٪ من معمل تكرير الجزائر .

ومن مشاريع سوناتراك إنشاء معملين جديدين للتكرير في أرزو وسكيكندا

بطاقة ٢,٥ مليون طن سنويا لكل منها، وكذلك إنشاء شبكة للاستحالة فى عناية وشبكة كباوات أخرى فى سكيكدا .

وتقوم الشركة بالتوزيع الداخلى للمنتجات النفطية، وتمتد الشركة إلتاقيات تعاونية كما حدث مع سوريا ومع الجمهورية اليمنية الجنوبية الشعبية ومع العراق للمساعدة فى أعمال البحث والتنقيب والتعاون الفنى .

تونس : لا يوجد فى تونس شركة وطنية للبرول ولكن الحكومة لها نصيب فى كل ما يجرى إنتاجه من أراضيها .

المغرب : يوجد فيها هيئة الأبحاث والإسهامات المعدنية، وهى هيئة حكومية تشترك مع الشركات الأجنبية .

برول أفريقية الشمالية

برول الجمهورية العربية السورية :

يمكن أن نقول بأن هناك حدثان هامان فى تاريخ ليبيا الحديث كان من نتائجهما تحول واضح فى حياة الشعب الليبى، أولهما حصول ليبيا على الاستقلال فى ديسمبر سنة ١٩٥١، والثانى اكتشاف أول حقول البترول فى يونيو عام ١٩٥٩ وقد قسمت البلاد إلى أربع مناطق بترولية : المنطقة الأولى وهى طرابلس، والمنطقة الثانية برقة الشمالية، والمنطقة الثالثة هى برقة الجنوبية، وأما الرابعة فهى فزان . ومع أن المنطقة الثالثة أى برقة الجنوبية لم تصادف إقبالا حتى اليوم إلا أن المناطق الأولى والثانية والرابعة أى طرابلس وبرقة الشمالية وفزان قد أصبحت محظاة بالامتيازات التى تشمل معظم مصاحاتها، إذ أن معظم الشركات قد حصلت على امتيازات فى أكثر من منطقة واحدة من هذه المناطق .

وقد منح أول امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا إلى شركة إسو استاندرم في أواخر عام ١٩٥٥ ثم توالى بعد ذلك أعمال البحث والتنقيب ثم بدأ الإنتاج عام ١٩٥٩ حين اكتشف حقل زلطن بعد مرور أكثر من سنتين تم تصدير أول شحنة من ميناء البريقة في سبتمبر ١٩٦١، أي بعد عام خط الأنابيب ومرافق الشحن، ثم تلتها شركة أوازيس فبدأت الشحن من ميناء سرت (سدره) في يونيو عام ١٩٦٢، ولم يكن هناك إلا أربعة حقول منتجة في ليبيا، أصبحت الآن ثلاثة عشر حقلاً، وقفز الإنتاج من نحو نصف مليون طن عام ١٩٦١ وهي التي خرجت من حقل زلطن إلى ما يقرب من ٩ مليون طن عام ١٩٦٢ إلى ٤١ مليون طن عام ١٩٦٤ إلى ١٦٠ مليون طن عام ١٩٧٠ وبهذا قفزت ليبيا إلى مرتبة المنتجين الكبار مرة واحدة وهي طرفة لم تسجل دولة عربية مثلاً في السرعة إلا الكويت.

ولكن الإنتاج انخفض فجأة عام ١٩٧١ إلى ١٣٣ مليون طن وبذلك تأتى في المركز السابع في العالم والعاشر في التصدير. وهذا التخفيض في الإنتاج كان متعمداً من جانب حكومة الثورة الليبية التي انتهت إلى استنزاف ثروتها البترولية وآمنت بأن الاحتفاظ به كرميد في الأرض خير من الاحتفاظ به تقدياً في البنوك الأجنبية. وفي نفس الوقت استطاعت ليبيا بضغوطها رفع نسبة عائدات الدولة إلى ٥٥٪ - ٦٠٪ من صافي الأرباح، ومن ثم استردت أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه تمويلاً عن الماضي (١).

ويرجع هذا التطور الكبير في الإنتاج إلى عاملين هما قانون البترول الليبي الذي ينص على ضرورة قيام الشركة صاحبة الامتياز بالتنازل عن ربع المساحة المقررة لها وذلك في نهاية مدة قهرها خمس سنوات، على أن تتنازل عن ربع

آخر بعد مضي ثمانى سنوات من تاريخ منح الامتياز^(١)، كذلك نص القانون على أن تكتفى الشركة في المناطق الشمالية بثلث المساحة المصرح لها بالبحث فيها وذلك بعد مضي ثمانى سنوات منذ توقيع عقد الامتياز ، أما في المناطق الجنوبية فتكتفى الشركة بربع المساحة فقط بعد مضي للمدة ذاتها .

كذلك تتميز الحقول البنية بالقرب النسبي من البحر المتوسط ، كما تمتد في رقعة سهلية خالية من الغابات الطبيعية عكس أنابيب الجزائر التي تعترضها سلاسل الأطلس ، هذا فضلا عن أن آبار البترول الليبي أقل عمقا من نظيرتها في الجزائر

ليبيا تهاول أعمال السيادة على بترولها:

استدعت ليبيا عددا من خبراء البترول للاستشارة في السياسة التي يجب أن تتبعها للحصول على أكبر عائد من بترولها في هذه المراحل الأولى . وكانت من الدكاء حين استخدمت خبراء كل يملون من قبل في شركة شل ، والذين بوصفون الآن في المركز الرئيسي في لندن بأنهم أشواك في لحم *thorns in the flesh* الشركة التي درجتهم . وهكذا أصبحت ليبيا تهاول اليوم رقابة فعلية على عملية الإنتاج وفرضت التأميم الجزئي على بعض الشركات ، وتطالب بالمشاركة العمالة في جمها ، فضلا عن هذا أقامت عددا من معامل التكرير وإسالة الغاز . غير أن أكبر ضربة لليبيا تمثلت في البروتوكول الذي عقد بين شركة *Snpa-Erap* والشركة الوطنية البنية والذي حصلت الشركة الوطنية بحقه على ٢٥ ٪ من إنتاج الشركة يبلغ ١٠ مليون طن ، ثم زداد تدريجيا هذا النصيب حتى يبلغ ٥٠ ٪ حين يبلغ الإنتاج ٢٧٥ مليون طن . وقد حذت الشركات الأخرى حذو الشركة الفرنسية مثل شركة شل ، وزادت على هذا تسديدا بصرف ٤ مليون جنيه استرليني عن أعمال الكشف في الثلاث سنوات الأولى ،

1. Rake, A, The Struggle for the Oil Wealth, p. 135.

٨٥ مليون في الست سنوات التالية ، هذا فضلا عن بناء معمل تكرير للشركة الوطنية تدبره لمدة عشر سنوات ثم تنتقل ملكيته بعد ذلك إلى الشركة الوطنية .

إنتاج البترول في ليبيا (بالمليون طن) والمعدات (بالمليون دولار)

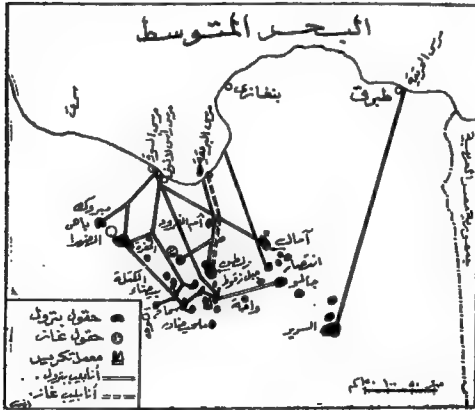
السنة	الإنتاج	المعدات	السنة	الإنتاج	المعدات
١٩٦٢	٩	٣٩	١٩٦٨	١٢٤,٥	٩٥٢
١٩٦٤	٤١,٥	١٩٧	١٩٧٠	١٦٠	١٢٩٥
١٩٦٦	٧٢	٤٧٦	١٩٧١	١٣٣	١٧٦٦

حقول البترول : يأتي حقل زلطن في المركز الأول إذ أنتج ١٦ ٪ من إنتاج ليبيا ، ويقع هذا الحقل في بركة على بعد ١٦٠ كيلومترا جنوب خليج سدره وعلى بعد ٣٢٠ كيلومترا جنوبي بنغازي ، وقد مد أنبوب من هذا الحقل إلى ميناء سرت طوله ١٤٧ كيلو متر وبقطر ٣٦ بوصة كما يمتد أنبوب حاملا ٥٠٠ ألف برميل من ماء البحر إلى الحقل لحقنه بالماء لحفظ مستوى الضغط به ومضاعفة المستخرج ، كما قامت شركة إسو بتجهيز ميناء بركة بأرصفتها لتستقبل ناقلات تصل حمولتها إلى ٨٦ ألف طن ، وتم إنفاذ أول معمل تكرير في منتصف عام ١٩٦٣ بطاقة قدرها نحو ألف طن يوميا . وتندفق الروث في أنبوبة زلطن بفعل الجاذبية الأرضية لمسافة ٩٠ ميلا ، غير أن العشرين ميلا الأولى أراضي مرتفعة ، ولا بد من ضخ الزيت عبرها .

ويأتي حقل السرير في المركز الثاني إذ ينتج نحو ١١,٥ ٪ من الإنتاج الليبي ، وقد تم اكتشاف هذا الحقل في أوائل عام ١٩٦٥ ، أما حقل جالو الذي بلغ إنتاجه ما يقرب من ١١ ٪ من الإنتاج الليبي فيقع إلى الشرق من زلطن وتم توصيله بخط أنابيب بميناء بركة بخط قطره ٣٠ بوصة . ومن الحقول الأخرى ذات الأهمية في الانتاج انتصار وناقورة وأمل .

هنا وقد مدت الأنابيب من حقل سرير الذي اكتشف جنوب جالو إلى ميناء طبرق ومن آمال إلى رأس لانوف .

وإذا كانت منطقة خليج سدرية قد احتكرت إنتاج البترول فإنه وجد أيضاً في فزان على حدود ليبيا مع الجزائر في حقل العطشان ، وهذه المنطقة بطبيعة الحال هي امتداد للحوض الجزائري . ورغم أن حقل العطشان هو أقدم الحقول المكتشفة في ليبيا « ١٩٥٧ » إلا أن إنتاجه القليل إلى جانب موقعه المتطرف في الداخل أدّى إلى صرف النظر عنه مؤقتاً .



(شكل ٤٨)

الغاز الطبيعي :

بلغت كميات الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول الليبية نحو ٣٦٧ بليون قدم مكعب عام ١٩٦٤ تم إحراقها جميعاً ، وقد اقترحت شركة إسو استغلال غاز زلطن حيث يتم إسالة غاز الميثان بالتبريد إلى ٢٦٠ درجة فهرنهايت تحت

الصنفر لتصديره . ويتّج هذا الحقل حوالى ١٠٠ مليون قدم مكعب فى السنة . ويحتوى الغاز المتّج على ٦٥٪ ميثان ، وكذلك عرضت شركت أخرى لإنشاء مصنع للغاز ونقله فى ناقلات خاصة بمد إسانته وسيستوعب هذا المصنع معظم الغاز المتّج من حقل الصهرة . وقد بدأ إنتاج مصنع الغاز الطبيعى فى مرسى البريقة عام ١٩٧١ ، وتجه الناتج إلى أسبانيا .

وقد ظهر أثر البترول الهبى فى ارتفاع مستوى المعيشة وتفصيل الأيدى العامة ، وأصبح الميزان التجارى فى صالح ليبيا لأول مرة عام ١٩٦٣ ، كما صدر قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ ينص على تخصيص ٧٠٪ من دخل البترول للهبى لتمويل برامج التنمية فى ليبيا ، وقد بلغ إيراد الحكومة الهبية من البترول ١٧٦٦ مليون دولار عام ١٩٧١ .

ولا ننسى أيضا أن البترول الهبى هو الذى أذاب روح الإقليمية الضيقة بين برقة وطرابلس وأعاد للأمة وحدتها وعاسكها .

بترول الجمهورية الجزائرية :

يما كانت الجزائر تضمد جروح حرب التحرير ، إذا بالبترول يتدفق من صحرائها ، ويظهر البترول والغاز أصبحت جميع قطاعات التعدين الأخرى قزمية بالنسبة لها . ويرجع تاريخ بترول الجزائر إلى عام ١٩٢٢ حين بدأ كونراد كيليان برسم خريطة الصحراء ، ولكن قل من شاركه فى حلمه عن وجود زيت فى هذه الصحراء . ثم بدأ البحث الجدى عن البترول بعد الحرب وتوصلت الحركة الاهلية (SNREPA)^(١) لبحث عن البترول واستغلاله فى الجزائر إلى حقل حاسى مسعود وحاسى الزمال للبترول والغاز . عام ١٩٥٦ ، كما

1. De Kun, Nicolas, The Mineral Resources of Africa, Amsterdam 1965, p. 48,

توصلت الشركة الجزائرية لبحث واستغلال البترول (Garep) إلى حقول عجيله ، وقدرت الاحتياطيات البترولية والإنتاج السنوي قبل عام ١٩٦٥ بنحو ١٠٠٠ مليون طن^(١) وبلغ الإنتاج عام ١٩٧٠ نحو ٤٧ مليون طن . وكانت هذه الاكتشافات البترولية بفضل الأبحاث الجيولوجية والجيوفيزيكية التي مولتها الحكومة الترفعية على أمل أن في إمكانها فصل المصحاء الثنية بالبترول عن بقية الجزائر ، وأن تظل تابعة لها .

ويمكن أن نميز في الجزائر أربع مجموعات من الأحواض البترولية والغاز الطبيعي هي : —

١ — حقول البترول في حاسي مسعود على بعد ٣٠٠٠ ميل جنوب قسنطينة وصاحبة الامتياز هنا الشركة الأهلية لبحث واستغلال البترول الجزائري .

٢ — حقول فوربولنيك Fort Pilegnac على بعد ٤٠٠ ميل من قابس أو ٢٥٠ ميلا جنوب شرق حاسي مسعود وصاحبة الامتياز هنا شركة الأبحاث البترولية واستغلالها في المصحاء (GREPS)^(٢) .

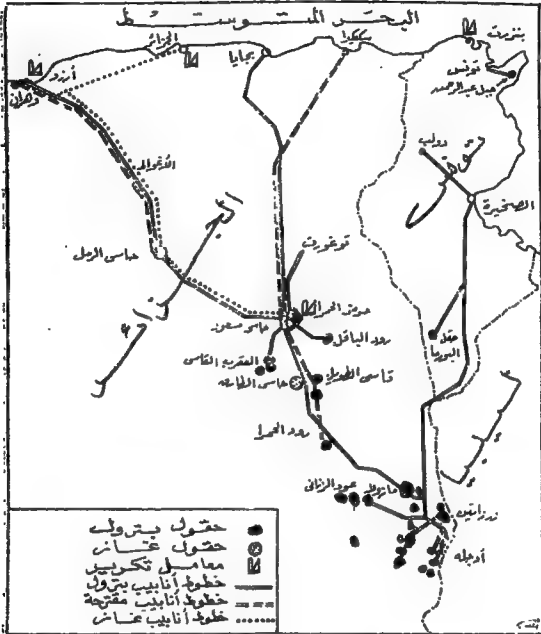
٣ — حقول الناز الطبيعي في حاسي الرمل على بعد ٢٠٠ ميل جنوب مدينة الجزائر وتمتثلها شركتنا الأهلية للبحث واستغلال البترول الجزائري (٠٠٩٠ /) والشركة الفرنسية للبترول CEP^(٣) (٤٩١ /) .

٤ — حقول الغاز الطبيعي في حوض عين صالح على بعد ٣٠٠ ميل من حاسي الرمل وصاحب الامتياز في الجزء الشمالي شركة البترول الجزائري GPA بينما القسم الجنوبي من نصيب شركة الأبحاث البترولية واستغلالها في المصحاء .

-
1. Societe Nationale de Recherche et Exploration des Petroles en Algerie.
 2. Compagnie de Recherche et d'Exploitation de Petrole au Sahara.
 3. Compagnie Francaise des Petroles.

الصحراء الشمالية : حصلت الشركة الأهلية للبحث واستغلال البترول الجزائري على أول امتياز لها عام ١٩٥٢ ، وبعد أربع سنوات من البحث والتنقيب اختارت موقعا يبعد ٧٠ ميلا إلى الجنوب من واحة ورقلة . وفي منتصف يونيو من ذلك العام تدفق البترول من عمق ١١ ألف قدم ، وظهر أن التكوينات البترولية تغطي مساحة ٦٢٠ ميلا مربعا وسمك الطبقة البترولية يصل إلى ٣٣٠ قدما في تكوينات الحجر الرمل التي ترجع إلى الترياسي (١) . ويقدر الخبراء أن هذا المستودع سيعطي ٣٥٠ مليون طن تحت الضغط الطبيعي أو ما يعادل ١٦ % من مجموع المخزون . أي أن رصيد هذه المنطقة يبلغ ٢٠٠٠ مليون طن . وقد بلغ إنتاج هذا الحقل ٧٥٠ مليون طن عام ١٩٦٢ . وشيخ بترول المنطقة الشمالية بأنه من النوع الخفيف ، ونظرا لخفته كانت له حاجاته لضغط الغاز أقل من مثيله في الصحراء الجنوبية ، كما ظهر أنه مع خروج كل وحدة من البترول تتسرب ٢٢٠ وحدة من الغاز ، وبمعنى آخر تفسد موارد الغاز بآلاف المليارات من الأقدام المكعبة . وتستغل الشركة في الوقت الحاضر نحو ٣ ملايين قدم مكعب لإدارة مضخات حوض الجزائر التي تبلغ قوتها ٢٦ ألف كيلو وات . ويتدفق من هذه المنطقة ما يقرب من ٣٨ ألف طن يوميا إلى ميناء بوجاية خلال خط أنابيب قطره ٢٤ بوصة في نصفه الجنوبي ثم ١٢ بوصة بعد أن يعبر المنطقة الجبلية ، وتقوم أربع محطات لدفع البترول في حوض الجزائر والجامع ويسكرة ومسيل . وقد أعد ميناء بجاية لاستقبال ناقلات حمولة ٦٥ ألف طن وكان بترول هذا الحوض قبل عام ١٩٥٦ ينقل بواسطة الأنابيب إلى توغرت ، وبعدها بالسكك الحديدية إلى ميناء سكيكدة .

وإذا كان حقل حاسي مسعود يعتبر الحقل الرئيسي في المنطقة الشمالية ، إلا أن هناك عدة حقول أخرى بالقرب منها أهمها حقل حاسي الطويل إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود بنحو ٥٠ ميلا ، وتستغل بترول هذه المنطقة شركة البترول الفرنسية الأفريقية (GOPEFA) . وقد وجد البترول في طبقتين تتيمان



شكل رقم (٤٩)

لتراسي عام، مستويين هما ٢٣٠٠ — ٤٧٠٠ قدم، ٦٤٠٠ — ٦٧٠٠ قدم .
 وإلى الجنوب الغربي من حاسي مسعود بنحو ٢٠ ميلا يوجد حقل الأجر الذي
 تستغله شركة الأهلية لبترول الكويتين، كما ظهر حقل آخر عام ١٩٦٢ إلى
 الشمال من قاسي الطويل وشرق حاسي مسعود هو حقل البائل Baguel وقد
 احتياطيته بنحو ٤٠ مليون طن . وقد مدت أنابيب لربط هذه الحقول ببعضها
 أرزو غرب وهران .

أما حقل حاسي الرمال فقد حدثت موقفه الشركة الأهلية لبحث واستغلال البترول في الجزائر عام ١٩٥٢ . ووصل المتقربون إلى طبقات الغاز على عمق ٧١٠٠ قدم عام ١٩٥٦ . ويقدر رصيد هذه المنطقة من الغاز بنحو ٧٠ بليون قدم مكعب ، فضلاً عما يقرب من ٣٠٠ مليون طن من الزيت . وقد أنتج هذا الحقل في أوائل عام ١٩٦٣ ، ٣٤ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم ، كما ارتفع إنتاج الجزائر من تكثيف هذا الغاز من ١٣٠ ألف طن عام ١٩٦١ إلى ما يزيد على ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٦٢ . وينقل غاز حاسي الرمل إلى أرزو لمسافة ٣٠٠ ميل في أنابيب قطرها ٢٠ ، ٢٤ بوصة ، وتوجد عليها ثلاث محطات لضخ بين حاسي الرمل وريزان ، وتقوم الشركة التجارية لنغاز الميثان ببيع الغاز في ريزان ومستغلم .

المسعود الجنوبية : ويقصد بها المنطقة الواقعة قرب الحدود الليبية أو حوض فور بولتيك . وهذه الحقول أقرب إلى حقول البترول الليبي منها إلى حقل حاسي مسعود ، وذلك إن بنية حقول فور بولتيك أكثر تعقيداً من حاسي مسعود للتبسط . فقد أصاب الجزء الشمالي للفرق من هذا الحوض خوالق الزمن الثاني التي جددت آثار حركات الزمن الأول ، ويظهر البترول فيها على عمق ٣١٠٠ قدم في طبقات الديفوني الأسفل والاردوفيشي . وقد ارتفع إنتاج هذا الحوض من ٦٥ مليون طن عام ١٩٦١ ثم إلى ١١ مليون طن عام ١٩٦٢ مع توالي الاكتشافات .

وأكبر حقول هذا الحوض هو حقل زرازين الذي تبلغ أبعاده ٩ × ٥ ميل ، ويوجد بتروله في تكوينات السيلوري والديفوني ، ويقدر رصيد طبقات الديفوني وحدها بنحو ٢٤٠ مليون طن على عمق بين ٤٠٠٠ ، ٥٠٠٠ قدم وقد ارتفع إنتاج هذا الحقل من ١٤ مليون طن عام ١٩٦٠ إلى ٧٥ مليون طن عام ١٩٦٢ . وبذلك يساهم حقل زرازين بنحو ٧٠٪ من إنتاج حوض بولتيك .

وبدأت شركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء إنتاجها من حقل
نجو تيرين والمرايش عام ١٩٦٢ بنحو ٧ مليون طن في ذلك العام، وإذا كان
البترول قد ظهر في تكتويزات الديفوني فان المستودع الرئيسي في تكتويزات
الصحي . ومن الحقول الهامة هنا أيضاً حقل عجيله الذي يوجد بتروله في
طبقات الأردوني . وإن كان المستودع الرئيسي يوجد في الصحي أيضاً . ويقدر
رصيد هذا الحقل بنحو ١٥٠ مليون طن على حق ١٠٠٠ قدم (١) . وهذا هناك
عدة حقول أخرى أقل أهمية في حسكرين وتامادنت وجويلتا وأوهاميه وغيرها .

ويخدم بترول حوض فوربولنياك أنبوب الصخيرة الذي يمتد إلى خليج
قابس في تونس ، وكان هناك مفاضة بين زواره في أقصى غرب الساحل الليبي .
وبين الصخيرة في تونس ، انتهت بمد أنبوب طوله ٤٥٠ ميلا من عين ميناس
مركز تجميع بترول الحوض إلى الصخيرة الذي يستقبل ناقلات حمولتها ٧٥
ألف طن ، ويبلغ قطر الأنبوب ٢٤ بوصة ووصلت طاقته إلى ٩٠ مليون طن .
عام ١٩٦١ . وسير الأنبوب بمحذا الحدود الليبية ويستمر هكذا في تونس .
تقدياً لمرق الشرق الكبير ثم يتجه بعدها متحاشيا نلال جنوب تونس .
كترتقات مطماطة ، على أنه بعد اكتشاف حقل أوهانت عام ١٩٦٠ تقرر
وصله بأنبوب حاسي مسعود ، ويبدو من هذا أن فرنسا لم تكن تريد الاعتماد
على أنبوب غير جزأرى أكثر من اللازم (٢) . ويتجمع الغاز في عين صالح .
شمال غرب جبال الأحجار في طبقات الديفوني الأسفل في مساحة ١٠٠ ميل
مربع ويقدر رصيدها بنحو ٤٥٠ ألف مليون قدم مكعب .

(١) المرجع السابق ص ٣٤٣

(٢) جمال حمدان : بترول العرب القاهرة ١٩٦٤ ص ١٥٢ .

تكرير البترول رسالة الغاز الجزائرى :

يوجد ثلاثة معامل لتكرير وإسالة البترول هي :

١ — معمل التكرير الرئيسى تابع لشركة التكرير الجزائرية فى maison carree فى الجزائر وطاقته ٤٥٠٠ برميل يوميا .

٢ — معمل تكرير حاسى مسعود تملكه شركة تكرير شمال أفريقيا G. R. A. N وطاقته ٣٣٠٠ برميل يوميا .

٣ — معمل لإسالة الغاز فى أرزو وطاقته ١٥٠ مليون قدم مكعب يوميا وتملكه شركة كوتش .

Campagnie Algerienne du methane Liquid Gonch

تصدير الغاز الطبيعى الجزائرى :

ومن الثابت الآن أن الإنتاج الجزائرى من الغاز سيتجاوز الثلاثين مليارا من الأمتار المكعبة وذلك نظرا لأهمية احتياطى الغاز الطبيعى فى الجزائر (٣) / من الاحتياطى العالمى عام ١٩٧١)

وقد وقعت الجزائر عدة صفقات لتصدير الغاز بعد إسالاته اثنتان منها مع شركة البازو الأمريكية وتصل عشرين مليارا سنويا ، وصفقة ثالثة تتناول بيع ١٦ مليار فى السنة مع الشركة الأمريكية لخدمات العامة . هذا فضلا عن عقد وقع فى صيف ١٩٧٢ مع مجموعة أوروبية بلجيكية وألمانية وفرنسية لشراء ١٣ مليارا . وتدل التقديرات على أن الجزائر سوف تصدر نصف إنتاجها من الغاز الطبيعى من الآن وحتى عام ١٩٨٥ إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ويقدر هذا بدوره بنحو ٢ / من حاجات الولايات المتحدة (١) .

(١) د. عصام الزعيم : نجارة الجزائر الخارجية فى مطور التصنيع التفضي الوطنى : مجلة

فصل العرب ، ١٩٧٣ ، ص ١١

تأميم البترول الجزائري :

أتمت الجزائر كليا عمليات استئجار الغاز الطبيعي وعمليات النقل مخطوط الأنايب فضلا عن التأميم الجزئي بنسبة ٥١٪ لشركات الامتياز الفرنسية العاملة في الإنتاج ، ونظرا لسلسلة التأميمات السابقة التي كانت فرضتها الجزائر من قبل على الشركات البترولية الأجنبية غير الفرنسية فإنه على أثر قانون ١٢ إبريل ١٩٧١ أصبحت نسبة مساهمة شركة الجزائر الوطنية (سوتراك) لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال كافة الشركات البترولية العاملة في ميدان التنقيب عن البترول وإنتاجه في الجزائر . ويستثنى من هذا المنتجات الغازية فهي ملك خالص للدولة الجزائرية . (١) .

جمهورية مصر العربية :

هي أقدم الدول الأفريقية إنتاجا للبترول ، إذ بدأ الإنتاج منذ عام ١٩١١ بكميات محدودة ، ولكنه تزايد أخيراً حتى بلغ ١٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وهذا التزايد الأخير إما جاء نتيجة الجهود المثمرة التي تبذلها الدولة لتوفير احتياجات البلاد عملياً بل وتصدير البترول إلى الخارج .

فبعد أن كان البترول مركزاً حول قناة السويس ، اكتشفت حقول جديدة ضخمة في مياه خليج السويس وأهمها حقل مرجان ، كما أن هناك اكتشافات أحدث لم يتم استغلالها بعد مثل حقل أم بركة وأبو الغراديق في الصحراء الغربية فضلاً عن حقول الغاز الطبيعي في أم ماضي والدلتا وأبو قير .

أولاً — حقول الصحراء الشرقية : وهي تفصل رأس غارب ورأس بكر وكريم ورسمي ورأس عامر وعقير والغردقة إلى جانب أم اليسر التي اكتشف

(١) د. مالح سليمان : النظام البترولي الجديد في الجزائر ، مجلة البترول والغاز الطبيعي ،

حديثاً . وقد ظل حقل رأس غارب أم حقول مصر فترة طويلة قبل إكتشاف حقل مرجان وحقل بلاعيم .

ثانياً — حقل شبه جزيرة سيناء : وتشمل بلاعيم البرى وأبورديس وفيران ، وسدر وصل ومطارمة ، وأهمها جميعاً حقل بلاعيم البرى .

ثالثاً — الحقول البحرية في خليج السويس : وهى بلاعيم البحرى المجاور لبلاعيم البرى وحقل مرجان الذى يقع في قاع الخليج غرب ميناء الطور بنحو ١٧ كيلو متر ، وقد أعطى هذا الكشف احتمالات كبيرة للقفز بإنتاج مصر إلى الأمام ، وتم توصيلة بالأنابيب بميناء رأس شقير على اليابس ويزيد إنتاجه الآن على ١٠ مليون طن فهو أول حقول مصر كما إكتشف جنوبه حقل بترول الأمل .

رابعاً — حقول الصحراء الغربية : وهى من الحقول الحديثة وتشمل :

(أ) حقل بترول العلمين وقد بدأ إنتاجه عام ١٩٦٨ ويتيج الآن نحو مليون طن قابلة للزيادة ، وتم مد الأنابيب من حقل العلمين لمسافة ٤٠ كيلومتراً إلى شاطئ البحر المتوسط عند ميناء رأس الخراء الذى أنشئ خصيصاً من أجل تصدير بترول العلمين . وتحمل السفن بترول العلمين إلى معمل تكرير الاسكندرية لتوفير احتياجات البلاد من مشتقات البترول .

(ب) حقل بترول أم يركه جنوب غرب مرسى مطروح بنحو ٦٠ كيلومتراً وبتروله يتميز بجودته الفائقة ، ويعطى إكتشاف البترول في أم بركة والعلمين آمالاً واسعة لإكتشاف البترول في جهات من الصحراء الغربية بمد أن كانت الآمال مركزة في منطقة خليج السويس .

(ج) حقل بترول (أبو النراديق) بالصحراء الغربية جنوب العلمين بنحو

١٤ كيلو مترا ، وتم اكتشافه في أغسطس عام ١٩٦٩ ونظراً لموقعه القريب من العلمين فإن استغلاله سيبدأ سريعا معتمداً على الاستفادة من ميناء العلمين (رأس الجراء) السابق تجهيزه لشحن البترول . ومن المقرر أن يصل إنتاج هذا الحقل إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً ، وقد يكون بداية عصر جديد لتدفق البترول بكميات كبيرة في مصر .

خامساً — حقول الغاز الطبيعي وهي تشمل :

(١) حقل غاز أبو ماضي . وقد ثبت وجود الغاز الطبيعي فيه بكميات كبيرة تستطيع أن تلتج نحو ٣٦٠ مليون متر مكعب من الغاز سنوياً ، وهناك اتجاه لمد أنابيب الغاز منه إما إلى موانئ التصدير أو المصانع الموجودة في منطقة المحلة الكبرى ومنطقة القاهرة .

(ب) حقل غاز طبيعي في (أبو قير) : وتم الاكتشاف خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٩ على يد شركة فيليبس ، ويعد من الشاطئ نحو ١٠ كيلو متر ، ونظراً لقربه من الاسكندرية فن المنتظر أن يمد منه الأنابيب إليها لتستغل الغازات في الصناعة .

أنابيب نقل البترول :

١ — خط أنابيب للمنتجات السوداء (السويس — مسطرد) وقد تم انشاؤه عام ١٩٥٦ وطوله ١٢٠ كيلو متر ، وتبلغ كفاءته ١٠٠.٠٠٠ طن يومياً .

٢ — خط أنابيب للمنتجات البيضاء (السويس — القاهرة) ويعمل هذا الخط بأقصى طاقته في نقل للمنتجات البيضاء (البزين الكيروسين) من معمل التكرير بالسويس إلى غمرة حيث يتم توزيعها .

٣ — خط مسطرد — حلوان : مد خط أنابيب يصل ما بين مستودعات مسطرد وبين حلوان وقطره ١٢ بوصة لنقل المنتجات السوداء لمصانع الحديد

والصلب بملحوان والأصمئت بطره وكذلك لشحن الميناء التهرية إلى الوجه القبلى . وتبلغ كفاءة هذا الخط نحو مليون طن سنويا .

٤ — خط أنابيب نقل المازوت : (القاهرة — الاسكندرية) وقد رؤى مدته نظراً لتركز كثير من الصناعات الهامة فى الاسكندرية وكفر الزيات ، وتستهلك هذه الصناعات الكثير من المازوت ، ولذلك وجد أنه من الأفضل تخفيف الضغط على وسائل النقل الأخرى وعلى الطرق .

خط السويس — الاسكندرية : (سومد)^(١) وطاقته ٨٠ مليون طن سنويا . وتظهر أهميته فى أن تكلفة نقل الطن إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء تزيد عن تكلفة نقله عن طريق خط أنابيب الاسكندرية / السويس ، ولا مجال للمنافسة الخط لقناة السويس . فمن المنتظر طبقا لبيانات قناة السويس أنه بعد إعادة فتح القناة فسوف ترجع إلى الوضع الذى كان عليه قبل أحداث يونيه ١٩٦٧ بعد ستة شهور من إعادة الفتح ، بحيث يمكن تمرير الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن . وبتنفيذ برامج التوسيع والتعميق التى تستغرق ثلاثة سنوات ونصف يمكن عبور ناقلات حمولة ١٥٠ ألف طن ، وبعد تحسين آخر يستغرق سبع سنوات ونصف أخرى يمكن عبور ناقلات حمولتها ٢٥٠ ألف طن .

فلا مجال للمنافسة إذن فى خلال الفترة منذ إعادة فتحها وحتى تنفيذ المرحلة الأولى لأن ٨٥٪ من الناقلات التى تستغرق حمولتها فى السويس تزيد حمولتها على ١٥٠ ألف طن ، ١٥٪ تراوح حمولتها بين ٨٠ ، ١٠٠ ألف ، بينما لن تسمح القناة فى هذه الفترة إلا بمرور الناقلات التى تزيد حمولتها على ٧٠ ألف طن . هذا ويجب ملاحظة مرة أخرى أن الاتجاه الآن نحو بناء الناقلات العملاقة ^(١) .

(١) اختصار Suez Mediterranean

(٢) انظر جمال الشاوى ، على الجزائر : سود ، جوانبه الاقتصادية . مجلة البترول ، مايو ١٩٧٢ ص ١٠ — ١٣ .

بترول أفريقية الغربية

نيجيريا :

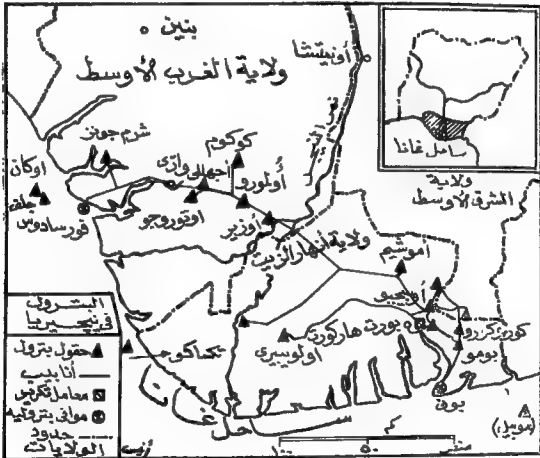
بينما تعتمد نيجيريا إلى الفحم الجيد، وتنتج نحو ٥٠ ألف طن من الأنواع الرديئة التي تستهلكها السكك الحديدية فإنها تعتبر من الدول الأفريقية التي شهدت نموا كبيرا في إنتاجها البترولى، وقد تصبح دلتا النيجر من الأقاليم الرئيسية المنتجة في العالم في المستقبل .

وقد بدأ البحث عن البترول في نيجيريا عام ١٩٣٧، ولكن لم يظهر البترول بكميات تجارية إلا في عام ١٩٥٦، وبدأ الإنتاج فعلا عام ١٩٦٨ في حقل Oloibiri إلى الغرب من بورت هاركورت، ثم ظهرت تكوينات أخرى حاوية للبترول على الساحل مثلة في حقل أوكلن، فضلا عن حقول الغاز إلى الجنوب الغربي من بورت هاركورت بنحو ٦٠ ميلا، وإلى شمالها الغربي بنحو ٤٠ ميلا . وكانت جميع الاكتشافات البترولية الأولى في الإقليم الشرقي، ولكن منذ عام ١٩٥٩ بدأت كشوف أخرى في إقليم الغرب الأوسط وخاصة في Ughelli وشيدميناء بترولى في فورسادوس Porcados وكان لشركة شل البريطانية Shell BP الفضل في كشف واستغلال البترول النيجيرى، وأسهمت شركة شل (٥٠٪) الملكية الهولندية + ٥٠٪ (شركة البترول البريطانية) بنحو ٣٪ الاستثمارات التي بلغت ٦٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ وهى فى نفس الوقت مسئولة عن ٣٪ الإنتاج النيجيرى، أما الثلث الباقي فهو نصيب الشركات الأمريكية والإيطالية الفرنسية فضلا عن المصالح النيجيرية (١)

ودخلت معها في الفترة الأخيرة الشركات الأمريكية مثل شركة موبيل وجلف وعدة شركات أمريكية أخرى . وأنتجت نيجيريا ما يقل عن المليون طن عام ١٩٦٠، ولكن إنتاجها بلغ ١٨٥ مليون طن عام ١٩٦٦ وقفز إلى

٥٣ مليون طن عام ١٩٧٠ . وانتزع البترول المسكنة الأولى في صادرات نيجيريا والتي كان يحتلها الفول السوداني .

ويعكس نمط الامتياز في نيجيريا على التسويق حيث تستوعب المملكة المتحدة وحدها نحو ربع الإنتاج النيجيري يليها الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٪ ، ثم هولندا ١٤٪ .



(مكل رقم ٥١)

ويستمر بورت هاركورت مركز العمليات البترولية ، وربطت بالأنابيب التي تنتهي بميناء بوني Bonny واختيرت Elemo على بعد ١٤ ميلا من بورت

هار كورت لإنهاء أول معدل تكرير في نيجيريا تكلف نحو ١٥ مليون جنيه
وانتهى بناؤه في نوفمبر عام ١٩٦٥ والغرض منه توفير حاجة البلاد من الجازولين
والكيروسين بأسعار معقولة . وكانت تنمية موارد نيجيريا البترولية من الأمور
الصعبة والمكلفة ، وذلك لمعق الطبقات الحاوية للبترول وكثرة الحقول غير
المنتجة ، والبيئة الصعبة المثلثة في المستنقعات الساحلية الحارة الرطبة . ولكن في
نفس الوقت كانت نيجيريا أمدحتا من بعض المناطق البترولية الأخرى من
حيث انخفاض نسبة الكيريت (أهبة بترول شمال أفريقيا) وقربه من أوروبا
عن بترول غرب آسيا (ذلك أن المسافة بين حقول البترول النيجيري وغرب أوروبا
ذهابا وإيابا ٤٨٠٠ ميل) كما أن الدلائل تشير إلى إمكانيات ضخمة في إنتاج
البترول في المستقبل .

ومن الواضح الآن أن احتياطي نيجيريا كبير، وإن كان ليس من الضروري
أن يكون كاحتياطي الصحراء الكبرى وإن قدر بنحو ٨٠٠ مليون طن (١)

كذلك اكتشفت حقول للغاز ويستغل جزء من هذا الغاز في توليد الكهرباء
في محطة Afam التي تعد إليها الأسلاك لإتارة منطقة أباربورت هار كورت ،
والباقي يصدر إلى الخارج ، وتأمل نيجيريا أن تصدر ١٠٠ مليون قدم مكعب
من الغاز الطبيعي عام ١٩٧٠، وهذا يعادل ما تستورده بريطانيا من الجزائر . وكان
لاكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعي في نيجيريا له أثره في التحول من
استعمال فحم إيجو في النقل والصناعة إلى استخدام مادة وقود أكثر كفاءة
وأرخص تكلفة .

الحركة الانصالية والبترول :

كان مهور نحو ثلثي البترول النيجيري في الإقليم الشرقي وحده

1. Petroleum Press Service, Jan. 1968, p. 7.

سببا في قيام الحرب الأهلية النيجيرية، فكما قال الحاج يحيى جوسو مدير التنمية الاقتصادية في نيجيريا في مارس ١٩٦٩ « إن جنود الحرب الأهلية الآن هي جذور اقتصادية ، فلولم يكن هناك بترول في الإقليم الشرقي لما أقدم زعماء الانفصال على تهكيك وحدة البلاد » (١) ذلك أنه كان من رأى حكومة الإقليم الشرقي أن تستمر عملية احتفاظ كل إقليم بالعائدات الناتجة عن منتجاته سواء الزراعية أو المعدنية كما كان الحال قبل عام ١٩٥٩ . من ثم فقد طالبت حكومة يافرا في يونيو ١٩٦٧ (أى بعد شهر واحد من الانفصال) بما قيمته ٧ مليون جنيه إسترليني من شركة شل البريطانية، وهى الشركة الرئيسية المنتجة في الإقليم الشرقي . ولكن الخزانة البريطانية رفضت السماح للشركة بتحويل أموال الحكومة يافرا في حساباتها في سويسرا .

أنجولا :

يرجع تاريخ البترول في أنجولا إلى تكوين شركة بويتو برا أمال بلجيكي عام ١٩٢٢، للقيام بأعمال توزيع منتجات الزيت المعدنية والقسم في أنجولا . ومنحت هذه الشركة حق التنقيب عن البترول عام ١٩٥٢ في حوض الكنفو وكوانزا . وقام بتحويل عمليات الكشف الأولى شركة بتروفينا في بروكسل . وظهر البترول في إقليم لواندا بعد بحث دام ثلاث سنوات وخاصة في بنفيكا *Benfica* وفي العام التالى مباشرة خرجت أول شحنة من بترول أنجولا للتكرير في البرتغال .

وكونت شركة لويتو في عام ١٩٥٧ شركة أخرى آلت إليها جميع أعمال البحث عن البترول وهى شركة « Petrangol » واشتركت شركت لويتو

1. NAFZIGAR W. «The Impact of Nigerian Civil War», Jour Mod. Af. Stud., vol. 10, no. 2 , pp.234-237.

في رأسمال هذه الشركة بـ ١٧.١/٠ ينًا كان نصيب أنجولا ٣٣.٣٣٪
والباقي من نصيب شركة بروفينا وشيدت هذه الشركة الجديدة معملاً لتكرير
في لواندا طاقته ٦٥٠ ألف طن، ومن المنتظر زيادة كفائه إلى مليون طن.
وقد أصبح إنتاج وتكرير الخام وتوزيع البترول المستورد أكثر أهمية
كأنشطة لسكان من معدني الماس. وبلغ الإنتاج نحو ٥ مليون طن عام ١٩٧٠
وتقدر شركة Petronal الاحتياطي بما يتراوح بين ٢٠٠، ٣٠٠ مليون طن.
وبأني البترول من الداخل إلى معمل في لواندا لتكرير عبر الأنابيب لمسافة
٦٧ ميلاً، وكانت أنجولا تصدر فيما مضى ما يقرب من ٩ آلاف طن إلى
زائيرى من مشتقات البترول، فضلاً عن ٢٠٠ ألف طن من زيوت الوقود
وبعض الخام لمعمل تكرير ساكور Saccor بالقرب من لشبونة. وهناك مشروع
لبناء معمل تكرير آخر بطاقة نصف مليون طن في لويتو عام ١٩٧١. وأخيراً
اكتشفت شركة جلف كابيندا للبترول وهي فرع من شركة جلف الأمريكية
للپترول في الرصيف القارئ على بعد ١٥ ميلاً من بلدة كابيندا واستطاعت
الحصول على امتياز البحث عن البترول في كل إقليم كابيندا ومياها الإقليمية،
ودخل بترول كابيندا التجارة لأول مرة عام ١٩٦٨. وتقدر احتياطيه بنحو
٣٠٠ مليون طن، ومن ثم ينفي البرتغال عن بترول الشرق الأوسط نهائياً.

الفصل العاشر

الذهب واليورانيوم^(١) والماس الذهب

لا يمتز الذهب أكثر المعادن أهمية ، ولكنه أساس النظام النقدي العالمى . وتوجد خامات الذهب فى عروق الكوارتز والصخور المتحولة ، أو يوجد فى الأودية الرسوبية والجارى للمائية (التبر) ولا يرى عادة بالمعين المجردة ، فقد يتطلب الحصول على ٠.١ أوقية من الذهب العمل فى نحو طن من الصخور . والصخر الذى يحتوى على ذهب قيمته حوالى ٤٥ قرشا فى الطن الواحد يمكن استغلاله اقتصاديا ، فإذا علمنا أن قيمة أوقية الذهب فى الوقت الحاضر حوالى ١٨ جنيهًا كان معنى هذا أن نسبة الذهب الموجودة فى هذا الطن من الصخر تقدر بنحو ٠.٠٠٠١ و / .

وتنتج أفريقية ٨٠٪ من الذهب العالمى . بل أن جنوب أفريقية وحده مسئولة عن إنتاج ٧١٪ من الإنتاج العالمى (باستثناء الدول الاشتراكية) أو خمسة أمثال إنتاج الاتحاد السوفيتى . وهناك أربعة أقطار مسئولة عن ٩٥٪ من الإنتاج الأفريقى وهى جنوب أفريقية ، غانا ، روديسيا ، زائير ، وتزانيا

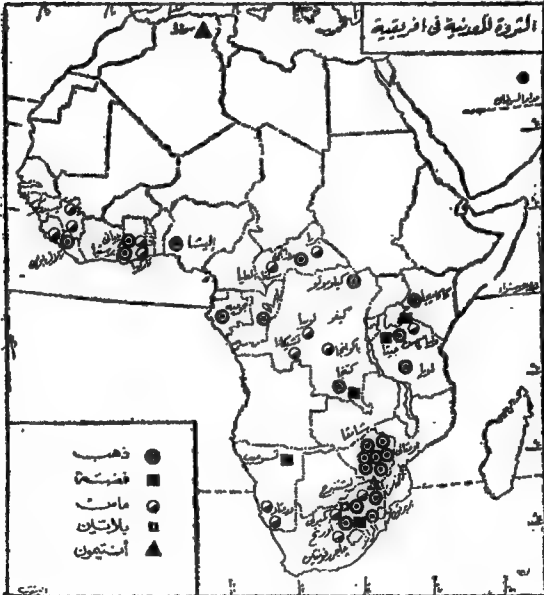
إنتاج الذهب فى أفريقية بالألف كيلو جرام

١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠
٥ر	٣٣٣	٩٧٠	٦٦٥
٥ر	٠٠	٢٢	٢٧
٥ر	٠٠	١٤	١٧٥
١٠١٧	مجموع أفريقية		

(١) درس اليورانيوم فى هذا الفصل نظرا لارتباطه بالتسكيمات الحاوية للذهب

جنوب أفريقيا :

يعد جنوب أفريقية العالم نحو ثلثي الإنتاج العالمي ، وكان أول اكتشاف له في إقليم الراند بالقرب من جوهانسبرج ، وتعتبر هذه المدينة في الوقت الحاضر أكبر قطب تعديني في العالم إذ تنقشر حولها مناجم الذهب في



(شكل ٥٢)

شقي الاتجاهات وهي مفتاح إقليم يمتد على هيئة هلال لاثمة ميل إلى الشرق منها وإلى بضعة أميال غربها ، ففي هذا الهلال توجد سبعة مناجم ضخمة للذهب .

كل منها يعمل فيه ما يقرب من ٢٠ ألف أوروبي، ٢٠٠ ألف أفريقي، يستخرجون المجمعات الحاوية للذهب. ولم يكن استخراج الذهب اقتصادياً حتى وقت قريب من الأعماق التي يزيد على ٢٨٠٠ متر، وبفضل التقدم العلمي الحالي أصبح هناك أربعة مناجم تعمل على عمق يزيد على ٣٢٠٠ متر، بل وهناك تخطيط للحصول على الذهب من أعماق تصل إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ متر، وإن كان تنجيم هذه الأعماق البعيدة (حيث ترتفع الحرارة إلى ٤٠°م على عمق ٣٠٠٠ متر) تواجه مشكلات عديدة كالضغط والتهوية والتحكم في الآتربة فضلاً عن رفع الخامات إلى السطح. وقد ظل إقليم الراند الأوسط، وهو الإقليم الذي يقع بين بوكسبرج Boksburg ورودبورت Roodepoort هو المسئول عن نصف إنتاج ذهب إقليم الراند، ولكن الإنتاج تدهور في هذا الإقليم منذ العشرينات، وتحرك مركز الثقل أولاً إلى الشرق إلى حقول (سبرنج-هيدابرج) وأخيراً إلى الغرب (راندفونتين Randfontein) — كليركسدورب (Klerksdorp)، ثم إلى الجنوب الغربي أي إلى حقول أورانج الحرة، فهاتان المجموعتان الأخيرتان كانتا مسئولتان عن ٢٣٪ / ٣٩٪ من إنتاج جنوب أفريقيا عام ١٩٦٥. وتستمد حقول الذهب في جنوب أفريقيا حاجتها من الطاقة من محطات القوى الحرارية التي تعمل بالنفط المحلي، بل أن مناجم الذهب مسئولة عن استهلاك ٨٠٪ من كهرباء إقليم الراند.

وأهمية الذهب لاقتصاد جنوب أفريقيا كبيرة للغاية، فقد قدر أن مناجم الذهب تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في حياة ما يقرب من نصف سكان الجمهورية، إذ بلغت قيمة صادراته ٣٨٤ مليون جنيه عام ١٩٦٧، فبدونه لا يمكن لهذه الجمهورية الحصول على احتياجاتها من المعدات الرأسمالية والاستهلاكية. وتتفق شركات الذهب ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه سنوياً داخل البلاد في شراء الآلات والمعدات الكهربائية المنتجة محلياً، كما تتفق نحو

٧٥ مليون جنيه أجوراً لعمال والموظفين ، مثل هذه الاتفاقات في ظل ثبات سعر الذهب حتى في أوقات الأزمات المالية معناه أن الذهب عنصر من عناصر استقرار اقتصاد جنوب أفريقية ، فضلاً عن حماية كثير من النشاطات الأخرى في الجمهورية . وكان لتمدين الذهب آثار عديدة على الحياة الاقتصادية والتوطين السكاني في جنوب أفريقية ، فقبل عام ١٨٨٦ ، كان اقتصاد جنوب أفريقية يقوم أساساً على الزراعة ومن ثم كان التوطين السكاني هامشياً ، فقد كان إقليم الراند حتى هذا التاريخ إقليم مراعى مكشوفة ، وبدأ الذهب في جنوب أفريقية يقوم بالدور الذي لعبه النخع في بريطانيا فأثبت أنه أحد وسائل التعمير وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستغلال وفتح أقاليم جديدة ، حتى أصبح سكان جوهانسبرج وضواحيها يزيدون على المليون نسمة ، بل أن بلدة Welkom إحدى مناطق تمدين الذهب في أورانج الحرة ، لم تكن سوى قرية عام ١٩٤٦ يسكنها نحو ١٠٠ أوربي ، أصبحت تضم ٩٨ ألف نسمة عام ١٩٦٦ ، وقامت بها كثير من الصناعات الاستهلاكية كطحن القلال ، والمشروبات ، والصناعات الغذائية وغيرها .

مشكلات تمدين الذهب في جنوب أفريقية :

ويواجه التمدن كثير من المشكلات غير تلك الناجمة من إنهاك المناجم وتفاقم الخاضات المعدنية ، والتعمق وراء هذه الخاضات ، فهناك الحاجة إلى كميات وفيرة من المياه لعمليات التكرير ، ولكن للمناجم أيضاً حيث يجب أن يتسبج جوها ببخار الماء حتى لا يثور الغبار في داخلها أثناء عمليات الحفر ، فضلاً عن هذا ، تزداد الحاجة إلى المياه لمواجهة مطالب السكان الذين يقيمون بالقرب من المناجم ، وفي بعض الأحيان لا تصلح المياه الباطنية بسبب ملوحتها ، وفي حالة جنوب أفريقية تستغل راند المياه الباطنية بينما تستعين بمناجم

أورانج الحرة بمياه نهر الفال Vaa^(١)، فسد الفال يملئ ٦٢٠ مليون جالون في اليوم. وقد لا تكفي موارد مياه نهر الفال في المستقبل فيصبح استغلال الماء بطريقة أكثر كفاءة في المستقبل هو أحد الحلول، أو ربما مدت أنابيب تحمل المياه من مصادر أخرى إلى مناطق التعدين.



شكل رقم (٥٣)

وهناك مشكلة نقص في الأيدي العاملة، فرغم أن للتاجم زاد مما لها إلى نحو ٥٠.٠٠٠ نسمة منذ عام ١٩٤٦. فان الكثير منها يعمل دون طاقته بسبب نقص اليد العاملة. فيعمل في مناجم الذهب في الوقت الحاضر نحو ٤٠٠.٠٠٠ أفريقي، ٤٩.٠٠٠ أوروبي. (تستغنى أجور الإفريقيين بين ١٠٪ و ٢٠٪ من

1. Cole, M. «South Africa, London» 1961, p. 308.

نظائرهم من الأوربيين) وتستمد المناجم عمالها من جهات عديدة في جنوب أفريقيا وأهمها المازل، فضلاً عن باسوتو وموزمبيق. وأصبح الازدحام السكاني والفقر الذي يعيش فيه الإفريقيون في المازل هو خير ضمان للحصول على أيدي عاملة للمناجم بأجور منخفضة. وكانت هذه الأجور المنخفضة سبباً في تغير وعدم دوام هؤلاء العمال مما يجعل قلة الكفاءة لازمة أساسية، كذلك تنبع عن وجود الحاجز اللوني في الوظائف يأس الأفريقي من إمكان تحسين حاله. وعادة ما يسكن الإفريقيون الأكواخ في مجتمعات بالقرب من المنجم، وإن خالطت مناجم أورانج الحرة تحسين المسكن كوسيلة لجذب قوى عاملة أكثر استقراراً عنها في إقليم الراند (١).

ومن مشكلات تعدين الذهب في جنوب أفريقية مشكلة ارتفاع تكاليف إنتاجه، فقد ارتفعت التكاليف بنحو ٢١٪ بين عامي ١٩٣١، ١٩٤٦ ثم ارتفعت مرة أخرى بنحو ١٣٠٪ بين عامي ١٩٤٦، ١٩٦٤، من ثم حمل ارتفاع هذه التكاليف على امتصاص زيادة كفاءة التنجيم، مما جعل الشركات تبحث عن وسائل أكثر كفاءة في الإدارة وتقنية أحدث.

غانا : وتأتي غانا في المركز الثاني إنتاجاً للذهب في أفريقيا، وخامس دولة في العالم غير الاقتصار على. وقد عدت الذهب في غانا منذ القرن العاشر، وتوالى البرتغاليون والبريطانيون والهلنديون على تجارتها منذ عام ١٤٧١ وقد ما كانوا يحصدون عليه سنوياً من الأقليم بنحو ٢٥٠ ألف جنيه مما برر تسميته بساحل الذهب. ورغم أنه توجد في الوقت الحاضر مناجم عديدة للذهب فإن ٩٠٪ من تعدينه يأتي من دائرة فطرها ٦٠ ميلاً من دنكوار، وبخاصة من أربعة مناجم رئيسية هي: تاركوا، أبواسي، كونجيو، ميباني. ويعتبر تاركوا أقدمها جميعاً، ولكن بدأ إنتاجه في الانحسار، ولم تعد تاركوا

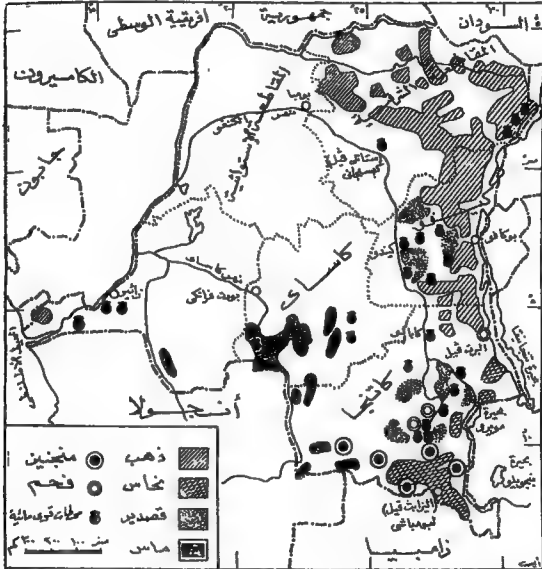
مدينة نشاط تعديني منذ ١٩٥٦ ، وإن ظلت تحتفظ بأهميتها ك مركز إداري لحقول الذهب في غانا بعامه (١) . وإلى الشمال الشرقى من تاركوا بسبعين ميلا ، يقع منجم أبواسى أكبر مناجم غانا ، فكان إنتاجه وحده قبل الحرب الثانية يعادل إنتاج جميع المناجم . ويطلق عليه « أغنى ميل مربع في أفريقية » وقد أنتج وحده ما قيمته ٨٤ مليون دولار بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٦٢ . وهذا تصدر غانا سبائكها الذهبية على هيئة قضبان ، وإن كان إنتاجها لا يقارن بحال بإنتاج جمهورية جنوب أفريقية .

روديسيا : يمثل الذهب نحو نصف قيمة الصادرات المعدنية فى روديسيا ، ويوجد فى الوقت الحاضر نحو ٢٦٥ منجما للذهب ولكن معظم إنتاج روديسيا يخرج من إني عشر منجما . أهمها جيما مناجم كالم Gam . وموتور Motor . بالقرب من جاتوما Gatooma ، وهى فى نفس الوقت أعمق مناجم روديسيا ، إذ يتم التعدين فيها على بعمد ٢٣٠٠ متر من سطح الأرض .

زائيرى : تحت تكوينات الذهب فى زائيرى على هيئة نطاق عريض فى الشرق ، ويتداخل مع نطاق القصدير فى إقليم كيفو ، ولكنه يمتد عبر المديرية الشرقية إلى حدود السودان . ويأتى ثلث الإنتاج من الصخور الأولية ، بينما الباقى على هيئة تير فى التكوينات الرسوبية ، كذلك يأتى جزء صغير من الإنتاج كنتج جانبي لتعدين النحاس . وتقوم نحو ١٥ شركة بتعدينه ، غير أن أهمها مؤسسة تعدين الذهب فى كيمو موتو Societe de mines d'or de kilo-moto التى تعمل فى إيتورى وشركة تعدين البحيرات العظمى الأفريقية Gimpagne Manière de Grands lacs Africains فيها مشغلان عن أربعة أخماس الإنتاج الذى يتراوح بين ١٠ ، ١١ ألف كيلو

(1) Boating, E. A. «Geography of Ghana», 1960, p. 94.

جرام أو نحو ١٪ من الإنتاج العالمي . هذا ونجوى عملية تركيز المعدن من
الطعامات في الكنتو، وإن كان تكريره يتم في بلييكا .



شكل رقم (٥٤) الثروة المعدنية في الكنتو

اليورانيوم

يرتبط اليورانيوم بالتكوينات الحاوية للذهب ، ومن ثم فبعد اكتشاف
أهمية اليورانيوم أصبحت معظم مناجم الذهب تعطى ذهباً ويورانيوم في آن واحد

واحتل زيمبابوي أو إقليم كاتنجا المكانة الأولى في استخراج أول الأمر، لدرجة أنه حتى عام ١٩٥٠ كان كل سلاح ذري في العالم أساساً من يورانيوم كاتنجا. وتنتج كاتنجا أكثر من نصف إنتاج العالم (دون السوفييت) من هذا المعدن. وقد اكتشف المعدن فجأة في الزناب فيل عام ١٩١٣، وفي Shinkolowe عام ١٩١٥ على بعد ١٥ ميلاً غرب جادوتيل. وافتتح هذا المنجم عام ١٩٢٢، وكان يرسل الخام إلى بلجيكا قسراً. وترتفع نسبة المعدن في الخامات بين ١.٤٪ / إذا قورن ٢.٠٪ في خامات جنوب أفريقية. ولكن لم يكن

هناك إقبال عليه حتى الثلاثينيات ، حتى بدأت أول دراسات عن الانشطار النووي ، ومن ثم أغلق المنجم لعدة سنوات ، وأعيد فتحه عام ١٩٤٣ ، وظلت أرقام الإنتاج سرية ، ولكن في عام ١٩٥٧ لاح أنه نصف إنتاج جنوب أفريقيا .

ويبدو أن الاحتياطي ليس كبيراً لأن منجم شينكلوى أغلق أبوابه عام ١٩٦١ .

وتحتوي خامات الذهب في إقليم الراند في جنوب افريقية على كميات ضخمة من اليورانيوم والثوريوم ، ول سوء الحظ فلسفة المعدن منخفضة تبلغ $\frac{1}{3}$ رطل أكسيد يورانيوم لكل طن من الخامات أو ما يعادل ربع تركيز المعدن في خامات أمريكا الشمالية ، ولكن يبدو أن الاحتياطيات ضخمة للغاية . فهذه المنطقة تمثل مصدراً كبيراً للمعدن لأن استغلاله لا يقتصر على خامات الذهب المستقلة الآن ، بل من الخامات التي سبق أن استغل ذهبها في الماضي ولم يستخرج منها أكسيد اليورانيوم ، وأمكن إجراء عمليات لاستخراج اليورانيوم بطريقة اقتصادية بفضل المعونات البريطانية والأمريكية . وأقيم أول مصنع لاستخراج اليورانيوم عام ١٩٤٩ في غرب الراند .

ويوجد الآن ٢٣ مناجم للذهب منتجة لليورانيوم أيضاً ، بل أن في بعضها كما في منجم شينكلوى ، وجد أن استخراج اليورانيوم أكثر ربحاً من استخراج الذهب . وبلغت قيمة إنتاج اليورانيوم ٥٣ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، هبطت إلى ٣٧ مليون جنيه عام ١٩٦٢ ، وفي الحقيقة أصبح استخراج اليورانيوم على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمناجم الذهب لأنها زادت من أرباح الإنتاج ، لأن الهدف أصبح مزدوجاً ، للبحث عن الذهب واليورانيوم معا في الخامات التي كانت من قبل يعتبر تشييدها غير اقتصادي للبحث عن الذهب وحده . ويصدر معظم اليورانيوم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ونظراً لوفرة الفحم الرخيص في جنوب أفريقيا ، فلا ينتظر إقامة أية محطة نووية هناك .

جايون :

تعتبر خامات اليورانيوم التي عثر عليها في مونا نا Monana في إقليم فرانسفيل في جايون هي أكبر خامات لليورانيوم في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . وقد بدأ استغلالها عام ١٩٦١ ، ويتراوح الإنتاج بين ٧٥ ألف طن و ٩٠ ألفا من الخامات سنوياً ، وقد قدرت قيمة المبيعات عام ١٩٦١ بنحو ٤٩٥ مليون دولار . وبعد ٤ سنوات من العمل السطحي ، سوف يتجه البحث عنه في الطبقات السفلى .

الماس

الماس عبارة عن كربون متبلور تكون نتيجة تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة . ويعتبر الماس من أكثر المواد صلابة ، ويستعمل في آلات قطع الصلب والزجاج كما يستعمل أيضاً في الزينة ، لذلك فهناك الماس الصناعي Industrial Diamonds وماس الزينة Gem Diamonds . ويرتبط الماس بالأنابيب الصخرية البركانية Volcanic Pipes كما هو الحال في كيرليت جنوب أفريقيا ، وإذا تأكلت هذه الأنابيب بفعل عوامل التآكل ظلت قطع الماس مقاومة لهذه العوامل ، وبالتالي تخرجها المياه إلى الأودية الدنيا لترسب على ضفافها ، ومن ثم فهناك طريقتان للحصول على الماس ، الأولى بطحن الصخور التي تحتوي على الأنابيب ، والثانية بالبحث عنه في رواسب الأنهار .

والماس احتكره أفريقي ، فإفريقية منتجة لنحو ٩٣٪ من ماس الزينة ، و ٩٨٪ من ماس الصناعة . ويمكن أن نميز أربعة نطاقات للماس في أفريقية وهي : (١)

١ — نطاق الماس في غرب أفريقية ويمتد من سيراليون إلى غينيا ووسط ساحل الماج ، وجنوب غانا

٢ — النطاق المحيط بحوض الكونغو من جمهورية إفريقية الوسطى إلى مناطق الانكسارات المحيطة بالبحيرات العظمى إلى حوض نهر كساي وأنجولا .

٣ — نطاق جنوب إفريقية في الترانسفال .

٤ — نطاق جنوب غرب إفريقية الذي يتبع ساحل الأطلنطي لمسافة ٥٠٠ ميل ، كما توجد مناطق أخرى مبعثرة كما هو الحال جنوب بحيرة فكتوريا وفي غرب مالي .

إنتاج الماس في الدول الأفريقية بالآلاف قيراط (١)

١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠
٢٠٥٠	٢٠٠٠	سيراليون	١٤٠٠٠
١٧٦٧	١١٠٠	أنجولا	١٢٣٤٥
٧٥٠	٥٠٠	تنزانيا	٢٥٥٠
٤٨٠		أفريقية الوسطى	١٦٥٦
		زائيرى	١٣٥٠٠
		جنوب أفريقية	٣١٠٠
		غانا	٣٣٠٠
		جنوب غرب أفريقية	٩٠٠

لأثيرى : تسهم زائيرى بأكثر من نصف إنتاج الماس الأفريق ويسدن الماس في زائيرى في إقليمين رئيسيين الأول في تشيكابا Tahikapa على نهر كساي جنوب لولوا برج ومعظم إنتاجه من الماس الزينة، والثاني في باكوانجا Bakwanga حيث تحتوى الطبقات الرسوبية في هذا الإقليم والتي يبلغ سمكها ٤ أميال معظم ماس العالم . وهذا الإقليم مسئول عن ٩٥ ٪ من ماس زائيرى . ومعظمه من ماس الصناعة . وتعمل في ماجم

تسيكبا المؤسسة الدولية للغابات وتعدن الكنفو Societe Internationale Forestiere et minier du Congo (Forminere) ويمتد نطاق التعدين هنا لمسافة ١٥٠ ميلا إلى الشمال من حدود أنجولا . وقد عانت الشركة من الاضطرابات التي حدثت في الكنفو عام ١٩٦٠ ، حتى لقد توقفت عن الإنتاج .
تاما عام ١٩٦٢ . وزاد تهريب الماس حيلثذ ، وقدر المهرب بنحو ٥٠ مليون دولار عام ١٩٦١ ، ٤١٥ مليون دولار عام ١٩٦٢ حين أصبح كنفو برازا فيل فجأة مصدر الماس . كذلك ظهرت آثار الاضطرابات على مناجم با كوانجا . فقد تدفق نحو ١٥ ألفا من قبيلة البالوبا Baluba على الإقليم في منتصف ١٩٦٠ .
ثم عادت أحوال العمل طبيعية بعد ذلك وتقوم شركة (Sibeka)
Societe d'Enterprise et de l'investissement du Beceke

وقد زادت ميكانيكية العمل في مناجم الماس ، ففي عام ١٩٦٤ كان ٤٦ ٪ من الماس يستخرج آليا ، ارتفعت نسبته عام ١٩٦٧ إلى ٩٢ ٪ .

ويلاحظ تدهور نصيب زائيري في الفترة الأخيرة ، ذلك أن إنتاج تسيكبا من ماس الزينة يكاد يتوقف ، على حين ماس الصناعة في باكوانجا لا يجد أسعارا مرتفعة .

سيراليون : وللماس أهمية خاصة في سيراليون لأن صادراته مسؤولة عن ثلثي صادرات البلاد ، ومعظم المستخرج هناك من ذلك الذي يجمع من التكوينات الرسوبية . وتتميز بعض حقول سيراليون بشفاها للدرجة أنه يستخرج منها ما يقرب من ٢٥٠ قيراطا في الياردة المربعة . وتتميز أيضا بعض الأحجار بكبرها ، إذ يتراوح وزنها ما بين ٥٠ ، ١٠٠ قيراط ، ففي عام ١٩٤٥ وجدت قطعة وزنها ٧٧٠ قيراطا وهي أكبر قطعة وجدت في إرسابات فيضية حتى الآن .

وقد بدأ إنتاج الماس في سيراليون عام ١٩٣٢ بعد إعطاء شركة سيراليون امتياز التنقيب واستخراج الماس في كل المستعمرة . وبما الإنتاج حتى بلغ ٧٤٨

ألف قيراط بين عامي ١٩٣٦ / ١٩٣٨ ، وظل الإنتاج في ازدياد حتى دخل الأفريقيون في البحث والتنقيب بطرق غير مشروعة في الطبقات السطحية خاصة وأنه أحيانا يوجد على أعماق بسيطة بين ٤٠٣ أقدام، وحاولت الإدارة وقف هذا العمل الذي اشترك فيه أفريقيون ولبنانيون : وذلك بتحديد مساحة الامتياز الممنوحة للشركة بمقدار ٥٠٠ ميل مربع . وتتقاضى الحكومة ٥٠٪ من أرباح شركة سيراليون للماس فضلا عن ضريبة صادرة عنها ٧٥٪ وأعطت تراخيص للأفراد *Panguna Yangma* ، ومع ذلك ظل التنقيب والمبيعات غير القانونية مستمرة لدرجة أنها قدرت بنحو ١٢٣ مليون دولار في الفترة ١٩٥٦ / ١٩٥٩ مقابل ٧٢٨ مليون دولار للمبيعات القانونية في نفس الفترة . ويبيع معظم الماس إلى مكتب الماس التابع للحكومة سيراليون الذي يديره نيابة عنها اتحاد منتجى الماس في غرب أفريقية وهو فرع من مؤسسة De Beers (١).

جنوب افريقية : كان جنوب أفريقية هو المصدر الوحيد للماس في العالم قبل اكتشافه في جنوب غرب أفريقية عام ١٩٠٨ ، ثم كان اكتشافه بعد ذلك في أقطار أفريقية أخرى كسيراليون والكنغو . وكان اكتشاف الماس هو أساس جذب رؤوس الأموال اللازمة لفتح مناجم الذهب . وقد بدأ تاريخ الماس في جنوب إفريقية بقليل يلعب على ضفاف بحر الاورنج ، واختار قطعة وزنها ٢١ ٢/٢ قيراط ليلو بها . واكتشف للماس فيها بعد ، لافي التكوينات الرسوبية فصب ، بل في الأنابيب البركانية أيضاً ، وأصبحت هذه الأنابيب هي موطن الحفائر الضخمة ، فالحفرة الكبيرة في كبرى تعتبر أكبر حفرة قام الإنسان بحفرها في العالم، إذا يبلغ اتساعها نحو ثلاثة أرباع الميل وعمقها ٤٥٠ متراً ، وقد اكتشف حتى الآن ١٥٠ أنبوبة صخرية هناك . ويبلغ ماس الصناعة نحو ٨٥٪ من

(1) Swindell, K., «Diamond Mining in Sierra Leone». Tijdschrift voor, Econ. Soc. Geografie, Mei Juni, 1966, 57, p. 97.

إنتاج جنوب أفريقية البالغ نحو ١٢ ألف قيراط عام ١٩٧٠ . وتحسّر شركة دي بيرز De Beers إنتاج الماس لافي جنوب إفريقيا فحسب ، بل أيضاً في جنوب غرب افريقية . وتبلغ صادراتها السنوية أكثر من ١٠٠ مليون دولار ، ويضعهما معاً كأول منطقة منتجة لماس الزينة ، وثاني منطقة منتجة لماس الصناعة .

ويستبر للماس عماد اقتصاد جنوب غرب افريقية ، ونظراً لنفي السهل الساحلي لمصرام ناميب الجنوبية إلى الشمال من مصب الأورنج ، فقد أصبح دخول هذا الإقليم محرماً إلا بتصريح ، وتمتد المنطقة الفنية لثلاثة أميال في المياه الإقليمية من مصب الأوليفانت حتى خليج لودريز ، بل إنه يقدر أن المياه المحيطة بجزيرة Plumpudding من أغنى أجزاء العالم من حيث احتياطيها للماس . أما من حيث النوع فماس الزينة يبلغ نحو ٩٠٪ من إنتاج جنوب غرب أفريقية .

أنجولا : يعتبر الماس أقدم الأحجار الكريمة المستخرجة في أنجولا ، ذلك أن بقية المعادن ترجع إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان الماس هو عماد صادرات أنجولا في الفترة بين ١٩٢٠ . ١٩٤٠ وما زال يحتل المركز الثاني في المصادرات بعد البن . وتقوم شركة Dimang (بريطانية - بلجيكية) بأعمال الحفر بالقرب من دننو Dundo في أقصى الشمال الشرقي بالقرب من الحدود الكونغو ، ومعظم إنتاج التكوينات الرسوبية هو من الماس الصناعي . وكان نصيب الحكومة البرتغالية ٥٪ من أسهم الشركة ولكنه ارتفع إلى ١١٪ عام ١٩٥٥ ، بل وأقرضت شركة ديمانج الحكومة البرتغالية ٣٦٧ مليون دولار للتنمية الاقتصادية . كذلك تحصل حكومة المستعمرة على نسبة قدرها ٥٪ من الأرباح ، فضلاً عن زيادة رصيدها من العملة الصعبة ، ذلك أن على

الشركة أن تضع ٢٥ ٪ من دخلها من العملة الصعبة في صندوق الصرف الأجنبي .



(شكل رقم ٥٦).

ويذهب جزء من الماس المنتج في أنجولا إلى البرتغال حيث تجري عليه عملية القطع في شركة لايد كولا لاس *Societe Portuguesa de Lapidacao de Diamants* وهي فرع لشركة ديامنج في لشبونة ، ورغم أن هناك مخزونات متزايدة تمهد طريقها

إلى المملكة المتحدة ، فإن نصيب البرتغال في هذه الصناعة يتجه أيضاً نحو الزيادة (١) .

وأخيراً يجب أن نعرف أن جميع الإنتاج العالمي للماس يتحكم فيه اتحاد دي بيرز De Beers لتمدين وهو فرع من الشركة الإنجليزية الأمريكية في جنوب أفريقية ، وبذلك تصبح مؤسسة دي بيرز مهيمنة على شراء وتسويق كل إنتاج العالم من الماس باستثناء ماضي أمريكا الجنوبية والاتحاد السوفيتي ، ومع ذلك فقد بدأت بعض الدول الأفريقية تنشئ لها مؤسسات للتسويق تنفق أرباحها القومي ولقاطعة جنوب أفريقية كما حدث في غانا (٢) .

1. Abshire, D., (Minerals, Manufacturing, Power, and Communications in Portuguese Africa, 1969, p. 297.

2. ECA (Economic Bulletin for Africa), 1966, p. 42.

الفصل الحادى عشر

النحاس والحديد والبركسيت النحاس

النحاس من المعادن الرئيسية التى يزداد عليها الطلب باستمرار فى العصر الحديث ، ذلك أن النحاس وسبائكته تستعمل بكثرة فى الأدوات المنزلية والآلات والأنابيب غير القابلة للصدأ ، وأسلاك المحركات الكهربائية ، فضلاً عن المعدات الالكترونية ، والعملة ، والكابلات البحرية ، والأسلاك التى تستعمل لضغط العالي ، فضلاً عن الأسلحة الحربية ، ومن ثم كان الطلب عليه شديداً من جانب الدول الصناعية ، وارتفع الإنتاج العالمى لمواجهة هذا الطلب المتزايد من ١٠٠ ألف طن عام ١٨٦٥ إلى ٤٧ مليون طن عام ١٩٦٦ .

وكان النحاس من أهم الصادرات الأفريقية بعد الذهب قبل عام ١٩٦٠ ، واحتل المركز الثانى بعد ظهور بترول الشمال الأفريقى بكميات ضخمة بعد عام ١٩٦٢ .

إنتاج النحاس فى إفريقيا بالألف طن (١)

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	
١٢٨٦	١١٢٢	٩٨٤	أفريقية
٦٨٤	٦٩٦	٥٧٦	آسيا
٣٨٥	٢٨٩	٣٠٢	زائير
١٨	١٧	١٩	أوغندا
١٢٦	٦٠	٤٦	جنوب أفريقيا
٢٤	١٨	١٤	روديسيا

1. EGA (Economic Bulletin for Africa), January 1969, African Survey 1970.

ولقارة الأفريقية مكانة ممتازة في إنتاج وتصدير هذا المعدن ، ذلك أنها تسهم بنحو ٢٥٪ من الإنتاج العالمي بفضل إنتاج قطريها الرئيسين زامبيا وزائيرى فتأتى زامبيا في المكان الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، فقد بلغ إنتاج زامبيا ٦٨٤ ألف طن عام ١٩٧٠ بينما كان إنتاج الولايات المتحدة ١ مليون طن .

وتأتى جمهورية زائيرى في المركز الثانى في أفريقية والمركز السادس في الإنتاج العالمي بفضل إنتاجه الذى بلغ ٣٨٥ ألف طن . وهكذا يكون نطاق النحاس واحداً من أكبر نطاقات التعدين في أفريقية بامتداده في مساحة تقدر بنحو ١٦٠٠ ميل مربع في منطقة تقسيم المياه بين الكونغو والزمبىزى ، وبذلك يأتى من حيث الأهمية في المركز الثانى بعد إقليم الراند في جنوب أفريقية . وزداد أهمية هذا النطاق اذا عرفنا أنه يسهم أيضا بنحو ٦٥٪ من الإنتاج العالمي للكوابالت الذى يعتزل في صنع سبائك مقاومة للحرارة . وبمقارنة المعدن النحاس الأفريقى ونسبته في الخامات بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وجدنا أن المعدن تتراوح نسبته بين ١.٨٥٪ ، ٢١.٥٪ في إفريقية ، بينما الخامات الأمريكية تحتوى على ١٪ من المعدن . وبذلك يعتبر النحاس المنتج في هذا النطاق من أرخص النحاس في العالم .

زامبيا : والنحاس عماد اقتصاد زامبيا ، اذ يمثل ٩١٪ من مجموع قيمة صادراتها ، فضلا عن الكوابالت الذى يستخرج معه ويمثل ١٪ من قيمة هذه الصادرات .

وتتخذ خامات النحاس في زامبيا في نطاقين كبيرين هما : —

١ — نطاق موفوليرا — بوانا — مكويا في الهلال القمري على الحدود مع زائيرى .

توسيع (١٩٦٩) وتحمين لهذه المناجم ابتداء من عام ١٩٦١ تكلفت نحو ٨ مليون جنيه .

٢ — مناجم موفوليرا : ثاى مناجم زامبيا ويزيد إنتاجها على ٢٠٪ وتتميز هذه المناجم بأن لها مصاهر ومعامل تكريرها النحاس بها . وتبلغ نسبة المعدن نحو ٣٣٤٪ من الخامات . وكان أنهار جزء من هذا المنجم عام ١٩٧٠ على الماملين فيه بمثابة كارثة مدوية فى أوساط انتاج ونجارة النحاس ، وقد سبب هذا ارتفاعا فى أسعار النحاس عام ١٩٦٩ نتيجة لانخفاض العرض .

٣ — مناجم لوانشيا (رون انتيلوب) ويبلغ إنتاجه أقل من ١٥٪ وتبلغ نسبة المعدن هنا نحو ٢٨٧٪ من الخامات . وتتميز عن المناجم السابقة بأن خاماته أقرب الى السطح على بعد يتراوح بين المترين ، ٣٠ مترا تحت سطح أرض المنطقة . ولهذا المناجم أيضاً مصاهر ومعامل لتكرير خاصة بها .

٤ — مناجم روكانا : وهى أقدم مناجم زامبيا ، اذ بدأ العمل فيها عام ١٩٣٢ ، وينتج الكوبالت الى جانب كبريتور النحاس . وتقرّب نسبة المعدن فى الخامات من ٣٪ كما يبلغ إنتاجه نحو ١٠٪ ولكن تتميز هذه المنطقة بوجود مصاهر ومعامل لتكرير لإنتاج المناجم الأخرى .

٥ — مناجم شيلوما : ويعتبر أحدث وأول منجم استخدمت فيه الطرق العلمية الحديثة ، اذ بدأ إنتاجه عام ١٩٥٧ . ويتميز على المناجم جميعا (باستثناء ناشانجا) بارتفاع نسبة المعدن فى الخامات (٤٨٣٪)

ومثل النحاس أكبر عميل للخطوط الحديدية وأكبر مستهلك للقوى المحركة . ولم يبدأ إنتاج النحاس فى زامبيا إلا فى العشرينات ، وكانت الحرب العالمية الثانية أكبر منشط للإنتاج للحاجة اليه فى الشئون الحربية . وكان الفضل الأول فى استغلال النحاس لاكتشاف طريقة التويم floating عام ١٩١٠ التى حلت

مشكلة تكرير خامات كبريتات النحاس من الناحية الاقتصادية (١). فقد بدأت هذه العملية عام ١٩٢٨ ، وأنتج هذا الإقليم ٣٠٠٠ طن من مركبات النحاس Blister-copp (درجة النقاوة ٩٩ ٪) ثم ارتفع الإنتاج إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩٣٣ . ثم ارتفعت إلى ٢١٤ ألف طن عام ١٩٤٨ ، ٦٨٤ ألف طن عام ١٩٧٠ ثلاثة أرباعها مكرر كهربائياً electrolytic (درجة النقاوة ٩٩ و ٩٥ ٪)

وتوجد مصاهر النحاس في زامبيا في نودولا وموفوليرا ورون انتيلوب ، بينما مصانع التكرير الكهربائية في نودولا وموفوليرا وناكانا ، ويقوم مصنع لاستخراج الكوبالت في موفوليرا . ويعتبر المعمل الأخير أكبر هذه للمعامل بطاقة قدرها ١٨٠ ألف طن سنوياً ، ويليه معمل نودولا بطاقة ١١٥ ألف طن .
القوى المحركة :

وكانت هذه المصاهر تعتمد على الكهرباء الحرارية والتي تعتمد بدورها على حقول فحم وانكي بروديسيا ، ولكن هذه الأخيرة عجزت عن مد مصاهر النحاس فضلاً عن تشغيل السكك الحديدية مما اضطر زامبيا إلى استيراد الفحم من جنوب أفريقية والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سكك حديد بنجويلا . وكان سد السكريريا بمثابة المنقذ ، أعطى الأقطار الثلاثة (روديسيا ، زامبيا ، مالاوي) ٦٥ و ٢ ٪ من مجموع القوى الكهربائية اللازمة لها عام ١٩٦٢ وبذلك وفر فحم وانكي للسكك الحديدية ، كما حرر السكك الحديدية من عبء تقبل عليها وهو نقل الفحم إلى مصاهر النحاس في زامبيا (٢) .

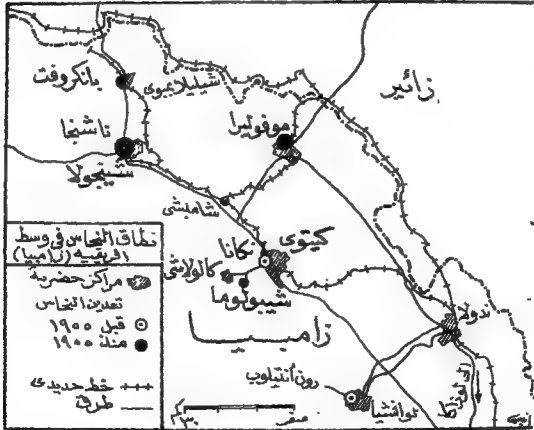
(١) يقصد بطريقة التعويم خلط خام النحاس ببد سحقه بالماء . ويرج ببد خلطه بمحلول كيميائية فتكون فقاعات فوق السطح حاملة خامات النحاس الزاهية . وتتكشط هذه الطبقة المسطحة المموجة على الحزم .

2. Ring, J. (Central Africa): The Kariba Dam, Economic Development Projects and their Appraisal: Cases and Principles from the Experience of the World Bank, Johns Hopkins, 1967, p. 252.

تعبئة سد الكاريا في موارد الطاقة في زامبيا بالمليون كيلوات ساعة (١)

١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٤	
٢٧١١	٢٠٦٨	١٨٤٩	وارد من سد الكاريا
٦٥٥	٥٩٤	٦٩٥	إنتاج محلي
٨	٣١٥	٢٠١	واردات أخرى
٣٤١٤	٢٩٩٤	٢٧٤٥	المجموع الكلي

واضح أن سد الكاريا يمثل وحده ٨٠٪ من جلة الطاقة الكهربائية المستهلكة في زامبيا، ولما كان المتفهم الأول بها هو التعدين يصبح من الواضح مدى اعتماد نحاس زامبيا على كهرباء السد؛ أما الكهرباء المستوردة من جهات أخرى فالقصد بها الم-توردة من هيئة Le mineral في كيتجا، وواضح أنها في تناقص مستمر نظراً للاعتماد على الكاريا.



(شكل رقم ٥٨)

(1) Survey of Economic Conditions in Af., 1969.

وتهدف زامبيا أيضاً إلى استغلال نهر كافوي Kafue أحدر وافتد الرمزى والذى يجرى فى أرضها لإنتاج طاقة كهربائية وقدرها ٦٠٠ مليون كيلوات .

ورغم ذبذبات إنتاج النحاس فى زامبيا فقد ظلت المنتج العالمى الثانى ، بل وتغير التقديرات بأن احتياطىها لا يقل عن احتياطى الولايات المتحدة الأمريكية .

التأميم :

كان يقوم بالنشاط التمدى فى زامبيا مجموعتان من الشركات ها :

١ — مجموعة الأنجلو أمريكان A.A.G. ولها ٥٢٪ من إنتاج النحاس وتلبها مناجم روكانا وبانكروفت وىروكن هل وناشانجا . ويطلب على هذه المجموعة رؤوس الأموال الانجليزية الواردة من جنوب أفريقية وتببها معمل تكرير روكانا .

٢ — مجموعة روان سلكشن زمست (R.S.T.) ويطلب عليها الرأسمال الأمريكى وخاصة من شركة كلاكمل الأمريكية ، ولها ولشركة روان ٤٨٪ من الإنتاج ، وتلبب هذه المجموعة مناجم موفولبرا ، ولوانشيا (روان انتيلوب) وشيلوب ، وتببها معمل تكرير ندولا .

وقد قامت الحكومة عام ١٩٦٨ بالدخول مساهمة فى هذه الشركات بنصيب قدره ٥١٪ من أسهمها ، وعملت بها الى مؤسسة وطنية هى مؤسسة التنمية الصناعية فى زامبيا التى قرعت منها مؤسسة تنمية التمدين Mindico .

ثم أعانت برنامجا إصلاحيا آخر عام ١٩٦٩ بمقتضاه لا تزيد مدة امتياز الشركات الحالية على ٢٥ عاما ، وأن تتقاضى الدولة ٥١٪ من أرباح هذه الشركات . وبمقتضى هذه البرامج دخلت مؤسسة منديكو الوطنية بنصيب ٥١٪

وهكذا بدأت الحكومة الوطنية في زامبيا تسترجع حقوق التمدين وتكسر الاحتكار الأجنبي لمصدر ثروتها الأساسي .

تطور إنتاج النحاس في زامبيا كما وقيمة

السنة	ألف طن	مليون جنيه	السنة	ألف طن	مليون جنيه
١٩٤٥	١٩٤	١١	١٩٥٨	٣٧٦	٧٠
١٩٤٨	٢١٤	٢٦	١٩٦١	٥٥٩	١١٤
١٩٥٤	٣٧٩	٩١	١٩٦٤	٦٣٧	١٤٩
١٩٥٦	٣٨٣	١٢١	١٩٦٥	٦٩٦	١٨٣

زائيرى : ويحدد نفس نطاق النحاس في زامبيا إلى زائيرى ، الذى بدأ البحث فيه عام ١٨٩٢ ، وقد منح الملك ليوبولد حق التنقيب عن المعادن لأحمادتمدين كتنجا العليا في مساحة قدرها ٨٠٠٠ ميل مربع . وهى شركة بلجيكية بريطانية وارتبط ظهور نحاس إقليم كتنجا في الأسواق الخارجية بوصول خط حديد بروكن هل إلى مدينة اليزابث فيل عام ١٩١٠ . ووصلت أول شحنة إلى ميناء أنتويرب البلجيكي عام ١٩١٢ عن طريق لوبتو . وكان لظهور مخارج أخرى أثره في أن أصبح التمدين أكبر منتج للنحاس والكوبالت في الثلاثينات وهو المركز الذى انتزعه منه إنتاج العالم الجديد وزامبيا .

وقد أسهمت صادرات النحاس البالغة ٢٩٠ ألف طن عام ١٩٦٥ بنحو ٣٢٪ من صادرات زائيرى ، فضلا عن مجموعة ضخمة من المعادن تصل إلى ١٥٠ معدنا منها الكوبالت وحده الذى أسهم بنحو ١٠٪ من قيمة الصادرات في ذلك العام ، فضلا عن الراديوم واليورانيوم والمنجنيز والزنك والفحم والحديد الخام .

والتكوينات المستغلة في الوقت الحاضر هي أكاسيد النحاس التى تحتوى

على نسبة عالية من الخامات تتراوح بين ٨٠٪، ٩٠٪ من المعدن فضلا عن مجموعة ثانوية من المعادن .

وتوضع مناجم النحاس في زائيرى الآن في ثلاث مجموعات :

١ — مجموعة المناجم المحيطة باليزابث فيل (لوبيمباشى) ومن أهمها منجم نجمة الكونغو *Star of the Congo* .

٢ — مجموعة المناجم حول جادوتفيل وكامبوفى .

٣ — مجموعة المناجم حول كولوزى وهى أهمها جميعاً إذ تعهم الآن بنحو ٨٠٪ من إنتاج كاتنجا فضلا عن معظم الكوبالت .

ويستغل المعدنان معاً النحاس والكوبالت، فهما يستخرجان معا في كولوزى بينما مجموعة المعادن الثانوية التى تستخرج من خامات النحاس تشمل الزنك والرصاص والكاديوم *Cadmium* .

وقد بنى أول مصهر لتكرير النحاس في اليزابث فيل (لوبيمباشى) عام ١٩١١ معتمدا في وفورده على الأخشاب المحلية والتحكم المستورد ، وتأخر إنشاء أول مصنع كهربائى حتى عام ١٩٢٩ حينما بدأ مصنع جادوتفيل ، وفي الوقت الحاضر تقوم الطاقة الكهرومائية بمد مصانع التكرير بمعظم احتياجاتها . فلا إنتاج من النحاس المكرر كهربائيا (تقاوة ٩٧، ٩٩٪) يلزم ٢٥٠٠ كيلوات ساعة، وإنتاج طن من الكوبالت يلزم ١٠ آلاف كيلوات ساعة .

وكان أول مشروع كهرومائى ضخم هو مشروع فرانكى *Francoqui* الذى أقيم على أعلى نهر لوفيرا . وقد افتتح هذا للمشروع عام ١٩٣٩ . وتتابعت المشروعات الكهرومائية بعد ذلك وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتمثلت ذروتها في *Marinel Delcommune* على أعلى لوالابا في عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٦ على الترتيب ، وقد افتتح الأخير والذى يعد من أكبر المصاهر الكهربائية في العالم عام ١٩٦٠ في لويلو *Luilu* بعد أن بلغت تكاليفه ٢ مليون جنيه .

وهذا المصبر وحده يمكن أن يعطى ١٠٠ ألف طن من النحاس ، ١٧٥٠ طناً من الكوبالت سنوياً .

كما بدأ مصبر آخر في كامبوفى Kambove إنتاجه بطاقة ٧٥ ألف طن سنوياً عام ١٩٦١ . وهكذا تطورت ونشعت المصاهر فضلاً عن اكتشافات المناجم الجديدة والتي كان آخرها مناجم كاكندا Kakanda .

وقد ظل اتحاد التعدين شركة بلجيكية حتى عام ١٩٦٥ عندما آل إلى حكومة زامبي .

تصدير نحاس وسط إفريقية ومناقصه :

١ — طريق الكاب وكان يستعمل لتصدير كميات قليلة في مطلع القرن العشرين .

٢ — طريق بنجويلا (٩١٨ ميلاً) بدأه البريطانيون مع البلجيكيين وبموافقة البرتغال عام ١٩٠٠ وانتهى عام ١٩٣٣ . وأكمل الخط إلى لوبيتو نظراً لعدم صلاحية ميناء بنجويلا لاستقبال السفن الكبيرة . وفي الوقت الحاضر ينقل على هذا الطريق نحو ١٥ ألف طن من نحاس زامبيا .

٣ — الطريق الوطنى Voie Nationale والذي أراد به الملك ليوبولد قليل اعتماد صادرات كتنجا على الدول الأجنبية ، وهو عبارة عن خط حديدي من لوبوما باشى أكبر مدن إقليم كتنجا إلى بورت فرانكي ، ومن هناك يأخذ النقل النهرى نهر الكاساى إلى كفشاسا . ومن هناك بواسطة الخطوط الحديدية إلى متادى حيث يفسن على السفن المحيطية .

٤ — خط حديد كامينا — البورت فيل — كيجوما — دار السلام ، واستماله قليل . وإن كان يعتبر بديلاً لطريق زامبيا .

٥ — طريق لوانزاكا — بولاويو — ييرا ، وقد استعمل بكثرة ولكن ميناء ييرا عانى من الاحتقان الشديد بعد الضغط المتزايد عليه عقب الحرب الثانية .

(د) فتح آفاق جديدة للتنمية سواء في جنوبى تزامبيا أو شمالى زامبيا .

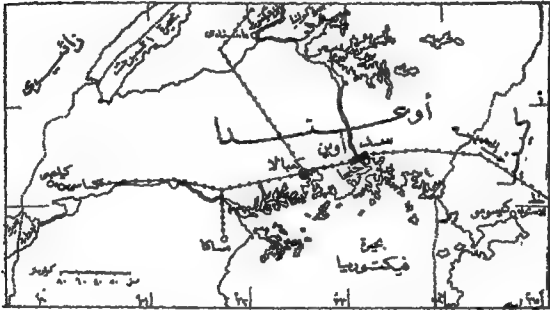
أوغندا :

يأتى النحاس فى المركز الثانى بين الصادرات المعدنية فى شرق أفريقية ، وإن كانت قيمته قد ارتفعت عام ١٩٦٥ وبلغت ٩ مليون جنيه ، وبذلك تتفوق على صادرات الماس . ورغم أن شرق أفريقية لا يسهم سوى بأقل من ١٪ من الإنتاج العالمى وأهميته أقل منها فى زامبيا أو الكونغو للنحاس مع ذلك تات صادرات أوغندا .

ويستخرج نحاس أوغندا من إقليم واحد بل ومن منجم واحد وهو كيليمبى Kilember فى وادى شيق على السفوح الشرقية لجبال رونزورى . وقد ثبت وجود هذا المعدن عام ١٩٠٦ ، ثم أعيدت الدراسة مرة أخرى بعد عشرين عاما ، ولكن لم يتم شئ حتى عام ١٩٤٦ عندما قامت بالكشف شركة كندية . وبدأ تعدين النحاس عام ١٩٥٦ ، ويزيد الإنتاج فى الوقت الحاضر على المليون طن سنويا . وتستخرج انعامات من جوانب الوادى ويسحق وتجرى عليه عملية التركيز فى نفس الإقليم للحصول على مركبات للنحاس بدرجة ٢٦٪ . وتضخم هذه المركبات بالسلك الحديدية لمسافة ٢٦٦ ميلا إلى مصهر جنوبا حيث يمكن الحصول بعد ذلك على مركبات النحاس التى تنقل إلى بحيرة فالشارج .

ولا يوجد اختيار فى موقع تعدين النحاس فى أوغندا ، ذلك أنه لا توجد خامات نحاس إلا فى كيليمبى حتى الآن ، ومن ثم لا يمكن لأصحاب الاستثمارات استغلال رؤوس أموالهم فى استخراج النحاس من مناطق أخرى . والواقع أن طبيعة خامات كيليمبى تصبج على استغلالها رغم وجودها فى طبقات شديدة الاتواء ، لأنها توجد على هيئة كتل بسبك ٢٠ قدما وتحتوى على نسبة من المعدن حوالى ٢٢٪ ، وهى نوعية متميزة إذ ما قورنت بالنسبة

العالية ، وقدر الاحتياطي بنحو ١١ مليون طن ، ونظرا لأن جبل روزوري تترجح التلوج ، فقد توفرت موارد المياه اللازمة للمنعجم ، وأصبح في الإمكان توليد الكهرباء المائية من وادي ميوكو القريب . ولم يعط أهل الإقليم اهتماما كبيرا للعمل في المناجم ، ومن ثم وجد المنعجم نصف حاجته من العاملين الذين يبلغون ٤٢٠٠ نسمة من مركز كيجيزي المزدهم بالسكان (١) .



(شكل رقم ٦٠) سد أوين وخطوط توصيل الكهرباء

وكان اختيار جنجا مركزا للمصهر بعد مناقشات عديدة ، ولعل أهم ما شجع اختيارها هو سد أوين ومناطقته الكهربائية ، ذلك أن المصهر يعمل في درجة حرارة ١٢٠٠ متيجراد ، ويستهلك ٥٠ مليون كيلوات ساعة سنويا . وقد تكلف مد خطوط الكهرباء من جنجا إلى كليبي ٢٥ مليون جنيه ، ولم تكن أوضاعا مستعدة لهذه التكاليف ، وليس من شك أن نقل مركبات النحاس عمل اقتصادي أكثر من نقل الخامات إلى جنجا ، ولكن السكك الحديدية لم تكن لتقدم أي تسهيلات ثقيلة ، لولا ضاهاها لمحولة ضخمة من الخامات ، هذا فضلا عن أن جنجا كانت تأمل في جذب نحاس كينيا ، وإن كان هذا لم يحدث .

موريتانيا :

واكتشاف مناجم أ كجوجيت للنحاس واستغلالها هو ثاني اكتشاف معدني في موريتانيا ، وترجع أهميته إلى أنه ساعد على تنويع الإنتاج لأن موريتانيا سبق لها استغلال مناجمها من الحديد والتي تعتبر من أغنى مناجم العالم في الحديد .

وتقع رواسب النحاس على بعد ٢٤٠ كم من نواكشوط ، ومركزها أ كجوجيت ، ويبلغ سمكها نحو ١٠٠ متر . وتتألف من طبقتين : العليا هي خامات أكاسيد النحاس يليها خامات كبريتات النحاس . ويقدر احتياطي الإقليم بنحو ٢٧٣ مليون طن منها نحو ٢٠ مليون طن من الكبريتات ونسبة المعدن فيها ١٥ ٪ ، أما الباقي فهو من الأكاسيد فترتفع نسبة المعدن فيه إلى ٢٩ ٪ . وتحتاج مناجم أ كجوجيت إلى ما يقرب من ٣٢٠٠ مليون فرنك لتأمين ميناء التمديد والمحافظة على طريق أ كجوجيت — نواكشوط فضلا عن توفير موارد الماء وبناء مدينة تعديلية .

وحصلت موريتانيا على عدة قروض مجموعها ١٣٠ مليون دولار من صندوق التنمية الدولي وبنك التنمية الأفريقي للقيام بهذا المشروع . ويتوقع الاقتصاديون أن تصدر موريتانيا ما يقرب من ٢٥ ألف طن من النحاس سنويا (بعد إجراء العمليات الأولية) ولكن من المرجح ألا تبدأ مناجم أ كجوجيت تعطي أقصى إنتاج لها قبل عام ١٩٧٨ .

الحديد

الحديد هو أساس الصناعات الثقيلة، وبينما تنتج إفريقيا ٤ ٪ من خام الحديد العالمى، فإن الاكتشافات الحديثة تغير إلى أن القارة ستكون منتجا رئيسياً في المستقبل. وكانت معظم التكوّنات التي استغلّت على نطاق واسع في صناعة الصلب في أفريقيا الجنوبية، سواء في روديسيا أو جنوب إفريقيا بالقرب من موارد الفحم والحجر الجيري، بينما يتجه معظم الخام المعدنى في بقية القارة إلى التصدير.

وقد اتجهت أنظار مؤسسات الحديد والصلب في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية إلى بحث واستغلال الحديد في الأقطار النامية نظراً لانكماش إنتاجها المحلي. وكان من بين هذه الجهات التي اتجهت إليها أمريكا الجنوبية وأفريقيا حيث الاحتياطى الكبير الذى لم يس على نطاق واسع من قبل، فضلاً عن رخص الأيدي العاملة وللضرائب المنخفضة. وتطلى المناجم الأفريقية نموذجاً جيداً لهذه الاستثمارات الجديدة، سواء في إدخال التقنية العلمية في استغلال المناجم القديمة أو في فتح أخرى جديدة.

وكان أهم حدث في تاريخ الحديد الخام في أفريقيا خلال العشرين سنوات الأخيرة هو ظهور أقطار جديدة في قائمة المنتجين كليبيريا وموريتانيا وسوازيلند ولم تكن موجودة من قبل، وأدى كحف الحديد وتصديره منها إلى حدوث انقلاب في بنائها الاقتصادى، فضلاً عن جذب استثمارات دولية كبيرة.

ولقد أصبح غرب أفريقيا اليوم يعد ضمن المناطق الأولى في العالم المنتجة لأنواع الحديد الممتازة من خامات الحديد، فهي تفوق في كثير من الأحيان نظائرها في النرويج والسويد والاتحاد السوفيتى. وكان إنتاج ليبيريا وحدها عام ١٩٦٥ م مادداً لإنتاج المملكة المتحدة، فإذا وصلت إلى العشرين مليون طن فهي بذلك سوف تعادل إنتاج السويد عام ١٩٦٥.

إنتاج الحديد الخام بالآلف طن (١)

١٩٧٠	١٩٦٠		١٩٧٠	١٩٦٠	
١٤٠٠	٩٥٢	سيراليون	١٦٠٠٠	٢١٩٢	ليبيريا
١٩٠	٩٨	روديسيا	٦٠٠٠	—	موريتانيا
٥٠٠	٨٧٤	للغرب	٥٦٠٠	١٩٦٥	جنوب أفريقية
٤٠٠	٥٦٣	تونس	١٥٠٠	١٧٨٨	الجزائر
٣٤٣٠	٤٠٩	أنجولا	١٥٠٠	—	سوازيلند
٣٥٥١٠	٩٢٨٠				مجموع أفريقية

ليبيريا : أولى الدول إنتاجاً وتصديراً للحديد في أفريقية ، بإنتاجها البالغ نحو ١٦ مليون طن عام ١٩٧٠ ، كما أنها مشغولة عن نصف الصادرات الأفريقية من خام الحديد في ذلك العام ، وهو ذو أهمية بالغة لليبيريا لأنه اشترك في ذلك العام بنحو ثلاثة أرباع (٧٣ / ٪) . قيمة الصادرات ، بعد أن ظلت ليبيريا حتى أواخر الخمسينيات تعتمد على المطاط كصادر رئيسي .

ويستثمر في مناجم حديد ليبيريا نحو ٤٠٠ مليون دولار ، وتقوم بهذا الاستثمار مؤسسات الحديد والصلب في أوروبا وأمريكا .

وقد منحت حكومة ليبيريا امتيازات البحث عن الحديد لأربعة مؤسسات ، ليبيرية ، سويدية ، وأمريكية ، وألمانية ، ومد خط حديدي عام ١٩٥١ خصيصاً لربط منروفيا بـ كورينات الحديد في تلال بومي Bomi على بعد ٤٥ ميلاً . وخام تلال بومي غني بالمجنتيت (٦٨ / ٪) كما يقدر احتياطيه بنحو ٢٠ مليون طن فضلاً عن ١٠٠ مليون طن من خامات أقل جودة (٣٥ / ٪ ، ٤٠ / ٪) تحيط بـ نطاق المجنتيت .

ويستغل الحديد من منطقة أخرى على بعد ٤٠ ميلاً من تلال بومي على نهر مانو Mano وتبلغ نسبة المعدن في خاماتها بين ٥٤ / ٪ ، ٥٩ / ٪ وترتبط هذه

المناجم التي تسهم فيها الشركات الأمريكية بتلال بومي بخط حديدى يبلغ طوله ٥٢ ميلا .

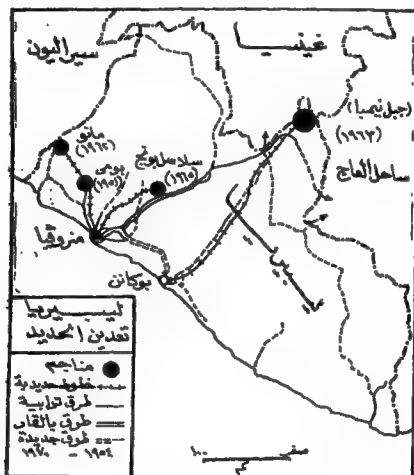
غير أن أكبر مشروعات استخراج الحديد في ليبيريا هو مشروع شركة Lamco (١) وهي شركة ليبيرية ، أمريكية ، سويدية تقوم باستغلال أكبر احتياطي الحديد في ليبيريا وهي خامات تلال نيمبا Nimba ، على بعد ١٦٥ ميلا من ميناء ليبيريا الجديد بوكانن Buchanan ، فهنا ترتفع نسبة المعدن إلى ٦٦ ٪ من الهيماتيت ، ويقدر احتياطيه بنحو ٢٥٠ مليون طن . ولذلك يعتبر من أكبر مناجم الحديد الأفريقية ، وواحد من أكبر المناجم العالمية ، وقد بدأ إنتاج هذه المناجم عام ١٩٦٣ بنحو ٧٥ مليون طن ، ومشروع حديد نيمبا الذي يعتبر من أكبر مشروعات الحديد في أفريقية استثمار فيه وحده نحو ٢٢٠ مليون دولار . وهو ما يعادل تكاليف مشروع سد التولتا في غانا . وقد حصلت شركة لامكو على عقد الامتياز المبدئي والذي كان بمقتضاه تصبح ليبيرية شريكة بنصيب ٥٠ ٪ ولكن حين بدأ استغلال المناجم بصورة أكثر فعالية ظهر أنها في حاجة إلى تمويل أكبر ، ومن ثم انضم إلى لامكو اتحاد بيت لحم للحديد والصلب ومركزه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٥ ٪ ، والذي تعهد بشراء نسبة معينة من خامات الحديد تتفق وحجم إنتاج المناجم . ومن ثم كان تسويق الإنتاج عام ١٩٦٤ وهي أول سنة لإنتاج هذه المنطقة موزعا كالاتي : ٢٥ مليون طن لألمانيا ، ٢٠ مليون طن لكل من إيطاليا وبلجيكا ، ١٠ مليون طن لفرنسا . وقد استمرت هذه النسب فيما بعد .

أما مناجم Ban على بعد ٥٠ ميلا شمال شرق منروفيا ، فتستغلها شركة ألمانية إيطالية ليبيرية ، ولكن خاماتها من نوع أقل (٣٨ ٪) ومع ذلك فيقدر احتياطها بنحو ٣٠٠ مليون طن .

أما أحدث مناجم الحديد في ليبيريا فهو منجم تلال بونج Bong ويعرف

(1) Liberian American Swedish mineral Company.

باسم Delimco وهو مشروع مشترك بين حكومة ليبيرية ومؤسسات ألمانية .
وتقدم خمس مؤسسات الصلب في الور معظم رأس مال المشروع . وقد قدرت
الاستثمارات في هذا المشروع بنحو ١٧٥ مليون دولار حتى عام ١٩٦٧ . ومعظم
مركبات الحديد تصدر إلى ألمانيا الغربية عن طريق ميناء هامبورج . وتقطع
السفن هذه المسافة في نحو ١٠ أيام ، بينما المسافة من البرازيل تزيد على ٢٠ يوما .



(شكل رقم ٦١)

وهكذا تتضح العلاقة الوثيقة والاحتكارية بين الشركات المستقلة للمناجم
ومؤسسات الحديد الصلب في العالم . وليس من شك أن هذا النوع من
الاستغلال في صالح الدول المستهلكة ، ذلك أن إنتاج المناجم من الحديد زاد
لدرجة أن انخفض سعر الخام بنسبة ٢٥٪ . عنه عام ١٩٥٩

ويتجه التفكير الآن إلى إقامة مصنع ضخيم للحديد والملمب بطاقة قدرها ٧٠ ألف طن سنوياً بدلاً من تصدير كل الخامات، وهذا الإنتاج يكفي احتياجات كل غرب إفريقية تقريباً، ولكن المشكلة هي كيف الحصول على ضئيل من دول غرب إفريقية بتدعيم هذا المشروع، وعدم إقامة مصنع مماثل ينافسها.

موريتانيا : امل أهم مظهر من مظاهر أثر كشف الحديد على اقتصاديات دولة ما يظهر في موريتانيا بوضوح، فقبل عام ١٩٦٠ كانت موريتانيا بمساحة تتوق مساحة نيجيريا، ولكن بنحو ٢٪ من سكانها، قطراً فقيراً تغلب عليه المساحات الصحراوية، وتعتمد على ثروتها الحيوانية وزراعتها الفقيرة في الجنوب. وكانت فرنسا تدعمها بالمساعدة من حين إلى آخر. وتبدل حالها من بعد عسرها يسراً بعد اكتشاف ٢٥٠ مليون طن من الخامات الممتازة (٦٣٪) في تلال Kedio d'Idjil في الشمال الغربي، ومد خط حديدي من فورت جورو إلى بورت آئين. وزاد الإنتاج القومي بمعدل ١٠٪ سنوياً ابتداء من عام ١٩٦٢. (كل ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٦٢، أصبح ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥). ونحو ميزانها التجاري إلى فائض منذ عام ١٩٦٣، وبلغ هذا الفائض ١٠٨ مليون جنيه عام ١٩٦٤، بعد أن سجل عجزاً قدره ١١٧٧ عام ١٩٦٢. وهكذا أصبح حاد الحديد الخام يمثل ٩٠٪ من صادرات موريتانيا عام ١٩٧٠.

وتستغل حديد موريتانيا شركة Miferma^(١) وتتكون أسهمها من: ٦٢٪ رؤوس أموال فرنسية، ٢٠٪ بريطانية، ١٥٪ إيطالية، ٣٪ ألمانية. وبدأت الأعمال المبدئية بقرض من البنك الدولي قدره ٦٦ مليون دولار، ٢٠ مليون دولار من فرنسا. وتستفيد موريتانيا من ضريبة صادرة تراوح بين ٦٪، ٩٪ فضلاً عن ٦٠٪ من أرباح شركة Miferma^(٢).

1. Societe Anonyme des Mines et de Fer de Mauritanie.
2. Hance, «Geography of modern Africa», p. 229.

ويشتد الطلب على حديد موريتانيا وخاصة من دول السوق المفتوحة كفرنسا
والملكة المتحدة وألمانيا والبلوكس، كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية
واليابان تصيحيان من عملاء موريتانيا في خام الحديد.



(شكل رقم ٦٢) الثروة المعدنية في موريتانيا

شمال افريقية (١): تأتي الجزائر على رأس دول شمال أفريقية إنتاجاً للحديد
وخاماتها من أنواع الهمايت واليمونيت التي تتراوح نسبة المعدن فيها بين
٥١٪ / ٦٣٪. وقد صدرت عام ١٩٦٥ ما يزيد على ١٦ مليون طن من الحديد.

(1) Deposi, T. "L'Afrique du Nord", P.U. De France, Paris.
1964. p. 482.

وأهم مناجمها مناجم عوينزا وبوخضرا قرب الحدود التونسية وهي تسهم بنحو ٧٠٪ من الإنتاج .

وقد تم ربطها بميناء غنابه بخط حديدى طوله ١٥٠ كيلو مترا ، وإذا تم مشروع مصنع الحديد للزعم إقامته فى غنابه ، فسوف يقل صادر هذا الإقليم ويستهلك نحو مليون طن سنويا ، ومن مناجمها الرئيسية أيضاً مناجم زكار فى غرب الجزائر ، ومناجم بنى صاف بالقرب من وهران ، كذلك ثبت وجود الحديد فى منطقة تندوف على الحدود المغربية ، ولعل النزاع على هذه المنطقة بين الجزائر والمغرب يرجع إلى وجود هذه الثروة المعدنية . وتحتل الجزائر المركز الرابع بين الدول الأفريقية فى الصاحرات ، أذ لا تستوعب صناعة الحديد والصلب التى قامت فى كولمب بىشار لإقذاراً محدوداً . وتأتى المملكة المتحدة والولايات وهرلندا وإيطاليا وفرنسا على رأس الأقطار المستوردة .

، والمناطق الرئيسية لتكوينات الحديد فى المغرب توجد فى الكسان — سيتولازار فى جبال بى إفرور على بعد ١٨ ميلا جنوب إلميلة ، فضلا عن إمنتورزا على بعد ٦٠ كيلو مترا غرب كلم بىفار ، وفى مركز خنيفرا على بعد ٢٥ ميلا جنوب مكناس . وهناك رواسب حديدية أقل قيمة فى آية صمار على بعد ٢٥ ميلا جنوب الدار البيضاء . وعلى العموم تساهم مناجم الكسان بنحو ٧٧٪ من الإنتاج . بينما تسهم مناجم سيتولازار بنحو ٨٪ .

ويصدر ميناء ناضور خامات الكسان وسيتولازار الذى يقدر رصيدها بما بنحو ٥٠ مليون طن من الخامات ، تحتوى على ما يتراوح بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ حديد . وعلى أساس هذه التقديرات فكرت الحكومة فى إقامة مصنع الصلب . وبينما تجد خامات الكسان سوقاً مفتوحة سهلة فى المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا محتوى إنتاج سيتولازار على نسبة أعلى من الكبريت ، ولذلك كان على خامات آية صمار أن تنافس الخام الجيد ، وقد استوردت

المملكة المتحدة ٤٦٪ من جميع صادرات الحديد عام ١٩٦٥ ، بينما استوردت ألمانيا وفرنسا ٧٧٪ ثم تالاندا وأسبانيا وتشيكوسلوفا كيا .



(شكل ٦٣)

وخام الحديد في تونس من نوع الهيماتيت الذي لا تقل فيه نسبة المعدن عن ٥٧٪ فضلا عن قرب الخامات من سطح الأرض مما يقلل من تكاليف استخراجها ، ويزيد انتاج تونس على نصف مليون طن معظمها من المنطقة الرئيسية وهي جبل جريسه . وهو ربوة غنية بأ أكسيد الحديد وقد ربطت جريسه وسلاطه بخط حديد تونس منذ عام ١٩٠٦ . وتقع المنطقة الثانية في شمال تونس حيث يصلها خط حديد طبرقة — بنزرت ومناجمها الرئيسية في دواريا وقامبوا . ويصدر جزء من الحديد التونسي سواء عن طريق ميناء حلق الوادي أو ميناء بنزرت ومعظمه يتجه إلى المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية وهولندا .

سيراليون : يستخرج معدن الحديد في سيراليون من منطقتين على بعد ٢٥ ميلا من Poppel وهي مناجم مارمبا Marampa حيث تحتوي على خامات تصل نسبة الحديد فيها إلى ٦٥٪ ، وتقدر بنحو ٣٠ مليون طن . ويتم جميع العمليات فيه آلياً تقريباً ، إذ كان يعمل بها نحو ألفي عامل عام ١٩٦٧ بعد أن كان هذا

الخط الحديدى ، ومد رصيف جديد لمسافة نصف ميل ليسمح برسو السفن الكبيرة فى فريزون . وهذا وقد استغل حتى الآن نحو ٣٠ مليون طن ، وبالتالى يظل هناك نحو ٧٠ مليون طن أى يظل الإنتاج لنحو ٢٥ عاما أخرى .

مصر : يبلغ متوسط إنتاجها نحو ٢٠٠ ألف طن من معدن الحديد .

وتستخدم خامات الحديد فى صناعة الحديد الصلب الذى يستخرج فى الوقت الحاضر من مناجم بالقرب من أسوان ، ويصنع محليا بحوان ، وأهم المناطق المنتجة على خامات الحديد هى :

منطقة أسوان : أثبتت البحوث أن الخامات هنا هى أكسيد الحديد (الهيماتيت) وتقدر الكميات بنحو ١٥ مليون طن ونسبة الحديد فى الخامات تبلغ نحو ٤٤ ٪ . وهذه الخامات هى المستفلة الآن ، ومنطقة خامات الحديد فى أسوان جارة عن هضبة تطل على النيل بطول يبلغ ٥٠ كم من الشرق إلى الغرب ، وبمساحة عرض يبلغ نحو ٢٠ كيلومتر من الشمال إلى الجنوب . وأحيانا يظهر الخام على السطح ، بينما تخفى أحيانا أخرى تحت طبقات من الصلصال مما قد يستدعى استخدام المفرقات لتكسيرها . وينقل الخام إلى قرية الجزيرة التى تقع شمال أسوان بنحو كيلومتر ، وذلك لتكسير الخام . ثم ينقل بواسطة السكك الحديدية ، والنقل النهري إلى مصانع الحديد والصلب بأتين جنوب حوان .

منطقة الصحراء الغربية : يوجد خام الحديد بالواحات البحرية بالصحراء الغربية ، ومعظمه من نوع الليمونايت ، وتصل نسبة الحديد فى الخامات إلى نحو ٤٧ ٪ . وتقدر كميات خام الحديد الجيد الموجودة فى الواحات البحرية حتى الآن بنحو ٢٠٠ مليون طن ، ومن المحتمل العثور على ١٠٠ مليون طن أخرى . وقد بدأ استغلال خامات الواحات البحرية بمد السكك الحديدية إليها . كما توجد أنواع أخرى من خامات الحديد تستخدم فى صناعة البويات مثل خامات الألوان التى تستخرج من الصحراء الشرقية .

(م ٢٦ الاحصاء الأثري)

البوكسيت

يبلغ نصيب افريقية نحو ٦٠٪ من الانتاج العالمى للبوكسيت وبأى كلمة
تقريبا من غينيا وغانا . وإن كان يوجد البوكسيت أيضا فى أنجولا وكرون
وزائيرى وشيراليون والفولتا العليا ومالاياشى بحيث تصبح أفريقية ولها تلك
الاحتياطي العالمى ..



(شكل ١٦٦)

غينيا: بدأ تعدين البوكسيت فى غينيا منذ عام ١٩٥٧ من جزيرة كاسا
Kaena المقابلة لكونا كرى، واستمرت شركة كندية فرنسية فى استغلال هذه

الطامات التي تحتوي على نسبة من المعدن قدرها ٥٣٪ حتى عام ١٩١٧ حين استولت عليها حكومة غينيا ، وبعد استخراج الطامات كانت تنسل ثم تصفى على ناقلات حمولتها بين ١٠ آلاف ، ١٥ ألف طن ، وارتفع الإنتاج من هذه الجزيرة من ٦٠ ألف طن عام ١٩٥٢ إلى ٥٤٠ ألف طن عام ١٩٦٠ ، وكان معظم الصادر يشبه بلمبة الخال إلى كندا وقد أمم هذا المشروع عام ١٩٦٢ .

غير أن أم توكوفات خامات الألومنيوم على المستوى العالمي هي خامات Sangaridi بالقرب من بوكيه Boko ، إذ يقدّر احتياطيها بنحو ٧٠٠ مليون طن ، وتحتوي على ٤٥٪ من المعدن مع نسبة ضئيلة من السليكا . وقد تم التعاقد عام ١٩٥٨ بين حكومة المستعمرة وبين شركة بوكسيت دي ميدى الفرنسية لإنتاج البوكسيت والألومينا الخاص بهذه المنطقة . وكانت الخطة على أساس تصدير مليون طن من البوكسيت ومعالجة نصف مليون طن محليا ، وكلاهما يصدر إلى الخارج عن طريق خط حديدي يمتد لمسافة ٧٥ ميلا إلى ميناء كاكنديه Kakandeh وأتفقت الشركة بنحو ٢٣ مليون دولار على المشروع وبدأ مد الخط الحديدي ولكنها عجزت عن تنفيذ الجدول الزمني الذي حددته غينيا لتنفيذ للمشروع والذي من أجله أمنت غينيا هذا المشروع فضلا عن مشروع جزيرة Kassa . كما تقوم شركة بوكسيت غينيا (٥١٪ أمريكية + ٤٩٪ حكومة غينيا) باستغلال توكوفات البوكسيت التي تقدر بنحو ٣٠٠ مليون طن في فرايا Fria .

وقد تم إنشاء مصنع للألومينا عام ١٩٦٠ تكلف ١٥٠ مليون دولار في كيمبا بالقرب من Fria بطاقة قدرها ٤٨٠ ألف طن سنويا ، وقد صدرت غينيا عام ١٩٦١ ما قيمته ٢٩ مليون دولار من الألومينا من مشروع كيمبا ، فضلا عن بضع آلاف من أطنان البوكسيت .

وكانت الألومينا وحدها مسؤولة عن نحو نصف قيمة صادرات غينيا عام ١٩٦٥ . وتقل السكك الحديدية البوكسيت والألومينا من فرايا إلى كونا كرى

حيث تقوم الناقلات بشحنه آليا من أرصفة الميناء. ويصدر جزء منه إلى Edes في الكرون وجزء آخر إلى الترويج لاستخلاص الألومنيوم. وهناك اقتراح بإنشاء سد على نهر كونكريه Konkore عند سوايته وإنشاء مصنع للألومنيوم بطاقة تراوح بين ١٥٠ ألف، ٢٠٠ ألف طن. وسيخلق هذا السد بحيرة صناعية في حجم بحيرة جنيف، وسماع بتوليد طاقة كهربائية قدرها نحو ٣ بليون كيلوات ساعة سنويا.

إن غينيا من الدول الغنية بالبوكسيت بدرجة كبيرة، فبالإضافة إلى التكوينات السابقة اكتشفت تسكوينات أخرى بالقرب من كينديا وحول دابولا Dabola على الجانب الشرقي من مضيق فوجالون، مما جعل احتياطياتها الآن يقدر بنحو ٢ بليون طن. وهذا ما يضمنها في مركز يكاد يكون فريدا بالنسبة إلى احتياطي هذا المعدن، فلها وحدها نحو ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي.

غانا: وتأتي غانا في المكان الثاني في أفريقيا بإنتاجها البالغ نحو ٣٠ مليون طن. ولا تستغل إلا إرسابات أواسو في الوقت الحاضر، ويصدر البوكسيت من ميناء تاكورادى، وكل من المنتظر بعد تشغيل مشروع الفولتا أن تزيد الكمية المنتجة من البوكسيت زيادة كبيرة فضلا عن استفلاله. وزيادة مصادر الألومنيوم نظراً لأن طاقة المصهر ستكون ٢٠٠ ألف طن سنويا، وقد بدأ إنشاء مصنع Valco في تيا على أن تكون طاقته في المرحلة الأولى ١٠٠ ألف طن سنويا^(١). ولكن وللأسف تستورد له الألومينا من جايكا^(٢) وعلى العموم لا تقاس أهمية البوكسيت في غانا بالإنتاج في الوقت الحاضر، بقدر ما تقاس بالاحتياطي الضخم الذي يقدر في غانا بنحو ٤٠٠ مليون طن. (٣)

1. ECA (Economic Bulletin for Africa, January 1966.

2. Ibid., p. 82.

(٣) انظر الفاضل في: محمد عبد القى سمودي، سد الفولتا، مجلة الدراسات الأفريقية،

الفصل الثاني عشر

المنجنيز والقصدير والفوسفات

المنجنيز

رغم أن الاتحاد السوفيتي ينتج نحو نصف الإنتاج العالمي من المنجنيز ، فإن أفريقية تسهم بنحو ٢٠٪ ، بل وتكاد غانا تحتكر كل المنجنيز الصالح لصناعة البطاريات . وتسهم جابون وغانا وحدهما بنحو ثلثي المصاحرات الافريقية .

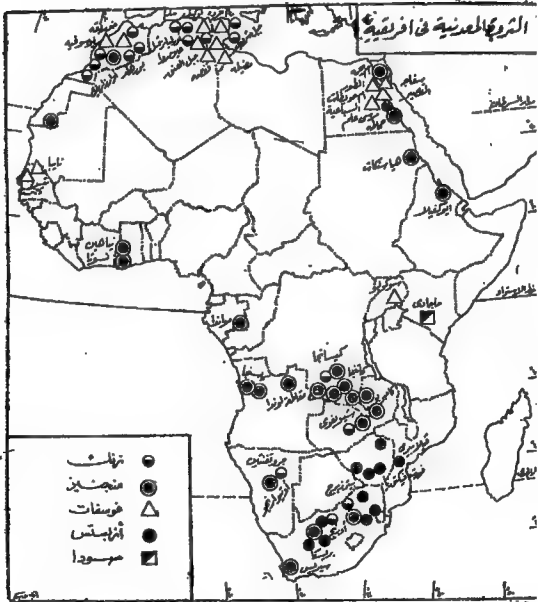
إنتاج المنجنيز في أفريقية بالآلاف طن عام ١٩٧٠

٨٢	المغرب	٧٩٠	جنوب أفريقية
٨٢	السنغال	٧٣	جابون
١٩ (١٩٦٧)	مصر	٣٤٧	زائيرى
		١٩٠	غانا

جابون : تعد رواسب المنجنيز في جابون واحدة من أعظم رواسب المنجنيز في العالم وهي رواسب Moanda بالقرب من Franceville في جابون ، وتقدر الاحتياطيات بنحو ٢٠٠ مليون طن من الخامات تحتوى على ٤٨ ٪ من المعدن . وتغطي رواسب المنجنيز أربع مضاف حيث تقوم بتعدينها شركة (Gomilog) التي تشترك فيها شركة الصلب الأمريكية والحكومة الفرنسية ومؤسسات فرنسية بالأسب الآتية على الترتيب : ٤٩ ٪ / ٢٢ ٪ / ٢٩ ٪ . وقد وافقت شركة الصلب الأمريكية على استيراد ٥٠ ٪ من إنتاج جابون ، والباقي يتجه إلى فرنسا ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وأمكن تسمية استغلال منجنيز جابون عام ١٩٥٩ عندما قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضاً قيمته ٣٥ مليون

دولار لمؤسسة Gomilog وتميز المنطقة حول Moands حيث تعدين المنجنيز
بمخلة سكانها وكثافة غاباتها فضلا عن شدة وعورتها . وهذا مشلول عن
مظهرين من مظاهر عملية تعدين المنجنيز هناك وهما :

استخدام درجة عالية من الميكانيكية ، وعمل كابل هوائي طوله ٤٧ ميلا من
المناجم إلى M. Binda (في كنتو برازافيل) ومن هناك ينقل بالسكك الحديدية
في كنتو برازافيل إلى مينائها بوان نوار لمسافة تزيد على ثمانمائة ميل حيث أعلنت
أرصنة خاصة لهيئة .



شكل (رقم ٦٧)

خامات إيمبي. وتعتبر مناجم إيمبي مسئولة عن نصف إنتاج المغرب، والرابع من مناجم بومرفة (١).

وبعاني المنجنيز هنا من مشكلة بدمه عن الموانئ، ولذلك رغم أنه اكتشف منذ ١٩١٨ إلا أنه لم يستغل في إيمبي إلا في الثلاثينيات. هذا وقد قدر الجيولوجيون الخامات الموجودة بنحو ١٠ مليون طن، ويبدأ تصفيع الخامات الجيدة مباشرة إلى مصنع سيدى معروف في الدار البيضاء، تعالج الخامات غير الجيدة من الفوائج قبل إرسالها إلى المصانع. ويصدر المنجنيز بعد ذلك من بومرفة إلى ميناء (نيومور) الغزوات، ومن هناك يصدر إلى فرنسا، وهذا وتعتبر فرنسا المستورد الرئيسي للأنواع التي تدخل في الصناعات المعدنية، بينما تستير الولايات المتحدة المستورد الرئيسي للأنواع التي تدخل في الصناعات الكيماوية.

هــ ويستغل خام المنجنيز من أم بحجمه بقبة جزيرة سيناء منذ عام ١٩١٨ وبتراوح احتياطي هذه المنطقة بين ٣٦، ٤ مليون طن، ويوجد أحيانا غنظا بالحديد وأحيانا خالصا. أما منطقة جبل علبه في الصحراء الغربية فقد عثر فيها على خامات ممتازة للمنجنيز عام ١٩٥٦ وتقدر بحوالي ٢٠ مليون طن، وإن كانت معلوماتنا الجيولوجية عنها قليلة. وكذلك وجدت في بعض خامات الحديد بالواحات البحرية نسبة عالية من المنجنيز. كما تم العثور على خام المنجنيز في منطقة شرم الشيخ بقبة جزيرة سيناء.

وتعتبر منطقة أم بحجة هي منطقة تعدين المنجنيز بامتياز، وأهم مناطق التعدين في سيناء بعامه باستثناء استخراج البترول. ونظرا لصعوبة النقل في منطقة أم بحجة لتسعد تضاريس الإقليم، فلم يكن في الإمكان نقل المنجنيز من أم بحجة إلى ميناء أبوزنينة على خليج السويس سوى باستخدام الأسلاك الهوائية التي

(1) De Kun, N. The Mineral Resources of Africa, p. 89.

يبلغ طولها نحو ١٢ كيلو متر . هذا كما كان قرب منطقة التمدين من مدينة السويس له أثره في اعتماد المنطقة على مدينة السويس في المواد التحويلية وغيرها الخاصة بالعمل .

ويصدر معظم المنجنيز المستخرج إلى الخارج ، ويستخدم جزء بسيط منه محليا في صناعات مختلفة أهمها صناعة الحديد . وقد تضمنت برامج قطاع الصناعة إقامة مصنع للفير ومنجنيز اللازم لصناعة الحديد والصلب المحلية بقدرة إنتاجية قدرها ١٠٠ ألف طن .

القصدير

يستغل أكثر من نصف قعدير العالم لتغطية ألواح الصلب التي تستخدم في صناعة علب المواد الغذائية والورق المنقض ، بينما يدخل الباقي في صناعة السبائك . وأهمها سبيكة البرونز بإضافته إلى النحاس ، فضلا عن سبائكها مع الحديد التي تدخل في صناعة أجزاء السيارات والأجهزة الكهربائية . وتحتوي أكاسيد الكاسيتريت Cassiterite ذات اللون الأصفر على ٨٠٪ من معدن القصدير الذي يوجد على هيئة عروق وأحيانا على هيئة راسب بعد تعرية الصخور .

ويأتي معظم القصدير من جنوب شرق آسيا ، ومع ذلك فنصيب إفريقيا في تزايد حتى بلغ الآن ١٥٪ من الإنتاج العالمي ، يسهم فيها زائير بـ ٧٪ ونيجيريا بنحو ٦٪ .

إنتاج إفريقية من القصدير بالطن عام ١٩٧٠

نيجيريا	٧٩٥٦	رواندا	١٣٢٠
زائيرى	٦٤٤٤	أفريقية	١٩٤٦٣

والثرى : يمتد نطاق القصدير في زوايرى لمسافة ٦٠٠ ميل إلى الشمال من كنتنجا للشبابه خلال Mariema المنطقة الرئيسية للإنتاج حتى شمال كيفو، ومن هذا الخط يمتد النطاق ٢٠٠ ميل شرقاً وغرباً، وفي هذا النطاق توجد تكوينات القصدير والكولميت، والتنجستن، والبريليم، والذهب، ويحتجج الكاسيتريت أحياناً من الصخور الأولية وأحياناً من التكوينات الفيضية، ويرجح أن تصبح تكوينات مانونو Manono مصدرأ هاماً لليثيوم ونسبته في خاماته تبلغ نحو ١٥٪ مما يجعله من أهم الاحتياطات العالمية. وتقوم بتعدين القصدير أكثر من ٢٠ شركة فضلاً عن بعض للمستوطنين. وأهم هذه الشركات هى شركة Geominoo ومركزها الرئيسى فى مانونو، ويجرى استخراج خام القصدير يدويًا، وإن كانت كميّاته قليلة، بينما تستخدم الآلات فى التكوينات الكبيرة. وبعد الاستخراج تركّز الخامات بطرق متعددة. ويسون معظم الإنتاج على هيئة كاسيتريت يحتوى ٧٢٪ إلى ٧٩٪ من القصدير، وإن كانت آلات Foundries تصل بنقاوته إلى ٩٩٫٩٪ على هيئة كتل فى مانونو.

نيجيريا : ظل القصدير هو عماد التعدين فى نيجيريا لمدة طويلة، فقد صدرت نيجيريا الكاسيتريت منذ أكثر من نصف قرن، بل كان هو والكولميت الذى يرتبط به دائماً يمثلان ما نحو ٩٠٪ من صادرات نيجيريا المعدنية عام ١٩٥٢.

ويوجد القصدير فى الطبيعة على هيئة أو كسيد كاستريت مع أو كسيد الكولميبم Columbium. والمصدر الرئيسى لكلا المعدنين اللذان يوجدان مما هو التكوينات الفيضية التى تغطى هضبة جوس، كما تحتوى مساحات واسعة منها تحت غطاءات البازلت، وإذا كان القصدير فى نيجيريا يستغل على نطاق ضيق فى المصور القديمة، فإن النشاط الكبير فى استغلال هضبة جوس يرجع إلى أوائل هذا القرن. وتقوم ٤٧ مؤسسة فى الوقت الحاضر بإنتاجه، ويعمل فيها

ما يزيد على ٣٣ ألف إفريقي ، ٢٥٧ أوروبي مستفيدة من أفضل الطرق الهيدروليكية كما هو الحال في جنوب شرق آسيا .

وتأتي نيجيريا في المركز السادس في الإنتاج العالمي بإنتاجها البالغ نحو ١١ ألف طن من المركبات و ٨ آلاف طن من المعدن . ويصدر كل الناتج إلى المملكة المتحدة . وقد نشط الإنتاج بصفة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية عندما انقطع قصدير الملايو فنقز الإنتاج إلى ١٧ ألف طن .

وكان الكوليت المتخرج مع القصدير يهمل أول الأمر ، وعندما اكتشف استغلاله في سبائك الصلب للحصول على صلب غير قابل للصدأ ومقاوم للحرارة الشديدة كما هو الحال في محركات الطائرات النفاثة ، بدأت نيجيريا في تصدير ثلاثة أطنان منه أول مرة عام ١٩٣٣ ثم بلغت الصادرات القمة عام ١٩٤٤ حينما صدرت نيجيريا ٢٠٠٠ طن ، ثم عاد الإنتاج يتراوح بين ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ طن ، وبذلك تسهم نيجيريا بنحو ٨٥٪ من الإنتاج العالمي له^(١) . وتحتري معظمه الولايات المتحدة الأمريكية .

الفوسفات

تأتي إفريقية في المكان الثاني بعد أمريكا الشمالية في الإنتاج العالمي للفوسفات ، إذ تسهم أمريكا الشمالية بنحو ٥٠٪ من هذا الإنتاج وتسهم أفريقية بنحو ٢٥٪ منه .

وتزداد أهمية إفريقية بسبب احتياطياها الضخم ، وبصفة خاصة احتياطي المغرب الكبير ، وتسهم المغرب وتونس وحدهما بمعظم الإنتاج والصادر الإفريقي ثم تأتي بعد ذلك دول غرب إفريقية كالمغرب وتوجو .

(1) The Economic Development of Nigeria, 1961, p. 408.

إنتاج الفوسفات في افريقية عام ١٩٧٠ بالآلاف طن

١٥٢٠	توجو	١١٤٧٠	المغرب
١٠٦٣	جنوب أفريقية	٣٠٢٠	تونس
٦٦٣	مصر	١١٢٠	السنغال
		١٩٨٧٠	مجموع افريقية

المغرب : لعل رصيد المغرب من الفوسفات والذي يقدر بنحو ٢١,٠٠٠ مليون طن يضمها على رأس دول العالم من حيث الاحتياطي، ذلك أن هذا الرصيد يمثل نصف الاحتياطي العالمي . وتعتبر المؤسسة الشرقية لفوسفات (١) من أكبر مؤسسات المغرب . ففي عام ١٩٦٠ دفعت ٢٢ مليون دولار أجوراً لموظفيها الذين قدروا بنحو ١١,٠٠٠ موظف، كما ساهمت بنحو ٨,٥٪ من ميزانية المغرب إلى جانب دفعها لضرائب بنحو ٢٩ مليون دولار . ولتؤكد زيادة أهمية الفوسفات بالنسبة للمغرب نذكر أيضاً أن الفوسفات مسئول عن ٤٠٪ من العملة الأجنبية التي تدخل خزانة الدولة، وكذلك ٤٠٪ من دخل السكك الحديدية و ٨٠٪ من حركة ميناء الدار البيضاء الذي يهله فوسفات خوريه و ٧٨٪ من حركة ميناء صافي الذي تهله خامات اليوسفية . وجميع فوسفات المغرب يستخرج من طبقات الكريتاسي وأوائل الأيوسين . وتقدر طبقاته لمسافة ٦٠ ميلا على الهضبة المراتية وإن كانت هناك بعض رواسب أيضاً غرب وشرق مراکش . والمنطقة الرئيسية هي منطقة خوريجه في مركز أولاد جبدون، ويبلغ سمك الطبقات هناك نحو ٣٩٠ قدم، بينما تتدرج رواسب فوسفات اليوسفية (لوي جنتيل) لمسافة ٢٥ ميلا شرقها (٢)

وقد أنتج خوريجه الذي يقع على بعد ٩٠ ميلا جنوب شرق الدار البيضاء

(١) Office Cherifien des Phosphates.

(٢) Dekan, The Mineral Resources of Africa, p. 5.

وقلعة السلطان وعين السكره وتخفض نسبة الفوسفات في الخام من المنطقة الاولى إذ تراوح بين ٥٨٪ / ٦٣٪ . وتحتل تونس المركز الرابع في الانتاج بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب والاتحاد السوفيتي . وقد بلغ إنتاج تونس عام ١٩٧٠ ما يزيد عن ٣ مليون طن . ويلاحظ أن الفوسفات التونسي بمادة لم يبدأ استغلاله إلا بعد مد الخطوط الحديدية من مناجم إلى الموانئ .

ورغم أن تونس تسهم بنحو ربع الصادرات العالمية إلا أنها تعاني من منافسة فوسفات الولايات المتحدة والمغرب وبخاصة فوسفات قصبة التي تعاني من بعد المسافة ، كما يلاحظ أن جميع رؤوس الأموال المستغلة في التمددين هي رؤوس أموال أجنبية ، ومن ثم نجد أن فوائدها تعود على الأجانب وبصفة خاصة الفرنسيين . ويصدر معظم الفوسفات التونسي ، والمستهلك الأول له هي فرنسا . إذ يبلغ نصيبها نحو ٣٠٪ من الانتاج ، يليها إيطاليا ونصيبها نحو ٢٥٪ من الانتاج ، ويستهلك محليا نحو ٥٠٠ ألف طن تحول إلى أسمدة في مصنعين بصفاس ، ومصنع ثالث في ضواحي مدينة تونس .

السنغال : ويستغل الفوسفات في السنغال في موضعين ، أولهما في بالو Paillo بالقرب من نيس ، ويقدر احتياطي هذا الاقليم بنحو ١٠٠ مليون طن ، وينقل الخام من هناك لمسافة ٥١ ميلا إلى داکار حيث يشحن إلى الخارج . ومعظم الإنتاج يستهلك في الخارج للتصدير ، وإن كانت هناك محاولات لاستخراج الألومنيوم منه ، ونظر أن الخام هو فوسفات الألومنيوم ، أما الموضع الثاني فهو في الطيبة على بعد ٧٠ ميلا من داکار ، وقد بدأ استخراج عام ١٩٦٠ ، ويعالج الخام محليا من الشوائب بحيث تصل درجة التركيز إلى ٨٢٪ . ومنها يشحن على الخطوط الحديدية إلى داکار ليصدر إلى الخارج ويتجه معظمه إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

مصر : واقرب إنتاجها من ثلاثة أرباع مليون طن عام ١٩٧١ ، وتوجد خدمات الفوسفات

في مصر في مناطق متعددة يستغل منها في ثلاثة مواقع منها اثنين غربي سفاجة
وغربي القصير بالقرب من ساحل البحر الأحمر والثالث بوادي النيل في السبابعة
بين إسنا وإدفو شرق وغربي النيل ، وهذا هو المستغل حالياً والذي يحول إلى
سور فوسفات في كل من معنى أبو زعبل وكفر الزات . كما ظهر في منطقة
الواحات الخارجة والداخلة ، غير أنه لم يستغل بعد على كثرة ١٠ بهما من كميات ،
وذلك نظراً لصعوبة المواصلات والبعد عن وادي الشحن . وتقدر خازنات
الفوسفات في منطقة سفاجة والقصير بنحو ١٥ مليون طن بينما الخازنات القريبة
من النيل تقدر بنحو ١٠٠ مليون طن ، وقد تأسست شركة النصر للفوسفات
لاستغلال هذه الكميات وصناعة سور فوسفات اللازم لتخصيب الأراضي
الزراعية ، هذا ويصدر جزء من الإنتاج المحلي (إنتاج سفاجة والقصير) من
خامات الفوسفات إلى أسواق اليابان والهند وسيلان والمانيا الغربية .

كما أثبتت البحوث التفصيلية وجود الفوسفات في وادي الجديد بسبحة ٣٠ /
في الخام وتقدر احتياطي الإقليم بنحو ٥٠٠ مليون طن ، وأبديت أربع دول
وهي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي
استعدادها لتنمية هذا الخام (١) .

ومن المشروعات الحالية قيد المدرس مشروع الاستغلال فوسفات الحراوين
(جنوب سفاجة) بالاشتراك مع رومانيا ، وما يتبع ذلك من إقامة ميناء على البحر
الأحمر يستقبل سفناً حوتها ٣٠ ألف طن ، وإقامة مدينة سكنية بالميناء تمتد على
نحو ٢٥٠٠ عامل وعائلاتهم . كذلك هناك مشروع إقامة مجمع فوسفوري ،
اعتماد على الطاقة المتاحة من السد العالي ، وتخصيص خام السبابعة قرب له ، ويعمل
بطاقة ١٢٠ ألف طن سنوياً (٢) .

(١) أعداد المهناعات المصرية ، الكتاب السنوي ١٩٧٢ ص ٢١

(٢) المرجع السابق ص ٢٣

الفصل الثالث عشر

السلع المصنوعة وشبه المصنوعة

تسمى كل دولة أفريقية إلى الأخذ بأسباب التصنيع نظراً لارتباط النمو الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة في كل جهات العالم ، ونظراً لأن الأمل ضئيل في تنمية إقتصادية تقوم على أساس التوسع في الإنتاج الزراعى كما رأينا في كثير من الفلات الزراعية التى تنتجها القارة ، إذن فبعض من التصنيع سوف يرفع من قيمة الصادرات الأفريقية ، بينما في حالات أخرى قد يوفر نقداً أجنبياً عن طريق إحلال المصنوعات المحلية محل المستورد .

وما زالت الصادرات الصناعية الأفريقية في مهبها ، ولا تقوى على منافسة صناعات الدول المتقدمة ، وإن كان يمكن أن تلمشط على أساسها التجارة بين الأقطار الأفريقية بعضها البعض .

وبين الجدول التالى واردات الدول المتقدمة لعشرين سلعة الأولى من المنتجات الأفريقية المصنوعة وشبه المصنوعة ومنه نتبين ما يلى :

أولاً : تمثل العشرين سلعة المذكورة نحو ٨٧٪ من مجموع الصادرات الأفريقية من المواد المصنوعة وشبه المصنوعة ، وإذا أضفنا إليها المعاد تصديره من تلك المواد ارتفعت النسبة إلى ٩٠٪ ولكن هذه جميعاً لا تمثل سوى ٨٪ من مجموع الصادرات الأفريقية إلى الدول المتقدمة عام ١٩٦٥ .

ثانياً : أن الغالب عليها هو الصناعات الخفيفة ، فليس فى القائمة صناعة ثقيلة بالمعنى المقصود ، ونعكس هذه صورة الصناعة فى أفريقية بصفة عامة .

صادرات العشرين سلعة الرئيسية من المنتجات المصنوعة وهبه
 للمصنوعة الإفريقية إلى الأسواق الخارجية بالبلون دولار (سيف مقربة)

القيمة	المكانة	%	
١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
٢٧٩	١٦٤	١	٣٤٩
٣٢	٤٦	٢	٩٧
٢	٣٧	٣	٧٩
٢٣	٢٥	٤	٥١
١٣	٢١	٥	٤٦
١٩	١١	٦	٤٥
١٣	٢١	٧	٤٥
١٣	٢١	٨	٤٤
٥	٢٠	٩	٤٣
١٤	١٦	١٠	٣٣
٧	١٥	١١	٣٧
٠٠٠	١٤	١٢	٣١
٠٠٠	٩	١٣	٢
٢	٨	١٤	١٩
٥	٧	١٥	١٦
٦	٧	١٦	١٥
١	٥	١٧	١
٩	٥	١٨	١
٧	٤	١٩	٩
٢	٣	٢٠	٧

مشروبات كحولية

معادن غير فلزية

منتجات بترولية

أسماك محفوظة

أخشاب

ألومنيوم

لحوم محفوظة

فواكه محفوظة

منتجات كالكو

زيوت عطرية

خضروات

حديد زهر وسبائك صلب

أملاح وأكاسيد

لب خشب

جلود

غزل وخيوط

أغذية أرضية وأكلمة

منسوجات قطنية

ورق وألواح ورق

زيت ودهون حيوانية

ثالثاً : أن نحو ثلثي العشرين سلعة المذكورة (٦٢٪) يعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني ولعل في هذا تفسير لعدم إسهام الصناعات الثقيلة بوجه عام .
يليهما مجموعة المماد ١٧٣٪ ثم منتجات البترول نحو ٨٪ ومنتجات الغابات ٧٤٪ والملسوجات ٣٥٪ والكيلويات ٧٪ .

وفي الواقع هناك بعض صناعات لا بد من قيامها قبل تصدير الخامات، أي إعداد المواد الأولية للتصدير . وقد زادت في الفترة الأخيرة عن ذي قبل، وذلك لزيادة قيمتها من ناحية واختصار تكاليف نقلها ، فضلاً عن إيجاد عمل للسكان المحليين ، ونضرب مثلاً بصادرات القول السوداني وزيت من غرب أفريقية ، فقد زاد إنتاج الزيت وصادراته نتيجة للتوسع في صناعة عصر القول السوداني في السنغال وظهورها كصناعة مستعدة في شمالي نيجيريا منذ عام ١٩٥٦ ، كما ظهرت في الفترة الأخيرة في كل من فيلبا والنيجر . ورغم ضآلتها بالمقياس الصناعي ، فإن لها أهميتها في بعض هذه الأقطار ، ويشبه استخراج زيت القول السوداني إلى حد كبير إستخراج زيت النخيل من النواة والذي بدأ في زائير ثم امتدت إلى نيجيريا وداهومي وسيراليون .

ويصدر زيت الزيتون من شمال أفريقية ولا يصدر الزيتون لنفس الأسباب . وإذا كان معظم السكاكاو والبن يصدر خاماً ، فإن هناك بعض مصانع لطحن البن وإعداده في تنزانيا وساحل العاج ، كما تصنع الأربعة دول الأولى بالمنتجة لسكاكاو بعضها منه ولكن للأسف لا تصلح الجهات الحارة للصناعات الغذائية للقاعة على السكاكاو .

هذا ولن نكرر مرة أخرى أهمية تصدير معدن النحاس ، وليس خامات النحاس كما يحدث في زائير وزامبيا وروديسيا لانخفاض نسبة المعدن في الخامات . كذلك بدأت هذه الصناعة على خامات الحديد في ليبيريا حيث أقيمت المصاهر لاستخراج المعدن وتصديره على هيئة كرات حديدية .

نمو صناعيتين للتصدير في إفريقيا

الفول السوداني (١)

صادرات زيت السودان		صادرات الحبوب	
متوسط ٥٧/٥٦	متوسط ٦٧/٦٦	متوسط ٥٧/٥٦	متوسط ٦٧/٦٦
٩٧	١٤٦	٢٣٧	٢٣٠
٣٨	٨٥	٣٨١	٥٦٢
صفر	٢١	٤٥	٣٦
٢	٩	٧١	١٦٠

النحاس

صادرات المعدن نقاوة ٩٩,٥٪		صادرات المعدن نقاوة ٩٩٪	
١٩٣	٥٣٦	١٦٢	٨٦
١١٩	١٦٤	١٢٤	١٦٠
صفر	١٨	صفر	صفر
صفر	صفر	صفر	١٥

والحق لقد شهد العقد السادس نمواً في بعض الصناعات التي تصلح للاستهلاك المحلي والتصدير في آن واحد ، كتكرير البترول ، ففي أوائل العقد السادس كان هناك ٩ معامل تكرير في أفريقية طاقتها ٩ مليون طن سنوياً ، وكان معظمها مركزاً في أفريقية الشمالية (الجزائر والمغرب وجمهورية مصر العربية) فضلاً عن جنوب أفريقية وموزمبيق وأنجولا ؛ قفزت إلى ٣٠ معمل بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن عام ١٩٧٠ . وكان هناك في توسع إنتاج الأسمت زيادة الإنشاءات ، كما زاد إنتاج جمهورية مصر العربية والمغرب وروديسيا وأوغندا للأسمدة ، ومن الصناعات التي نمت أيضاً صناعة غزل ونسج القطن التي أقيمت لها المصانع في جهات كثيرة من القارة وإن كان القليل منها ما يصدر إنتاجه إلى الخارج كما في مصر ، فهذه مسئولة عن معظم صادرات أفريقية من الغزل والنسيج القطني . كما أقيم مصنع للغزل في شمال أوغندا لتصدير إلى الاتحاد السوفيتي .

غير أن هناك ميزات للسلع الأفريقية من هذا النوع ، وهو أن بعضها منها غير يمثل في سلع الدول النامية الأخرى كتنتجات السكاكو ولب الخشب وأنواع الورق والدهون الحيوانية والصمغ ، ففي حالة الورق وألواح التمبر أفريقية مسئولة عن معظم واردات الدول المتقدمة من الدول النامية ، وكذلك الحال في مجموعة المعادن المصنوعة وشبه المصنوعة .

أما من حيث أهمية الأقطار الأفريقية في تصدير السلع المصنوعة وشبه المصنوعة عام ١٩٦٥ فيمكن إجمالها فيما يلي .

- * تصدر جمهورية مصر العربية معظم الغزل والنسيج القطني .
- * تصدر أنجولا وتنزانيا وأثيوبيا ثلاثة أخماس الزيوت النباتية والدهون الحيوانية .

- * تصدر الجزائر نصف نحو المشتقات البترولية .
- * يصدر المغرب أكثر من ثلثي الأسماك المحفوظة .
- * تصدر الجزائر والمغرب ما يزيد على سبعين في المائة من الخضروات المحفوظة .

* يصدر الاتحاد الجركى الاستوائى وحده نحو خمس الأخشاب المنشورة والأبلاكش .

* يصدر المغرب نحو خمس لب الخشب .

* تصدر تنزانيا نحو ثلث اللحوم المحفوظة ، بينما روديسيا وكينيا مسئولتان عن النصف .

* تصدر نيجيريا نصف الجلود ، بينما المغرب وحده مسئول عن الثلث .

* تصدر الجزائر أربعة أخماس المشروبات الكحولية .

* تصدر روديسيا أربعة أخماس الحديد الزهر .

* يصدر المغرب والجزائر ثلاثة أرباع مفروشات الأرض من البسط والأكلمة .

أما عن أسواق السلع المصنوعة وشبه المصنوعة فهي مركزة أيضاً ، إذ أن الجماعة الاقتصادية الأوربية كانت مسئولة عن استيعاب ثلاثة أرباع هذه السلع عام ١٩٦٥ .

وتأتى فرنسا في المقدمة كمسئولة عن استيعاب أكثر من نصفها ، فتستورد معظم المشروبات الكحولية والمشتقات البترولية والألومنيوم والأسماك والفواكه والخضروات المحفوظة ، فضلاً عن الورق وألواح الورق ، كذلك تأتي في المكان الثانى إستيرادا لجلود واللحوم المحفوظة والكافور والورق والدهون والزيوت والأكلمة والبسط .

وتأتى المملكة المتحدة في المكان الثانى بنصيب يبلغ نحو ١٤ ٪ ، ويغلب على وارداتها من هذه السلع الأخشاب المنشورة والأبلاكش واللحوم المحفوظة والورق ولب الخشب والجلود ومنتجات الكافور ، ويبلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٧٠ ٪ وتتركز على المواد الكيماوية غير العضوية والمنسوجات القطنية والزيوت والدهون . وأما نصيب بلجيكا ولكسمبورج وهو نحو ٧ ٪ فغظمه من المعادن غير القلوية ، بينما تركز ألمانيا الغربية على الغزل والخيط القطنية ، واليابان على الحديد الزهر .

الفصل الرابع عشر

أسواق المصادرات

تتميز الأسواق الأفريقية بضآلة نصيبها في مجموع المصادرات القارة ويذكر تقرير اللجنة الاقتصادية الأفريقية ٠٠٠٠ بأن مجموع المصادرات الأفريقية إلى الأقطار الأفريقية قدرت قيمتها بنحو ٥٩٠ مليون دولار متوسط ١٩٦٩/٦٤ أو نحو ٦٠٪ من قيمة هذه المصادرات (باستثناء جنوب أفريقيا) وإذا أضفنا إلى هذه التجارة غير المسجلة بين أقطار غرب أفريقيا وتجارة السوق المشتركة لشرق أفريقيا سرتق نصيب الدول الأفريقية إلى ما يقرب من ١٠٪ من مجموع المصادرات الأفريقية. غير أن التجارة بين الدول الأفريقية بعضها والبعض الآخر ورغم ضآلتها على مستوى القارة، فإنها ذات أهمية كبيرة لبعض الدول منفردة وخاصة تلك الدول الحبيسة Land Locked كالفولتا العليا ومالي والنيجر.

فهذه الأقطار تعتمد في تصريف إنتاجها من الأسماك والماشية على أسواق الأقطار المجاورة، كذلك تبدو ذات أهمية كبيرة لأقطار شرق أفريقيا حيث ساعدت على أهميتها منظمة السوق المشتركة.

وتتميز هذه التجارة في توزيعها الجغرافي بأن قلة من الأقطار الأفريقية تقوم بمعظمها، فمجموعة دول جنوب أفريقية وريديسيا ومالاوي وزامبيا مسئولة عما يقرب من ٤٠٪ من المصادرات والواردات بين الدول الأفريقية، بينما هناك خمسة أقطار مسئولة عن ٣٩٪ من المصادرات الأفريقية إلى الأقطار الأفريقية الأخرى وهي كينيا والمغرب وساحل العاج ومالي وجمهورية مصر العربية (١).

اتجاه صادرات أمريكية النامية (١)

متوسط ٦٩/١٩٦٤		متوسط ٦٤/١٩٦٠		
%	بالمليون دولار	%	بالمليون دولار	
٤٥٫٨	٤١٨٨	٤٥٫٩	٢٧٧٠	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
١٨٫٤	١٦٧٨	٢٠٫٧	١٢٢٨	منظمة التجارة الحرة
١٣٫٧	١٢٥٢	١٧	١٠٠٦	منها المملكة المتحدة
٧٫٨	٤١١	٨٫٧	٥١٤	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
٣٫٥	٣١٧	١٫٨	١٠٤	اليابان
٦٫٦	٥٩٩	٦٫٢	٣٦٦	دول التخطيط المركزي
٣	٢٧	٠٫٥	٢٧	إستراليا
				<u>العالم النامي :</u>
٣٫٦	٣٣٢	٤٫٦	٢٧٥	آسيا
٠٫٦	٥١	٠٫٧	٣٩	أمريكا اللاتينية
٦٫٤	٥٩٠	٦٫٣	٣٧٥	أفريقية
٧	٦٤٣	٤٫٦	٢٨٢	بقية العالم
١٠٠	٩١٣٦	١٠٠	٥٩٣٠	المجموع

على هذا الأساس يبدو أن هناك تجمع أو تركيز للتجارة ما بين دول القارة في مواضع معينة وهي الشمال الغربي والشمال الشرقي ، وشرق وغرب ووسط القارة، وهذه الأقاليم في الحقيقة تتميز بكثرة سكانها وإنتاجها نسبياً فضلاً عن توفر تسهيلات النقل ، ويلاحظ من التوزيع الجغرافي لهذه التجارة الداخلية (إن صح التعبير) التركيز داخل الإقليم الواحد من ناحية أو بين أعضاء المجموعة

الاقتصادية والنقدية الواحدة ، فعلى سبيل المثال تنشط حركة التجارة بين أقطار شرق أفريقية ، وتظهر بالكاد مع الأقطار المجاورة لها بين كينيا والصومال أو كينيا وأثيوبيا وهي نقطة بين أقطار المغرب العربي ومنطقة الفرنك الفرنسى فى افريقية ، فى عام ١٩٦٥ حصلت المغرب على ٤٠ ٪ من وارداتها الأفريقية من السنغال ودول الاتحاد المحركى لإفريقية الاستوائية ، بينما كانت ٥٠ ٪ من الواردات الأفريقية للجزائر من ساحل العاج وحدها . وإذا انتقلنا إلى غرب أفريقية وجدنا أن ٥٣ ٪ من التجارة بين الدول الأفريقية بين أقطار هذه المنطقة ، وترتفع إلى أكثر من هذا فى حالة الفولتا العليا وداهومى وغانا والنيجير وتوجو .

وتتميز التجارة ما بين الدول الأفريقية أيضاً بأنها تتم فى سلم محدودة ، وهذا يعكس طبيعة الإنتاج المتخصص . وتعمل قائمة السلع الغذائية وحدها على الحركة التجارة باستثناء صادرات جنوب أفريقية .

فحركة الصادرات من دولة المغرب إلى تونس والجزائر معظمها خامات ومواد غذائية ، والحركة التجارية بين السودان وجمهورية مصر العربية قائمة على الثروة الحيوانية والسلع الغذائية وبعض السلع الصناعية ، كما قامت تجارة صادرة فى المواد الغذائية من السنغال وساحل العاج أساسها تخيل الزيت وبعض المصنوعات الخفيفة كالأحذية والسجاير إلى أقطار الأوكام OGAM ، بينما قامت الأقطار شبه الصحراوية كوريتانيا والفولتا العليا والنيجرونيجاد وجمهورية أفريقية الوسطى بتصدير روثها الحيوانية إلى جانب القرة العريضة والرفيمة والبصل والدجاج إلى دول غرب أفريقية وفى نفس الوقت تتدفق من أقطار الساحل إلى الشمال جوزات الكولا وجوز الهند والموز والأناناس . هذه هى صورة التبادل التجارى بين الأقطار الأفريقية بعضها والبعض الآخر ، محدودة كما ، ومحدودة كيفما .

أما معظم صادرات القارة فهي إلى الخارج إذ تضمّن ثلاثة أرباع صادرات أفريقية إلى الأقطار الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا إمتداد لعملية التكامل التي بدأت منذ وضعت أوروبا أقدامها في القارة وأدخلت الفلات النقدية لتحصل على الخامات اللازمة لها، غير أن التوزيع الجغرافي للمصادر الأفريقية أصابه بعض التعديل بعد الحرب العالمية الثانية عنه قبلها، فانخفض نصيب غرب أوروبا من ثلاثة أرباع المصادرات إلى ما يقرب من ثلثي المصادرات، بينما زاد نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من أقل من ٤٪ عام ١٩٣٨ إلى ما يقرب من ٨٪ متوسط (٦٤/٦٩) وظهر الانخفاض واضعاً في المملكة المتحدة (١).

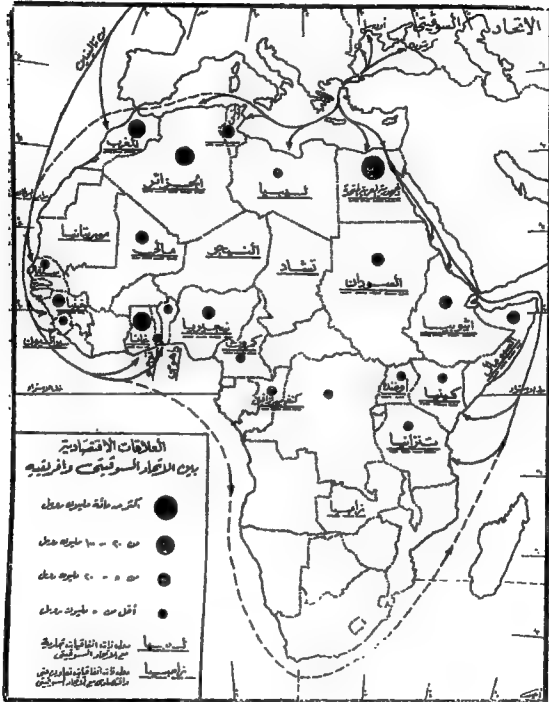
أما تجارة الصادر مع أقطار الكتلة الاشتراكية فلم تكن ذات نصيب يذكر قبيل الحرب، ثم ارتفعت بعد الحرب إلى ما يقرب من ٧٪ وجاء هذا التحول نتيجة تحول سهم تجارة بعض الدول كجمهورية مصر العربية، وغينيا، غانا، السودان، تنزانيا، والجزائر من الغرب إلى الشرق.

إذا تركنا جانبا الأسواق الأفريقية، وجدنا أن هناك تخصصاً في السوق الخارجية (٢) وهذا التخصص يرتبط بالفترة الاستعمارية السابقة بحيث يمكن القول بأن الدول التي شهدت الاستعمار الإنجليزي ارتبطت بالسوق الإنجليزية ومنطقة التجارة الحرة ثم تظهر بعد ذلك أسواق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأسواق الكتلة الاشتراكية.

وهكذا عكست التجارة الخارجية لمعظم الدول الأفريقية صورة اقتصاديات ما قبل الاستقلال وإن كانت هناك عدة دول خرجت عن إطار هذه الصورة

(١) أنظر الجدول ص ٣٤٤.

(٢) راجع للؤلأ أسواق المصادرات الأفريقية. مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والفرع، عدد ٣٤٥ يولية ١٩٧١ ص ٤١٥—٤٣٤.



(شكل رقم ٧٠)

التقليدية وبمحت لنفسها عن أسواق أكثر اتساعاً وأصبحت أقطاراً غير مرتبطة
كجمهورية مصر العربية والمودان وغانا .

وليس من شك أن هذه الصور لها ما يفسرها على ضوء ظروف الانتاج
المتماثل بين الاقطار الأفريقية القائم على الحرف الاولى من زراعة ورعى في
الدرجة الأولى ، كما يميز هذا الضعف في حجم التبادل أيضاً إلى الفترة الاستعمارية
والآثار الاستثمارى التى تمثل فى اتجاه وسائل النقل فى كل دولة نحو الخارج
أى نحو الدولة الام . وتعمل أيضاً فى التنظيمات التجارية والمؤسسات التى تتولى
العمليات التجارية ، ذلك أن جزءاً كبيراً من تجارة الصادر فى أفريقية فى أيدي
حفنة قليلة معظمها مؤسسات أوربية تلتصق جنسياتها إلى الدولة الاستعمارية السابقة
ويضاف إليهم الوسطاء من السوريين والبنانيين الذين تدفقوا فيما بين الحربين
العالميتين . وحتى وقت قريب كان هؤلاء مسئولين عن توزيع معظم السلع المستوردة
وتجميع سلع الصادرات ، على أن سيطرة الأجانب على التجارة الخارجية يمكن
إرجاعها أيضاً إلى أن أكثر مشروعات سلع الصادرات هى مشروعات أجنبية ، كما
هو الحال فى المورد والاثناس فى ساحل العاج . وأن عمليات التصدير والاستيراد
فى حاجة إلى تمويل كبيره ، فكثير من المؤسسات تتعامل فى ملايين الجنيهات ، وقد
تقوم بعمليات جانبية كمشروعات النقل أو مشروعات صناعية والمثل واضح فى حالة
شركة أفريقية المتحدة . United Africa Comp. التى تقوم هى وفروعها بالتجارة فى
غرب أفريقية ، إذا تتعامل سنوياً فيما يراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون جنيه .

ومن أكبر هذه المؤسسات أيضاً مؤسسة يونيلفر البريطانية الهولندية والتى
تسهم أيضاً رؤوس الأموال البنجيكية والامريكىة فيها وإن كان المساهمون البريطانيون
هم الذين يوجهون سياستها وتلبيق عملها خلال فروعها العديدة مع شركة إفريقية
المتحدة . وتنب شركة يونيلفر دوراً إحتكارياً فى بعض الدول الإفريقية خاصة
فى غربها وبالتالى يعتمد مصير مئات الآلاف من المزارعين سنوياً على سياسات
هذه الشركة . ويظهر هذا بصفة خاصة فى حالة نيجيريا التى تتحكم فى نصف تجارتها

الخارجية قبل الاكتشافات البرولية. وفي كثير من الدول القرائنسون تتحكم الشركة الفرنسية لافريقية الغربية وفروعها في معظم تجارتها (١). وتستفيد هذه الاحتكارات الأجنبية بأكثر من طريقة أهمها.

١ — من فرق سعر شراء المواد الخام ويصمها، وفي الحقيقة نجدتها تشارك في أرباحها الحكومات التي تنتمي إليها (عن طريق الضرائب غير المباشرة) وهذه النقطة أثارها بحدة رئيس جمهورية النيجر Hamani Diori عام ١٩٦٧، كما أشار إليها أيضا رئيس جمهورية ساحل العاج الذي قال بأنه في موسم ١٩٦٤/١٩٦٥ كان متوسط ما حصل عليه المزارع المحلي ٩٠ فرنك للكيلو جرام من البن المطسعون بينما السعر الذي دفعه المستهلك في بعض دول السوق المشتركة بما فيها ألمانيا الغربية بلغ ٥٥٠ فرنك، أي أن سعر البيع للمستهلك بلغ ٦ مرات سعر الشراء من المنتج، ومثل هذه العلاقة تنطبق أيضا على اللوز.

٢ — عن طريق بيع السلع المستوردة إلى المستهلك الإفريقي، إذ ترفع هذه المؤسسات الأسعار بدرجة تجعلها أحيانا ضف نظيرتها في أوروبا الغربية على حين أن مصاريف التسويق والنقل لا تزيد على ما يتراوح بين ١٠ — ٢٠٪ من تكاليف هذه السلع (٢).

ليس من شك أنه بذات جهود بعد الاستقلال لنقل هذه التجارة إلى الأيدي

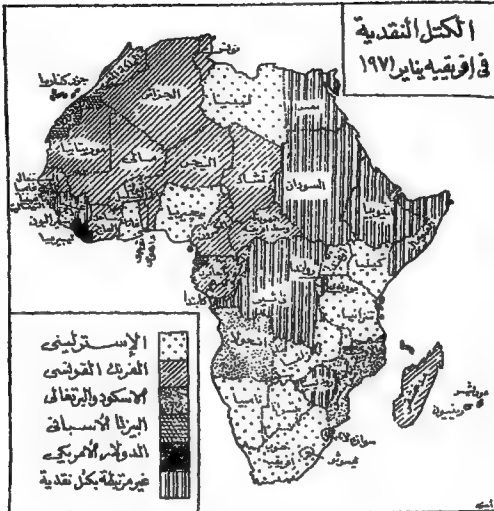
-
1. Ken Post «The New States of West Africa», Penguin, 1964, p. 15
 2. Zbigniew Dobasiewicz, «Foreign monopolies as a Barrier Hampering the Development of Cooperatives Sector in the Countries of Black Africa» in Studies in Developing Countries, No. 50, Proceedings of the Conference on the Implementation Problems of Economic Development Plans and Government Decisions in the Countries of Black Africa, 3-7 March, 1969, Budapest, Centre of Afro Asian Research of the Hungarian Academy of Science, 1971, p. 115,

الإفريقية، ولكن حاجة هذه العملية إلى الخبرة الطويلة ورأس المال الكبير يجعل هذا الانتقال بطيئاً، ذلك أن قبضة هذه المؤسسات الأوربية قوية من ناحية، فهي على هيئة وحدات ضخمة من ناحية لأنها تتعامل في سلع أولية كبيرة الحجم تحتاج إلى تجهيزات خاصة في تخزينها ونقلها من موطنها في الداخل لمسافات طويلة إلى الساحل، مما يؤدي لا إلى ضروره وجود رأس المال الكافي فحسب، بل الإشراف الفنى والخبرة الطويلة أيضا.

فكرت بريطانيا وفرنسا في ضرورة ربط الأقطار الإفريقية الجديدة بالسير في فلكتها الاقتصادية بعد الاستقلال، من ثم حرصت على بقائها ضمن الكتلة النقدية في لندن وباريس. ورغم أنه يوجد في أفريقية ٢٦ عملة في سبع كتل نقدية رئيسية^(١) فإن الأقطار التي تنتمي لمنطقتي الاسترليني والفرنك الفرنسي مثولة عن النصف، أما الأقطار غير المرتبطة بكتلة ما فأمها جمهورية مصر العربية وزائيرى وهما مثولان عن سدس هذه التجارة.

وكان النرض من ربط هذه الدول الحديثة بالكتلة النقدية الإبقاء على تجارة هذه الدول الناشئة في قبضة الدول المستعمرة وتحكم الدول الاستعمارية السابقة في الشؤون النقدية لهذه الأقطار بعد استقلالها، بل أن منها من أنشأ بنوكاً مركزية، وصك عملات محلية، إلا أن هذه العملات المحلية كانت هزيلة لعدم وجود احتياطات مناسبة لها، كما هو الحال في تونس والمغرب ومالي وغينيا وظل اعتمادها على السوق الفرنسي، وظلت عملاتها المحلية تقيم على أساس الفرنك الفرنسي. وكما يقول تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية في هذا المجال «رغم أن الدول الإفريقية المستقلة لها الحق في استخدام جميع التسهيلات النقدية الفرنسية، إلا أن هذه الحقوق ظلت نظرية طالما كانت سياسات هذه الأقطار لا تتفق في المدى الطويل مع المصالح الفرنسية.

(٢) الكتلة النقدية المثلة في إفريقية هي: الفرنك الفرنسي، الجنيه الاسترليني؛ الفرنك البلجيكي؛ البزعا الإسباني؛ الاسكودو البرتغالي؛ راند جنوب إفريقية، الدولار الأمريكى، أما غير المرتبطة فهي كسلات مصر والسودان وغينيا وزائيرى.



(شكل رقم ٧١)

والواقع أن هناك فوائد تجنبها فرنسا من هذه الارتباطات منها سهولة الحصول على المنتجات الزراعية والمواد الخام بما فيها (بترول الجزائر و يورانيوم جابون) والدفع بالفرنك الفرنسى ، مما يؤدي إلى توفير ما جادل ملايين من الدولارات من الصرف الأجنبي ، ومنها أن الموفات التي تحصل عليها هذه الأقطار من دول الجماعة الاقتصادية الأوربية عن طريق صندوق التنمية الأوربي (E.D.F.) . على هيئة ليرات ايطالية ومارك ألماني الخ تدخل الخزينة الفرنسية ، ومنها أن أقطار منطقة الفرنك الفرنسى تضيف سنويا إلى احتياطيات فرنسا كنتيجة لتفاضها من التجارة مع الدول الخارجة عن منطقة الفرنك ، فبعد الحرب مباشرة عانت هذه الأقطار من عجز سنوى يقرب من ٢٠٠ مليون دولار سنويا كانت تتحملا

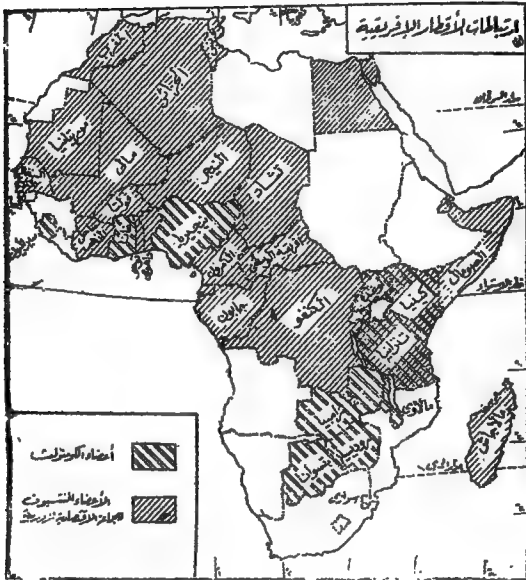
فرنسا ، ولكن في السنن الاخيرة تضيف هذه التجارة ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون دولار سنويا إلى رصيد فرنسا .

وفي حالة بريطانيا كانت القبضة البريطانية أخف وطأة من قبضة السيادة الاقتصادية لفرنسا ، ذلك أن أقطار كتلة الاسرليني تقيم عملاتها بالاسرليني ، ومع ذلك فلها حرية مطلقة على أرصدها من الصرف الاجنبي ، ومع ذلك تتمثل مصالح بريطانيا في هذا المجال في احتفاظ هذه الاقطار بأرصدها من الاسرليني في معاملاتها الخارجية ، واستخدام البنوك البريطانية ، والاسواق المالية البريطانية في معاملاتها .

ولا تلمي أثر البنوك في هذا المضمار فالبنوك التجارية البريطانية مثلا تعال في أفريقية منذ ما يقرب من قرن ، ولم تقتصر في افريقية على فتح فروع لها في الموانئ وعواصم الاقاليم كما فعلت في الهند ، بل فتحت مكاتب لها في المدن الصغيرة والقرى ، وبذلك استطاعت أن تتوغل في حياة السكان وتعارض أعمالها مصرفية ، فضلا على تمويل صادرات السلع الاولية واستيراد المصنوعات (١) .

وكانت هذه الروابط النقدية والمصرفية من العوامل التي زادت في إبعاد الاقطار الافريقية عن بعضها ، فكل منها يتجه نحو الدولة الأم ، بدلا من الاتجاه نحو جاراته ، واتجهت طرق النقل نحو المحيط ، بل وأحيانا لا بد أن يمر الطريق بمستعمرات تابعة لنفس الدولة ، فعلى سبيل المثال نجد اتجاه النقل المنطقي والسوق الرئيسي لدولة النيجر وخاصة من وادى شرقا هو نحو نيجيريا . كذلك تعتبر النيجر السوق الرئيسي لنمو الصناعات التي بدأ في كانو وماداجورى ونيامي وزندر ، ولكن الواقع شيء آخر فلا النيجر ولا نيجيريا قد خططا موارد هما أو طرقهما على هذه الأساس ، كذلك الحال في الطريق الطبيعي من غينيا إلى الساحل الذي يجب أن يمتد خلال سيراليون وليبيريا ، ولكن تنمية هذا الاتجاه لم يفكر فيه أحد ، لأنه لاسيراليون ولا ليبيريا ضمن منطقة الفرنك الفرنسي .

1. Adu A. L. « Post Colonial Relationships, Afr. Afr. october 1967, vol. 66, No.1265, p. 302



شكل (٧٢) رقم

ملاحظة : يتنوع الارتباط بالجامعة الاقتصادية الأوربية ؛ فهناك دول الانساب وهي مجموعة
ياوهي والتي تتعامل معاملة خاصة في ظل ترقية تفضيلية لكل سلعها ، وهناك دول الارتباط
وتضمن الاتفاق على دخول سلع معينة بشكل مفضل على حدة في ظل ترقية تفضيلية . كما
هو الحال مع مصر وتونس والجزائر وللقرب التي نجحت أخيرا في عقد معاهدات مع دول
الجامعة الأوربية .

وكانت عمليات التنمية التي بدأت في الوحدات السياسية العديدة بمد
الاستقلال تتم على مستوى الوحدة السياسية الواحدة ، وتسمى كل وحدة
إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في كثير من احتياجاتها رغم أن بعض البرامج
المعدة لذلك قد لا تكون على درجة كبيرة من الكفاءة أو قد تضر الأقطار
الأفريقية الأخرى ، ولكن المخططين يشيرون حينئذ إلى ضرورة الصرف
الاجنبي وتعدد الأمثلة في جهات عديدة من القارة ، لعل أوضحها برامج تنمية
الثروة الحيوانية في غانا لتوفير العملة الأجنبية التي تنفق في شرائها من جيرانها
كالنولت العليا ومالي اللذان ، يعتمدان بدورهما على صادراتهما من الماشية إلى غانا ،
فاذا لم تتعاون هذه الأقطار في تخطيط مشترك لمصالح المجموعة ، فستكون غانا
مضطرة كجميع الأقطار الأفريقية الأخرى إلى السعي نحو توفير عملتها الأجنبية .
ويزداد التماثل والتشابه في إنتاج هذه الأقطار بدلا من التكامل فيما بينهم .

الفصل الخامس عشر

الدول الأفريقية بين شقي الرحي

مثالب عقد التصدير :

رأينا مما سبق كيف أن الدول الأفريقية قد اعتمدت على صادرات المواد الخام والمواد نصف المصنوعة في أحسن الأحوال ، بل وتخصص معظمها في سلعة أو سلعتين تعتمد عليهما أو عليهما اعتمادا كبيرا ، بل وتخصصت أيضا في أسواقها سواء في الصادرات أو الواردات .

وتحكمت الدول المتقدمة سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية في تجارتها بحيث يمكن أن تمارس عليها ضغوطا احتكارية .

وكان لهذا التخصص الشديد في الصادرات مثالبه العديدة ، وخاصة في تلك التي تعتمد على الصادرات الزراعية . فقد يكون من الأمور المعتادة والمألوفة أن يعتمد الأفريقي على زراعة غلة أو غلتين ، لأن هذا يناسب لتعلمه طريقة زراعتها وعرف احتياجاتها ، وبالتالي لا تنمى مع التكرار ، كما قد تناسب رجال الإدارة في عمليات التنظيم الخاصة بالتسويق والشحن ومقاومة الآفات ، ولكن إن كان هذا صالحا في ظل الظروف البشرية ، فما هو الموقف من الناحية الطبيعية ؟ الواقع أن هذا لا يناسب التربة بحال من الأحوال لأن زراعة غلة واحدة مناه لإجهاد التربة باستنفاد العناصر الغذائية الخاصة بهذه الغلة أو تلك ، ومن ناحية أخرى تظل الحشرات والآفات الخاصة بها من موسم إلى موسم آخر وتصبح جنوطنة أحيانا ، ووبائية أحيانا أخرى ، والأمثلة عديدة شهدها غانا وكينيا وأوغندا ومصر وغيرها في الكاكاو والبن والقطن .

على أن من الأخطر هذا وذاك أن الإعتماد على سلعة أو سلعتين من هذه الحاصلات يجعل الأقطار المتخصصة في حالة تبعية تامة للاقتصاد الخارجى ، فالتقلبات الاقتصادية التى تحدث لهذه الدولت في الخارج تنعكس آثارها بسرعة وتصبح إقتصاديات هذه الأقطار وكأنها وضعت في أرجوحه تحركها قوى خارجية ولا يمكن لمن فيها أن يتحكم في إرتفاعها وإخفاضها .

وتدل الفواهد على أن أسعار المنتجات الزراعية تميل إلى الانخفاض زيادة عن أسعار الصادرات المدنية، وهذه من الأمور التى يمكن تفسيرها، إذا ما قمنا خصائص استغلال الموارد الأفريقية ، فالعلاات الزراعية معظمها تنتج أفريقيون وياع للمؤسسات الأجنبية ، من ثم فيهم هذه المؤسسات أن يظل السعر منخفضا بل تبحث عن وسائل خفض سعره ، فيما الإنتاج المدنى تقوم به الشركات الأجنبية في معظم الأحوال ، وهذه بدورها على إتصال وثيق ببعضها من ناحية وبالمؤسسات الصناعية من ناحية أخرى . وتفكر هذه المؤسسات في كارتلات عالمية أحيانا لتعديد الإنتاج ، والحيلولة دون انخفاض الأسعار .

غير أنه هناك سبب آخر وجه وهو زيادة الطلب بعد الحرب الثانية على السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الحربية نتيجة مشروطات التنمية التى تقبل عليها الدول النامية ، وارتقاء مستوى المعيشة ، وهذا النوع من السلع يعتمد على الإنتاج المدنى . وقدر في النهاية أن المجموع الخسائر من القطع الأجنبى الذى خسرتة القارة الأفريقية نتيجة انخفاض الأسعار وبخاصة في الحاصلات الزراعية، يزيد على جميع الأرصدة الأجنبية التى استثمرت في القارة سواء عن طريق القروض أو الهبات التى حصلت عليها القارة في المقدين اللذان أعقبا الحرب العالمية الثانية (١) .

وزيد من حدة وخطورة المهكلة أكثر من انخفاض الأسعار بوجه عام ،

انخفاض أسعار بعض السلع الرئيسية الخاصة بالدول الأفريقية منفردة ، فبعض الفلات شهدت كوارث في انخفاض الأسعار بلغت نحو ٥٠٪ / ولم تستمد أسعارها التي كانت تحصل عليها في أواخر الخمسينيات (١) فملى سبيل المثالي تدهور سعر السيسل هو الفلة الرئيسية لتزانيا من ١٤٠ جنيتها ١٩٦٣ إلى ٧٠ جنيتها عام ١٩٦٧ (٢) وانخفضت أسعار الكاكاو في غانا بمقدار ٣٢٪ / بين عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ومن الفلات الأخرى التي حدثت لها كوارث انخفاض أسعار اللبن ، الكاكاو والقطن فكلها محاصيل صادرات رئيسية لبعض الاقطار الافريقية .

وإذا كانت الخمس سنوات الأخيرة قد شهدت توقعاً لتدهور العديد في أسعار الصادرات الافريقية التي بدأت وأواخر الخمسينات . إلا أن الطلب الشديد على الصادرات الافريقية مشكوك فيه في المستقبل مما يمسك أثره على الأسعار في المستقبل . كما يتضح من الجدول التالي الذي يبين الأسعار المتوقعة عام ١٩٧٥ (٣) لسلع الصادرات الافريقية الرئيسية (خامات ومصنعة) الرقم القياسي ١٠٠ = ١٩٦٠ .

البن العربي ١٠٠ شاي ٩٤ / ٩٣ قطن ٩٤ / ٩٣ نحاس ٩٥ / ٩٤
بن ربستا ١٠٥ جلودوفراء ٩١ / ٩٠ نباتية ٩٤ / ٩٣ الومنيوم ٩٥ ، ٩٤
كاكاو ٩١ / ٩٠ منتجات غابات ١١٧ / ١١٥ بتول ٨٨ / ٧٥ سلع صناعية ١٠٠
وهذا معناه أن هناك ذبذبة في الأسعار تقدر بنحو ٥٪ / بوجه عام .

أمثلة عديدة لهذه التغيرات في . -

1. Rowe, J. W. «Primary Commodities in International Trade» Cambridge U. P., 1965, pp. 66 - 74
2. Lowrence, P.R., «Rationization and Diversification of the Sisal Industry», E.R.B. paper 69/3, Dar Essalam.
3. Lury, Rubson, op.cit, p 57

وهي نسبة وإن كان ليست كبيرة إذا ما قورنت بالتدهور الشديد الذى حدث عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، إلا أنها تمثل عبئا على موارد الدول الافريقية . والواقع أن هذا الانتاج القائم على التعدين أو الزراعة ، قائم التخصص فى كلاهما على أساس الموارد المعدنية أو المناخ المسمى فى معظمه بالإضافة إلى العمل غير الماهر . أما رأس المال ، والعمل الماهر ، والإدارة فكلها ظلت غير إفريقية . واستمر الحال على هذا فى كثير من الاقطار الافريقية بعد الاستقلال . وانحصرت الترمص الاقتصادية أمام الافريقيين فى الزراعة أو العمل غير الماهر فى مناجم الأوربيين ومزارعهم الواسعة فضلا عن المعاونة فى الأعمال التجارية ، من ثم كانت مشاركة الافريقيين على مدى واسم فى الأعمال الفنية حديث للغاية ، نظر لعدم تدريبهم طوال الفترة الاستعمارية .

وأدى الاعتماد على التخصص فى المناخ والتدين والعمل غير الماهر إلى التبعية الاقتصادية وإعاقة النمو الاقتصادى لهذه الدول للأسباب التالية :

أولا : أن الدراسات التطبيقية تشير إلى أن نسبة الزيادة فى الدخول من صادرات المواد الأولية لا تتوقع لها زيادة أكثر من ٢٪ أو ٣٪ سنويا خلال المقيدين التاليين بالنسبة للأقطار المتخلفة الدخول والى تمتد على تصدير المواد الأولية لعدة أسباب : منها أن طلب الدول الصناعية على المنتجات الأولية لا يزيد بمعدل زيادة الدخل الفردى فى هذه الدول ، بمعنى أنه إذا تضاعف دخل الأسرة فليس من المتوقع أن يتضاعف استهلاكها من السكر أو البن أو الدخان ، ومنها التحول فى تركيب الإنتاج فى الدول المتقدمة من الصناعات الخفيفة كالمسوجات إلى المنتجات الأكثر تعقيدا كالألكترونيات ، مما يقلل من نصيب المواد الخام المطلوبة للإنتاج القومى . وكان نمو صناعة الدائن الصناعية والبدائل المعتمدة على البنترول والفحم والخشب وغيرها مما يؤدى إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية كالقطن والمطاط ومواد البلاستيك ، بل أن التقدم التكنولوجى كان فى حد ذاته فى غير مصلحة الدول النامية فى هذا الجانب ، لأنه أدى إلى الاقتصاد

في استهلاك المواد الخام^(١) وهذه الانجازات تظهر في الدول المتقدمة بعامه رأسماليه واشترائية ، وإذا كانت هناك بعض التغيرات في اقتصاديات بعض الاقطار الاشتراكية واليابان، تؤدي إلى الطلب على الصادرات الافريقية في المدى القصير، فان هذه الأسواق حتى بأكثر الأرقام تناؤا لن تكون قادرة على استيعاب أكثر من ١٠٪ زيادة على وارداتها من افريقية حتى عام ١٩٧٥^(٢) بل أن زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج البدائل في الدول المتقدمة أصبح مصحوبا بإجراءات الحماية من منافسة منتجات الاقطار ذات الدخل المنخفضة^(٣) كمنع إعانات للمنتجين المحليين، وتفضيل الموارد المحلية على الموارد الأجنبية .

كل هذا يستدعي تدهور مسترأ في أسعار المواد الخام ، وبالتالي عدم تحسين الدخل لدى الاقطار الافريقية تحسناً ملموساً .

هناك بعض الاقطار الافريقية التي يتوقع لها مستقبلا باماً لأسعار صادراتها في الأمد القصير، وهي غالباً من دول التمددين ، وذلك نتيجة لفتح مناجم جديدة أو التوسع بسرعة في نصيبها من الصادرات العالمية ، كليبيا وجابون وموريتانيا (البترول ، المنجنيز ، الحديد) فقد تضاعف قيمة صادراتها نحو خمس مرات بين عامي ١٩٦٠ / ١٩٧٠ .

والملاحظ في هذا السبيل أن الزيادة في الصادرات خاصة في ميدان الإنتاج الزراعي سيكون على حساب قطر آخر منتج لهذه الفئة ، فعلى سبيل المثال كان ظهور الاقطار الافريقية كمنتج رئيسي للب من الخمسينيات كان له أثره على مزارعي البن في أمريكا اللاتينية أكثر مما ألد الصادرات الافريقية ، كذلك يصبح لزيادة إنتاج شرق أفريقية من الشاي بنحو ١٠٪ فقط من الإنتاج العالمي

1. Cohen, J. S., The Less Developed Countries exports of Primary Products, Economic Jour- June 1968, p. 334.

2. Unity or Poverty , p. 46.

3. Hodder, Economic development in the Trodic. p. 21.

عام ١٩٧٥ أثره في خفض أسعار الفاي العالمية مما يؤدي إلى خسارة في صادرات الفاي الهندية والميلانية ضعف ما يستفيد شرق أفريقية .

والحقيقة أن أفريقية ككل ، أو الدول الأفريقية منفردة لا يمكنها الاعتماد على أن هناك زيادة ستحدث في دخلها من صادرات المواد الأولية تتراوح بين ٨ ، ١٠ ٪ سنوياً ، وهي الزيادة التي تجعل من هذا القطاع طاقة أو قوى محركة للقطاعات الأخرى .

ثانياً : أن اقتصاداً يعتمد على الصادرات تنقصه المرونة السكانية للمواقف الجديدة في الأسواق ، على عكس الاقتصادات الصناعية المتقدمة كما هو الحال في اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة التي يمكن أن تتحول من صادرات منتجات قل عليها الطلب إلى منتجات ازداد عليها الطلب بمرونة أكثر منها في اقتصاد تحكم فيه سلعة أو سلعتين . وقد رأينا أن هذا هو الغالب على الدول الأفريقية .

وبما تجرد الدول الصناعية في أسواقها متحمساً لصادراتها التي قل عليها الطلب الخارجي ، لا تستطيع الدول الأفريقية أن تجد متسعاً في أسواقها لتصريف صادراتها ومن ثم تعاني هذه الأقطار الأخيرة من ذبذبات الأسعار العالمية بصورة حادة (١)

ثالثاً : أن اقتصاد تصدير الخامات لا يعطي جديداً من المهارات الفنية أو التدريب الإداري والفني وهو من الأمور اللازمة لنمو الاقتصاد ، فقد أدى الإنتاج الاقتصادي وحتى الممدد منه الممول به في جهات كثيرة من إفريقية إلى تأخير نمو المهارات الفنية ، وعدم استقرار ودوام القوى العاملة ، فزارع الواسعة والمناجم لا تعطى إلا أجراً ضئيلاً باستثناءات محدودة ، وبالتالي تقل الأسرة محتفظة بزرعتها الصغيرة لتشكل الأجر المنخفض لمواجهة أعباء الحياة

(١) Myint, H., *The Economics of the Developing Countries*, London, 1967, p. 148.

ويضع العامل قدما في القرية أو قدما في المدينة، وبعد فترة طالت أم قصرت يرجع جزء كبير منهم إلى القرية (١). وبذلك يظل مستوى التدريب والمهارات منخفضا. وتحت مثل هذه الظروف يصبح نمو المهارة محدود للغاية. وبالتالي نشهد الحاجة إلى العمل الماهر والخبرة، ونتيجة لهذا أيضا لا يدخل المهارات التكنولوجية التي تتطلب أموالا ومهارات، لأن العامل الأفريقي غير مؤهل. أما المناجم والمصانع التي تدفع أجورا عالية، فقد ضمنت وأمنت لنفسها قوى عاملة مستديعة، وقدرة على استعمال التكنولوجيا الحديثة، ولكنها للأسف قلة قليلة في القارة.

وقد واجهت زراعة الغلات النقدية بعض القيود في إضافتها للتقدم المستمر في إنتاجية العامل ومهارته، فليس من شك أن إدخال غلات جديدة يتطلب بعض المهارات والتنظييات، كما يتضمن زيادة واضحة في إنتاج العامل. ولكن سياسة الأجور في المزارع المتوسطة والكبيرة ظلت كما هي متبعة في المزارع الأجنبية الكبيرة، مما أدى إلى نفس النتائج، هذا فضلا عن أن المزارع الأفريقي ليس لديه لا المهارة ولا رأس المال اللازم للأبحاث الزراعية على نطاق كبير ليستمر في إنتاجه بتقديم ملحوظ، من ثم ظلت الأبحاث في المستعمرات الأفريقية متأخرة وبصفة خاصة في الغلات التي يقوم الأفريقي بزراعتها لنفسه.

وتشير الدراسات الحديثة على أن نمو الإنتاج بمعدل من الحسنيين إلى النصف الذي شاهدته الاقتصاديات الحديثة نتج عن زيادة الإنتاج والذي بدوره نتج عن تنمية القوى العاملة على مستوى رفيع، فضلا عن إدخال التكنولوجيا الحديثة.

(1) Gulliver, P. H., Labour Migration in a Rural Econo East African Study Series, No. No. 6, Kampala, 1965, p. 1.
Gregory, J. « Migration in the upper volta in » African urban notes, African Studies Center: Michigan U.: voi: VI: No: I Spring 1971: pp: 47-49

رابعاً : ان انتاج خامات للتصدير يفشل في إيجاد مركز أو بؤرة يتجمع حولها اقتصاد قومي متكامل . فالتغير الضئيل في الانتاج يجعل قطاع التصدير يميل إلى التجمهر Fossilize وحتى التمويل الاجنبي تركّز في قطاع التصدير والخدمات المرتبطة به ، ذلك أن القطاعات الأخرى تمدّ غير مربحة (في المدى القصير) إلى جانبه نظراً لنقص السوق والمهارة الفنية . وبدراسة الاقتصاديات الأفريقية يتضح فيها نقص الحركه الانسيابية بين قطاع تصدير الخامات والقطاعات الأخرى .

ويظهر هذا بصورة أوضح في حالة صادرات الرّوة المعدنية التي تستغل بواسطة مؤسسات أجنبية، فروّوس أموالها مستوردة ، ومهارتها الفنية مستوردة . وأخيراً يصدر الناتج خاماً إلى الأسواق الاجنبية، وهذا ما جعل هيتمان Heitmann يقول بأن البترول الليبي كان سبباً في تشغيل نحو ١٠ آلاف ليبي ، ومع ذلك تمثل إضافته إلى الاقتصاد الليبي في إمداد الحكومة الليبية بكيات وفيرة من القطع الاجنبي النادر ، فلم يظهر له أثر على قطاعات الاقتصاد الأخرى، فرغم إمكانات نجاح صناعة الأمخمت مثلا لشدة الطلب عليه في عمليات التثقييد ، فلم تصبح الحكومة في جذب إهتمام رأس المال الخاص نحو هذه الصناعة . بل لقد ذهب إلى أكثر من هذا بقوله أن البترول وعوائمه في هذه الحالة أشبه بالمعونة الأجنبية (مع الفارق) فقد حل محلها ، كما أن كلا منها لم يستطع أن يزيد من الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الأخرى (١) ووجه الخلاف بينهما في أن عوائد البترول ساعدت على زيادة القدرة على الاستيراد وزيادة الخدمات، فضلاً عن الفرق الحجمي ، فلا توجد معونة أجنبية بهذا القدر ، (٢) فضلاً عن إمكانات قيام صناعات كيلوية متعددة اعتماداً على وفرة المادة الخام والوقود .

(1) Heitmann, G. « Libya : An Analysis of Oil Economy » Jour. of Mod. Aff. Studies, vol 9. No. 2, 1969, p.p. 252, 253.

(٢) بلغ معدل المعونة الاجنبية ليبيا قبل ظهور البترول نحو ١٤ مليون جنيه منذ عام ١٩٥٨ ، أكثر من ثلاثة أرباعها من الولايات المتحدة الأمريكية والباقي من بريطانيا ، بينما بلغ دخل الحكومة الليبية من عائدات البترول نحو ٥٧٠ مليون جنيه عام ١٩٦٩ (راجع مجلة قط العرب فبراير ١٩٧١ العدد الخامس ؛ بيروت ص ٤٥) .

خامساً : ان اقتصاديات التصدير قد تركت إبان العهد الاستعماري وبعده أنماطا من توزيع الدخل، وقوى سياسة واقتصادية تعوق النمو الصناعي والزراعي، فالقروض الأجنبية سواء في الزراعة أو التعدين أو التجارة تحصل على نصيب كبير من الدخل القومي، أحيانا يصل إلى النصف على هيئة أرباح وفوائد ومزونات عالية، ويتبعها أقلية إفريقية من المزارعين والتجار تنال دخولا عالية نسبيا، ولكن معظم الأيدي العاملة غير الماهرة والزراع ينالون أجورا في معظم الأحيان دون المستوى المعيشي الكريم.

وفي بعض الأحيان كان لهيئات التسويق وضرائب المصادر العالية أثرها في زيادة نصيب الأفريقيين، ولكن مع ذلك فتمط توزيع الدخل الذي ورثته الدول عن العهد الاستعماري ليس من شك يحد من القوة الشرائية للمصنوعات والخدمات، ومن ناحية أخرى لا يضيف شيئا إلى رأس المال الموجه للنمو الصناعي. وأغنياء الأفريقيين كأى طبقة غنية في كل دولة فامية تميل إلى استثمار أموالها في التجارة التي لا تتطلب خبرة ولا مهارة وتعود بالربح الوفير في الأجل القصير.

الواردات والدول الموردة : ولا تصحك القوى الاستعمارية السابقة فضلا عن

الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق التي تباع فيها الدول الأفريقية سلمها حسب، بل هي تمثل أيضا المصدر الرئيسي لواردات القارة، فالمصدر الأول لهذه الواردات يمثل في غرب أوروبا، فهو مسئول عما يزيد على ٥٠٪ من الواردات كنسبة لقررة (١٩٦٤/١٩٦٩). وأن كان هناك اتجاه نحو انخفاض نصيبه من ٦٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥٤٪ عام ١٩٦٩. وتأتى فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا في المقدمة بسبب علاقتها بأفريقية قبل الاستقلال، ثم تأتى الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب نحو ١١٪، ويلاحظ على نصيبها أنه في ازدياد عكس نصيب غرب أوروبا، فقد ارتفع من ٧٪ إلى ١١٪ في العامين المذكورين. وقد ازداد

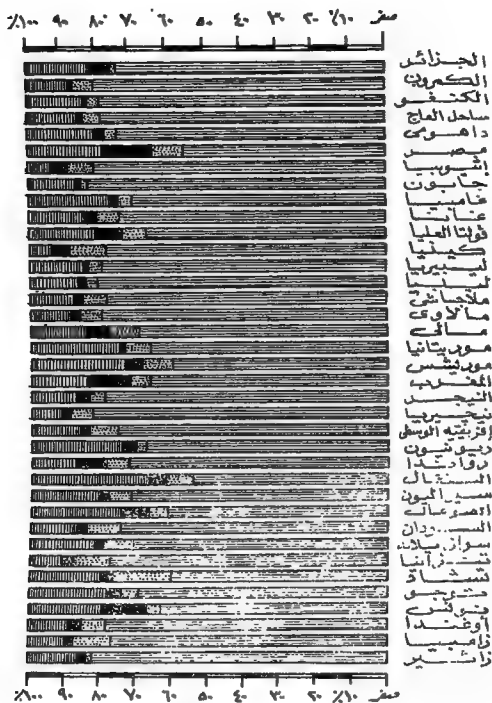
نصيب العالم في الواردات الأفريقية (١)

متوسط ١٩٦٠/٦٤ بالمليون دولار %		متوسط ١٩٦٤/٦٩ بالمليون دولار %		
٢٦٨٠	٤٠.٢	٣١١٢	٣٥.٦	الجماعة الاقتصادية الأوربية
١٢٤٦	١٨.٧	١٤٠٦	١٦.١	منظمة التجارة الحرة
٩٢٢	١٣.٨	٩٤٨	١٠.٩	منها (المملكة المتحدة)
٧٢٧	١٠.٩	٨٥٤	٩.٨	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
٣٥٣	٥.٣	٧١٠	٨.١	اليابان
٤٠١	٦	٧٧٢	٨.٨	دول التخطيط المركزي
				<u>العالم النامي</u>
٣٧٥	٥.٦	٥٩٠	٦.٨	أفريقية
٦٢٠	٧.٨	٦٨٤	٧.٨	آسيا وأمريكا اللاتينية
٣٩٠	٥.٥	٦٠٠	٧	بقية العالم
٦٦٦٢	١٠٠	٨٧٢٨	١٠٠	المجموع

نصيبها بصفة خاصة مع زيادة إرسال الحبوب إلى إفريقية نتيجة برامج يوسع الفائض الأمريكي بالعملة المحلية ، كما يرجع إلى توسع الرأسمال الخاص الأمريكي في دخول القارة ، تدمجه الحكومة الأمريكية (٢) كذلك زادت واردات الدول الاشتراكية إلى أفريقية تدريجياً ، وإن كان متوسط نصيبها نحو ٦٪ ، وهذا القدر يادل نصيب اليابان وحدها . أما دول إفريقية النامية فزال نسبته قليلة وتميلها كما رأينا في موضوع صادرات الدول الإفريقية بعضها إلى بعض ، ويشتمل في توازي بناء الصادرات وعدم وجود تسهيلات ثقيلة ، واتباع سياسات اقتصادية متباينة .

(1) Economic Survey for Africa, 1970, p. 99

٢ - راجع مثلا الاستثمارات الأمريكية في المستعمرات البرتغالية وطريقة دخولها و : محمد عبد الفتى سعدي : البرتغال في حلف غير مقدس مع الاحتكارات الأمريكية : الأهرام الاقتصادي : عدد ٤٧٨ ، ١٩٧٣ : ص ٢٩ - ٣٢

[illegible]

(شكل رقم ٧٢) واردات الدول الإفريقية

ويظهر من أرقام الواردات الأفريقية (١) غلبة الأجهزة والآلات وأدوات النقل والمواد المصنوعة ، فهي تؤلف وحدها ثلثي مجموع قيمة الواردات عام ١٩٧٠ بينما يقل نصيب المواد الخام والوقود الممدنى إلى ٤٥ ٪ ، و ٦٦ ٪ على التوالي. غير أنه مما يلفت النظر ظاهرتين أساسيتين هما :

١ — ما زالت واردات المواد الغذائية والمكيفات كاللحان تكون ركناً أساسياً (١٦٥ ٪) رغم أن أفريقيا قارة زراعية ، ويظهر أن هذا لا يمثل ظاهرة مازنة فمن الملاحظ أن نصيب الفرد من المنتجات الزراعية غير الغذائية في إفريقية قد ازداد ، بينما انخفض نصيبه من المنتجات الزراعية الغذائية كاهو واضح من الجدول التالى (٢) :

الرقم القياسى	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٥
نصيب الفرد من المنتجات الغذائية	١٠٠	١٠٥	١٠٣
غير الغذائية	١٩٥٢	١٢١	١٢٨

ويرجع هذا إلى الاتجاه نحو الغلات النقدية من ناحية ، وزيادة السكان من ناحية أخرى ، فضلاً عن انخفاض مستوى الإنتاج لأن الابحاث الزراعية وتوكر معظمها منذ الفترة الاستعمارية على غلات الصادرات .

٢ — ازدياد نصيب الأجهزة وأدوات النقل وهي سلع معمرة ونصف معمرة. فبينما لا يمثل سوى ٢٥ ٪ من الواردات عام ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٣٤ ٪ عام ١٩٦٥ . وعلى العكس انخفض نصيب المواد المصنوعة من ٣٦ ٪ إلى ٣١ ٪ في العامين المذكورين . وهذا يمثل ظاهرة صحية ، فازدياد نسبة الأجهزة وأدوات النقل معناه التنمية ، وانخفاض نصيب المصنوعات معناه ظهور صناعات محلية بدلية .

(1) U.N. Ec. A. Economic Bulletin for Africa, June, 1969, p. 29.

(2) U. N. Economic Survey for Africa, 1966, p. 22

وتنتيجة لهذه الظاهرة الأخيرة وهي غلبة الأجهزة وأدوات النقل والمواد المصنوعة على الواردات الأفريقية ، وقتت الدول الأفريقية شأنها شأن الأفطار النامية الأخرى بين شقي الرضى أو بين فئسى ككاشة ، فبينما تسفخص باستمرار أسعار الصادرات ، تثبت أو ترتفع باستمرار أسعار الواردات . وكان ارتفاع أسعار الواردات الأفريقية سبباً أساسياً فى انقراج الزاوية بين قيمة الصادرات والواردات مما أدى إلى نمو السجى فى الميزان التجارى . فى معظم الخمسينيات ، ورغم الازدهار الذى شاهده فى الدول فى بدايتها ، كل هناك نمو ثلاثة عشر دولة وقد استوردت أكثر مما صدرت ، وفى نهاية الخمسينيات أصبح السجى التجارى هو القاعدة أكثر منه الإستثناء ، واستمر الحال فى الستينيات . والسجى فى الميزان التجارى له تأثير كبير على ميزان المدفوعات ، إذ يستنفد فائض العمليات الجارية غير المنظورة . مسققاً بذلك سجز آفى رصيد العمليات الجارية . وهذا السجى يؤثر بدوره على فائض العمليات الرأسمالية ، وقد يحقق فى النهاية سجز آ فى ميزان المدفوعات . كما أن السجى فى الميزان التجارى يعكس عادة اختلالاً هيكلياً فى التجارة الخارجية مما يتطلب اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق نمو متوازن يعتمد على زيادة معدل التصدير والحد من زيادة معدل الإستيراد .

وحتى تلك الأفطار ذات الفائض فى الميزان التجارى ، نجد أن منها ما يعانى من نقص فى ميزان مدفوعاته . فهى تصرف عبر البحار أكثر من دخلها ، لأن عليها أن تدفع لإيجارات السفن البحرى والتأمين وأرباح وقوائد الإستثمارات الأجنبية .

نسبة الصحارات إلى الواردات (١)

١٩٧٠	١٩٦٠		١٩٧٠	١٩٦٠	
٨٦	٨٩	المغرب			
٣٢٠	٦٥	ليبيا	٩٣	٤٤	الجزائر
١٧٠	٢٠	موريتانيا	١٠١	٩٧	أنجولا
٧٣	٩٣	النيجر	١١٠	١١٤	كمرون
١٣٠	٧٩	نيجيريا	١٥٤	١٨٨	زائير
٦٣	١١٢	المنغال	٥٦	٢٦	كنغو برازافيل
٩٣	١٠٠	السودان	٧٧	٩٧	إثيوبيا
			٧٩	٨٢	غانا
٦٣	٦٣	تونس	٩٠	١١٢	سيراليون
١١٧	٨٥	مصر	١٣٦	١٢٦	ساحل العاج
١٥٦	١٦٤	أوغندا	١٧٠	١٢٠	ليبيريا
٢٤٦	٢١٠	زامبيا	٤٥	٨٥	داهومي

وأصبح العجز في ميزان المدفوعات حاداً في معظم دول القارة منذ بداية الستينيات ، وإذا كانت هناك بعض الدول قد تحول فيها العجز إلى فائض في المبيعات ، فهي غالباً من دول التمدين كليبيا وموريتانيا ، أو الدول التي نهضت فيها الصناعة كصر . على أن المشكلة الرئيسية لا تكمن في وجود عجز في ميزان المدفوعات في حد ذاته بل في أسباب واتجاهات هذا العجز ، وكيفية سد هذا العجز أو الفراغ . إذ أن معناه أن أكثر من نصف السلع الإنتاجية المستوردة ، وجزء كبير من السلع الاستهلاكية المستوردة بواسطة بعض الدول ، ممولة من الخارج أو باستنزاف أرصدها أو بالإقراض من القوى الأجنبية ، أو بالاعتماد على المعونة الأجنبية في القروض .

ويندر بالخطر أيضاً ، أن العجز والاعتماد على التمويل الخارجي في ازدياد في كثير من الدول ، حتى مع النظرة المتفائلة تتوقع الأقطار أن يستمر هذا العجز في المقدم القادم نظراً لزيادة استيرادها للآلات والمعدات الإنتاجية . وكل ما يمكن أن تفعله في هذا المجال هو الحد من الكماليات حتى يمكن الوقوف بأرقام العجز عند حد مقبول .

الفصل السادس عشر

محاولات للخروج من الازمة

عرفت الدول الأفريقية هذه الأخطار ، وتحاول التغلب عليها بمسدة طرق نذكرها ونذكر مشكلاتها لتنبين إلى أى حد نجحت أو يقين لها النجاح ، فضلا عن المشكلات التى تقابلها .

أولا : لجان التسويق

إن مشكلة حماية المزارعين أو المنتجين الوطنية فى الداخل من ذبذبات الأسعار العالمية الحادة واجبتها كثير من الدول الأفريقية بإنشاء لجان أو هيئات التسويق Marketing Boards ومعظمها ظهر بعد الحرب العالمية الثانية أو فى أثنائها ، وهذه الهيئات تملن حدا أدنى لسعر المحصول قبل موسم البيع حتى تحفظ دخل المزارع بعيدا عن تقلبات السوق الخارجى وبصرف النظر عن الأسعار العالمية ، أى عمليات تثبيت Stabilization للأسعار فى حدود ضيقة . وتستخدم الفائض فى السنين الممان لمواجهة ظروف المجاف منها ، وذلك عن طريق إنشاء صندوق موازنه الأسعار . وهناك معارضة أحيانا لفكرة لجان التسويق على اعتبار أن الأسعار المنخفضة ستصبح غير مجدية على التوسع وتحسين الإنتاج ، وأن المنتج الأصلى غالبا مالا يفهم مثل هذه التنظيمات ، وأن هذه التنظيمات تميل إلى تثبيت الأسعار ، وبصرف النظر عن ديناميكتها فى الأسواق العالمية . وأن المزارع قد يحصل إلى غلة أخرى سعرها غير ثابت مما يستتد أنها تعيدول لكن قد لا تعيد الدولة . وهناك من يؤيد سياسة هيئات التسويق على أنها تحمى المزارع فى السنين المنخفضة العائد ، كما تمنع التضخم فى السنين العالمية الأسعار ، وتتيح بيع المحصول بواسطة خبراء يستلمعون الإفادة من السوق العالمية أكثر من المزارعين ، فضلا عن تقليل نفقات تسويق المحصول عن طريق الوسطاء ، وخلق أرصدة يمكن الاستفادة منها من جانب المنتجين والحكومة معا .

وفي الحق، لقد كانت الأرصدة المتجمعة لدى هيئات التسويق من بيع الكاكو في غرب إفريقية، من الأهمية بمكان خلال سنوات ما بعد الحرب، نظرا لأن الأسعار كانت مرتفعة في السوق العالمية، ففي عام ١٩٦٠ مثلا كان مزارع فانا يتقاضى ٣٣٦ دولارا للطن بينما كان سعر السوق العالمية ٦١٦ دولارا، ومن ثم نجحت أرصدة كبيرة لدرجة أن الحكومات بدأت تسحب منها للاغراض المختلفة، مما جعل البعض يتساءل عن الغرض الأصلي من هيئات التسويق! وأن السعر الثابت بالنسبة للمنتج هو ضريبة أكثر منه ضريبة لتسكين المعجاف.

وإذا بحثنا عن أوجه صرف فوائد أرصدة هيئات التسويق وجدنا ثلاثة أوجه:

١ — الأبحاث على أمراض النباتات وتحسين الانتاج الزراعي، على سبيل المثال أنقذت هيئة تسويق الكاكو في فانا ٤٠ مليون دولار في مقاومة أمراض الكاكو، كما كان تحسين النوع الملاحظ في إنتاج غرب إفريقية نتيجة دفع مكافآت تشجيعية، وظهر هذا في الزيادة الملحوظة في إنتاج النوع الممتاز من زيت النخيل والأنواع الممتازة من الفول السوداني في نيجيريا. فقد كانت هذه الأخيرة تمثل ٢٢٪ من المحصول موسم ١٩٥٦/٥٥ ارتفعت إلى ٩٧٪ موسم ١٩٥٨/٥٧، وبعد موسم ١٩٦٠/٥٩ أصبحت الأنواع الممتازة هي التي تسوق فقط، كذلك ارتفعت نسبة كاكو الدرجة الأولى في نيجيريا من ٢٣٪ عام ١٩٤٧ إلى ٩٩٪ عام ١٩٦٢ وكذلك الحال في كاكو ساحل العاج الذي ارتفعت نسبة النوع الممتاز من ٢٪ عام ١٩٥٢ إلى ٨٤٪ عام ١٩٦١.

٢ — تمويل مشروعات التنمية الاجتماعية والخدمات في أقاليم الانتاج كفتح الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات، ففي فانا مثلا، قدمت هيئة تسويق الكاكو ٢٨٠ منحة داخلية، فضلا عن منحة للدراسة في الخارج.

٣ — تدعيم ميزانية الحكومة والميزانيات المحلية (١)

ثانيا : تنويع الإنتاج

ويمكن تمييز هنا ثلاث مظاهر لتنويع الإنتاج حاولت الدول الأفريقية إتباعها وهي :

١ — خفض أو تقليل الخصاصات إلى مجموع صادرات الدولة .

٢ — تقليل الاعتماد على غلة واحدة أو اثنتين تكون أو تكونان . معظم الصادرات .

٣ — الحد من الواردات لإنتاج البدائل محلياً .

خفض أو تقليل نسبة الخصاصات إلى مجموع صادرات الدولة : وفي هذا المجال لم تتحج دولة أفريقية حتى الآن من التخلص من قيد الخصاصات ، فحالها الآن كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية من حيث الاعتماد على الخصاصات في الصادرات بدرجة كبيرة . وقد سبق لنا مناقشة هذا الموضوع ، أما أسبابه وكيفية التخلّب على هذه السمة فهو موضوع القسم الأخير .

تقليل الاعتماد على غلة أو غلتين وزيادة عدد السلع المصدرة : وهو الذي استطاعت بعض الدول الأفريقية تحقيقه بعد الحرب الثانية ، ويبدو أنه المخرج العاجل لحل جزء من الأزمة التي تعانيها ، ولكن ليس معنى هذا أن كل الدول الأفريقية قد نجحت في هذا المضمار ، ففي حالة غانا أمّدت Green أن اعتماد

(١) راجع في هذا الموضوع لمزيد من التفاصيل :

1. Halleiner, G. K. « The Fiscal Role of the Marketing Boards in Nigerian Economic Development » . in The Economic Journal, vol. 74, 3, 1964. pp. 583- 610.

غانا على السكاكو بعد الحرب الثانية فاق ما كان عليه الحال قبل هذه الحرب ، فقد بلغ نصيب السكاكو ٥٢٪ من مجموع الصادرات فترة ١٩٣٥/١٩٣٦ ارتفعت إلى ٦٢٪ فترة ١٩٥٥/٥٩ ، ٦١٪ عام ١٩٦٥ . أما الدول التي شهدت تقليل الاعتماد على غلة أو غلتين تهليديتين فقد يرجع هذا إلى الصدمة الجيولوجية كما هو الحال في ليبيريا التي كان مطاط فيرستون يمثل عماد حياتها الاقتصادية حتى أطلق عليها (ليبيريا استثمار أمريكي) ويقصد بها استثمار شركة فيرستون . وإذا كانت الاستثمارات الأمريكية دخلت أيضاً ميدان التصدين فلن المطاط قد ازوى إلى جانب صادرات الحديد التي أصبحت تمثل ٧٣٪ من الصادرات عام ١٩٦٥ ، وتركت ٢٢٪ فقط لصادرات المطاط في ذلك العام .

وقد يرجع التنوع إلى جهود الأنظار الإفريقية لتنويع الإنتاج ، بزيادة المساحات المزروعة غلات أخرى ، فضلاً عن تشييط التعدين والصناعة ، وفي هذا المجال نذكر مصر وجهودها في هذا السبيل كنموذج حي .

فقد كانت صادرات القطن الخام عام ١٩١٣ أى قبل الحرب العالمية الأولى تمثل ٨١٪ من مجموع قيمة الصادرات ، وكانت بذرة القطن تمثل ١٠٪ أخرى ، أى أن القطن وبذرة كانا يؤلفان ٩١٪ من قيمة الصادرات ، بل أن ٩٪ الباقية كان الكسب يشترك فيها بنصيب^(١) ، وظل الحال على هذا المتوال حتى الحرب العالمية الثانية ، حينما اختفت صادرات بذرة القطن لزيادة الطلب على الزيوت ، فضلاً عن استعمال الكسب كوقود ، فضلاً عن ظهور بعض صناعات محلية وفشائها الكفاية الحاجة المحلية لصناعة الزجاج والألمنت وغيرها ، وزادت عملية تنويع الانتاج وتنويع الصادرات بعد ذلك . ففي ميدان الصادرات الزراعية ارتفعت صادرات الأرز من ٤ آلاف طن قيمتها ٢٠ مليون عام ١٩٥٢ إلى ١٣٠ ألف طن قيمتها ١٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥ . وصدرت مصر ٩١ ألف طن من البصل قيمتها

(١) أبو بكر عبد الحامى : تجارة مصر الخارجية ن « دراسات في جغرافية مصر » القاهرة ١٩٥٨ ، الدكتور محمد صفى الدين وزملائه ص ٣٩٥ .

٣ مليون جنيه عام ١٩١٠ ، ارتفعت إلى ١٦٥ ألف طن قيمتها نحو ٧ مليون جنيه عام ١٩٦٥ ، هذا فضلا عن المنتجات الصناعة وأهمها غزل القطن ومنسوجاته فلم تصدر مصر منها شيئا قبل الحرب الثانية ، ولكنها بلغت ٤١ ألف طن عام ١٩٦٨ قيمتها ٣١ مليون جنيه في العام المذكور^(١) ، فاذا أضفنا إلى هذه الصادرات الممعدنية كالبتروول والمنجنيز والفوسفات ، فضلا عن الصادرات الصناعية الأخرى كالأسمنت وغيرها ، أدر كنا السر في انخفاض نصيب صادرات القطن الخام إلى ٥٦ ٪ من مجموع الصادرات عام ١٩٦٥ ، وإن كان مع ذلك مازال يتحكم في أكثر من نصف الصادرات . ويرى البعض أن سياسة تنويع الإنتاج بتحديد المساحة القطنية وزراعة الحبوب ، ليست بالسياسة السليمة ، حقا أنه لمن الصحيح أن تكون مصر قطرا زراعيا ، وتستورد الحبوب الغذائية ، ولكن الحقيقة التي لا يجب إغفالها أن تربتها الثمينة ، وماءها النادر لا يبرران ضياعها في زراعة القمح والذرة ، بل تترك هذه للأقطار ذات الزراعة الواسعة ، كاستراليا والأرجنتين حيث لا توجد ندرة لعامل الأرض . ولكن الاعتماد على القطن وحده له خطورته لذلك فسياسة تنويع الإنتاج سياسة مرغوبة ، شرط أن يزيد من الثروة القومية . فإن فاذا كانت ثورة مصر الزراعية الأولى قامت على زراعة القطن بنجاح ، فإن الواجب الأول زيادة العناية به وتحسينه ، وأما الثورة الثانية التي تفرضها زيادة مصر السكانية وموقعها الجغرافي بالنسبة لغرب أوروبا ، ودول الشرق الأوسط وشرق أفريقيا ، وتطور النقل الجوي . فهي تشير إلى زراعة الخضروات والفواكه والعناية بمنتجات الألبان . وتصدر هذه المنتجات معلبة وعلازجة إلى هذه الإقاليم المجاورة ، ودون الدخول في التفاصيل ، يمكن للفاكهة المصرية أن تنافس غيرها في الأسواق الأوروبية ، نظرا لأنها المنتج الوحيد لها أحيانا خارج المنطقة المدارية كالمالنجو ، كما يمكن للبلاد زيادة صادراتها

(١) البنك الأهلي ، الفترة الاقتصادية ، المجلد الحادي والعشرين ، العدد الأول ١٩٦٨ .

من البصل والطماطم واللوبيا والفاصوليا والكرنب ، فضلا عن تصدير الزهور في فصل الشتاء (١) .

الحد من الواردات وإنتاج البدائل محليا : ولما كانت معظم الواردات سلعا مصنوعة ، كان معنى هذا الاتجاه نحو الصناعة ، فالصناعة هنا تقوم لكفاية الاستهلاك المحلي ، وفي نفس الوقت تساعد على التقليل من لبعصا بارات الخاطامات التي ذكرناها كأول مظهر من مظاهر تنوع الانتاج . وهل معنى هذا أن تترك التخصص في إنتاج المواد الأولية على اعتبار أن الطلب عليها يميل إلى الانخفاض بدلا من الارتفاع ، وبالتالي تتدهور أسعارها ؟ أم نحاول استخدام هذه الموارد في إقامة صناعات محلية بدلا من تصديرها كلها خاما على اعتبار أن هذا يزيد في قيمتها وفي نفس الوقت يساعد على تدوير الانتاج ؟

الدول الأفريقية بين تصدير الخامات وتصنيعها :

يذهب بعض الاقتصاديين (٢) إلى أن إهمال إنتاج للمواد الأولية ومصادرناها لا يمكن أن يقضى به أحد ، لأنه ليس من الضروري أن تعاني الدولة التي تعتمد في دخلها اعتمادا كبيرا على مصادرناها من الخامات من ذبذبات حادة مادامت تستطيع القيام بانتاج هذه الخامات بأسعار منخفضة ، ذلك أنه يجب إلانضع عامل مرونة الطلب وحدها في الاعتبار ، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار عامل الأسعار والتكاليف النسبية ، فعلى سبيل المثال يعطل البعض تدفق تجارة المواد الخام على أوربا في القرن التاسع عشر إلى شدة طلب الدول الصناعية فقط ، ولكن هذا متوقف بدوره على قدرة منتجي المواد الأولية على أسر أسواق أوربا الصناعية وبخاصة المملكة المتحدة بحكم كونهم منتجين ذوي تكاليف منخفضة .

(1) Issawi G., « Egypt in Revolution », p. 168.

(2) Myint, H., op. cit., p. 153, Harbier, G., International Trade Trade and Economic Development, « National Bank of Egypt. Cairo, 1959. pp. 9. 14

ومن الحسابات التي قام بها معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية بجامعة جلاسجو خرج الأستاذ Cairncross بأن عامل السعر قد أثر في نصيب كل من الدول النامية والدول المتقدمة مما في تجارة المواد الأولية.

ففي عام ١٩٣٧ كان حجم المواد الأولية التي صدرتها الدول الصناعية أقل قليلا من عام ١٩١٣ ، بينما زاد حجم المواد الأولية التي صدرتها الأقطار غير الصناعية بحسب ٥ ٪ في التاريخين المذكورين .

وحدث تغير كبير عام ١٩٥٠ حينما زادت صادرات المواد الأولية من الدول المتقدمة وانخفضت في الدول النامية ، ويرجع Cairncross السبب في تخلف الدول النامية منذ ١٩٣٧ وبصفة خاصة في الخمسينيات لا إلى قلة الطلب فحسب ، بل إلى فشل الدول النامية في خفض تكاليف المواد الخام بالنسبة إلى الخامات المصدرة من الدول المتقدمة ، وتتنضح هذه الحقيقة بصورة أكبر في البدائل التي بدأت تحل محل الخامات ، فالتوسع فيها لا يرجع فقط إلى التقدم التكنولوجي وحده بصرف النظر عن السعر والتكاليف ، فعلى سبيل المثال في سلعة كالمطاط ، بدأ التفكير في المطاط الصناعي البديل لها أثناء الحرب العالمية الثانية ، حينما انتقل ميدان جنوب شرق آسيا من أيدي الحلفاء إلى أيدي اليابان ، ولو استطاعت الملايو مثلا أن تحافظ على ميزتها النسبية في إنتاج المطاط الطبيعي بعد الحرب بإدخال التكنولوجيا الحديثة ورأس المال في الإنتاج لما استطاع المطاط الصناعي أن يقف أمام المطاط الطبيعي .

ولكن الذي يشيب عن أذهان هؤلاء ، أو هو لا ينبغي فعلا هو زيادة أسعار عوامل الإنتاج لهذه الخامات التي يستورد معظمها من الخارج مثل الآلات والأسمدة والمبيدات ، مما ترتب عليه انخفاض الأرباح فعلا . وهذه النظرية بدلا من أن تحاول رفع مستوى الحياة لدى الشعوب النامية تحاول مرة أخرى خفضها ، وزيادة تعميق التجويع بينها وبين الشعوب المتقدمة .

بل لابد بالنسبة لافريقية من تنمية هذا القطاع في الوقت الحاضر والاهتمام به اهتماماً كبيراً ، لأنه حتى الآن المصدر الوحيد للقطع الأجنبي ، ولكن بشرط النظر في استغلاله في خلق قطاعات زراعية حديثة وصناعات إفريقية حديثة ، تدعم هذا القطاع وتسانده ، كما يدعمها وتساندها . ولكن هل طريق التصنيع طريق هين أم تعترضه العقبات ؟

ثالثاً : التكامل الإقتصادي الافريقي (١)

لعلنا نتفق جميعاً في أن الطبيعة لم توزع هباتها على أقطار الأرض بصورة عادلة ، أو أن تخطيط الحدود السياسية لم يراع فيه أن تكون الوحدات السياسية المختلفة ذات اكتفاء ذاتي أو شبه اكتفاء . فهناك مناطق حبتها الطبيعة بخصوبة في تربتها ووفرة في مطرها ، وهناك مناطق حبتها الطبيعة بوفرة معدنية متنوعة ، ولكنها حرمتها من التربة الخصبة للمنتجة ، من ثم نقلاً ما يعرف عند الاقتصاديين ما يعرف بالمزايا المطلقة لزراعة غلة ما أو إنتاج سلعة ما ، فالمزايا المطلقة في جانب زائير في زراعة المطاط ، ولكنها ليست في جانب تونس في إنتاج هذه الغلة ، والمزايا المطلقة في جانب تونس في زراعة الزيتون ، ولكنها ليست في جانب غينيا وهكذا . وفي بعض الأحيان نجد أنه يمكن لدولة ما إنتاج غلتين أو سلعتين إحداها بتكاليف مرتفعة نسبياً ، بينما تنتج الثانية بتكاليف أقل ، وتبيعها بربح أكبر ، فنتيجة نحو إنتاج السلعة الثانية ذات التكاليف الأقل . مما لا شك فيه أنه يمكن لنا أن نقولنا العلياً لإنتاج الحوم ولكن ظروف غانا في إقليم ينتشر فيه ذبابه تسمى تسى تجعل إنتاج الحوم أغلى ثمناً عنه في القوتلا مما يجعل القوتلا العلياً مزايا نسبية في إنتاج الحوم . وقد نتج عن توفر المزايا المطلقة والمزايا النسبية شيء من التخصص الإقليمي في الإنتاج .

(١) هذا المبحث ليحت أستاذ المؤلف في الشعبة السياسية بالمؤتمر الأول للشباب الافريقي الذي عقد في تونس في الفترة ما بين ١٧ — ٢٣ يولية ١٩٧٣ .

ونقول شيئا نظرا لأن ظروف التورّ الدولي والتكتلات الدولية وعدم حرية التجارة أدى إلى اتجاه كل دولة نحو تنوع الانتاج . وهذا التخصص بين المناطق المختلفة هو الذى أدى إلى قيام التجارة الدولية .

بدأنا بهذه المقدمة لنتنقل إلى أفريقية بأقطارها المختلفة ، وقد رأينا أن أسهم التجارة ، منها والىها تشير إلى خارج القارة وأن العالم المتقدم لا يتحكم فى تجارتها فحسب ، بل وفى تسميتها الاقتصادية .

ليس من شك أن الجهود التى تبذلها الدول الأفريقية منفردة للوصول إلى تنمية اقتصادية متوازنة يعوقها تفتت الموارد والأسواق ، من ثم كانت مشاريعها الصناعية محدودة بمصانع على نطاق ضيق أو صغير ، تقوم بعمل سلع استهلاكية بتكاليف مرتفعة ، تحميها تعريفات جركية مانعة . وهذا النوع من التصنيع لا يؤدى إلى تنمية صناعية سريعة ، وهى الضرورية لتحقيق استقلال اقتصادى ومستويات معيشية مرتفعة .

فمن ناحية الموارد ، رأينا أن القارة غنية بمواردها الطبيعية والاقتصادية . سواء نظر الإنسان إلى الموارد بالنسبة للقارة ككل ، أو بالنسبة للسكان ، فلا الهند ولا الصين مجتمعين لديهما موارد معدنية أو موارد طاقه تعادل الإمكانيات المتوفرة فى أفريقيه ، كما أن أفريقيه هى أكثر القارات تخلصا بالسكان باستثناء استراليا والقارة القطبية الجنوبية ، ففى أقل من ١٠٪ من سكان العالم . وقد تعاني كثير من الدول الإفريقيه من المشكلات الغذائية ، ولكن هذا يمكن التغلب عليه بزيادة الإنتاجية الزراعية فى الغلات الغذائية ، كذلك يعزى أيضا إلى استحواذ الأوربيين على أحسن المناطق الصالحة للإنتاج الزراعى وتخصيصها للغلات النقدية ، على العموم ما يمكن أن نقوله فى هذا المجال أنه باستثناءات محدودة ، ليست هناك مشكلة أرض بالنسبة للسكان كما تظهر فى جنوب وشرق آسيا ومن ناحية أخرى فان تسمية موارد الثروة الأفريقيه لصالح الأفريقيين لم تبدأ بعد إلا فى مناطق محدودة ومؤخرا ، فأراضى الأوربيين فى كينيا التى جلاوا

عنها وتركوها للأفريقيين ، لم تتحول إلى الأفريقيين إلا بعد منتصف العقد السادس ، وحتى من ناحية التعدين لم تستغل كل ثروة أفريقية المعدنية . فقد افتتحت حقاً مناجم لتعدين في وسط وجنوب أفريقية ، ولكن قيام حرين عالميتين وتدهور الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات أخر هذا الاستغلال حتى الخمسينيات ، فأقل من ١٠٪ من القارة هو الذي مسح جيولوجيا ، ورغم هذا فن المعروف أن أفريقية من القارات الغنية بثروتها المعدنية ، وفيها ما يظفر نجاة وبصورة صاروخية كما رأينا في حديد جابون وموريتانيا ، وفي بترول ليبيا والجزائر ونيجيريا وبنما جمهورية مصر العربية .

غير أن التفتت السياسى إلى ما يزيد على ٥٠ وحدة سياسية يعوق تنمية هذه الموارد لتنمية الصناعة لمدة أسباب أهمها :

أولاً : تسمى كل دولة أفريقية إلى تنمية مواردها المعدنية الخاصة بها وفي الغالب تكون مكررة للجهود التي تمحذ عند جيرانها ، وأحياناً تبذل تكاليف عالية وجهد كبير ، بينما كان يمكن الاستفادة من الأبحاث التي قامت عند جيرانها في هذا السبيل . هذه السياسات المتصارعة تؤدي في النهاية إلى ارتفاع التكاليف وتقلل من صافي الفائدة التي يجنيها الأفريقيون من استغلال مواردهم المعدنية . على سبيل المثال كل دولة في غرب أفريقية تقريباً لها موارد من الحديد أو البوكسيت أو هما معا ، وتختلف الخامات فيما بينها كما رأينا من حيث درجة تركر المعادن وتكاليف الاستخراج وتسهيلات النقل . وعملت كل دولة على حدة ، ودون تعاون مع غيرها على زيادة دخلها من الموارد المعدنية . وكان لهذا المدخل نتائج غير مرضية ، سواء بالنسبة لتركيبة الإنتاج في حد ذاته أو سواء من ناحية الدخل الذي يعود على الأفريقيين ، فنقص السوق الداخلى المناسب أو صعوبة الوصول إلى الأسواق الأفريقية المجاورة حدد إنتاج المعادن بالمرحلة الاستخراجية كما هو الحال في النحاس والألومينا والبوكسيت ، أما الصناعات المعدنية

الرئيسية فهي نادرة وفي هذا المجال نجد جمهورية مصر العربية وجنوب أفريقية
تسكاد تكونان العاملان في هذا الميدان .

وكان تعتمد الدول ذات إمكانيات التعدين وتمدد مصادر الخامات مع نقص
رؤوس الأموال والمهارات ، مما جعلها تقف موقفا ضعيفا أمام الشركات المستغلة
وحصول هذه الشركات على امتيازات وتسهيلات كبيرة كالإعفاء من الضرائب
وإنخفاض نصيب الدول من عائدات المعادن .

كما يؤدي استيراد السلع الإنتاجية والوقود والمهارة من الخارج إلى الحد
من استخدام العمل المحلي . إن تصدير المعادن يمكن أن يضيف إلى التنمية في
عدة حالات منها :

(١) أن يكون الإنتاج تحت إدارة أفريقية فعلا ، وقد اتجهت كثير من
الدول الأفريقية هذا الاتجاه في التعدين كزامبيا وأوغندا وزائير وليبيا
والجزائر وجمهورية مصر العربية ، إما بالإشراف الكامل أو بالدخول بأنصبة
تزيد على ٥٠ ٪ من قيمة أسهم الشركات الأجنبية العاملة فيها .

(ب) أن تبذل الجهود لربط الإنتاج المعدني بقطاعات التنمية الأخرى
الزراعية والصناعية ، وقد بدأت بعض الدول الأفريقية تتطالب به كما هو الحال
في ليبيا التي طالبت بأن تصرف الشركات جزء من عائداتها البترولية في تنمية
القطاعات الأخرى في داخل البلاد .

إنه من الصعب على دولة بمفردها أن تساوم المستثمرين الأجانب لضمان هذه
الظروف إلا إذا كان لديها قطاع تعديني ضخم ، وفي نفس الوقت نجد أن اختيار
أفضل المواقع للتعدين وتنمية الصناعات المعدنية لأسواق إفريقية ممتدة ، لا يمكن
أن يتم إلا على أساس تخطيط مشترك ، وأن تكون السلطة فيه
للدول الأفريقية .

فغرب أفريقية له موارده الغنية بخامات الحديد الجيد الصالح لإقامة مجمع للحديد والصلب يمكن أن يقوم باحتياجات كل الأقليم . مثل هذا المجمع يمكن إنشاؤه عن طريق التعاون بين جميع دول غرب أفريقية ، ولكن غياب أى تخطيط على مستوى القارة ، يجعل الدول الكبيرة نوعاً كنيجيريا وغانا تجد نفسها مضطرة للتخطيط لإقامة مجمعات معدنية على نطاقات صغيرة . فأنشأت غانا مصنعا لإنتاج الحديد المبروم لإنتاج ما يراوح بين ٣٠ ألف ، ٤٠ ألف طن اعتماداً على الخردة ، كقائمة للاستغلال خاماتها الحديدية الرديئة في شمالها . وتخطط نيجيريا لبناء مجمع الحديد والصلب بطاقة تتراوح بين ١٨٠ ، ٢٥٠ ألف طن سنوياً ، كما تم إنشاء مصنع لعمل الأوعية المعدنية عام ١٩٦٢ ، بل وحتى النيجر تخطط لإقامه مصنع حديد صغير اعتماداً على الخامات القريبة من Bay لإنتاج ٢٠ ألف طن من الحديد الزهر سنوياً كما تبشّر جمهورية أفريقية لإنشاء مثل هذا المصنع .

فاذا تعاونت دول غرب أفريقية جميعاً في صناعاتها المعدنية بالحصول على الخامات الرخيصة من موريتانيا وليبيريا وسيراليون ، فليس من شك أن هذا سيكون أكثر صلاحية من ناحيته كفاءة التشغيل ، ولا يمكن أن يقدم كشروع اقتصادى . اذ ان كل دولة أفريقية تخطط على مستوى الدولة بنصيبها المحدود من الثروة المعدنية .

ثانياً : خلقت الحدود السياسية الحالية كثيراً من أوجه الشذوذ الى أدت بدورها إلى الحد من استغلال الموارد المعدنية أو الحيلولة دون انخفاض تكاليف الاستغلال فاستغلال خامات موريتانيا المعدنية استدعى مد خط حديدى ، والوصول به إلى المحيط ، وكان ميناء فيلاسيز نورس في مستعمرة ريودور الأسبانية هو أقرب الموانئ إلى حديد موريتانيا ، ولكن وقوعه خارج حدود موريتانيا أدى إلى تهديد ميناء جديد ، ومد خط حديدى أطول استلزم شق اتفاق ، مما زاد من قروض موريتانيا وبالتالي فوائدها من البنك الدولى .

وإذا رجعنا إلى غرب أفريقيا مرة أخرى ، لوجدنا إمكانياته كبيرة لقيام صناعات كهوية حديثة وخاصة تلك المتعلقة بالأسمدة ، فدولة توجو لديها خامات تزيد على ٥٠ مليون طن من رواسب الفوسفات العالية الجودة .

ولكنه يصدر خاماً بواسطة مؤسسة ٨٩ ٪ من رأس مالها فرنسي وأمريكي . وتعمل في عدة أقطار أفريقية ، ودخلها الكلي أكبر من دخل حكومة توجو . وفي أوائل الستينيات قرر أن مشروع توجو للفوسفات سيعمل بأقل من طاقته نظراً لنقص الأسواق ، كما يرجع فشل توجو في تصنيع فوسفاتها إلى عدم وجود القوى الرخيصة ، بينما نجد أن إمكانيات غانا في القسوى من مشروعات Kpong, Bni, Akosombo يحملها مصدراً للطاقة الكهربائية المائية الرخيصة لأن توجو في مدى النقل الرخيص لها ، وليس من شك أن هذه العقبات يمكن التغلب عليها بالتعاون المياسي والاقتصادي . وإذا تم مشروع Inga على نهر الكونغو فسوف يعطي طاقة كهربائية مائية ضخمة ، ولكنه يستلزم حتى في المراحل الأولى لتوليد الكهرباء المائيه إلى تعاون وسياسة تنمية مشتركة تضم كنفو كينشاسا . وكنفوا برازافيل والأعضاء الآخرين في الاتحاد الاقتصادي والجركي لوسط أفريقيا .

ولكن زائيرى والاتحاد الجركي لوسط أفريقيا يتبعان مناطق نقدية مختلفة ، وكل منهما لسياسته الجركية التي تمنع إنتاج موجه لسوق مشتركة وفي نفس الوقت يؤيد كنفو برازافيل مشروع سد Kwilu رغم أن قيمته الاقتصادية أقل ، ولذلك فهو غير مستعد للمساهمة في مشروع إنجا ، وتكون النتيجة الأكثر احتمالاً إذن هي تأجيل مشروع إنجا وكويلور ، مع تأخر النمو الصناعي في كلا من الاتحاد الجركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا وزائيرى .

ثالثاً : إن السياسة التي تتبعها المؤسسات الأجنبية في استخراج المعادن من

قطر من الأقطار وتصنيعة في قطر آخر ، أو غير إفريقيا يمكن هذه المؤسسات من مضاربة الأقطار بعضها ببعض للحصول على أفضل الشروط المناسبة سواء في العائدات أو الضرائب ، وبالتالي تقلل من نصيب هذه الدول من الدخل الناتج عن التصدير للمعادن ، فالألومنيوم في غينيا لا تصهر في نفس الدولة ، والمشروعات الحالية لصهر الألومنيوم تتم في الكاميرون وفرنسا ، ولكن على أي حال ليس في غينيا ، لهذا لا يمكن لغينيا أو للدولة الإفريقية التي سيصهر فيها أن تساهم الشركات الضخمة التي تصهر البوكسيت وتنتج الألومنيوم ، والمصنوعات القائمة عليه في الأسواق العالمية ، فكل هذه العمليات مرتبطة بمشروعات الإنتاج والتمويل الذي تقوم به المؤسسات الأجنبية ومن ثم تصبح سياستها الاقتصادية مرتبطة بقرارات المؤسسات الأجنبية .

وليس هناك موضع للتعاقبة في أنه من الأنسب تكرير أو صهر الخامات في نفس القطر الذي يمدن فيه ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار إمكانيات توليد القوى الكهربائية المائية في إفريقيا فإن تصدير المعدن خاماً أو نصف مكرر يجب أن يعتبر الاستثناء لا القاعدة .

وأضعف من هذا هو تلك الدول التي تصدر خامها إلى أوروبا أو أمريكا للتصنيع ، فكل منها يعتبر أحد العملاء وسط مجموعة ضخمة من العملاء ، بينما تكون المؤسسة الأجنبية في الغالب هي المشتري الوحيد .

رابعا : أن التمسك في تنمية مركبات صناعية في الدول الإفريقية تعتمد على خاماتها المحلية سواء الزراعة أو المعدنية ، يحرم هذه الدول من القيمة المضافة الناتجة عن المراحل المتقدمة من الإنتاج ، ويمنعها من إنتاج السلم المتوسطة ذات الأسعار الرخيصة الضرورية للصناعات أخرى . وعلى سبيل المثال ، فن المعروف طاليا أن الأخشاب التي تصنع إلى منتجات بالقرب من مناطق إنتاجها

يزيد ثمنها بمقدار يتراوح بين ١٠ ، ١٦ مرة عن بيعها على هيئة كتل ، وقيمة الحديد الزهر خمسة أمثال قيمته خاما ، وقيمتة وهو صلب ثلاثة أمثال قيمته وهو زهر (١)

وبينما نجد أن هذه المقارنة ليست وحيدة ، نجد أن القطن يصدر شعرا بدلا منه منسوجا ، الفول السوداني يصدر مقشرا بدلا من تصديره زيتا وكسبا ، الحديد الخام يصدر خاما بدلا من تصديره حديد زهر أو صلب ، والواقع أن القائمة يمكن أن تمتد لتشمل كل الصادرات الإفريقية . أما الصناعات التي تقوم على هذه الخامات فهي ممكنة في القارة من الناحية الفنية ، وبالتالي يمكن أن تقيده اقتصاديات هذه الدول ، وتضيف إلى قائمة التصدير ، المنتجات والمشتقات التي يشتد عليها الطلب المحلي .

إن عدم وجود المركبات الصناعية يرفع الأسعار أو يحد من وجود المواد الضرورية مرة أخرى اللازمة لبناء الصناعة في إفريقية ، فالدول الإفريقية عليها أن تستورد خاماتها أو خامات جيرانها على هيئة سلع نصف مصنوعة أو جرت عليها عمليات أولية ، فعلى سبيل المثال تمانى عملية الانقواءات في إفريقية مثلا من ارتفاع سعر الأسمنت والأخشاب والمعادن ، رغم أنها يمكن إنتاجها في إفريقية ، فواد البناء يجب أن تخفف من بند الاستيراد . وهي تمثل نسبة كبيرة ، فنحو ثلثي الاستثمارات الثابتة تذهب في إنشاء الطرق والسدود والموانئ والمباني . وفي الوقت الحالي نجد أن ما يزيد على نصف المواد المستخدمة مستورد من الخارج ، وفي بعض الأقطار قد يرتفع هذا الرقم إلى ٩٠٪ . وهذه المواد عادة ما تكون كبيرة الحجم بالنسبة لصرها ، وبالتالي يؤدي هذا إلى ارتفاع تكاليف نقلها مثل الأسمنت والصلب والأخشاب والألومنيوم ومنتجات البلاستيك ، مما يمكن تصنيفه

(١) Goldsmith, H. The «Role of Minerals in African development, in «Man and Africa», p. 286,

في أفريقيا . فالبلاستيك ومشتقاته يمكن استخراجها من المنتجات الزراعية والأخشاب ، وكسب الفول السوداني أساس جيد لصناعة رية الماهية والزراعة المختلطة ومنتجاتها وصناعة بتروليوميه كغاية بسد إحتياجات كثيرة من التطلبات الاستهلاكية والإنتاجية .

خامسا : الأسواق الصغيرة : نعرف جميعا أن الأقطار الأفريقية صغيرة من حيث حجم سكانها كل منها ، فن ٥٦ قطرا (بما فيها ٥ جزر) نجد أن ٥١ منها أقل من ١٥ مليوناً ، ٤٠ قطرا كل منها أقل من ٥ مليون . ويحف العدد القليل حائلا دون التصنيع الإقتصادي ، فالكفاءة في المشاريع الصناعية الحديثة تقتض وحدات إنتاجية كبيرة وأسواق متمسكة ، والأسواق الإفريقية لا تؤثر فيها قلة العدد فحسب ، بل أيضا انخفاض الدخول ، لذلك كان تعليق البعثة الاقتصادية لأفريقية على السوق الإفريقية كما يلي :

« إن السوق التقدي لمعظم الدول الإفريقية ، ليس أكبر مجالا من نظيره في مدينه أوربية متوسط الحجم » وهي تعرض لأسباب ذلك بأن إنتاج السلم في إفريقية على أسس محلية (وطنية) بحيث يؤدي في النهاية إلى صناعات غير اقتصادية صغيرة ، وهذه معناه استنزاف لوارد نادرة بدلا من أن يكون أساسا للتنمية أكبر فيما بعد .

فبالأسواق المحلية في إفريقية لا تتطلب خلق قطاعات صناعية ضخمة ، فليس هناك من داع لإنتاج صناعي ، إذا لم يكن هناك سكان لديهم قوة نقدية لشراؤه . وحتى إذا ظهرت ظروف خاصة تؤدي إلى بناء مصنع لصهر الألومينا في تيا أو تكرير النحاس كما في زامبيا ، فإن استملا محدوداً لهذه المنتجات داخل كل دولة يؤدي إلى اعتماد هذه المنتجات على التصدير . ولكن الأسواق الأجنبية كمتوفى إحتياجاتها من صناعات ماوراء البحار ، والتي غالبا ما تؤمنها حكوماتها في تخفيض أو منع الصناعات الإفريقية أو النصف مصنوعة بواسطة الترخيمات الجمركية أو نظم الحصص . وفي نفس الوقت نجد أن دولاً إفريقية أخرى عادة

ما تعود فقتسود مرة ثانية سلعا منتجة فيما وراء البحار ، ولكنها أصلا من خامات إفريقية . ومع ذلك نجد أن المصانع الإفريقية تعمل دون طاقها نظرا لعدم قدرتها على التعريف في الأسواق المجاورة .

وقد ظهر أن النمط المثالي للاستهلاك في أفريقية المستقلة بوجه عام ، يعبر إلى أنه من دخل الفرد الذي يبلغ نحو ١٠٠ دولار ، يصرف منه نحو ٤٠ دولار على الطعام ، ٣٥ دولارا على الخدمات ، ٢٥ دولارا على المصنوعات .

ودعنا الآن نبحت أثر هذا الخطر الاستهلاكي على سوق للمنتجات الصناعية في دولة تفترض سكانها يتراوحون بين ٤ ، ٥ مليون نسمة ، وإنتاجها القومي بين ٣٥٠ ، ٤٥٠ مليون دولار ، هذه الدولة ستكون أكبر من كثير من الدول الأفريقية في الوقت الحاضر ، ومع ذلك فإن حجم سوقها سوف يوضح لنا المشكلات التي يواجهها عدد كبير من الدول الإفريقية وهي في طريقها لمواجهة برامج التنمية الوطنية فضلا عن التنمية الزراعية . فعلى الأقل سيذهب نصف الدخل في الدولة المفترضة للسواد الغذائية والصناعات اليدوية التي يقوم بها المزارعون أو صناع يدويون .

وليس المجال هنا لمناقشة الحجم الاقتصادي لكل صناعة ، وإنما يمكن أن نضرب بعض الأمثلة ، فقيام مصنع حديث للحديد والصلب حتى لو اقتصر إنتاجه على منتجات الصلب الخفيفة ، لابد وألا يقل إنتاجه عن ٥٠٠ ألف طن سنويا . وفي إقاج المواد الكيماوية كحامض الكبريتيك أو الأزوتيك يجب أن يتراوح الإنتاج بين خمسة آلاف وعشرة آلاف طن . ومصنع لب الخشب والورق يجب ألا يقل طاقته عن ٤٠ ألف طن ، وإنتاج الزجاج نحو ١٠ آلاف طن . أما الأسمنت فيمكن أن يخفض إنتاجه كثيرا نظرا للحماية التي تمنحها له ارتفاع تكاليف نقله من الخارج (١) هكذا يبدو أن حجم السوق في غالبية الدول

1, Ewing, A. F. Petel, S. J. « Perspectives of Industrialization » in « Man and Africa », p. 800., Keith Sutton, Political Association and maghreb Economic Development, Jour. mod. Af. Studies, vol 16. No. 2. pp 191 - 202

كتل افريقية اقتصادية ، ككتلة غرب افريقية ، أو شرق افريقية ، أو شمال افريقية الخ ٠٠٠ تقوم الدول الافريقية في داخل كل كتلة بتخطيط موحد ، وتزيل الحواجز الجمركية والعوائق التجارية فيما بينها للوصول إلى سوق مشتركة. نريد كتلات اقتصادية ضخمة في افريقية يتم فيها الإنتاج والبيع والشراء على أساس وحاجات هذه الكتل . لا على أساس حاجات وإنتاج الوحدة السياسية التي قد لا يزيد تعدادها على المليون .

أن الفترة التي يمر بها العالم اليوم هي فترة التكتلات السياسية والاقتصادية فهناك الغرب والشرق ، وهناك منظمة التجارة الحرة الأوروبية ، وهناك الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وهناك مجلس تبادل للمعونات الاقتصادية في الكتلة الاشتراكية . فأين الدول الأفريقية بين هذه وتلك ؟

أن فكرة التكتلات الأفريقية الاقتصادية وخاصة بعد الاستقلال اتخذت مظاهر وأشكال متعددة ، بعضها قيض له القبل كاتحاد وسط أفريقية Central African Federation الذي تألف عام ١٩٥٣ وضم روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند ، وانقرط عام ١٩٦٣ لتتألف السياسي والعنصري بين الأعضاء. وهناك السوق المشتركة لشرق أفريقية East African Common Market التي وقعت اتفاقيتها عام ١٩٦٧ بين أوغندا وكينيا وتزانيا ويخشي عليها من ظهور النزعة الفردية بين دولها . وهناك الاتحاد الجمركي الاقتصادي لأفريقية الوسطى (The Central African Economic and Customs Union (UDEA الذي تكون في يناير ١٩٦٦ وضم جابون وكنغو برازافيل وتشاد وجمهورية أفريقية الوسطى والكامرون . وهناك منظمة الدول الأفريقية للملاحة Afro Malagashy Common Organization (الأوكام) التي تضم دول الفرنكفون في أفريقية المدارية ، وأخيراً هناك كتلة المغرب العربي التي تضم الجزائر والمغرب وتونس . وكل كتلة من هذه الكتل لها مشكلاتها التي يجب التغلب عليها لتؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل ، وهذا ما يستدعي بحث آخر ليس هذا بمجاله.

أن وجود هذه الكتلة ليس من شك يساعد على تخطيط الإنتاج والتسويق على نطاق واسع مما يزيد من حركة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية بدلا من الوهن الذى تميزه الآن . ذلك أن اعتماد الدول الأفريقية على تصريف صااتها فى الدول المتقدمة، لا يجب النظر إليه بتفاؤل كبير، فالأسواق العالمية ليست حرة لا يتحكم فيها غير عامل الرضى والطلب، بل أن أسواق الدول المتقدمة محاطة بأسوار جركية عالية، إذ تقيد إلى أبعد حد واردتها من السلع التى تنافس إنتاجها. ونضرب مثلا واحدا بصناعة للموجات فى الدول النامية التى غزت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية. وكان رد الفعل وضع تعريفات حامية على اللسوجات القطنية المستوردة، واتجه التفكير عام ١٩٦٩ إلى وضع تعريفات عالية على جميع أنواع اللسوجات حتى التى تدخلها الألياف الصناعية^(١). وإذا أضفنا إلى هذا أنه إذا كانت هناك بعض صناعات يمكنها أن تنزوا أسواق الدول المتقدمة كصناعة للموجات القطنية، فإن كثيرا من الصناعات الأخرى قد تقل جودتها وترفع تكاليفها عن السلع المماثلة فى الدول المتقدمة، حتى لو تم الإنتاج بنفس الآلات، لأن الدول الأفريقية ستكون مستوردة للمصانع وضروريات الإنتاج، محملة بالقروض وفوائدها والخبراء الأجانب مما يرفع فى النهاية من التكاليف. لهذا كله يجب أن تعتمد الدول الأفريقية على نفسها بدرجة كبيرة فى التسويق، خاصة وأن الدول النامية بحاجة ماسة لطلب من مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة U. N. Conference on Trade and Development أن تخفف الدول المتقدمة من القيود على المنتجات الصناعية للدول النامية حين دخولها أسواقها^(٢)، وأن تيسر انسياب صادرات البلاد النامية من المنتجات الأولية ونصف المصنوعة إليها، ومع ذلك فلا أثر لهذه النداءات.

(1) Thornblade, I. «Textile Imports from the Less Developed Countries : A Challenge to the American Market» Economic Development and Cultural Change, vol. 19. No. 2. Jan, 1971.. U. Chicago, p. 278.

(2) Cohen, I. S, op. cit p. 334.

إن نمو الوعي القومي منذ الاستقلال في الدول الأفريقية التي عولمت لأكثر من نصف قرن، على أنها مجرد توابع للقوى الاستعمارية أدى إلى الاهتمام بإعادة بناء نفسها إقتصاديا وسياسيا وحضاريا، وأصبحت الشعوب تواقعة إلى أن يكون هذا البناء على أساس من الثقافة الأفريقية. وبينما لا ترفض هذه الدول الجديدة التراث الاستعماري بأكمله، فإنها تؤكد على ضرورة إعادة تشكيل بعض التنظيمات القديمة على ضوء آمالها وثقافتها وتنظيمها الاجتماعية (١)

إن الأهداف الكامنة وراء التعاون بين الدول واحدة بوجه عام، وإن كانت في حالة الدول الأفريقية هي أكثر إلحاحا. فلم يكن النرض من الجماعة الاقتصادية الأوروبية إقتصاديا فحسب، بل يتعداه إلى الوحدات السياسية، وهكذا يجب في إفريقية، وإن كان التعاون الاقتصادي يأتي في المرتبة الأولى، من ثم فقد لا يؤدي التعاون الاقتصادي إلى إنساع التنمية الاقتصادية فحسب، بل قد يتضمن الاهتمام بالتعاون على المستوى السياسي للوقوف كجبهة إفريقية واحدة في الشؤون الخاصة بالقارة، إقتصادية وسياسية، ولعل في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية دليل على الرغبة الأكيدة في أن تحل مشكلات القارة على أرضها وليس في خارجها. وخاصة في عواصم الدول الاستعمارية السابقة، كما كان يحدث قبل الإستقلال، والتحول من التوجيه الاستعماري نحو الأوطان الأم (كما كان يطلق عليها سابقا) إلى زيادة التعاون بين الدول الإفريقية نفسها.

1. Green, R. H., Krishna, K. G. V., « Economie Union - Aims and Possibilities » in Economic Co-Operation in Africa, Petrospect and Prospect, Oxford U. P. Nairobi, 1967, p. 3

المراجع الواردة في هوامش الكتاب

1. Abshire, D, Samuels, M els., « Portuguese : Africa ». London, 1969.
2. Adu, AL., « Post Colonial Relationships , Some Factors in the, Attitudes of African States », *African Affairs*, October 1957 vol 66 No. 265. 1967.
3. Bank of Sudan «Economic and Financial Bulletin October-Dec. 1971.
4. Bauer, P.T. «West African Trade» London 1963.
5. Birmingham, W, Omaboe, E. N., « A Study of Contemporary Ghana » vol I, Loudon, 1996.
6. Bauer, P.T. «The Economy of British Central Africa», A Case Study of Economic Development in a Dualistic, Society, Oxford U.P. 1961.
7. Brian wills «Agriculture and Land Use in Ghana» Oxford U.P. 1962.
8. Boating, E.A. «A Geography of Ghana» London,
- 9 Central Bank of Egypt « Report of the Board of Directors for the year 1971/72
10. Church, H., «West Africa», London 1964.
11. Cohen, F. S., « The Less Developed Countries Exports of Primary Products» *Economic Journal*, June 1968.
12. Cole, M., «South Africa», London 1961.
13. Davie, W.A., «The Cultivated Crops of the Sudan including cotton» Department of Agriculture and Forests, Kharrtoun. 1924.
14. De Kun, N., « The Mineral Resources of Africa » Columbia U.P 1955

15. Despois, T, «L'Afrique du Nord», P U. De France, Paris, 1964.
16. Economic Commission for Africa. «Economic Bulletin for Africa», 1962—1969.
17. ECA : «Economic Survey for Africa» 1967., 1970
18. Eldorado, «M The Struggle for Mozambique, London, 1969.
19. Fage, J. «An Atlas of African History», London
20. FAO «Livestock and Meat Marketing in Africa» March, 1961.
21. ——— «Trade Yearbook» 1 68—1969
22. ——— «Commodity Review and outlook» 1968/6,, 1970/71
23. ——— «Production Yearbook» 1968, 1970, 1971
24. ——— «The World wine and wine products Economy»
A Study of Trends and problems. Rome, 1969.
25. ——— World Coffee Survey, 1968
26. Galletti, R., Baldwin, R., «Nigerian cocoa Farmers.» Oxford U P. 1965.
27. Gregory, J, «Migration in the Upper Volta», in African urban Notes, No. 1, 1971
28. Green R, Seidman, A. «Unity or Poverty », London, 1968
29. Goldsmith, H. R. C., «The Role of Minerals in African Development» in «Wolstenholme, G.O. Corner. M, «Man and Africa. London. 1965.
30. Gulliver. P H., «Labour Migration in a Rural Economy» East African Study Series. No. 6 Kampala. 1965.
31. Hance, W., «African Economic Development » Harper, New York, 1968.

32. Hance, W. «Geography of Modern Africa». Columbia U P. 1964
33. Hance, W , «Africa's Minerals:myth and Realities» Africa Report, No. 5, may 1971
34. Harbler, G. «International Trade and Economic Development» National Bank of Egypt, Cairo, 1959.
35. Hartly C.W.S , «The Oil Palm» London, 1970.
36. Helleiner, G K., «The Fiscal Role of the marketing Boards in Nigerian Economic Development» in the Economic Journal, vol 74, 3, 1964, pp. 593 - 610.
37. Hickman, G.M. «The Lands, Peoples of East Africa». London. 1964.
38. Heitman, G «Libya : An Analysis of Oil Economy», Jour. of Modern African Studies, vol 7. No.2 1969.
39. Hill, p. «The Gold Coast Cocoa Farmer, Oxford U. P., 1956
40. Hodder, B. W, Harris, «Africa in Transition,» London, 1967.
41. Hodder. B.W., «Economic Development in the Tropics». London. 1968
42. International Bank for Development and construction «The Economic Development of Tanganyika» Jhens Hopkins. 1691.
43. «International Monetary Fund» Surveys of African Economies 2 vols.
44. Issawi. C. «Egypt in Revolution». Oxford. U. P. 1965.

45. Issawi. C. Yeganah. M. «The Economics of the Middle Eastern Oil», London. 1962.
46. Keth Sutton, «Political association and maghreb Economic Development Jour. Modern African Studies, vol 16, No.
47. Kon Post «The New States of West Africa» Penguin, 1964.
48. Killick, A. J., « Ghana Balance of Payments » in Whetham. H. Currie. J., «Readings in the Applied. Economies of Africa» vol 2, Cambridge U.P. 1967.
49. Kimble. G «Tropical Africa», New York 1960. 2 vols.
50. Kabbah, A. A. «Libya, Its Oil Industry and Economic System» Baghdad, 1964.
51. Laurence R R, «Rationalization and Diversification in the Sisal Industry». ERB. Dar El Salam 1960.
52. Luther, E., «Ethiopia Today» Oxford. U.P. 1958.
53. Maedona B , «Pinacing Developments in Africa». African Affairs. October 1967.
54. Masefield, G. B «Handbook of Tropical Agriculture» Oxford U.P. 1966.
55. Massey, R. C. « A Note on the Early History of Cotton» Sudan Notes and Records, 1923.
56. Mathesen, T. R., Boville, E. W. «East African Agriculture», Oxford U.P. 1950.
57. Mc. Kinnel, R. «Sanctions and the Rhodesian Economy» Jour of Modern African Study vol 7, No. 4, 1969

58. Middleton, F. Gampbell, F. «Zanzibar, its Society and its Politics London, 1935.
59. Morgan W B., Pugh J C. «West Africa» London 1939
60. Myint, H. «The Economics of the Developing Countries». London, 1967.
61. Myrdal, G. «The Economic Impact of Colonialism, in Development and Under development» National Bank of Egypt, Cairo, 1956
62. Nafziger W, «The Impact of Nigerian Civil war» Jour mod. African Studies, vol 10, No. 2
63. Neumark, D. «Foreign Trade and Economic Development in Africa» Stanford, 1964
64. Nielsen, W.A. The Great Powers and Africa, London, 1969.
65. O'Brian, R. C «White Society in Black Africa», London, 1972
66. O'Cooner, A. M. «Economic Geography of East Africa» London 1967.
67. Pike, J. G., Remington, G. T, «Malawi», A Geographical Study, Oxford U.P. 1965
68. Oliver, R., Fage, J., «A short History of Africa» Penguin, 1962
69. Oliver, R. Mathew, G «History of East Africa, vol 1., Oxford U P, 1963
U N. Africa Economic Indicators, 1979.
70. U.N., «World Energy Supply», 1965/1967, Statistical Papers Series J, Mo. 13, 1971
71. Rake A «The Struggle for Oil Wealth» Africa Report, Sept 1970
72. Robson, P, Lury, D. «The Economics of Africa» London 1969

73. Scott R., Sandra C. P. «Oil Boom Reshapes Nigeria's Future» *Africa Report*, vol 16
74. Rubinstein, G. «Aspects of Soviet African Economic Relations», *Journal of African Studies*, vol 8, No. 3, 1970.
75. Rowe, J. W. F. «Primary Commodities in International Trade», Cambridge U.P., 1966.
76. Stewart, I. G., Orde, H. W. «African Primary Commodities», Edingburgh, 1965
77. Soper, T., «European Trade with Africa», *African Affairs*, vol 67, No. 267. 1969.
78. Swindell, K. «Diamonds mining in Sierra Leone» *Tidschrift voor. Econo. Geografie*, Nei juni 1966
79. Thornblade, F. «Textile imports from the Less Developed Countries»: «A challenge to the American market» *Economic Development and Cultural Change* (Chicago) vol 19, No. 2; 1971.
80. Urquhart, L. T., «cocoa» Longmans, 1961
81. Van de Lee J., «Relations Between BEC and African States», *African Affairs*, vol 66. No. 264, 1967.
82. Wall D., «Export Prospects for Africa South of the Sahara», *African Affairs*, January 1959.
83. Waters, A. L. «Change and Evolution in the Kenya Coffee Industry» *African Affairs*, vol 11, No. 283, 1972
84. Whetham, H., Currie, J. «Readings in Applied Economics», Cambridge U. P., 1969
85. Willie, B. «Agriculture and Land use in Ghana» Oxford U. P. 1962.

86. World Bank : «Economic Development Projects and thier Appraisal» Cases and Principles from the Experience of the World Bank, Johns Hopkins, 1967.
87. Zbigniew Dobasiewicz «Foreign monopolies as a Barrrier Hampering the Development of Coöperatives Sector in the Countries of Black Africa » in Studies in Developing Countries, No. 50 Budapest, Centre of Afro. Asian Research of the Hungarian Academy of Science, 1971

* * *

- ١ — أبو بكر عبدالعاطي : التجارة الخارجية في « دراسات في جغرافية مصر » للدكتور محمد صفى الدين وزملائه ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٢ — اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى ١٩٧٢
- ٣ — البنك الأهلى : النشرة الاقتصادية المجلد الحادى والعشرين العدد الأول ١٩٦٨ ، المجلد الثانى والعشرون العدد الثالث ١٩٦٩ ، والعدد الرابع ١٩٦٩ .
- ٤ — البنك المركزى : تقرير مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ١٩٦٧/١٩٦٨ المجلد الاقتصادية : العدد الأول والثانى ١٩٦٩ .
والعدد الثالث والرابع ١٩٦٨ ، العدد الرابع ١٩٧١ .
- ٥ — جمال حمدان : الجمهورية العربية اليبية ، القاهرة ١٩٧٣
- ٦ — جمال المشاوى ، على الجزائر : سومد ، جوانبه الاقتصادية ، مجلة الب. ول ، مايو ١٩٧٢ .
- ٧ — الجهاز المركزى للتبئة : للمشرات الإحصائية ١٩٥٢/١٩٧٠
- ٨ — الجمهورية التونسية : نشرة الديوان القومى للزيت ، تونس ١٩٧١
- ٩ — عاطف سليمان : النظام البرولى الجديد فى الجزائر ، مجلة البرول والنار الطبىعى يونيه ١٩٧١ .

- ١٠— عبد السلام بدوى : عن مستقبل تصنيع القطن في الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ١١— عبد الله زين العابدين ، محمد وفهمى الكاتب : الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة ، الألف كتاب رقم ١٥٩ القاهرة .
- ١٢— عصام الزعيم : تجارة الجزائر الخارجية في متطور التصنيع النقطي ، مجلة نطق العرب ، أبريل ١٩٧٣ .
- ١٣— محمد صبرى يوسف : الحديد والصناعات المتصلة به في الجمهورية العربية المتحدة ، للقرن الجغرافى العربى الأول ١٩٦٢ .
- ١٤— محمد عبد الننى سعودى : النقل في أفريقيا المصادرية مسماته ومشكلاته ، مجلة الجمعية الجغرافية للمصرى ١٩٧٠ .
- ١٥— ————— الوطن العربى دراسة للملاحة الجغرافية القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٦— ————— لماذا طرد عيسى أمين الآسيويين من أوغندا ، الأهرام فى ١٣/١٠/١٩٧٢
- ١٧— ————— البرتغال فى حلف غير مقدس مع الاحتكارات الأمريكية ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٢٨ ، ١٩٧٣ .
- ١٨— ————— سد القوتنا ، مجلة الدراسات الافريقية العدد القاهرة الثانى ١٩٧٤ .
- ١٩— ————— أسواق المصادرات الافريقية ، مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع عدد ٣٤٥ يوليه ١٩٧١ .
- ٢٠— ————— الوجود الاقتصادى اليابانى فى أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ .
- ٢١— محمد محمود الصياد ، محمد عبد الننى سعودى : السودان دراسة فى البناء الطبيعى والكيان البشرى والوضع الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٦ .

دار الرائد للطباعة

٢٤ شارع عماد الدين - تلفون ٧٧٧٩٠

مكتبة الانجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد — القاهرة

